

٥٩٩

كتاب
الاختيارات
في الفقه

البيعلی

٢١٧,٥

م. ب.

الاختيارات، تأليف ابن اللحام، علي بن محمد - ٥٨٠٢ هـ.
كتب ١٢٢٢ هـ.

١٢١ ق ٢٢ س ٢١ × ١٥ سم

نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد، بها نقص .

٥٢٩

معجم المؤلفين ٧ : ٢٠٦

١- المذهب الحنبلي، فقه المذاهب الإسلامية

١- المؤلف —————
بـ تاريخ النسب ————— .

ف ٣٤١
١٤٧/٦١٩٨

المُدَّخُن : د بعلی

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب <u>كتاب الاختيارات</u> الرقم <u>٥٢٩</u>
اسم المؤلف <u>علي بن عباس البعلی</u>
تاريخ النسخ <u>١٢٢٢ هـ</u>
عدد الأوراق <u>١٤١</u> القياس <u>١٥٨٤١</u>
ملاحظات <u>(فقہ حنبلی) بہ نقص</u> <u>٢١٧,٥</u>

ب . ا

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الاختيارات

بموجب الضمان

بموجب الضمان

تأليف الامام محمد بن علي بن الحسين
الشيخ الفاضل البيهقي
رحمه الله تعالى

(غاية النوال)

بسم الله الرحمن الرحيم
كتاب الطهارة باب الميا

الطهارة تارة تكون من الاصابان الخمسة وتارة من الاعداء
 للمنافعة فمن الاول قوله تعالى وفيما يكفطرون على الصد الاقوال وقوله تعالى فيه جبال يحسب ان
 يتطهر والاية ومن الثاني قوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويظهر
 تطهير او من الثالث قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا وقد اختلف في الطهارة
 هل هو بمعنى الطاهر ام لا وهذا التراجع معروف بين المتأخرين من اتباع الائمة الاربع
 قال كثير من اصحاب مالك و احمد والشافعي الطهارة تعدو لظاهر لازم وقال كثير
 الخفية الطاهر هو الطهور وهو قول الخري وفصل الخطا ان صيغة التزوم هي
 لفظ مجمل يراد به التزوم لظاهر يتناولنا وغيره وتلك الطهارة التي صلا الله عليه وسلم
 جعل التراب طهورا لكن لفظ الطاهر يقع على ما جازى كثيره كالشباب والاطعمة وعلمنا
 كثيره كالادهاش والالبان وكذلك عمل ان يطهر بها في طهارة ليست بطهارة **قلت**
 وذكر ابن دقيق العيد في شرح الامام عن بعض المالكية المتأخرين معنى ما اشار اليه ابو
 العباس قال بعض الناس لما فائدة للتزاع في المسألة في كسر القاضى ابو يعلى فليدته ان
 عندنا لا يجوز ان الله للنجاسة بغض الماء لاختصاصه بالتطهير عندنا وعندهم يجوز لمشاركة
 غير الماء في الطهارة قال ابو العباس له فائدة اخرى لما يدفع النجاسة عن نفسه
 يكونه مطهرا كما دل عليه قوله انما طهروا لانجس شيء وغريه ليس بطهور فلا يذهب عنكم
 الجميع سوا وتجوز طهارة الحدث بكل ما يسمى ماء ومجتمعة الشجر قال ابن ابي عمير في الاورق
 والاصم وابن شجبان وبغير طاهر وهو رواية من حمزة الله وهو مذهب الشيعة
 وما اختلف به لعله لظاهرة وهو رواية عن احمد وهو مذهب الائمة الثلاثة وبما اختلف
 في رفع حدث وهو رواية اختارها ابن عقييل وابو القاسم والشافعي من العلماء وذهب
 طائفة الى نجاسته وهو رواية عن احمد وجعل كلامه على القدر يسئل فيه اقل من قلتين

على نجاسة لحدث من موارح الظنون بل هي قطيعة بلا ريب ولا يستحب غسل
 الثوب والبدن منه وهو اصح الروايتين واول القاضى قوله انجس لما جعله في صفة النجس
 في معنى الوضوء لانه جعله نجسا حقيقة وظاهره في التعليق ان الحدث لا يرتفع عن العضو
 الا بعد الانفصال كمالا يصير مستعملا لا يندك هذا انوى وهو في المكاله انوى قبل
 الانقاس فغيبه الوجهان واما اذا صلب الماء على العضو فغيبا ينبغي ان يرتفع الحدث
 ويكره الغسل الوضوء بماء من طهارة طائفة من العلماء ولا ينجس الماء بالابتغى وهو رواية
 عن احمد اختارها ابن عقييل وابن المنى وابو المظفر بن الجوزي وابو نصر وغيرهم من اصحابنا
 وهو مذهب مالك ولو كان تغبر في فعل التطهير وطهارة بعض اصحابنا وفرق طائفة
 من محققى اصحاب الامام احمد بين الجارية والواقف وهو انصاري وايتي فلا ينجس الجارية
 الا بالابتغى سواء كان قليلا او كثيرا وحوض الحام اذا كان خارجا يجري اليه كما فاته
 جاز في اصح قول العلماء في عليه واذا وقعت نجاسة في ماء كثير هل يفتى القياس فيه ان النجاسة
 لا تختلف الكمال بالحرام الا حيث يقوم دليل على تطهيره او يقتضى القياس على طهارته
 الى ان تغبر النجاسة فيه قولان والثاني القبول والماء يعاد كلما حكم الحكم كما قلت
 او كثر وهو رواية عن احمد وهو مذهب الزهري والبخاري وحكى روايته عن مالك
 وذكر في شرح العدة ان نجاسته انما ليست عينية لانه يطهر طهره فنفسه اولى وفي
 الثياب المشبهة بنجسه يتجرى ويصلى في واحد وهو مذهب ابي حنيفة والشافعي
 سوا قلت الطهارة او كثر ذكر ابن عقييل في فضونه ومناظرته ونص الامام احمد
 انه اذا سقط عليه ماء من ميزاب ونحوه ولا اعادة على النجاسة لم يلزمه السؤال عنه بل
 يكره وان شئت لم يلزمه رد الجواب فيه وجهان واستحب بعض الاصحاب وغيرهم
 السؤال وهو ضعيف واضعف منه من اوجبهما **الازجي** ان علم المسؤل بنجاسة
 وجب الجواب والا فلا واذا شك في نجاسته هل اصاب الثوب او البدن فمن العلماء من
 يامر بنجسه ويجعل حكم المشكوك فيه النجس كما يقوله مالك ومنهم من لا يوجبها فاذا

النسخة المطبوعة
 قبل قوله ونص الامام احمد
 في رواية بقدر سطر ونصف

أحسن خلق الله من خلقه
 في الدنيا والآخرة
 من كان له نصيب من الجنة
 في الدنيا والآخرة

مستحب ولا يصح ولو للصائم بعد الزوال وهو رواية وقوله مالك وغيره والافضل
 بيده اليسرى قال ابو العباس وما علمت امانا خالف فيه والتواك ما علمت احد كرهه
 في المسجد والاثار تدل عليه ويكره ترك شعرك في المسجد وان لم يكن نجسا ويفعل
 الاصلح كل بلد بما يناسبه من الدهن والفضل والافضل فميتص مع سويل لارد اوله
 ولو مع ميتص وهو احدى في العلماء ويجزم خلق الحية ويجب الختان اذا وجبت
 الطهارة والصلاة وينبغي اذا راها حق البلوغ ان تختص بكافة العرب تفعل ليل
 يبلغ الا وهو يختون **باب صفة الوضوء** لم يرد الوضوء
 بمعنى غسل اليد والقدم الا في لغة اليهود فانه روي ان سلمان الفارسي قال انا نجد في
 التوراة قال له صلى الله عليه وسلم ان من بركه الطعام الوضوء قبله فقال من بركه الطعام
 الوضوء قبله وبعد وهو من خصائص هذه الامم كما جاءت الاحاديث الصحيحة انه
 يبعثون يوم القيمة وحديث ابن ماجة وصنف الانبياء قبل ضعيف عند اهل العلم لا يجوز
 الاحتجاج بمثله وليس عند اهل الكتاب خبر عن احد من الانبياء انه كان يتوضأ
 وضوء المسلمين بخلاف لاغتسال من الجنابة فانه كان مشروعا ولم يكن لهم يتم اذ لم يزلوا
 الما واجب الوضوء بالحدث ذكره ابن عقييل وغيره وفي الانتصار بارادة الصلاة نداء
 لغلي والراجح انه لا يكره الوضوء في المسجد وهو قول الجمهور الا ان يحصل معه مصابق او
 فحاشا والافضل ثلاث غرغرات المضمضة والاستنشاق جميعهما بفرقة واحدة ويجب
 النية لطهارة الحدث للنجس وهو مذهب جمهور العلماء ولا يجب نقطة بها سر باتفاق
 الاية الاربعة وشذ بعض المتأخرين فاوجب المنطق بها وهو خطأ مخالف للاجماع وفيه
 في مذهب احمد وغيره في استحباب المنطق بها والاقوى عدمه وانفق الاية على انه لا يشرع
 الجهر بها ولا تكرارها وينبغي تاديب من اعتاده وكذا بقية العبادات لا يستحب المنطق
 بها الاحرام وغيره قال ابو داود لا حد تقول قبل الاحرام شيئا قال لا اذ لم ينقل عن النبي
 صلى الله عليه وسلم والجهر بلفظها منى عنه عند الشافعي وسائر ائمة المسلمين وفاعله مسي

والاعين

وان اعتقد مدينا خرج عن اجماع المسلمين ويجب نفيه ويغزل عن الامامة ان لم يتب ويجوز
 مسح بعض الرأس الغيرة وقوله القاضي في التعليل ومسح معه العامة وتكون كالجبهة
 فلا توقيت وان لم يكن غيره وجب مسح جميعه وهو ظاهر مذهب احمد ومالك في حنيفة
 والاصح الفتح وهو قول جمهور العلماء ولا اخذ ماء جديد للاذنين وهو اصح الروايتين
 عن احمد وهو قول ابي حنيفة وغيره وان منع يسير مسح ظفر وتغص ووصول لما صححت
 الطهارة وهو وجه لا يحابوا مثله كل مسير منع وصول لما حيث كان كدم وعجيت و
 يستحب اطالة الغرة وهو مذهب مالك ورواية عن احمد والوضوء ان كان مستحبا له ان
 يقتصر على البعض لو وضو ابن عمر لم يؤمر جنبا **باب المسح على الخفين**
 قال ابو العباس ونفي اصله على كثير من السلف والخلف حتى انكره بعض الصحابة وطائفة
 من اهل المدينة واهل البيت وصنف الامام احمد كتابا كبيرا في الاشارة في تحريم المسكر
 ولم يذكر فيه خلافا عن الصحابة وصنف فيه كتابا وذكر فيه خلافا عن الصحابة فيقتل
 له في ذلك فقال هذا صحيح فيه الخلاف عن الصحابة بخلاف المسكر وماك مع معقه علمه و
 علوقه انكره في رواية واصحابه خالفوه في ذلك قلت وكل ابن ابي شيبة ان كان
 عن عايشة وابو هريرة وابن عباس وضعف الرواية عن الصحابة بان كان غير واحد من
 اهل البيت خفي عليهم ظنوا معارضته اية المائدة للمسح الامر بغسل الرجلين فيها واختلف
 في الاية مع المسح والخفين فقالت طائفة المسح على الخفين ناسخ للاية قاله الخطابي قال
 وفيه دلالة على انهم كانوا يرون نسخ القرآن بالسنة قال الطبري يخصص وهو قول طائفة
 وقالت طائفة هو امر نزل على ما في الكتاب وطائفة بيان لما في الكتاب وما الى اليه ابو
 العباس وجميع ما يدعي من السنة انه ناسخ للقران غلط اما احاديث المسح فهي تبين
 للرابع بالقران اذ ليس فيه ان لا يمس الخفين عليه غسل الرجلين وانما فيه ان من قام
 الى الصلاة يغسل هذا عام لم يقيم الصلاة لكن ليس عاما لاهواله بل هو مطلق في
 ذلك مسكوت عنه قال ابو عمر بن عبد البر معاذ الله ان يخالف رسول الله صلى

مسح على الخفين
 من كان له نصيب من الجنة
 في الدنيا والآخرة
 من كان له نصيب من الجنة
 في الدنيا والآخرة

اعلم عليه السلام ان كتاب الله بل بين مراده به وطائفة قالت كالشافعي وابن القصار وقال
الله ابو العباس ايضا ان الآية قرئت بالخفض والنصب فيجعل النصب على غسل الرجلين
والخفض على مسح الخفين فيكون القرآن كالآيتين وهل المسح افضل ام غسل الرجلين
ام هما سواء ثلاث روايات عن احمد والافضل في حق كل واحد بحسب قومه فلا يقل
الخف مسح عليه والذين يخفونه اقتلوا عليه صلى الله عليه وسلم واصحابه ولم يقدماه فكيف
الغسل ولا يخفى لبسه لمسح عليه وكان صلى الله عليه وسلم يغسل قدميه اذا كانا متباعدتين
ومسح اذا كانا لابسا الخفين ويجوز المسح على اللبائيف في أحدهما الوجهين حكاه ابن
ميمون وغيره وعلى الخف المحرق ما دام اسمه باقيا والمشى فيه مكانا وهو قديم الشافعي
اختار أبي البركات وغيره من العلماء وعلى القدم وعلى القدم التي يشق نزولها الا بعد وجوب
كما جاء في الآثار ولا تكفأ بالقدم هنا وانظر من غسلها او مسحها او مسحها
مسح بعض الخف ولهذا لا يتوقف وذكر في موضع آخر ان الرجل لها ثلاثة احوال الكسوف
له الغسل وهو على المراتب والستر للمسح وحالة تنقسط وهي الغسل فلا يجوز
المسح عليه ولا هي بالزرة فيجب الغسل فاعطيت حالة تنقسط وهي في الغسل فلا هي
يجوز المسح عليه هو الرشد وحيث اطلق عليه لفظ المسح في هذا الحال فالمراد به الرشد
وقد ورد الرشد على الغسلين والمسح عليه في المسند من حديث اوس بن اوس ورواه ابن
حبان والبيهقي من حديث ابن عباس ومنصوص احمد المسح على الجواربين ما لم يخلع الغليظين
فاذا جاز عليه ما ذكره بول الذي لا يثبت الا بغير يشده به متصل او منفصل عنه او بالمسح
عليه من الجواربين وما لبسه من فرو وقطن وغيرها وثبت بشده بخيط متصل او
منفصل مسح عليه بطريق الاول واما اشتراط الثبات بنفسه فلا اصل له في كلام
احمد واما المنصوص عنه ما ذكرناه وعلى القول باعتبار ذلك فالمراد به ثابت في السابق
ولم يسترسل عند المشى ولا يعتبر مولاة المشى فيه كما ذكر ابو عبد الله بن يونس
ويجوز على العامة القما وهي كالقلانس والمكس عن احد الكراهة والاقرب اتفاقا

كراهة

كراهة لا تنفي في التجرم كسفر الزهدة ومثله لا يمنع الرخص وتحمل كراهة السلف لغير المحل
على الحاجة الى ذلك لجماد وغيره والاعمال المكتبة بالكتاب تشبه المحل من بعض الوجوه
بمسحها كما يمكن الحكم العامة ومن غسل إحدى رجليه ثم دخل الخف قبل غسل الأخرى
فلا يجوز المسح عليه من غير اشتراط خلع لبسه قبل كمال الطهارة فلبسه بعدها وكذا لبسها
قبل كمالها وهو إحدى الروايتين ومذهب أبي حنيفة ولو غسل الرجلين في الخفين بعد
ان لبسهما بعدنا جاز المسح وهو مذهب أبي حنيفة وقول يخرج في مذهب أحمد قلت
وهو رواية في المسح ولا يتوقف مدة المسح في حق المسافر الذي يشق اشتغاله بالخلع و
اللبس كالمريد المجهز في مصلحة المسلمين وعليه تحمل قصة عقبة بن عامر وهو من مذهب
مالك وغيره من الأئمة التوقيت ولا يتقضى وضوء المسح على الخف والعامة ينزعهما
ولا يانفضاه المدة ولا يجوب عليه مسح رأسه ولا غسل قدميه وهو مذهب الحسن البصري
كأنه لا شعر المسح على الصحيح من مذهب أحمد وقول الجمهور وإذا حل الجبيرة فصل
تنقضي طهارة الخف عما قول من يقول به أو لا بالتنقضي تنقضي خلق الرأس الذي
ينبغي ان لا تنقضي بناء على انها طهارة اصل الوجوه بما في أطراف رتيين وعدم توقية أو ان
الجبيرة بمنزلة باقي البشرة لان الفرض استمر بما يمنع وصول الماء اليه فاشق الفرض
الى التحليل في الطهارة رتيين كما ينتقل الوضوء الى ما يثبت من الشعر في الجبر والبر للشفقة
على الشعر وهذا قوي على قول من لا يشترط الطهارة لشدها فاما من اشترط الطهارة لشدها
فالحكم بالحوال البدلية تنقضي طهارة رتيين ولها كالعامة والخف ويتبين ان تنقضي
هذا على الروايتين في اشتراط الطهارة قلت البدل عندنا في حد الجبيرة ان كان بعد
البر فالحلف اذا خلع وان كان قبله فوجهان أحدهما كذا في المسح
ما ظننا قضاء ليس بناقض لاحداث اللازمة كعدم الاستحاضة وسلس البول لا ينقض
الوضوء ما لم يوجب اعتقاد وهو مذهب مالك والدم والقي وغيرهما من النجاسة الخارج
من غير الخرج المعتاد لا تنقض الوضوء ولو كثرت وهو مذهب مالك والشافعي قلت

واختار الآجركي في غير القوم لا ينقض الوضوء مطلقا ان ظن بقا طهارته وهو
 اخضر من رواية حكيت عن احمد انه النوم لا ينقض بحال ويستحب الوضوء من اكل
 لحم الابل واما اللحم المجثبات للمباح الضرون كحم السباع فينبغي الخلاف فيه ان ينقض
 بل الابل يعيد في فلا ينعقد في غير او معقول المعنى فيعطى حكمه بل هو يبلغ من
 يستحب عقيب الذب ومن مس الذكر اذا تحركت الشهوة بمسه وتردد فيها اذا لم يتحرك
 ومال ابو العباس اخيرا الى استحباب الوضوء من الوجوب من مس النساء والعرد اذا
 كان لشهوة قل واذا مس المرأة لغير شهوة فهذا ما علم بالضرورة ان الشارع لم يوجب
 الوضوء منه ولا يستحب الوضوء منه قال ابو العباس في قديم خطه خطوط في الردة
 تنقض الوضوء لان العباد من شرطها عدمها شرطا استصحابا في سائر الاوقات
 واذا كان كذلك فالنية من شرائط الطهارة على اصلنا والكافر ليس من اهلها فلا استصحابا
 في حقه فتبطل الطهارة وهو مذهب احمد ولا يفتح القول في المصحف وقوله طائفة من
 العلماء خلافا لابي عبد الله بطر ووجب احترام القرآن حيث كتب ويحرم كتابته
 حيث يهان ببول حيوان او جلوس عليه اجماعا والناس في الفتاد والقيام وان لم يفرحوا
 افضى الى مفسد في القيام دفعا لها خيرا من تركه وينبغي للانسان ان يسبح في سنة حيا
 الله عليه وسلم واصحابه وعادتهم واتباع هديهم والقيام بكتاب الله اولى والله اعلم بالكتاب
 عليه لا اله الا الله محمد رسول الله يجوز للمحدث مسها واذا كانت معبر في منديل او خرقة
 وشق اسكها جاز ان يدخل بها **باب الغسل**
 واذا وجب الغسل بان تقال للمني فقياسه وجوبه بان تقال الحيض ويجب غسل الحجة
 على من لم يهرق او مريج يتأذى به غيره وهو بعض من يقصر مطلقا الاول وغسل
 الكافر سبب يوجب غسله لا يلزمه اعادته ان اعتقد وجوب بناء على انه شاب على طهارة
 في الكفر اذا سلم ويكره الذكر للجنب لا للحيض ولا يستحب الغسل لدخول مكة والتوقف
 بعرفة والبيت بمزدلفة ومري الجار ولا يطوف الوداع ولو قلنا باستحبابه لدخول

مكة كان نوع عبث للطواف لا معنى له وفي كلام احمد ما ظاهره وجوب الوضوء على الجنب
 اذا اراد النوم وظاهر كلام ابي العباس في الحدث اعاده لمبينة طهارة وظاهر كلام
 اصحابنا لا يعيد لتعليمهم نجاسة الحدث او بالنشاط ويحرم على الجنب البتة في
 المسجد الا اذا اتوضا ولا تدخل الملائكة بيتا فيه جنب الا اذا اتوضا واذا اتوضى الجنب
 المحدثين او الاكبر ارتعفا وقاله الآجركي ولا يستحب تكرار الغسل عليه وهو احدى التوهمين
 في مذهب احمد ويكره الاغتسال في مستحجم وماء عيانا وعليه اكثر خصوصه وفيه
 عليه السلام عن الاغتسال في الماء بعد البول فهذا ان صح فهو كغيبه عن البول في المستحجم
 ويجوز التطهر في الحيض التي في الحمامات سواء كانت فايضة او لم تكن وسواء كان بالبول
 يصب فيها او لم يكن وسواء كان نابيا او لم يكن ومن اعتقد غسله من كحوض الفايض
 مسطرا ودينا فهو مستحب مخالف للشرعية مستحب للتغيز الذي يردعه واشكاله ان يغتسل
 في الدية ملما ياذن به الله ولا يجب غسله في طن الفرج من حيض وجنابة وهو اصح
 القولين في مذهب احمد قال ابو العباس في تقييده احكام بعدة كمن ذمه ومن مدحه
 من السلف فضلا للنزاع الاقسام اربعة يحتاج اليها ولا يحظر فلارب في جوارحه
 ولا يحظر والحاجة فلا يرب في جوارحه ببناء فقد بينت احكاما في الحجاز والعراق
 في عهدنا سنة وافر وهو واحد لم يقل ذلك حرام ولكن كره ذلك لاشتغالها بالعبادة مباح
 ومحظور وفي من الصحابة كان الناس اتقى الله وارتعوا لحدوده من ان يكثر فيها المحظور
 فلم يكن مكرها اذا كان طاعة ومحظورا غالبا فاحكاما منها ما هو واجب كغسل
 الجنابة وكبعض النفاس ومنها ما هو موكد قد نزع في وجوبه كغسل الحجة والغسل
 في البلاد الباردة لا يمكن الا في حمام وان اغتسل في غيره خيف عليه التلف ولا يجوز الانتقال
 الى التيمم مع القدرة عليه بالمكان في الحمام وهل يتبع مكرها عند الحاجة الى استعماله في
 طهارة مستحبة هذا محل تردد فاذا ثبت ذلك فقد يقال ببناء احكام واجب حيث يحتاج
 اليه لا اذا وجب العام يشتمل على محظور مع امكان الاستغناء كما في الحمامات

احمل
 فالجاجة

الجان في الزمان المتأخر وهذا محل نيل أحد جنبا بنهر وقليل من انما انكر بناها
 ابتداء ما اذا بناها غير فلا تاسر بعد ذلك في ذلك من الضماد وكلام احراما هو في البناء
 لا في البناء والاستدرة اقوى من الابتداء واذا انفتحت الحاجة انفتحت الاباحة
 كحرارة البلد وكذا اذا كان في البلد جهات يتكفيهم كره الاحداث ويتوضا
 بالمد ويتسل بالصاع والظاهر ان الصاع خمسة ارطال وثلاث عشرة صاعا
 الطعام والماء هو قول جمهور العلماء ابو حنيفة وذهب طائفة من العلماء كابن
 قتيبة واما في ان يعمل في تقليده والى ان كان ان صاع الطعام خمسة ارطال وثلاث
 وصاع الماء ثمانية ارطال لكن مقدار طهور الذي صاع الله في الفسل ما بين ثمانية
 ارطال عن اقية الى خمسة ارطال وثلاث والوضوء ربع ذلك **باب التيمم**
 ويجوز التيمم بغير التراب من اجزاء الارض اذا لم يجد ترابا وهو رواية ويلزم قبول
 الماء قرضا وكذا الجنة اذا كان له ما يوفيه ولا يكون لعادته وطى زوجته ومن ايج
 له التيمم فانه يصلي به اول الوقت ولو علم وجوده او الوصف وفيه افضل له وقاله غير
 واحد من العلماء مسح الجرح بالمال او من مسح الجحيم فان خاف غسله وهو خير من
 التيمم ونقله الميوني عن احمد ويجوز التيمم لمن يصل التطوع بالماء وان كان في البلد
 والاي خروج الى الزهار ويجوز لغوا الجنابة قال وهو قول ابن عباس ومذهب
 ابي حنيفة وقد ثبت انه عليه السلام تيمم لرد السلام وهو رواية عن احمد واسحاق
 والحق به من خاف فوات العيد وقاله ابو بكر عبد العزيز والاوزاعي والحنفية بل من خاف
 فوات الجمعة لمن انقضت وضوءه وهو في المسجد ولا يتيمم للنجاسة على بنيه وهو
 قول الثلاثة خلافا لاشهر الروايتين عن احمد ويجب بذلك الماء المضطر المعصوم
 ويصل الى التيمم كما قاله جمهور العلماء ومن استيقظ اخر الصلاة وهو جنب وفاد
 ان افشل خرج الوقت وكذا من نسيها بخلاف من استيقظ اول الوقت فليس له ان
 يهتد وقت الصلاة بل يتيمم ويصل ومن امكنه الذهاب الى الحمام لم يكن لا يمكنه الخروج

ط
 الجنائز

منه

منه الصغر ورج الوقت كالعلم والمرأة التي معها اولادها ولا يمكنه الخروج حتى تغسلهم
 ونحو ذلك فالظاهر يتيمم ويصل خارج الحمام لان الصلاة في الحمام بعد الوقت من غير غسل
 المرأة بالتيمم عن الجنابة انه كان يشق على تكرار النزول الى الحمام ولا تقدر على الاغتسال
 في البيت وكل من صلى في الوقت كالمركب لا يمكنه الاغتسال فاعادة طيبه وسواه كان
 الغنما درا او معتادا وقاله اكثر العلماء وصفت التيمم ان يضرب يديه الارض
 يمسح بها وجهه وكفيه لحدوث عار به بأس الذي في الصحيح والخبر مما اذا كان محدثا حثا
 اصغر فلا يلزمه ملأه الترتيب وهو الصحيح من مذهب احمد وغيره فيمن ان يتيمم بعد
 كمال الوضوء بل هذا هو السنة والفصل بين بعض الوضوء يتيمم بعده ولا يستحب
 حمل التراب معه للتيمم وقاله طائفة من العلماء خلافا لما نقل من احمد من عدم الماء والتراب
 يتوجه ان يفعل ما يشاء من صلاة فرض او نفل وزيادة قراءة صلواته في الثاني
 المصير على اصح القولين وهو قول الجمهور واذا صلى قراءة الواجبة قلت
 والذي ذكره جده وغيره ان من عدم الماء والتراب لا يتنفل ولا يزيد في القراءة صلواته
 وله علم والتيمم يقع المحدث وهو مذهب ابي حنيفة ورواية عن احمد واختارها
 ابو محمد الجوزي وفي الفتاوى لم يصر به التيمم لوقت كل صلاة الى ان يدخل وقت الصلاة
 الاخرى كذهب مالك واحمد في المشهور عنه هو اصل الاقوال ولو نزل ماء للامان
 حي وميت فالميت اولد لو كان الحي عليه نجاسة وهو مذهب الشافعي واختار ابي البركات
 قال ابو العباس وهذه المسئلة في الماء المشترك ايضا وهو ظاهر ما نقل عن احمد انه اول من
 التثقيص واذا كان على وضوء وهو حاقن فانه يحدك ثم يتيمم اذا الصلاة بالتيمم وهو
 غير حاقن افضل من صلاته بالوضوء وهو حاقن **باب ان الله تعالى**
 واختلف كلام ابي العباس في نجاسة الكلب ولكن الذي نقل عنه اخيرا ان مذهب
 نجاسة غير شعور وهو مذهب ابي حنيفة ورواية عن احمد واختار ابي بكر عبد العزيز
 المسك وجلده طاهران عند جماهير العلماء كما دل عليه السنة الصحيحة وعلى المسلمين

الفصل في الوضوء والتيمم

وليس ذكر ما يبان من البهيمية وهي حية بل اذا كان ينفصل عن الغزال في حياته فهو بمنزلة
البهيمة والمبين والصوف وغير ذلك مما ينفصل عن الحيوان ولا يجنس الا آدمي بالحيوان
وهو ظاهر مذهب احمد والثاني واضح القولين في مذهب مالك وخصه في شرح الهدى
بالمسلم وقاله جرح في شرح الهدى وتظهر النجاسة بكل ما يعطى طاهر من ذيل كالحمل ونحوه وهو
رواية عن احمد اختارها ابن عقيل ومذهب الحنفية واذا انتجس ما يضر الفسل ككتاب
الحرير والورق وغير ذلك اجزاسه في اخر قول العلماء وامسك الخلاف في ان النجاسة كال
الما المحتاج اليه كانه من دج الجبل التي يجاهد عليها والابل التي تحج عليها والبقر الذي
يحرث عليها ونحو ذلك لما في ذلك من الحاجة اليه وتظهر الاجسام الصغيلة كالسيف
المرأة ونحوها اذا انتجست بالمسح وهو مذهب مالك وابي حنيفة ونقل عن احمد مثله
في السكن من دم الذئبة فمن اصحابه من خصه بالمشقة الفصل مع التكرار ومنهم من
عده كقولها ويظهر النجاسة كذلك بالارض اذا اصابه نجاسة وهو رواية عن احمد وذيل
المرأة يظهر بمروره على طاهر من ذيل النجاسة ونقله اسمعيل بن حديد الشافعي عن احمد
وتظهر النجاسة بالاستحالة اطلقه ابو العباس في موضع وهو مذهب اهل الظاهر
وغيرهم وقال في موضع اخر ولا ينبغي ان يعبر عن ذلك بان النجاسة ظهرت بالاستحالة
فان نفس النجاسة لم يظهر كمن استحال وصح في موضع آخر ان النجاسة اذا اخلت لا تظهر
وهو مذهب احمد وغيره لانه منى عن اقتناء ما هو بارقها فاذا اسكها فهو النجاسة
لنجاسته وعدم حلا وسواء في ذلك غير الظاهر وغيره ولو القى احد في شئ ما يريد افسادها
على صاحبها لا تحلله او قصد صاحبه ذلك بان يكون عاجزا عن اراقها كونه في حبس
فيريد افسادها لا تحلله فهو كالمصاحب يقتضي انها لا تحل سد الذريعة
ان تحل واذا انقلبت بفعل الله فالقياس فيها مثل ان يكون هناك ملح فيقع فيها من غير
فعل احد فينتجى على الطريق المشهور ان تحل وطريقه من على نجاسة الملقى للخل
فان القاضى فكر في خم النبذ انما على هذه الطريقة لا تحل لما فيها من الماء وان كلام

الامام في نسخها وتحليل الذي يخرج من اسكها فينتجى جوارحه من كل ما هو فيه فانه على
المنع بانه لا ينبغي لمسلم ان يكون في بيتة اخرى وهذا ليس بمسلم لان الذي لا ينبغي من اسكها
وعلى القول بان النجاسة لا تظهر بالاستحالة فيعني من ذلك ما يشق الاحتراز منه كالمسك
والغبار المستحيل من النجاسة كما يعنى ما يشق الاحتراز منه من طين السجوان وفيها
وان قيل انه نجس فانه يعنى عند اصحاب القولين ومن قال انه نجس ولم يعف عما يشق الاحتراز
منه فقولهم اضعف الاقوال ولو كان المانع غير الاكثر ازال تقيده بنفسه توقف ابو العباس
في حكمه وتظهر لارض النجاسة بالشمس والريح وهو مذهب ابى حنيفة ويجوز التيمم والصلوة
عليه بعد ذلك ولو لم تقبل ويظهر غيرهما بالشمس والريح ايضا وهو قول في مذهب احمد ونسب
عليه احمد في جمل الفضال ويكفي غلبته الظن في ان النجاسة المذكية وغيره وهو قوله في مذهب
احمد ورواية عنه في المذكي ونقل عن احمد في جوارح الطير اذا اكلت الجيف فلا يعجنى من رجا
فدل انه كى هذه النجاسة فقط وهو اول ولا فرق في اكله بين جوارح الطير وغيرها
وسواء كان ياكل الجيف ام لا واذا اشكى في الروث هل يحل ما ياكل منه ولا فيه وجهان في
مذهب احمد بن حنبل على ان الاصل في الاروات الطهارة اما استثنى وهو القواب لى
النجاسة اما استثنى قلست والوجهان يمكن ان يكون اصلهما روايتين احدهما
قال عبد الله قال اي الابول كلها نجسة الا ما اكل لحمه انما سئل قال احمد في رواية محمد
بن ابي حنبل في رجل ولى على روثه لئلا يكون بول حماره وروثه فخرج في يداهم يعرفه وبول
ما ياكل منه وروثه نجس طاهر لم يذهب احد من الصحابة الى نجاسته بل القول بنجاسته قول
محمد لا سلف ومن الصحابة وروثه وروثه طاهر عند اكثر العلماء ودود
الجرحومى الا دى طاهر وهو طاهر مذهب احمد والشافعي وقول الاصحاب طاهر وما دونهما
في الملقه طاهر عن ان نجس طاهر قد يعرف له ما يكون نجس العين كالدود المتولد من
العدوى فانه نجس فكر القاضى ويخرج طهارة بناء على ان الاستحالة اذا كانت بفعل الله طهرت
ولا بد ان يخطأ طهارة طاهرة من الحذر بان يغمر في ماء ونحوه الا ان يقال انه لا يكون طهارة

في نهاره من جملته الطاهرة حال الحياة بالداخل وهو رواية عن احمد بن حنبل
 غسل الثوب والبدن من الدرة والقيح والعصيدة ولم يتم دليل على نجاسته وحكي ابو البركات
 من بعض اهل العلم طهارة والاخرى في المذي انه يجزى فيه النضج وهو احدى الروايتين
 عن احمد بن حنبل اذا دخل الاثا انه يمكن استعمال الماء الذي فيه وكذلك ذكره الصلابة
 في ثوبه ومن سئل احمد بن حنبل في رواية الاثر من الصلاة في ثوب الصبي فذكره وقرن الميتة
 وعظمها وظفرها وما هو من جنسه كالحافر ونحوه طاهر وقاله غير واحد من العلماء ويجوز
 الانتفاع بالنجاسات وسواء في ذلك ثم الميتة وغيره وهو قول الشافعي وروي اليه احمد بن
 رواية ابن منصور ويعني عن يسير النجاسة حتى يجرى في الطهارة ونحوه في الاطعمة وغيرها وهو
 قول في من ذهب اليه ولو تحقق نجاسة طين الشوارع عني عن يسير المشقة التحريم
 ذكره بعض الصحابة وما نقلنا من غير السراجية النجاسة ونحوه ولم يكن التحريم منه عني عنه
 وان قلنا يعني عن يسير النجاسة فيه لاجل اختلافه في خلافه في الطلب الظاهر
 اقوى فعله احدى الروايتين يعني عن يسير نجاسته واذا اكلت الحرة فارة ونحوها فاذا
 طلق الفصل طهر فها برقم لاجل الحاجة وهذا اقوى الاقوال واختار طائفة من الصحابة
 احمد وابي حنيفة وكذلك قوله الاطفال والبهائم والله اعلم **باب الحيض**
 ويحرم وطئ الحيض فان وطئ في الفرج فغلبه دينار كفارة ويعتبر ان يكون مضر وباءا
 تكره من الزوج الوطئ في الفرج ولم ينجس فمما قلنا فيما اذا وطأها في الدبر
 ولم ينجس ويجوز المباحض الطواف عند الضرورة ولا فدية عليه وهو خلاف ما يقره
 ابو حنيفة من انه يصح منها مع لزوم الفدية ولا يامرها بالاقدام عليه واحمد بن حنبل
 ذلك في رواية الا انه لا يقيد بحال الضرورة وان طاف مع عدم الضرر توجه هنا
 القول بوجوب الدم عليه ويجوز المباحض قلة القرآن بخلاف الجنب وهو مذهب مالك
 وحكي رواية عن احمد وان طئته نسيانه وجب واذا انقطع دمها فلا يطأها زوجها
 حتى تفشل ان كانت قادمة على الانفصال والائتمت وهذا مذهب احمد والشافعي ولا

يتقدم

الشافعي
 ٨



يتقدم اقل الحيض ولا اكثر بل كلما استقر عادة المرأة فهو حيض وان نقص عن يوم او زاد
 على الخمسة عشر او السبعة عشر ولا احتلا قل من حيض فيه المرأة ولا اكثر ولا اقل
 الطهرية الحيض والجماع يتجسس ما تراه من الدم ما لم يضر مستحاضة وكذلك المستحاضة
 اذا تغيرت عادتها بزيادة او نقصا وانقال فذلك حيض حتى يعلم انه استحاضة باستمرار
 الدم والمستحاضة تدلى عادتها ثم الى تميزها ثم الى غالب عادة النساء جاءت في كل
 واحدة من هؤلاء خمسة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد اخذ الامام احمد بالسنة الثلاث
 فقال الحيض يدور على ثلاثة احاديث حديث فاطمة بنت ابى جبير وحديث ام حبيبة
 وحديث حمزة واختلفت الروايتان في صحيح حديث حمزة وفي رواية عنه وحديث
 ام سلمة مكان حديث ام حبيبة والصفر والكدر بعد الطهر لا يلتفت اليها وقوله
 اخبرني ليقول ام عطية كما لا انفد الصفر والكدر بعد الطهر شيئا ولا احتلا قل
 النفاس ولا اكثر ولو زاد على الاربعين او السبعين وانقطع فهو نفاس
 لكن ان انقل يهودم فساد وخيشن فالاربعون مشي الغالب والحاصل قد حيض
 وهو مذهب الشافعي وحكاية البيهقي رواية عن احمد بن حنبل حكي انه رجى اليه ويجوز الثاني
 حصول الحيض الاقرب رمعا لقطع وقوله ابو يعلى الصغير والاحوط ان المرأة لا
 تستعمل دوا يمنع نفوذ المني في مجاري الحمل والله اعلم **كتاب الصلاة**
 قد تنازع الناس في اسم الصلاة هل هو من الاسماء المنقولة عن سماها في اللغة
 او انها باقية على ما كانت عليه في اللغة او انها تصرف فيها الشارع تصرف اهل العرف فهي بالنسبة
 الى اللغة مجاز وبالنسبة الى عرف الشارع حقيقة على ثلاثة اقوال والتحقيق ان الشارع
 لم يغيرها ولكن يستعملها مقيدة لا مطلقة كما تستعمل نفايرها كقوله تعالى وسر على الناس
 حج البيت فذكر بيتا خاصا فلم يكن لفظا متنا ولاقى قصد مخصوص دل
 عليه اللفظ نفسه ومن كان قبلنا كانت لهم صلوات ليست مماثلة لصلواتنا في الاوقات
 والهيئات ولا تلزم الشارع الا بعد العلم وهو احدى الوجهين في مذهب احمد فليكن هذا

لا تلزم الصلاة حربيا اسلم في دار الحرب ولم يعلم وجوبها والوجهان في كل من ترك واجبا
 قبل بلوغ الشرع كمن لم يتيمم لعدم الملاحظة عدم القعدة ولم يذكر او اكل حتى يتبين الخيط
 الا يميز من الخيط الاسود لظنه ذلك ولم فصل مستحاضة والاصح لا قضاء ولا اثم اذا لم يقصر
 اتفاقا للعفو عن الخطا والسيان ومن عقد عقدا فاسدا مختلفا فيه با جهاد او تقليد
 وانقلبه القبض لم يورده وان كان مخالفا للنقص وكذلك النجاس اذا كان له خطا
 الاجتهاد او التقليد وقد انقضى الفساد لم يفرق وان كان المفسد قايما فارقا بين النظر
 فيمن ترك الواجب وفعل المحرم لا باعتقاد ولا بجعل بعينه ولكن جهلا واعراضا
 عن طلب العلم الواجب عليه مع تمكنه منه او من مع ايجاب هذا وتجرم هذا ولم يلزمه
 اعراضا لا كفر بالرسالة فان هذا ترك الاعتقاد الواجب بغير شرعي كما ترك الكافر
 الاسلام فهل يكون حال هذا اذا تاب فاقرب بالوجوب والتجريم بقصد يقا والنزاهة
 بمنزلة الكافر اذا اسلم لان التوبة تجت ما قبلها كالاسلام فلهذا بعد ما قبلها فان من
 خالف فيما قبلها هذا القول الذي جزمنا بحتمته فهذا فيه نظر وقد يقال ليس
 هذا باسواحا لان الكافر المعاند والتوبة والاسلام يهدمان ما قبلهما ولا تلزم الصلاة
 صبيا ولو بلغ عشرين اوقاله جمهور العلماء وثواب عبادات الصبي له قلت وذكره
 الشيخ ابو محمد المقدسي في غير موضع واسه علم ولا يجب قضاء الصلاة على من زال
 مجرم وفي الفتاوى المصيرية يلزمه بلا نزاع ومن كفر بترك الصلاة الاصب ان يصير
 مسلما بفعله من غير عادة الشهادتين لان كفره بالامتناع كالبليس وتارك الزكاة
 وفرض متاخر والفتاى مسئلة يمتنع وقوعها وهي ان الرجل لو كان مقررا بوجوب
 الصلاة فلدغ في اية واشتغل ثلاثا مع تقديمه بالقتل فلم يصل حتى قتل هل عوت كما
 اذنا سقاها قوله وهذا الفرض باطل اذ يمتنع ان يعتقد ان الله فرضها ولا يفعله
 ويصير على القتل لهذا لا يفعله احد قط ومن ترك الصلاة فينبغي الانتاع عنه
 بتركها حتى يصح ولا ينبغي اسلام عليه ولا اجابة دعوته والمحافظة على الصلاة

المصحيح انه يقتل
 كما في الفتاوى
 من السلف والسند
 بالنصوص الواردة
 في ١٥

اقرب

اقرب الى الرحمة من لا يصليها ولو فعل ما فعل ولا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها لغير
 الجمع واما المسافر العادم فلما اذا علم انه يجدا لما بعد الوقت لا يجوز له التأخير الى بعد
 الوقت بل يصلي بالتيتم في الوقت بلا نزاع وكذلك العاجز عن الركوع والسجود والقرأة
 اذا علم بعد الوقت انه يمكنه ان يصلي باتمام الركوع والسجود والقرأة كان الواجب عليه
 ان يصلي في الوقت بحسب الامكان وما قول بعض اصحابنا لا يجوز تأخيرها عن
 وقتها الا لثا وجمعها او مشغل بشرطها فهذا المقتل احد قبله من الاصحاب والامن ساير
 طوائف المسلمين الا ان يكون بعض اصحاب الشافعي فهذا اشك فيه ولا ريب انه ليس
 على عمومهم وانما اردوا صور معروفة كاذ الامكن الوصول الى البير ان يصنع جبلا يسقط
 ولا يفرغ الا بعد الوقت او امكن العريان ان يخيط ثوبا ولا يفرغ الا بعد الوقت ونحو
 هذه القصور ومع هذا فاذني قاله في ذلك هو خلاف المذهب المعروف عن اصحابه
 وجمهور العلماء وما اظنه يوافق بعض اصحاب الشافعي ويؤيد ما ذكرناه ايضا ان
 العريان لو امكنه ان يذهب الى قرية يشتري منها ثوبا ولا يصلي الا بعد الوقت لا يجوز
 له التأخير بلا نزاع وكذلك العاجز عن تعلم التكبير والشهد الاخر اذا ضاق الوقت
 صلب بحسب حاله وكذلك المستحاضة اذا كان دمه ينقطع بعد الوقت لم يجز لها
 التأخير بل يصلي في الوقت بحسب حالها

باب المواقيت

بدا جماعة من اصحابنا كالحزقي والقاضي في بعض كتبه وغيرهم بالنظر ومنهم من يبدأ
 بالفجر كما بينا الى موسى واي الخطاب والقاضي في موضع وهذا الجواب لان الصلاة الوسطى
 هي العصر وانما تكون الوسطى اذا كان الفجر الاولي ومن زعم ان وقت العشاء بقدر حصته
 الفجر في الشتاء والسيف فقد غلط غلطا بينا باتفاق الناس وجمهور العلماء يرون
 ان تقديم الصلاة افضل الا اذا كان في التأخير مصلحة تراحمه مثل الميتم بوجوه ليصلي
 اخر الوقت بوضوء والمنفرد بوجوه حتى يصلي اخر الوقت مع جماعة ونحو ذلك وهو قول
 المؤيد في دخول الوقت مع امكان العلم بالوقت وهو مذهب احمد وسائر العلماء المعبرين

اقرب

وكما شهدت به النصوص خلافا لبعض الصحابة ومن دخل عليه الوقت ثم طرأ عليه مانع
من جنونه أو خيضر لا قضا إلا ان يتضابق الوقت عن فعله ثم يوجد المانع وهو قول
مالك وزفر ورأه زفر عن أبي حنيفة ومثي نزل المانع من تكليفه في وقت الصلاة
لزمته ان ادرك منها قدر ركعة والا فلا وهو قول الليث وقول الشافعي ومقالة في ذهب
احمد ولا تسقط الصلاة بحج ولا تضعف صلاة في المساجد الثلاثة ولا غير ذلك لاجماع
وقال الصلاة عند الاجزلة قضا وما ولا تصح منه بل كثير من التطوع وكذا الصوم
وهو قول طائفة من السلف كابن عبد الرحمن صاحب الشافعي وداود وابي داود وليس
في الادلة ما يخالف هذا بل يوافقه وامر عليه السلام بالجماع بالقضا ضعيف
لعدول البخاري ومسلم عنه وقال ابو الخطاب في الانتصار اذامات في اثناء وقت الصلاة
قال بعض الحنفية لا يكون عاصيا بالاجماع قال ابو الخطاب يحتمل عصيانا لانه انما
يجوز له التاخير بشرط سلامة العاقبة كما يجوز له التاخير في قضا رمضان وقضا الصلاة
والنذر والكفارة وكل ذلك بشرط سلامة العاقبة وان قلنا لا يعصى وهو الصحيح
فلان ما وجب وجوب موسعا لا يعصى من اخره الى اخر الوقت اذامات كالحليل التي ذكرناه
قال ابو القباس ما قضا الصلاة والنذر والكفارة فعندنا هو واجب على الفور
وقد قيل انه على التراخي فلا تناظر المسئلة وانما نظرها قضاء رمضان فانه وقت
موسع والمذهب هناك انه اذامات بعد استطاعة القضاء اطعم عنه والشهر
في الصلاة لا يقضى فينتوجه التخيير فيما كما اقضاه كلامه وقال ابو الخطاب اتفق
على الايجاب الموسع في القضاء والحج والكفارة والزكاة والديه الموجب وهذا لظن
فان فيه ما هو مضيئ وما هو على التراخي ويجب قضاء الفرائض على الفور وهو
مذهب احمد والنايم ليس عليه ان يفعل الصلاة حال نومه بل يتراعى لكن تنازع العلماء
هل وجبت في ذمته بمعنى انه وجب عليه ان يفعلها اذ استيقظ او يقال لم تجب في
ذمته لكن التقديس وجوبها على قوله وجوب العناء على انها قضا ومنهم من يقول

في اداء التزاحات لفظيان ويشبه هذا النزاع فيمن غلب على ظن في الواجب على التراخي
انه ان لم يفعل ما فات فانه يجب تقديمه قبل فعله فلو لم يمت ثم فعله فهل يكون اقام
كقول الجمهور وقضا كقول الباقلاني وغيره فيه نزاع ولا تأثر لهذا النزاع في الاحكام
واغايهون نزاع لفظي فقط بل لو اعتدنا بقا الوقت فصل اذ اتم بتبين خروجه او بالعكس
صحت الصلاة من غير نزاع اهله وقال ابو العباس في قديم خطبه قول الباقلاني قضا
المذهب اذ الاعتبار بحال غلبة الظن لا بما يخالفه وذلك كما قلنا من غير خلاف اعلم
في المذهب في المعصوب النحيط ليرجي بروه اذ اخرج عن نفسه ثم بري انه لا يلزمه
اجادة الحج فاعتبر بالحالة غلبة الظن ولم تعتبر بتبين فساد ولا اعراف بينهما فرقا
باب الاذان والاقامة والصحيح انها فرض كفاية وهو ظاهر
اصد وغيره وقد اطلق طوائف من العلماء الاذان سنة ثم من هؤلاء من يقول انه اذا اتفق
اهل البلد على تركه قوتلوا والنزاع مع هؤلاء قريب من النزاع اللفظي فان كثير من العلماء
من يطلق لقول بالسنة على ما ينهم تاركه شرعا ويعاقب تاركه شرعا واما من زعم انه
سنة لا اثم على تاركه فقد اخطأ وليس الاذان بواجب للصلاة الفائتة واذا اصلح
ومع اداء وقضا واذن واقام فقد احسن وان اكتفى بالاقامة اجزاه وان كان
يقضى صلوات فاذا اول مرة واقام لبقية الصلاة كان حسنا ايضا وهما افضل
من الامامة وهو صحيح الروايتين عن احمد واختيار كثير اصحابه واما امامته صلى
الله عليه وسلم ولما حقه الخلفاء الراشدين فكانت متعينة عليهم فانها وظيفه العام
الاعظم ولم يكن لجميع بنيها وبيعه الاذان والاقامة فصارت الامامة في حقهم افضل
من الاذان لمخصوص من هو الحرم وان كان اكثر الناس الاذان افضل ويخرج من يخرج
اذن القاع اخره كاحدى الوجهين في الخطبة واول اذ لم ينقل احد من السلف
الاذان قاع اخره وخطب بعضهم قاع اخره واطلق احمد الكراهة والكراهة
المطلقة هل تعرف الى التحريم او الى التزبير على وجهين قلت قال ابو القاسم

العكبري في شرح الهداية نقل عن ابي اذ ان قاعدة يعيد قال القاضى هذا هو على
 في الاستحباب وحكم بعضهم على في الاعتدال به واسم العلم والروايات عن ابي المنع
 من اذان الجنب وتوقف عن الاعادة في بعضها وصرح بعدم الاعادة في بعضها
 وهو اختيار اكثر الاصحاب وذكر جماعة كثير عنه رواية بالاعادة اختارها اخري
 وفي اجزا اذان الفاسق روايتان اقول احدهما عدم مخالفة امر النبي صلى الله عليه وسلم واما
 ترتيب الفاسق مودنا فلا ينبغي جواز قول واحد والصبي المتيقن في اذانه
 لباقي روايتان كشاهدته وولايته وقال في موضع اخر اختلف الاصحاب في تحقيق
 موضع الخلاف منهم من قال موضع الخلاف سقوط الفرض به والسنة المؤكدة اذ لم يرد
 سواء واما صحة اذانه في الجملة فلا خلاف في جوازه ومنهم من اطلق الخلاف لان اذانه
 قال لا بأس ان يؤذن الفلام قبل ان يحتمل اذانه قد اراه في رواية في رواية
 ابن سعيد وقد سئل عن الفلام يؤذن قبل ان يحتمل فلم يجبه والاشبهان الاذان الذي
 يسقط الفرض عن اهل القرية ويعتمد في وقت الصلاة والصيام لا يجوز ان يباشر
 صبي قول واحد ولا يسقط الفرض ولا يعتد في موافقة العبادات فاما الاذان
 الذي يكون سنة مؤكدة في مثل المساجد التي في مصر ونحو ذلك فهذا فيه روايتان
 والصحاح جواز وكبره ان يوصل الاذان بذكر قبله مثل قول بعض المؤذنين قبل
 الاذان وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا الآية ويستحب المؤذن ان يرفع يده
 الى السماء اذ اذن او اقام ونقص عليه احد ما يستحب للمؤذن ان يرفع يده الى السماء
 بصر الى السماء ولا يستحب للمؤذن بالصلاة ان يرفع راسه قليلا لان التكبيل والتكبير
 اعلان بذكر الله لا يصلح الا له فاستحب الاشارة به بالاستحباب الاشارة بالاصبع الواحدة
 في التشهد والدعاء هذا بخلاف الصلاة والدعاء المستحب فيه خفض الطرف واذ اقامت
 الصلاة وهو قائم يستحب له ان يجلس وان لم يكن صليحية المسجد قال ابن منصور
 راي ابا عبد الله احمد يخرج عند المغرب فينحني الى موضع الصف اخذ المؤذن في الاذان

وكونه جائزا اذا
 ان غيره صح

مجلس والخروج من المسجد بعد الاذان منى عنه وهل هو حرام او مكروه في المسألة وفيها
 الا ان يكون التاخير قبل الوقت فلا يكره الخروج نص عليه احمد والندب بالاذان
 والاقامة مختص بالصلوات الخمس واما الندب غير الاذان والاقامة فالسنة ان ينادى
 للكسوف الصلاة جامعة حديث عائشة خضفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فبغت مناديا الصلاة جامعة ولا ينادى للعيد ولا يستفاد قوله طائفة
 من اصحابنا ولهذا لا يشرع للحنان ولا للثراوية على ان يصلوا خلافا للقاضى لانه لم ينقل
 عن النبي صلى الله عليه وسلم والقياض على الكسوف فاسدا للاعتبار وقال الاموي
 السنة ان يكون المؤذن من اولاد من جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم الاذان
 وان كان من غيرهم جاز ذلك ابو العباس ولم يذكر هذا اكثر اصحابنا وظاهر كلام احمد
 لا يقدم بذلك فانه نص على ان المنشأ صريح في الاذان لا يقدم احدهما يكون ابيه هو
 المؤذن وما سوى التاخير قبل الفجر من تسبيح ونشيد ورفع الصوت بدعاء ونحو
 ذلك في المأذنة فهذا ليس بمشهور عند الائمة بل قد ذكر طائفة من اصحاب ما ذكره الشافعي
 واحمدان هذا من جملة البدع المكرهة ولم يقد دليل على استحبابه ولا حدث سبب
 يقتضي احداثه حتى يقال انه من البدع القوية التي دلت الشريعة على استحبابها وما
 كان كذلك لم يكن لاحد ان يامر به ولا ينكره من تركه ولا يعلق استحقاق الزرق به وان
 شرط واقف اذا قيل ان في بعض هذه الاصوات مصلحة راجحة على مفسدها فيقتصر
 من ذلك على القدر الذي يحصل المصلحة دون الزيادة التي هي ضرر بلا مصلحة راجحة
 ويستحب ان يجيب المؤذن ويقول مثل ما يقول ولو في الصلاة وكذلك يقول في الصلاة
 كل ذكر ودعاء واجب سببه في الصلاة ويجيب مودنا ثانيا فاكثر حيث يستحب
 ذلك كما كان المؤذن ان يؤذن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واما المؤذنون الذين
 يؤذنون مع المؤذن الرب يوم الجمعة في مثل مسجد ليس اذانهم مشروعا باتفاق
 الاثمة بل ذلك بدعتهم منكروه وقد اتفق العلماء انه لا يستحب التبليغ وراى الامام يكره

الحاجة وقد ذهب طائفة من اصحاب مالك واخذوا بطلان صلاة المبلغ اذا لم يحج
 اليه وظاهر كلامه يقول مثل ما يقول حتى في الجملة وقال في موضع اخر يقول مثل ما
 يقول الا في الجملة فيقول لا حول ولا قوة الا بالله ويجوز الا اذا ان لم يحج قبل دخول قناتها
 وقال جمهور العلماء وليس عند احد من هذه اول الوقت الذي يجوز فيه التأخير الا ان صح
 قالوا يجوز بعد نصف الليل كاجزاء الا فاضة من مرفله وعندها فينبغي ان يكون قبل
 الذي يعتبر نصفه او غروب الشمس واخره طلوعها كما ان النهار يعتبر بنصفه او طلوع
 الشمس واخره غروبها لا تقاسم الزمان الليل ونهاره فاعل قول النبي صلى الله عليه وسلم في
 احدهما الحديثين ينزل ربنا الى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الذي ينتهي بطلوع الفجر
 وفي الاخر حين يمضي نصف الليل يعني ليل الذي ينتهي بطلوع الشمس فانه اذا انصف الليل
 الشمس تكون قد بقي ثلث الليل الفجر يقرى ولو قبل تحديده وقت العشاء الى نصف
 الليل ثلثة اولى ثلثة اخرى من هذا الباب لكان متوجها ويستحب اذا اخذ المودة في الاذان
 ان لا يقوم اذ في ذلك تشبه بالشيطان قال احمد لا يقوم او لا يبدأ ويصير قليلا
باب ستر العورة اختلفت عبارة اصحابنا في وجه كونه في القعدة

في

الخلاف
 ان المذهب انه حرام وكذلك ليس ثوب فيمنعها ويرى قلت لانهم في كل ثوب يحرم لبس يجرى
 على هذا الخلاف وقد اشأ اليه صاحب المستوعب وانه اعلم ولو كان المصالح اجابا بالمتك
 والثوب انه حرام فلا اعاده عليه سوا قلنا ان الجاهل بالنجاسة يعيد ولا يعيد لان عدم
 علمه بالنجاسة لا يمنع العي ان تكون نجسة وهذا اذا لم يعلم بالنجاسة لم يكن فعله معصية
 بل يكون طاعة واما المحبون في مكان غضب فينبغي ان لا يجلب عليه الاعادة اذا صلب فيه قولا
 واحدا لان لبسه ليس محرم ومن اصحابنا من يجعل غيبت لا يجبر الا الثوب المحرم من روائتين
 كمن لم يجبر الا الثوب النجس والغضب بحيث يخاف ضرا من الخروج من نفسه او ماله فينبغي
 ان يكون كالمحسوس وذكر ابن الزاغوني في صحة الصلاة في مكان غير بعيد عنه اذا لم يكن محسوسا
 عليه وجيه وان المذهب الصحيح يوجب انه يدخله ويأكل من ثمره فلان يدخله بلا اكل ولا
 اذى اولى واخرى والمقبوض بعقد فاسد من الثياب والمقارن في بعض اصحابنا انه لا يفسد
 وعلى هذا لم يكن المال الذي يلبسه ويسكنه حلالا في نفسه لم يتعلق به حق سدوا حق
 لعباده والام تقع فيه الصلاة وكذلك كما في الطهارة وكذلك المركوب والزاد في الحج وهذا
 يدخل فيه شي كثير وفيه نوع مشقة ومن لم يجد الا ثوبا لطيفا ارسله على كتفه وعجنه
 وصاحا لاسف عليه فان لم يجدها التزم به وصاحا قايما وقال القاضي يستبرئ منه ويصلي
 جالسا والا وهو الصحيح وقول القاضي ضعيف ولو صلى على راحلة مقصوب او سفينته
 مقصوبة فهو كالارض المقصوبة وان صلى على فراش مقصوب فوجها ان اظهره البطلان
 ولو غضب سجدا وغبر بان حوله عن كونه سجدا بدعى ملكه او وقفه على جهة اخرى لم
 تصح الصلاة فيه وان قاما سجدا ومنع الناس من الصلاة فيه ففي صحة الصلاة فيه وجهان
 اختار طائفة من المتأخرين الصحة والا قوى لبطلان ولو تلف ثوبا لم يفسد عند ابن عقيل
 وقياس المذهب ضمانه وان لم يجد المرابا ثوبا ولا حشيشا ولكن وجد طينا
 لفيه الاستبراء عند ابن عقيل ولا يلزم عند الاصري وغيره وهو الثوب المقطوع
 وقيل انه المنصوص عن اخذ ذلك بشار ولا يفي ولكن يجب ان يستبرأ بيطا او غيره

وعارضا في كل مكان
 ان كل مكان
 في كل مكان
 في كل مكان

وتحذركم ان اسكن وسنحب الصلاة في النعل وقاله طائفة من العلماء والعبد الامير لا يصح
فعله ويصح فرضه عند ابن عقيل وابن الرافعي وبطلان فرضه قوي ايضا كما جاء في
الحديث من فوجا بنفي قبول صلاته واسمها من يقرأ في صلاة العورة في الصلاة
وهو اخذ الزينة فقال خذوا من نيتكم عند كل مسجد فعلق الامر باسم الزينة لا بستر
العورة اينما بان العبد ينبغي ان يلبس الزينة واجمل في الصلاة
باب اجتناب النجاسة ومن اضع الصلاة وجوب تطهير البدن
من الخبث يحج عليه باحد حديث الاستحباب وحديث التنزه من البول وبقره صلى الله
عليه وسلم حديثه ثم اقرضتم ان فضيحة بالماثم صل فيه من حديث اسماء وغيرها وحديث
ابي سعيد في ذلك النعلين بالتراب ثم الصلاة فيه وطهارة البقعة يستدل عليها
بقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الاعرابي ان هذه المساجد لا تصلح لشي من البول
والعذرة وامر بصب الماء على البول ومن صلى بالنجاسة ناسيا او جاهلا فلا اعادة
عليه وقاله طائفة من العلماء لان ما كان مقصودا اجتناب الخطورة اذا فعله العبد
منطيا او ناسيا لا يبطل العبادة وذكر القاضي في المجد والامدي ان الناس يهين
رواية واحدة عن احمد انه مفطر وانما الروايتان منصوصتان عن احمد في الجاهل
بالنجاسة فاما الناسي فليس عنه نص فلذلك اختلفا في طهارة النعلين والنهي عن قرانه
المساجد من اكل الثوم ونحو عام في كل مسجد عند عامة العلماء وكل القاضي عياض
ان النهي خاص بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم ولا تصح الصلاة في المقبر ولا اليه والنهي عن
ذلك انما هو سد لزعة الشرك وذكر طائفة من اصحابنا ان القبر والقبرين لا يطلع من
الصلاة لانه لا يتناولها اسم المقبر وانما المقبر ثلاثة قبور فضاء وليس في كلام
احمد وعامة اصحابه هذا الفرق بل عموم كلامهم وتقليد لهم واستدل لهم بوجوب منع
الصلاة عند قبر واحد من القبور وهو الصواب والمقبر كل ما قبر فيه لانه جمع قبر
قال اصحابنا وكل ما دخل في اسم المقبر ما حول القبر لا يصل فيه فهذا ينبغي ان يكون

المنع

المنع مسا ولا حرمة القبر المنفرد وفنايه المضاف اليه وذكر الامدي وغيره انه لا يجوز الصلاة
في المسجد الذي قبلته الى القبر حتى يكون بين حائطه وبين المقبر حائل اخر وذكر بعضهم
هذا منصوص من احمد ولا تصح الصلاة في الحشر ولا اليد ولا فرق عند عامة اصحابنا بين ان
يكون الحشر في ظاهر جدار المسجد وباطنه واختار ابن عقيل انه اذا كان بين المصلي وبين
الحشر ونحو حائل مثل جدار المسجد لم يكن والاخر هو المأثور عن السلف والمنصوص
عن احمد والمذهب الذي عليه عامة الاصحاب كراهة دخوله الكنيسة المصورة فالقلا
فيه اول وفي كل مكان نصا وشرعا كراهة وهذا هو الصواب الذي لا ريب فيه ولا شك
ومتفق كلام الامدي والي توفيق ابن عقيل انه لا تصح الصلاة في ارض تحسف وهو قوي
ونصر احمد لا يصل فيه وقال الامدي ويكره في الرجا ولا فرق بين علوها واسفلها قال
ابو العباس واحمد هذا لما فيه من الصوت الذي يلهي المصلي ويشغله ولا تصح الفريضة في
الكنيسة بل العاقلة وهو ظاهر مذهب احمد واما صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في البيت فانه
كانت تعلقوا فلا يلحق الفرض به لانه صلى الله عليه وسلم صلى داخل البيت ركعتين ثم قال
هذه القبلة فيشبهه والله اعلم ان يكون ذكر هذا الكلام في عقيب الصلاة خارج البيت
بيان لان القبلة المأمور باستقبالها هي البنية كلها لا يتوهم متوهم ان استقبال
بعضها كاف في الفرض لاجل انه صلى التطوع في البيت والا فقدر علم الناس كلهم ان الكنيسة
في الجبل هي الكنيسة لقبله فلا بد ان يكون هذا الكلام فائدة وعلم شي قد يخفى ويقع في محل
الشبهة وابن عباس روى هذا الحديث وفهم منه هذا المعنى وهو علم بمعنى ما سمع وان
نذر الصلاة في الكنيسة جاز كالوتيرة الصلاة على الرحلة واما ان نذر الصلاة مطلقا
اعتبر فيه شروطا لفريضة لان النذر المطلق مجتنبه حر والفرض **باب استقبال القبلة**

قال الدارقطني وغيره في قول الراوي انه صلى الله عليه وسلم
تجاه غار عطف من عمر بن يحيى المازني وانما المعروف صلاة صلى الله عليه وسلم على رحلته
او البعير والصواب ان الصلاة على الحمار من فعل النكر ذكر مسلم في رواية اخرى ولهذا

لم يذكر البخاري حديثه عن هذا وقيل ان في تعليقه نظر وقيل انه شاذ فخالفة رواية
الجماعة وقوله صلى الله عليه وسلم ما بين المشرق والمغرب قبله هذا خطاب منه لاهل المدينة
ومن جبراهم كاهل الشام والجزيرة والعراق واما اهل مصر فقبلتهم بين المشرق والمغرب
من مطلع الشمس في الشتاء وذكر طائفة من الامم ان الواجب في استقبال القبلة استقبال
هو ايمادون بنينا بديل المصلي على اي قبس ونحوه من الجبال العالية فانه امتا
يستقبل القوسى لا البنيان ويدل على ما لو انقضت الكعبة والعبادة باسكانه فكيفيه
استقبال العروة قال ابو العباس الواجب استقبال البنيان واما العروة والهوى
فليس بكعبة ولا ببناء واما ما ذكره من الصلاة على اي قبس ونحوه فاما ذلك لانه
يدري المصلي قبله شاة خاصة من رغبة وان لم تكن مساهمة له فان المساهمة لا تشترط
كالم تكن مشروطة في الاتمام بالامام واما اذا زال بنا الكعبة فنقول بموجبه وانه لا يقع
الصلاة حتى ينصب شيئا يصلي اليه لان التحمل جعل المصلي على ظهر الكعبة لا قبلته له فعلم
انه جعل القبلة التي شاخص وكذا قال الامدي ان صلى بآراء الباب وكان مفتوحا
لم تقع وان كان مردودا صحت وان كان مفتوحا وبيع يديه شي منصوب كاسترة
صحت لانه يصل الى جزء من البيت فان زال بنيان البيت وصار يديه شي منصوب
كاسترة صحت لانه يصل الى جزء من البيت الصلاة وان لم يكن يديه شي لم تقع
وهذا من كلام الامدي يدل على ان البناء لو زال لم تقع الصلاة الا ان يكون بين يديه
شيء وانما يعنى به والله اعلم ما كان شاخصا قديما اذا صلى الى الباب ولانه انما
ذلك بان اذ صلى الى ستره فقد صلى الى جزء من البيت فعلم ان مجرد العروة غير كاف
ويدل على هذا ما ذكره الارزقي في اخبار مكة ان ابن عباس ارسل الى ابن الزبير لانه
الناس بغير قبلة انصب لهم حول الكعبة الخشب واجعل السور على كل حصة يطوف الناس
من وراءها ويصلون اليها ففعل ذلك ابن الزبير وهذا من ابن عباس وابن الزبير دليل
على ان الكعبة التي يطاف بها ويصل اليها لا بد ان يكون شيئا منصوبا شاخصا وان

العروة

العروة ليست قبله ولم ينقل ان احد من السلف خلف في ذلك ولا انك نعم لو فرض انه تقدر
نصب شيء من الاشياء موضعها بان يقع ذلك اذ اهرم ذو والسويقيين من الحبشة في
آخر الزمان فهذا ينبغي ان يكتفى حينئذ باستقبال العروة كما يكتفى للمصلي ان يخط خطا
او المجد ستره فان قوله ابن هبم كالحظ وذكر ابن عقيل وغيره من اصحابنا ان البناء
اذا زال صحت الصلاة الى هواء البيت مع قوله انه لا يصل على ظهر الكعبة ومن قال هذا يفرق
بانه اذا زال لم يبق هناك شيء شاخص يستقبل بخلاف ما اذا كان هناك قبله تستقبل ولا
يلزم من سقوط الشيء شاخص اذا كان معد وما سقوط استقباله اذا كان موجودا
كما فرقنا نحن بين حال امكان نصب شيء وحال تخرجه وكما يفرق في سائر الشروط بين حال
الوجود والعدم والقدرة والعجز فاذا قلنا لا بد من الصلاة الى شيء شاخص فانه يكتفى بشيء
ولو انه شيء يسير كالعتبة التي للباب قال ابن عقيل وقال ابو الحسن الامدي لا يجوز ان يصل
الى الباب اذا كان مفتوحا لكن ان كان بين يديه شيء منصوب كاسترة صحت فعلى هذا
لا يكتفى ارتفاع العتبة ونحوها بل لا بد ان يكون مثل اخق الرجل لانها السرة التي قد رهبها
الشارع السرة المستحبة فلان يقدر بها الواجبه اولى وان كانت السرة التي فوق السطح
ونحوها او خشبة مسرة ونحو ذلك مما يتبع في مطلق البيع لو كان في موضع مملوك جاز
الصلاة اليه لانه جزء من البيت وان كان هناك لبن واجر بعضه فوق بعض وخشبة
معروضة غير مسرة ونحو ذلك لم يكن قبله فيما ذكره اصحابنا لانه ليس من البيت ويتوجب
ان يكتفى في ذلك بما يكون ستره في الصلاة لانه شيء شاخص ولان حديث ابن عباس
الزبير دليل على الاكتفاء بكل ما يكون قبله وستره فان الخشب والستور المعدة عليه لا تتبع
في مطلق البيع قلنا وقد يقال انما التفتي بما نصبه ابن الزبير وان لم يتبع في
مطلق البيع لانه حال ضرورة ولا ضرورة بالمصلي الى الصلاة على ظهر الكعبة او باطنها
اذ يمكنه ان يتوجه الى جزء منها وان يستقبل جميعها والله اعلم وقال ابن حامد وابن
عقيل في الواضح وابو المعالي لو صلى الى حجر من فرضه المعانيه لم تقع الصلاة لانه في المشاهدة

والعيان ليس من الكعبة البيت الحرام ولا أوردت الأحاديث بأنه كان من البيت فعل يتلك
الأحاديد في وجوب الطواف دون الاكتفاء للصلاة احتياطا للعبادة وقيل أن
في التعليق يجوز التوجه اليه في الصلاة وتقع صلاة كالأول توجه إلى حائط الكعبة قال
أبو العباس وهذا قياس المذهب لأنه من البيت بالسنة الثابتة المستفيضه والعيان
من مشاهدته من الخلق الكثير لما نقضه ابن الزبير وفصله ليعمل في الحرم فقال
لا يعمل في الحرم من البيت قال أبو العباس والحج جميعه ليس من البيت وإنما الدخول في
حدود البيت سنة أوردت في استقبال من أراد ذلك ثم تقع صلاة البتة **باب**
النية والنية تتبع العلم فمن علم ما يريد فعله فقد قصد من فعله ويجزم جزم
لشك في النية للعلم أنه ما دخل الآية ولو لم ينفرد ثم نوى الإمامة صحت صلته
فرضا ونفلا وهو رواية عن أحمد اختارها أبو محمد المقدسي وغيره ولو عين إماما أو جازا
فأخطأ صحت صلته أن كان قصد خلف من حضر وعلم من حضر والافلا وجوبه
النية التكبير قد ينفس بوقوع التكبير عقب النية ومن لم يكن لا صغرة فيه بل عامة الناس
أما يصلون فكذلك وقد ينفس بانسباط آخر النية على آخر التكبير بحيث يكون أولها
مع أوله وآخرها مع آخره وهذا لا يصح لأنه يقتضي عزوب حال النية عن أول الصلاة وظو
أول الصلاة عن النية الواجبة وقد ينفس بحضور جميع النية مع جميع أجزاء التكبير
وهذا قد نزع في إمكانه فضلا عن وجوبه ولو قيل إمكانه فهو متعسر فيستطاع الخروج
وأيضا فإبطال هذا والذي قبله أن التكبير ينبغي له أن يتبدل التكبير ويتصور فيكون
قلبه مشغولا بمعنى التكبير لما يشغله عن ذلك من استحضار المنوي ولأن النية من
الشرائط التي تقدم العباداة ويستمر حكمها إلى آخرها **باب**
تسوية الصفوف وظاهر كلام أبي العباس أنه يجب لتسوية الصفوف لأنه عليه
السلام رأى رجلا يبادي صدره فقال لتسوية صفوفكم ولتسوية الصفوف وجوبه
وقال عليه السلام سوا صفوفكم فإن تسوية الصفوف تمام الصلاة متفق عليها

وترجم

وترجم عليه البخاري ثم من لم يقيم الصف قلت ومن ذكر الاجتماع على استجابه فماده
ثبوت استجابه لا نفى وجوبه وأنه أعلم وإذا قدر المصالح يقول الله أكبر لزمه ولا يجزيه
غيرها وهو قول مالك وأحمد ولا يشترط أن يسمع المصالح نفسه القراءة الواجبة بل يكفي
الآذان بالحرف وإن لم يسمعها وهو وجب في مذهب أحمد واختاره الكرخي من الخفية
وكذا ذكره واجب ويستحب أن يجمع في الاستفتاح بين قوله سبحانك اللهم وبحمك والآخر
وبين وجهي وجهي الآخر وهو اختيار أبي يوسف وابن هبيرة ولا يجمع بين لفظي
كبير لو كثر بل يقول هذاتان وهذاتان وكذا تشرع في القراءة السبع أن يقرأ
هذاتان وهذاتان لا يجمع بينهما ونظاير كثيره والأفضل أن يأتي في العبادات الواردة
على وجوه متنوعة بكل نوع منها كالاستفتاحات وأنواع صلاة الخوف وغير ذلك
المفصول قد يكون أفضل لمن اشتغاه به الخوف ويستحب التعوذ أول كل قرينة ويحتمل
في الصلاة بالتعوذ وبالبسملة وبالفاتحة في الجنائز ونحو ذلك إحيانا فإنه المستحسن
عن أحمد عليه السنة ويسمى الجهر بالبسملة للتأليف كما استحب أحمد ترك القنوت في
الوتر تأييدا للمؤمن ولو كان الإمام مطالعا يتبعه المأموم فالسنة أو لا وتفق عليه قلت
وحكى عن أبي العباس التحنن بين الجهر والأسرار وهو مذهب سحاق بن لهويع والظاهر
أن هذا القول أخذ من قوله أنه يجزى إحيانا وهذا لما أخذ ليس بجيد ولما علم والبسملة
آية مفردة فاصلة بين السور ليست من أول كل سورة لا الفاتحة ولا غيرها وهذا
ظاهر من حديث أحمد وهو في النظر إلى ما سناد حسن عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر
ببسم الله الرحمن الرحيم إذا كان بمكة وأنه لما هاجر إلى المدينة ترك الجهر بها حتى مات ورواه
أبو داود في كتاب النسخ والمنسوخ وهو مناسب للواقع فإن الله سبحانه علما أهل مكة
الجهر بها وأهل المدينة والسام والكوفة فلم يكونوا يجهرون والدارقطني لما دخل مصر
وسئل عن جميع أحاديث الجهر بالبسملة فجمعها فقيل له هل فيها شيء يمنع فقال لما عن النبي
صلى الله عليه وسلم فلا وأما عن الصحابة فمنهم من جهر ومنه من سبغ وتكلم بالبسملة أو بل الكتب

عبد الرحمن بن ابي نزي انه سماع النبي صلى الله عليه وسلم فكان لا يتم التكبير رعاها ابو داود
والبخاري في التايخ وقد حكى عن ابي داود الطيالسي انه قال هذا حديث باطل قال ابو
العباس وهذا وان كان معفوفا فلعل ابا نزي صلى الله عليه وسلم في مؤخر
المسجد وكان النبي صلى الله عليه وسلم صوته ضعيفا فلم يسمع بكبيره فاعتقد انه لم يتم التكبير
والا فلا حديث المتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف هذا وروى ابو بكر بن ابي
شيبه عن النخعي ان اول من نقص التكبير زياد وكان امير في زمن عمر ولا رغب في الامام
راسه من الركوع يقول ربنا ولك الحمد مل السما ومل الارض ومل ما شئت من شئ بعد وهو
رواية عن احمد واختارها ابو الخطا والاهري وابو البركات وبيس رغب في الدين اذا قام
المصلح من الشهد الاول والثالث وهو رواية عن الامام احمد اختارها ابو البركات كما بين
في الركوع والرفع منه ومن لم يقدر على رفع يديه الا بزيادة على اذنيه رفعهما لانه باق
بالسنة وزيادة لا يمكن تركها وبطلان تعدد تكرار الركن الفعلي لا القوي وهو مذهب
الشافعي واحمد ومن لم يحسن القراءة والذكر والاخرس لا يحرك لسانه حركة مجردة ولو
قل ان الصلاة تبطل بذلك كان اقرب لانه عيب ينافي في الخشوع وزيادة عمل غير مشروع
والنبي صلى الله عليه وسلم اهل بيته ومنع عليه احمد واختار الشرف ابو جعفر وغيره
فمنهم بنوا هاشم وفي بني المطلب الروايات في الزكاة وفي دخول الزوجة في اهل بيته
واله روايات المختار للدخول وافضل اهل بيته على وفاطمة وحسن وحسين الذين
ادار عليهم الكساء وخصهم بالدعاء وظاهر كلام ابي العباس في موضع اخر ان حصة افضل من
حسن وحسين واختار بعض العلماء والتجوز الصلاة على غير الانبياء اذا اتخذت
شعارا وهو قول متوسط بين قول من قال بالمنع مطلقا وهو قول طائفة من اصحابنا
ومن قال بالجواز مطلقا وهو منصوص ويستحب الجهر بالتسبيح والتحميد
والتكبير عقيب الصلاة وقاله بعض السلف واختلف في قراءة الكسرة من الجهر لعدم
نقله والتسبيح المأمورية انواع احدها ان يسبح عشرة وكبر عشرة والثاني

ويحمد عشرة

ان يسبح احدى عشرة ويحمد عشرة ويكبر احدى عشرة والثالث ان يسبح ثلاثا وثلاثين
ويحمد ثلاثا وثلاثين ويكبر ثلاثا وثلاثين فيكون تسعة وتسعين والرابع
ان يقول ذلك ويحمد المائة بالتوحيد التام وهو لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك
له الحمد وهو على كل شئ قدير والخامس ان يسبح ثلاثا وثلاثين ويحمد ثلاثا وثلاثين
ويكبر اربعا وثلاثين والسادس ان يسبح خمسا وخمسين ويحمد خمسا وخمسين ويكبر
خمسا وخمسين ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شئ
قدير خمسا وخمسين ولا يستحب له دعا عقيب صلاة من الصلوات لغير عارض كالا
او الانصار وتعليم المأموم ولم يستحبه الاية الاربعة وما جاء في خير ثوبان من ان
الامام اذا حض نفسه بالترعا فقد خان المأمومين المراد به الدعاء الذي يؤمن عليه كدعاء
القتول فان المأموم اذا امن كان داعيا قال الله تعالى قد اجيب دعوتكم وكان
امرهما يدعوا والاخريون من المأموم انما امن لا اعتقاده ان الامام يدعوا له فان لم يفعل
فقد خان الامام المأموم للداعي رفع يديه والابتداء بالحركة والتعا عليه
والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وان يختمه بذلك كله وبالثامين وصفه
المشروع في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ما صحته الاخبار قال ابو العباس
الاحاديث الصحاح لم اجدي شيئا مما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم بل المشهور في اكثر
الاحاديث والطرق لفظ آل ابراهيم وفي بعض لفظ ابراهيم وروى اليه في الجمع بين
لفظ ابراهيم وآل ابراهيم باسناد ضعيف عن ابن مسعود مرزعاورواه ابن عاصم
موقوف على ابن مسعود قلت بل البخاري روى في صحيحه الجمع بينهما والله اعلم
واتفق المسلمون على ان محمد صلى الله عليه وسلم افضل الرسل لكن وقع النزاع في انه وحده
هل هو افضل من جملة قطيع طائفة من العلماء به وحده افضل من جملة كان تصديقه
وزن مجموع الامة فخرج بهم وقد اكره طائفة من العلماء على هدم بن ابي زيد في صلاة الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم اللهم ارحم محمد وآل محمد انه خلاف الوارد في تعليم الصلاة قلت

ويجزئ القاضى عيانا في شريح مسلم المنع قول الأكثرين واسلامهم ويجزئ الاعتدال في الدعاء والقول
 ثلثا انه لا يجب المعتدين وقد يكون الاعتدال في نفس الطلب وقد يكون في نفس المطلوب
 ولا يكون رفع بصره الى السماء في الدعاء الفعلية صلى الله عليه وسلم وهو قول مالك والشافعي
 ولا يجب ولا المخلص الذي في الدعاء ولم يجنب الحرام بعد اجابته الا مضطرا او
 مظلوما ويجب للمصل ان يدعو قبل السلام بما اوصى به النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ
 ان يقول بركل صلاة اللهم اعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك ولا يفرد المنفرد
 ضمير الدعاء لانه يدعو لنفسه وللمومنين ويكون دعاء الاستخارة قبل السلام وقال
 ابن الزاغوني بل بعد والدعاء سبب لحجب المنافع ودفع المضار لانه عبادة يتأب
 عليها ولا يحصل بها جلب المنافع ودفع المضار وهو من ذهب اهل السنة والجماعة واذا
 ارتاضت نفس العبد على الطاعة وانشرت بها وتعمت بها وباحت اليها طواعية
 ومحبة كان افضل ممن يجاهد نفسه على الطاعات ويكرها عليها وهو قول الجنيدي
 وكثير من عباد البصرة والتكبير مشروع في الاماكن العالية وحال ارتفاع العبد حيث
 يتصدق الاعلان كالتكبير في الاذان والاعيان واذا علا شرفا واذا افاض الصفا والمروة واذا
 ركب دابة واليسبح في الاماكن المنخفضة كما في السنن عن جابر كما مع النبي صلى الله
 عليه وسلم فاذا اعلونا كبرنا واذا اهبطنا سبحنا فوضعت الصلاة على ذلك وفي الخفية
 صلى الله عليه وسلم عن قراءة القرآن في الركوع والسجود دليل على ان القرآن اشرف الكلام
 اذ هو كلام الله وحال الركوع والسجود ذل وانخفاض من العبد فمن الادب منع كلام
 الله ان لا يقرأ في هاتين الحاليتين والانتصاب اولى به **باب ما يبطل الصلاة**
 احمد واثان وظاهر كلام ابي العباس ترجيح عدم الابطال والسعال والعطاس والنفاس
 والبكا والتأوه والايتم الذي يمكن دفعه هذه الاشياء كالتفخي بل اولى بان لا يبطلها
 التفخي اشبه بالكلام من هذه والاظهر ان الصلاة تبطل بالفتنة اذ فيها اصول عالية

للصلاة

تنا في الحشوع

تنا في الحشوع الواجب في الصلاة وفيه من الاستخفاف والتلاعب ما ينافي مقصود
 الصلاة فابطلت لذلك لا يكون كالماء ويتبطل الصلاة المرأة والحمار والكلب الاسود
 البهيم وهو مذهب احمد والمشهور عن الائمة انه اذا غلب الوساوس على اكثر الصلاة
 انها لا تبطل ويسقط الفرض بنكره وقال ابن حامد والغزالي في الاحياء وتتبعه الجوزي
 تبطل وعلا الاول لا يثاب على ما عمله بقلبه فلا يكفر من سيئاته الا بقدره والباقي يحتاج
 الى تكفير فاذا ترك واجبا استحق العقوبة فاذا كان له تطوع سد مسد فكل ثوابه
 وهذا الكلام في المومن الذي يقصد العبادة لله بقلبه مع الوساوس وما المناقاة اليك
 لا يصلح الا رياء وسمعة فهذا عمل حابط لا يحصل له ثواب ولا يرفع عنه عقاب واهو حامد
 ونحوه سوا بين النويين فان كليهما انما تسقط عنه الصلاة القتل في الدنيا من غير
 ان تبرأ منه ولا ترفع عنه عقوبة الاخرة والتسوية بين المومن والمنافق في الصلاة
 خطأ والباس بالسلام على المصلي ان كان يحسن الرد بالاشارة وقالة طائفة من العلماء
 ولا يثاب على عمل مشوب اجماعا ومن صل بسنة حسنة واكمل للناس اثيب على ما اظهره
 انه لا عمل ما عمله للناس ولا يظلم به احد ولا تبطل الصلاة بكلام الناس والجاهل وهو
 رواية عن احمد والائمة اذ ابدل ضا دابطا وهو وجه في مذهب احمد وقالة طائفة من العلماء
 والباس بالقرأة الحنا غير محيل للمعنى عجزا وقدم النبي صلى الله عليه وسلم بقتل الاسوديين في
 الصلاة الحية والعقرب وقد قال احمد وغيره يجوز له ان يذهب الى الغل فيأخذه ويقتل
 به الحية والعقرب ثم يعيده الى مكانه وكذا كسائر ما يحتاج اليه المصلي من الافعال كان
 ابو بزة معه فرس وهو يصل على خطأ يخطو له خشيته ان يتفلت قال احمد ان فعل
 كما فعل ابو بزة فلا باس وظاهر مذهب احمد وغيره ان هذا لا يقدر بثلاث خطوات
 ولا ثلاث فعلا كما مضت به السنة ومن قيدها بثلاثة كما يقول من يقول له صحبة
 الشافعي واحمد فانما ذلك اذا كانت متصلة واما اذا كانت مقطوعة فيجوز وان زاد على
 ثلاث واسد علم **باب سجود التلاوة** قال ابو العباس

منه في الحشوع

والذي يبين ان سجود التلاوة واجب مطلقا في الصلاة وغيرها وهو رواية عن احمد
ومذهب طائفة من العلماء ولا يشرع فيه يحرم ولا يحل هذا هو السنة المعروفة عن النبي
صلى الله عليه وسلم وعليها عامة السلف وعلم هذا فليس هو صلاة فلا يشترط له شروط
الصلاة بل يجوز على غير طهارة كما كان ابن عمر يسجد على غير طهارة واختاره البخاري
لكن السجود بشرط افضل ولا ينبغي ان يغلب ذلك الا عند الضرورة والسجود بلا طهارة خير من
الاختلال به لكن قد يقال انه لا يجب في هذه الحال الا لا يجب على السامع ولا على من لم يسجد
قاربه وان كان ذلك السجود جائزا عند جمهور العلماء والافضل ان يسجد قايما وقاله طاهر
من اصحابنا احمد والشافعي وسجود الشكر لا يقتضي طهارة كسجود التلاوة ووافق
ابو العباس على سجود السهو في اشتراط الطهارة ولو اراد الانسان الدعاء فعرض وجهه
فيه في التراب وسجد له يدعو فهدى سجود الاجل الدعاء ولا شيء ينفعه وابرع من سجود
مجرد لما جاء في بعض اروج النبي صلى الله عليه وسلم وقد قال صلى الله عليه وسلم اذا رايت آية
فاسجد واوهذا يدل على ان السجود يشرع عند الايات فالمكروه هو السجود بلا سبب
ومن البدع ان من صلى الصبح او غيرها من الصلوات سجد بعد نزول من فوق قبل الارض وذكر
غير واحد من العلماء ان هذا السجود من المنكرات وانما تقبيل الارض وتجوذعها فيه السجود
ما يفعل قدام بعض الشيوخ وبعض الملوك فلا يجوز بل لا يجوز الا نحو كالكوع اما اذا كره
علا ذلك بحيث انه لو لم يفعل يحصل له ضرر فلا بأس واما ان فعله ليس الرباية والمال حرام
باب سجود السهو يشرع للسهو ولا للعذر عند الجمهور

باب سجود السهو

يجمع

يجمع بين زائدتين في الصلاة وكذلك اشك وتحرى فانه اتم صلاته وانما السجود بان
ارغام للشيطان فيكون بعده وكذلك اسلم وقد بقي عليه بعض صلاته ثم اكملها فقد
اتمها والسلام فيها زيادة والسجود في ذلك بعد السلام ثم سجد للشيطان واما اذا اشك
ولم يبين له الرجوع فيعمل بها على اليقين فاما ان يكون صائحا او اربعا فان كان صلى
حسنا فالسجودان تشفعان له صلاته ليكون كأنه صائحا او اربعا فان كان صلى
قبل السلام فمن القول الذي نصراه تستعمل فيه جميع الاحاديث الواردة في ذلك وما
شرع من السجود قبل السلام يجب فعله قبل السلام وما شرع بعد السلام لا يفعل الا بعد
وجوبا وهذا هو القولين في مذهبي قد وعطيه يد كلام احمد وغيره من الامة وهل
يتشهد ويسلم اذا سجد بعد السلام فيه ثلاثة اقوال ثالثها المختار يسلم ولا يتشهد
وهو قول ابن سيرين ووجه في مذهب احمد والاحاديث الصحيحة تدل على ذلك والتكبير
لسجود السهو ثابت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول عامة اهل العلم
وان شئى سجود السهو يسجد ولو طال الفصل او تحل او خرج من المسجد وهو رواية عن
احمد باب صلاة التطوع والتطوع بحكم صلاة الفرض

باب صلاة التطوع

يوم القيمة ان لم يكن المصل اتما وفيه حديث مرفوع رواه احمد في المسند وكذلك في
بقية الاعمال واستيعاب عشر ذي الحجة بالعبادة ليلا ونهارا افضل من جهاد لم يذهب
فيه نفسه وماله والعبادة في غيره تعدل للجهاد لا حيان الصحة المشهورة وقد رواها
احمد وغيره والعمل بالنسب والرجح افضل من الثغر وفي غيره نظيرها ومن طلب العلم او
فعل غيره ما هو اجر في نفسه لما فيه من المحبة لله لا لله ولا لغيره من الشركاء فليس فهو ضا
بل قد يشاب بانواع من الثواب اما بن زيادة فيها وفي امثالها فتعلم بذلك وما يغير ذلك
وتعلم العلم وتعليمه يدخل بعضه في الجهاد وانه نوع من الجهاد من جهة انه من فروض
الكفايات واشدنا سر عذابا يوم القيمة عالم لم ينفعه الله بجهاد فانه من جنس خياله يهود
والناخرون من اصحابنا طلقوا القول بان افضل ما تطوع به الجهاد وذلك ان الله اراد ان

قوله رحمه الله تعالى
الصحيحة

ظ

يشبه تطوعا باعتبار انه ليس بفرض عين عليه حيث ان الفرض قد سقط عنه واذا باشر
وقد سقط الفرض فهل يقع فرضا او نفلا ولا وجه في كونهما في صلاة الجنازة اذا
اعادها بعد ان صلاها غيره وانبنى على الوجهين في اعادة صلاة الجنازة جواز فعلها
بعد الفجر والعصر مرة ثانية والصحيح ان ذلك يقع فرضا وان يجوز فعلها بعد الفجر والعصر
وان كان ابتدء الدخول في ذلك تطوعا كما في التطوع الذي يلزم بالشرع فانه كان
نفلا ثم يصير تمامه فرضا والطواف بالبيت افضل من الصلاة فيه وهو قول
جمهور العلماء والذكر بقلب افضل من القراءة بلا قلب وقال ابو العباس في رده
على الراضي بعد ان ذكر تفضيل اهل الجهاد والشا في الصلاة وابي حنيفة وما ذكره للعلم
والتحقيق انه لا يدلك من الاخرين وقد يكون كل واحد افضل في حال كنعان النبي صلى الله
عليه وسلم وعلقا به بحسب المصلحة والحاجة وبوافق هذا قول ابراهيم بن جعفر اهل الجبل
يلفت عنه صلاح فاذهب فاصل خلفه قال قال لي احد نظرها هو اصل قلبك فانعله
وقال الامام احمد معرفة الحديث والفقهاء عجب الي من حفظه ويجب التورع من
تجدي بالليل وهو بعض من يوجب مطلقا ويخير في التورع بين فصله ووصله وفيه عابه
بين فعله وتركه والتورع لا يقضي اذا فات نفوات المقصود منه نفوات وقته وهو
احدى الروايتين عن احمد ولا يفتى في غير التورع الا ان نزل بالمسلمين نازلة فيقتت كل
مصل في جميع الصلوات كنه في الفجر والمغرب كدما يناسب تلك النازلة واذا صلي قيام
ومضان فانفتحت جميع شهر او نصفه الاخير او لم يفتت بحال فقد احسن والتراخي
ان صلاها كذهب ابي حنيفة والشافعي واخذ عشرين ركعة او كذهب مالك متاواذ عشرين
او ثلاث عشرين او احدى عشرين فقد احسن كما نص عليه الامام احمد عدم التوقيت فيكون
كثير الركعات وتقليلها بحسب طول القيام وقصره ومن صلاها قبل العشاء فقد سلك
سبيل المنبهة الخائفين للسنة ويقرأ اول ليلة في رمضان في هاتين الاخير بسورة القلم
التي اولها نزل ونقله ابراهيم بن محمد بن الحارث عن الامام احمد وهو حسن وما نقله غيره

انه يستدي بها التراخي ومن السنة الراتب اربع قبل الفجر وهو مذهب الشافعي وليس للعصر
سنة راتبة وهو مذهب احمد وما من فعله منفرد اقيام الليل وصلاة النحر ان فعلها
في بعض الاحيان فلا بأس بذلك لكن لا يتخذ سنة راتبة وتستحب مداومة صلاة النحر
لمن لم يقم في ليله وهو مذهب من يستحب مداومة عليها مطلقا قلت لكن ابو العباس
له قاعدة معروفة وهي ان ما ليس من السنة الراتبة لا يروم عليه حتى يلحق بالراتبة كما نص
الامام احمد على عدم المواضبة على سورة السجدة وهل في يوم الجمعة والتطوع
مضطجعا غير عزم وهو قول جمهور العلماء وقراءة الادارة حسنة عنه اكثر العلماء ومن
قراءة الادارة قرأتهم بحموتين بصوت واحد ولما كنية وجها في كراهتها وكرهها ما لم
واما قراءة واحد والباقي لا يستحبون له فلا يكره بغير خلاف وهي مستحبة وهي التي كان
الصحابه يفعلونها كابي موسى وغيره وتعليم القرآن في المسجد لا بأس به اذا لم يكن فيه ضرر على
المسجد واهله بل يستحب تعليم القرآن في المساجد وقول الامام احمد في الرجوع الى قول
التابعي عامر في التفسير وغيره وقيام بعض الديالي كل ما جاء به السنة وصلاة
الرفايص بدعة محدثة لم يصحها النبي صلى الله عليه وسلم ولا احد من السلف واما ليلة النصف
من شعبان فبها فضل وكان في السلف من يصلي فيه ككن الاجتماع فيه لاجتماع في المساجد
بدعة وكذا صلاة الالفية ونقول المرأة في سيد الاستغفار وما في معناه اشك
وبنت اشك او بنت عبدك وان كان قولها عبدك بن عبدك له مخرج في العربية بتاويل
تخص وتكفر الظلمة والصلاة وصيام رمضان وعرفة وعاشوراء الصغائر فقط
وكذا الحج لان الصلاة ورمضان اعظم منه وكثرة الركوع والسجود وطول القيام سواء
في القصيدة وهو احدى الروايات عن احمد ونص الامام احمد واية اصحابه على كراهة
صلاة التيسع ولم يستحبها امام واستحبها ابن المبارك على صفة لم يرد بها الخبر واما
ابو حنيفة والشافعي وما ذكره لم ينعوها بالكلمة وقال الشيخ ابو محمد القاسمي
لا بأس بها فان الفضائل لا يشترط لها صحة الخبر كذا قال ابو العباس بالخبر الضعيف

بمعنى ان النفس تجوز ذلك الثواب وتحذف ذلك العقاب ومثله الترغيب والترهيب بالاسرار
والناعات ونحو ذلك مما لا يكون بمثل اثبات حكم شرعي لاستحباب ولا غيره لكن يجوز
ذكره في الترغيب والترهيب فيما علم حسنه او قبحه بآلة الشرع وقال في التيمم بغير
العمل بالضعيف لما يشع فيما قد علم انه مشروع في الجملة فاذا رغب في بعض انواعه بغير ضعف
عمله اما اثبات سنة فلا وكل من عبادة انتهى عنها ولم يعلم بالنهي لكن هي من جنس
الماوريه مثل الصلاة وقت النهي وصوم العيد اثبت على ذلك ولا نهى عند قيام الشمس
الى زوالها يوم الجمعة وهو قول الشافعي وتقضي السنن الراتبه ويقول ماله سبب في
اوقات النهي وهو احاديث الروايتين عن احمد والختيا جماعة من اصحابنا وغيرهم ويصل
صلاة الاستحارة وقت النهي في امر يفوت بالتأخير الى وقت الاباحة ويستحب ان يصل
ركعتين عقبا لوضوءه ولو كان وقت النهي وقالا المشافعية **باب**

صلاة الجماعة في حديث ابي هريرة وان سعيد تفضل صلاة الرجل
في الجماعة على صلاته وحده بخمس وعشرين درجة وفي حديث ابن عمر سبع وعشرين
درجة والثلاثة في الصحيح وقد جمع بينهما ابن حبان حديث الخمس والعشرين ذكر فيه الفضل
الذي بين صلاة المنفرد والصلاة في الجماعة والفضل خمس وعشرون مصداق السبع
والعشرين ذكر فيه صلاة منفرد او صلاة في جماعة فصار المجموع سبعا وعشرين ومن
كانت عادة الصلاة في جماعة والصلاة فاما ان ترك ذكر لمريض وسفر فانه يكتب له ما
كان يعمل وهو صحيح مقيم وكذلك من تطوع على الرحلة وقد كان يتطوع في حضر فاما يكتب له
ما كان يعمل في الاقامة فاما من لم يكن عادة الصلاة في جماعة ولا الصلاة فاما اذا
مرض او سافر يصل قاعدا او وحده فهذا لا يكتب له مثل صلاة الصحيح المقيم وقال
ابو العباس في الصائم المسلول خير التفضل في المعذور الذي يباح له الصلاة وحده
كقوله صلى الله عليه وسلم الرجل قاعدا على النصف ومضطجعا على النصف فان المراد به المعذور
كما في الخبر انه خرج على اصحابه وقد اصابهم مرض وهم يصلون فعود ا فقال ذلك وذكر في

موضع ان من ساقا على اعنقه له اجر القاي **والجماعة** شرط للصلوات المكتوبة وهو
احدى الروايات عن احمد واختارها ابن الجوسي وابو الوفاء بن عيسى ولولم يكن النفا
الاجمعيه في ملك غيره فعل فاذا صلى منفردا غير عذر لم تصح صلاته وفي الفتاوي
المصريه واذا قلعا هي واجبة على الاعيان وهو المنصوص عن احمد وغيره من ائمة السلف
وفقهاء الحديث فهو كالتنازع فيما اذا صلى منفردا غير عذر هل تصح صلاته على قولين
احدهما الاتصاح وهو قول طائفة من قدماء اصحابنا اخذوا ذلك القاضي في شرح الهدى
عنهم ولشأن في تصحيح مع ائمة بالترك وهو المأثور عن احمد وقول اكثر اصحابه وليس
اعادة الصلاة مرتين وجعل الثانية عن فائده او غيرها والائمة متفقون على انه بدعة
مكروهة وفي الفتاوي المصريه واذا صلى الامام بطلائفة ثم صلا بطلائفة اخرى تلك الصلاة
يعين اعذر جاز ذلك لاعداء مثل صلاة الخوف ونحوها ولا ينبغي له ان يفعل ذلك لغيره ولا
يميد الصلاة من بالمسجد وغيره بلا سبب وهو ظاهر كلام بعض اصحابنا وذكره بعض
الحنفية وغيرهم ومن نذر انه متى حفظ القرآن صام كل صلاة فريضة اخرى وحفظه لا
يلزم الوفا فانه منى عنه ويكفر كفارة يمين ولا تترك الجماعة الا بركة وهو احدى الروايتين
عن احمد واختارها جماعة من اصحابنا وهو مذهب مالك ووجه في مذهبه الشافعي
اقتناع الرواية وعلى الروايتين ان تتساوت لجماعتان فالثانية من اولها افضل وصح
ايام منفرد من منفرد وهو احدى الروايتين عن احمد ومذهب الشافعي واختار ابي محمد المقدسي
وغيره من اصحابنا واصح الطريقين في مذهب احمد ان يصح اتمام القاضي بالتودي وما عكس
والخبر ذلك عن اتمام المقتضى بالمتنفل ولو اختلفا او كانت صلاة الاموم اقرب
اختيار اليه البركات وغيره وكل ابو العباس في صلاة الفريضة خلف صلاة الجماعة رافعا
واختار الجواز قال ابو العباس سئلت عما يفعل الرجل اذا كان في وجوبه على طريق
الاحتياط فهل ياتم به المنفرد قال قياسي المذهب انه يصح لان الشاك يودي ببنية
الوجوب الاحتياط ويجزيه عن الوجوب حتى لو تبين له فيما بعد الوجوب بجزء كما قلنا

في ليلة الاغتيال لم تقل بوجوب النجوم وكما قلنا فيمن فاته صلاة من خمس ايام عليها وكما
قلنا فيمن شك في انتفاض وضوئه فتوضا وكذلك يصور الشك في وجوب صلاة او
صيام او طهارة او زكاة او نسك او كفارة او غير ذلك بخلاف ما لو اعتقد عدم الوجوب واداه
بنية النقل وعكسه ما لو اعتقد الوجوب ثم تبين عدمه فان هذا وقع فيه خلاف لانها
في الحقيقة نقل لكنها في اعتقاده واجبة والمشكوك فيها في قصده واجبة والاعتقاد
متردد والمأموم اذا لم يعلم بحديث الامام حتى قضيت الصلاة اعاد الامام وحده وهو
مذهب احمد وغيره ويلزم الامام مراعاة المأموم ان قصر بالصلاة اول الوقت وآخره وليس
له ان ينهي عن القدر المشرع وينبغي ان يفعل غلبا ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل
يزيد وينقص للصحة كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يزيد وينقص حيا نانا والقلة
بالمسجد الحرام بحاية الف وبمسجد المدينة بالف والقول في الاقصى بخمسة والحج
ليسوا كالاشرك في الحد والحقيقة لكنهم يشركون في جنس التكليف بالامر والتمني والتحليل
والشهرم بل انزع وكان ابو العباس الذي بالمصر وعظم من صرعه وامره ونهاه فان
انتهى وافاق المصروع اخذ عليه العمدان لا يعود وان لم ياتر ولم ينه ولم يفارق ضربه
حتى يفارقه والضرب في الظاهر يقع على المصروع وانما يقع في الحقيقة عما من صهره
ولهذا يتالم من ضربه ويصيح ولا يقدم في الامانة بالنسب وهو قول ابي حنيفة وما لكونه
ويجب تقيمه من قومه الله ورسوله ولو مع شرط الواقف بخلافه فلا يلتفت الى شرط
بخالف شرط الله ورسوله واذا كان بين الامام والمأموم معادلات من جنس معادلات
اهل الاهوى او المذاهب لم ينبغي ان يؤمهم لان المقصود بالصلاة جماعة انما يتب بالابتلاء
ولهذا قال صلى الله عليه وسلم لا تختلفوا تختلف قلوبكم فان اهم فقد انى بواجب وحرم
يقاوم الصلاة فلم تقبل له الصلاة المقبولة ما يثاب عليه واذا فعل المأموم ما يسوغ
فيه الاجتهاد وتبعه المأموم وان كان هو لا يراه مثل القنوت في الفجر وصلاة الويل
واذا اليتيم من يرى القنوت بمن لا يراه يتبعه في تركه والاتبع الصلاة خلف اهل الاهواء

والبدع والفسقة مع القدوة وتصح امامة من عليه بخاسته يعجز عن انزالها عن ليس عليه
بخاسته ولو ترك العلم ركنا يعتقد المأموم ولا يعتقد الامام تحت صلاة خلفه وهو
اخر الروايتين عن احمد ومذهب مالك واختيار المقدسي وقال ابو العباس في موضع
اخر اوفى الامام ما هو محرم عند المأموم دون ما يسوغ فيه الاجتهاد وصحت صلاة
خلفه وهو المشهور عن احمد وقال في موضع اخر ان الروايات المنقولة عن احمد لا يجب
اختلافها وانما طواها ان كل موضع يقطع فيه بخلاف الخلف يجب الاعادة وما لا يقطع
فيه بخلاف الخلف لا يوجب الاعادة وهو الذي تدل عليه السنة والاثر وقيل ان الأصول
وفي المسئلة خلاف مشهور بين العلماء ولم يثبت عواني انه لا ينبغي تولية الفاسق ولا يجوز
ان يقدم العاصي على فعل الاصل جواز ونفسق به ان كان ما يفسق به ذكره القاضي و
صح صلاة بجعته ونحوها قدام الامام لعذر وهو قول في مذهب احمد ومن تأخر به لا
عذر فلما اذن وجاء وصل قرأه عزروا وتصح صلاة الفذ لعذر وقاله حنيفة واذا
لم يجز الامور خلف القف فالأفضل ان يقف وحده ولا يجذب من يضافه لما في
الجذب من السرف في الجذب وبما كان الجذب بطبيعة فاما افضله والمجذب
الاصطفاف مع بقا فرجة او وقوف المتأخر وحده وكذلك لو حضر ثلثة في القف
فرجة فاما افضل وقوفهما جميعا وليس لحد منهما الفرجة وينفرد الآخر بجمع ابو
العباس الاصطفاف مع بقاء الفرجة لان بقاء الفرجة مستحب والاصطفاف واجب
واذا ركع دون القف ثم دخل القف بعد اعتدال الامام كان ذلك سائغا ومن اخرج الدور
في الصلاة مع مكانة حتى قضى القيام او كان القيام متسعا للراءة الفاتحة ولم يقرأها
فهذا يجوز صلاة عند جاهل الحكم او ما الشافعي فعليه عند ان يقرأ وان تخلف عن
الركوع وانما تسقط قراتها عند من المسبوق خاصة فهذا الرجل كان حقه ان يركع مع
الاعلم ولا يتم القراءة لان المسبوق والمرأة اذا كان معها امرأة اخرى تصافها كان من حقها
ان تقف معها وكان حكيما ان لم تقف معها هذا الرجل المنفرد عن صف الرجال وهو وحده

او تبرر للفقرة وبصيا صلاة الخوف في الطريق اذا غاف فوات الوقوف بعرفة وهو احد الوجوه
 الثلاثة في مذهب احمد **باب اللباس** وليس الحر حيث يكون مبتذلا
 بحيث يكون القطن والكثبان اعلا قبة منه وفي تحريمه اضران بهم لانه ارضع عليهم يخرج
 على وجهين لتعارض لفظ النص ومعناه كالروايتين في اخرج غير الاصناف الخمسة
 اذ لم يكن قولا لذلك البلد ولو كان الظهور بالحر وهو اقل من غيره فلهذا اوجه التحريم
 وانكره والاشارة حديث السيرة والقصة لسؤال الحكم ما ظهر فيه الحر ان ما
 فيه فيه باحرار **باب** ما ظهر فيه الحر ان ما
 وسلم حره من ظهور الحر فيه ولم يسأل هل حره
 مع ان العادة انه اقل فان استويا فلا شبه بكلامه
 بخطوطه بغيره قال البخاري في صحيحه قال عاصم عن ابي بردة قدنا العلماء القسية قالت
 ثياب انتنان الشام او من مصر مضلعة فيه حر امثال الابرج وقال ابو عبيد شيب
 يوتي بامن مصر فخر حره فانتفخوا كلهم على ان ثياب فيه حر وليس حر لمصنعا
 وهو هو الحر والخز اسن وجر من احد هاتين سله من حر ورسد السرايين
 اللحم وهو الذي بين ابن عباس جواز بقوله فاما العلم من حر ورسد المشوب فلا
 باس به والثاني ان الخز تخمين والحر مستور بالوبر فيه فيصير بمنزلة الحشور والخز اسم
 ثلثه اشيا للوبر الذي ينسج مع الحر وهو ورسد والارب واسم مجموع الحر والوبر واسم
 لردى الحر فلا اول والثاني حلال والثالث حرم وجعل بعض اصحابنا المتأخرين الملمح
 والقسي والخز من صور الوجهين وجعل التحريم قول ابي بكر لانه حرم الملمح والقسي والاباحة
 قول ابن البناء لانه اباح الخز وهذا الصحيح لان ابا بكر قال ولا يلبس الحر ولا يلبس الملمح
 ولا اللباس واما المنصوص عن احمد فقدمه الاصحاب فاباحة الخز ورسد الملمح وغيره
 فمن زعم ان في الخز خلافا فقد خطا واما لبس الرجال الحر كالايتة والقباخرام على
 الرجال بالاتفاق على الاجناد وغيرهم لكن تنازع العلماء في لبس عند القتال لغيره

عاقوبين

عاقوبين اظهرها الاباحة واما اذا احتاج الحر في السلاح ولم يقم فيه مقامه فهذا يجوز
 بالاتفاق واما الباسه الضبيان الذين دون البلوغ فيه روايتان اظهرهما التحريم
 وليس اذ لم يكن فيه لفظ عام بالتحريم لم يكن الحران يحرم منه الاما قام الدليل الشرعي على
 تحريمه فاذا اجاءت السنة باباحة حاتم الفضة كان ذلك ليلا على اباحة ذلك وما هو
 في معناه وما هو في اباحة الاباحة وما لم يكن كذلك يحتاج الى نظر في تحليله وتحريمه
 وتباح المنطقة الفضة في اظهر قول العلماء وكذلك لكاش وغشا القوس والشباب
 والجوشن والقرقل والخوخة وكذلك حلية الممار الذي يحتاج اليه كريب الحبل والكلايب
 التي يحتاج اليها اولى بالاباحة من الخاتم فان الخاتم يتخذ للزينة وهذه الحاجة وهي متصلة
 بالسير ليست مفردة كالخاتم ولا احد للباح من ذلك فذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحرم
 لباس الفضة لانه الرجال ولا على النساء وانما حرم على الرجال لبس الذهب والحرير وحرم
 ايتة الذهب والفضة والرخصة في اللباس واسع من الايتة لان حاجتهم الى اللباس اغد
 وتنازع العلماء في سائر الذهبية اللباس على اربعة اقوال في مذهب احمد وغيره احرارها
 لا تباح والثاني تباح في السيف خاصة والثالث تباح في السلاح وكان
 عثمان بن حنيف في سيفه سمارين ذهب والثابع وهو الاظهر تباح لیسیر الذهب
 في اللبس والسلاح فيباح طراد الذهب اذ كان اربعة اصابع فجادوها وخر القبان
 وحلية القوس المسحج والبرد ونحو ذلك وحديث لا يباح من الذهب ولو خربصيصه
 والخر بصيصه من الجردة فمحل على الذهب المفرد كالخاتم ونحوه والحديث رواه الامام
 احمد في مسنده وجعل القاضى ابن عثيمين يشبه الرجال بالنساء والنساء بالرجال من قسم
 المكروه والصحاح ان حرم وحكي بعض اصحابنا التهمة رواية وما كان من لبس الرجال مثل
 العمامة والخف والقباء الذي للرجال والنياب التي تبدي مقاطع خلعها والشوب الرقيق
 الذي لا يستل من غير ذلك من المراتب عنده وعادولها كابيا وزوجها ان ينهاها
 عن ذلك وهذه العايم التي تنسجها النساء رومن حرهم بلاربيت قال ابو العباس

وقد قيل من ليس القبا والنطري ليس له التشبه بلباسه بلباس العامة المسلمين والقباس
والزرك الذي يتخذ بعض السالكين الفقر والصوفية من الفقراء وغيرهم بحيث يصير
شعارا فارقا كالأهل الذميمة بالتميز عن المسلمين في شعورهم وملابسهم فمسلما
المسئلة الأولى هل يشترع ذلك استحبابا بالتميز الفقير أو الفقير من غير فان طائفون المتأخرين
استحبوا ذلك وأكثر الأئمة لا يستحبون ذلك بل يكرهونه لما فيه من التميز عن العامة وثبت
الشهر وهذا فيه تفصيل في كراهته وإباحته واستحبابه فانه يجمع من وجه ويترك من

من

وجه
المسئلة الثانية ان ليس المرقعات والمصبغات والصوف من العباد وغير ذلك
الناس فيه على ثلاثة طرق منهم من يكره ذلك مطلقا اما لكونه بصفة واما لما فيه من الظاهر
الذين ومنهم من استحبه بحيث يلزمه ويتبع من تركه وهو حال كثير ممن ينسب الى الحرقة
واللبس وكلا القولين والفعلين خطأ والقول بان جازن ليس غير ذلك وانه قد يستحب
ان يسقى الرجل ثوب الحاجة كما رقي عمر بن الخطاب ثوبه وعائشة وغيرهما من السلف وكما
ليس قوم الصوف الحاجة ويلبس ايضا المتواضع والمسكنة مع القدر على غيره كما جاء في الحديث
من ترك جيد اللباس وهو يقدر عليه تواضعا لله كساه الله من حلل الكرام يوم القيمة
فاما تقطيع الثوب الصحيح وترقيقه فهذا فساد وشبهة وكذلك تقصير الثوب لغير فائدة
او حذر الثوب ليظهر المحتاج او المبالا في الصوف الرفيع ونحو ذلك مما فيه فساد المال
ونقص قيمة اوفيه اظهار التشبه بلباس اهل التواضع والمسكنة مع ارتفاع قيمة ثوبه
فانه هذا من النفاق والتبليس فلهذا في النواع فيها ارادة العلوية الارض والفساد
والدار الآخرة للذين لا يريدون علوا في الارض ولا فسادا مع ما في ذلك من النفاق
وايضا فان تنقييد هذه اللبس بحيث يكره اللباس غير هذا ويكره اصحابه ان يلبس غير هذا
هذا ايضا منه ومنه وليس للانسان ان يطول القميص والسر او يلبس اللباس اسفل
من الكعبين

من

باب

صلاة الجمعة وتجب الجمعة على من
من اقام في بنا كالحمام وسبوت الشعر ونحوها وهو احد قول الشافعي ومكانه الذي
رواية عن احمد ونقل ابو انضر العجلي عن احمد ليس على اهل البادية الجمعة لانهم ينتقلون
فاستقروا عنهم وعلا بل انهم غير مستوطنين وقال ابو القباس في موضع آخر
يشترط مع اقامتهم في الخيام ونحوها ان يكونوا في موضع كما يزرع اهل القرية ويحتمل
ان تلزم الجمعة مسافر القصر بقية المقيمين ونحو ذلك الجمعة بثلاثة واحد يخطب
واثنان يسعدان وهو اخذ الروايات عن احمد وقول طائفة من العلماء وقد يقال
بوجوبها على الذين لانهم لم يثبت وجوبها على من دونهم وتصح من دونهم لانه انتقال
الى اهل الفرضين كالمريض بخلاف المسافر فان فرضه ركعتان ولا يكتفي في الخطبة ذم الدنيا
وذكر الموت ولابد من سعي الخطبة عرفا ولا يحصل باختصاص بغيره المقصود ويجب
في الخطبة ان يشهد بان محمدا عبدا ورسوله ووجب ابو القباس في موضع آخر الشهادتين
وتردد في وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة وقال في موضع آخر ويحتمل
وهو الاشبه ان تجب الصلاة عليه في الدعاء والتجيب مفردة لقول عمر بن الخطاب اذا دعوا موثوق
بين السماء والارض حتى تنقل على نبيك صلى الله عليه وسلم وتقدم الصلاة عليه صلى الله عليه
وتكلم على الدعاء لوجوب تقديمه على النفس واما الامر بتقوى الله فالواجب اما معنى
ذكر وهو اشبه من ان يقال الواجب لفظ التقوى ومن واجب لفظ التقوى فقد يخرج بانها
جاءت بهذا اللفظ في قوله ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم واياكم ان اتقوا الله
وليس كلمة لجمع الامر الله به من كلمة التقوى قل الامام احمد في قوله تعالى واذا قرئ
القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلهم يتقون في الصلاة وقيل في الخطبة والصحيح
انها تزلت في ذلك كله وظاهر كلام ابي القباس انها تزلت تدل على وجوب الاستماع وصحة
بانها تدل على وجوب القراءة في الخطبة لان كلمة اذا اما تقولها العرب فيما لا بد من وقوعه
لا انها محتملة الوقوع وعنده لان الحاضر في الماضي مستقبل من الزمان يتضمن معنى الشرط

على الباء والظرف للفعل لا بد ان يشتمل على الفعل واللام يكن ظرفا والشيء في الصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم ان يصلي عليه سرا ورفع الصوت قدام بعض الخطباء مكروه او محرم اتفاقا
لكن منهم من يقول يصلي عليه سرا ومنهم من يقول سيكت ودعاء الامام بعد صعوده لا
اصل له ويكره للامام رفع يديه حال الدعاء في الخطبة وهو صحيح الوجهين لا سيما بالنسبة
لنبي صلى الله عليه وسلم انما كان يشير باصبعه اذا دعا وما في الاستسقاء فرج يديه لما في
على المنبر ويقرأ في فجر الجمعة في الثانية هل آتى وتكره مدومه عليها وهو
منصوص احمد وغيره ويكره تحريك سجدة غيرها والستة اكل السجدة وهل آتى وصلاة
الركعتين قبل الجمعة حسنة مشروعة ولا بدوم عليها الاصلح ويحرم تحريك رقاب الناس
وقال ابو العباس في مواضع اخر ليس لاحد ان يتخطى رقاب الناس ليدخل في القفا اذا
لم يكن بين يديه فجوة لا يوم الجمعة ولا غيرها الا ان هذا من الظلم والتعدي لحدود الله
فمن صلى ولم يجلس عليه ليس له ذلك ولا يرفع رقبته في اظهر قولي العلماء واذا وقع العيد
يوم الجمعة فاجتزى بالعيد وصلى ظهر اجاز الا للامام وهو من ذهب احمد واما القصاص
الذين يقومون على راس الناس ثم يسألون هؤلاء منهم من اثم الامور فانهم يكذبون و
يتخطون الناس ويشغلون عما يشترع من الصلاة والقراءة والدعاء لا سيما ان قصوروا
والامام يخطب فان هذا من المنكرات الشنيعة التي ينبغي ان تنهاها باتفاق الامة وينبغي
تولية الامور لمن يعاون هذه المنكرات كلها فانهم متصدرون للامر بالمعروف والنهي
عن المنكر **باب صلاة العيدين** وهي فرض عين وهو من ذهب
ابي حنيفة وموافقة عن الامام احمد وقد يقال بوجودها على النساء واذا قلنا من شرطها
الاستيطان وعدد الجمعة فينفعها المسافر والعبد والمرأة معها ولا يستحب قضاءها لمن
فاته منهم وهو قول ابي حنيفة ويستفح خطبتها بالحمد لله لا بد ان ينقل عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه افتتح خطبة بغير والتكبير في عيد الاضحى مشروعة باتفاق وكذلك هو مشروع
في عيد الفطر عند مالك والشافعي واحمد وذكر الطحاوي في ذكر من ذهب لابي حنيفة واجماع

والشهرين

والشهرين عنهم خلافة والتكبير فيه هو المأثور عن الصحابة رضي الله عنهم والتوكيد فيه اكد
من جهة امر الله والتكبير فيه اوله من رؤية الهلال واخره انقضاء العيد وهو فراغ
الامام من الخطبة على الصحيح والتكبير في عيد النحر اكد من جهة انه يشرع اذ بار الصلوات
وانه متفق عليه وعيد النحر افضل من عيد الفطر ومن سائر الايام

والاستسقاء المأثور به عقيب الصلوات وقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت
يا ذا الجلال والاكرام هل يقدم على التكبير والتكبير ام يقدم عليه كما يقدم عليه في
السجود وسبق لذلك ابو العباس والذي يدل عليه كلام احمد في اكثر المواضع وهو
الذي تدل عليه السنة واثار السلف ان الاجتماع على جنس القرب والعبادة كالاجتماع
على القتلة او القراء وسماها اذ كراهه او دعاه او تعليم العلم او غير ذلك نزعان
نوع شرع الاجتماع على وجه المداومة وهو تساهل موقت يدور بدورك الاوقات
كالجمعة والعيدين والحج والصلوات وسبب يتكرر بتكرار الصلاة الاستسقاء
والكسوف والايات والقنوت في النوازل والموقت فرضه ونفله ما ان يعود بعد
اليوم وهو الذي يسمى على اليوم والليل كالصلوات الخمس وسننها الرواية والاذكار
والادعية المشروعة طرقي النهار ونزكها من الليل واما ان يعود بعد الاسبوع
كالجمعة وصوم الاثنين والخميس واما ان يعود بعد الشهر كصيام ايام البيض
او ثلثة ايام من كل شهر والذكر المأثور عند رؤية الهلال واما ان يعود بعد الحول
كصيام شهر رمضان والعيدين والحج والمسبب حاله بسبب ليس له وقت ظاهر محدود
كصلاة الاستسقاء والكسوف وقنوت النوازل وما لم تشرع فيه الجماعة كصلاة
الاستسقاء وصلاة التوبة وصلاة الوضوء وتحية المسجد ونحو ذلك ما لم يذكر
نوعه في باب صلاة التطوع والاقوات المنهى عن الصلاة فيها

نحو

والتوسع الثاني ما لم يسن له الاجتماع المعتاد الدائم كالتعريف في الامصار والجمع عليه عقيب الفجر والعصر والصلاة والتطوع المطلق في جماعة والاجتماع لسماع القرآن او تلاوته او سماع العلم والحديث ونحو ذلك فهذه الامور لا يكون الاجتماع لها مطلقا ولم يسن مطلقا بل المداومة عليه بدعة فيستحب لحيانا وبإباحة لحيانا وتكره المداومة عليه وهذا هو الذي نص عليه احمد في الاجتماع على الدعاء والقرأة والذكر ونحو ذلك فالتفريق بين السنة والبدعة في المداومة امر عظيم ينبغي التفطن له

باب صلاة الكسوف ونحوها وهو من ذهب لحد وغيره ويصلي صلاة الكسوف لكل امة كالزلزلة وغيرها وهو قول ابي حنيفة ومرواية عن احمد وقول محققي اصحابنا وغيرهم ولا كسوف الا في ثامن وعشرين او ناسع وعشرين ولا خسوف الا في ابداء القمر والتوسل بالنبى صلى الله عليه وسلم كسلة الميم به والتوسل بالايان به وطاعة ومحبة والصلاة والسلام عليه وبرعاية وشفاعة ما هو فعله وافعال العباد المأمورين في حقه مشروع اجماعا وهو من الوسيلة المأمور بها في قوله اتقوا الله واسبقوا اليه الوسيلة وقصد القربة للدعاء عنده رجال الاجابة بدعة لا قربية باتفاق الامة وقول القائل ان في بركة فلان و تحت نظره ان ارادة بغيره وبركة مستقلة بتحصيل المصالح ودفع المضار فكذب وان اراد ان فلانا دعائي فان شفع برعاية او انه علمي واوديني وانا في بركة ما انتفعت به من تعليمه وتاديبه نصيح وان اراد بذلك انه بعد موته يجب المنافع ويدفع المضار او يحى صلاحه ودينه وقربه من الله ينفعني من غير ان اطيع الله فكذب **كتاب**

صلاة الجنائز واختلف اصحابنا وغيرهم في عبادة المريض وتسميت العاطس وابتداء السلام والذي يدل عليه النص وجوب ذلك فيقال هو واجب على الكفاية وعرض الاديان عند الموت على العبد ليس من عا ما فعل احد ولا هو ايضا منفي عن كل احد بل من الناس من لا تعرض عليه الاديان ومنهم من تعرض عليه وذلك كلمة من فقه الحنابلة

الذي

الذي امرنا ان نستعينه في صلاتنا ووقت الموت يكون الشيطان احرم ما يكون على اغوا بني آدم وعمل القلب من التوكل والخوف والرجاء وما يتبع ذلك والصبر واجبا لا ينافي ولا يلزم الرضا بمرض وفقر وعاهة وهو الصحيح من المذهب والصبر لا تنافي الشكوى والصبر كجمل تناغيه الشكوى الى الخلق لا الى الخالق بل هي مطلوبة باجماع المسلمين قال الله تعالى واخذناهم بالباساء والقرأء لعلمهم بضرعون الى غير ذلك من الايات وينبغي للمؤمن ان يكون خوفي ورجاءه واحدا فيهما غلب هلك ما حبه ونفى عليه الامام احمد لان من غلب خوفه وقع في نوع من الياس ومن غلب رجاءه وقع في نوع من الاعين من مكرهه وتعتبر المصلحة في عبادة الداعية ولا تشهد بالجنة الا لمن شهد به النبي صلى الله عليه وسلم وانفقت الامة بالشقاء والاساءة عليه وهو احد القولين وتواطى الرقيا كتواطى السمات ومن ظن ان غيره لا يقوم بامر الميت تغير عليه وقاله القاضي وغيره في فرض الكفاية وتستحب قراءة فاتحة في صلاة الجنائز وهو ظاهر نقله طالب ويعمل على الجنائز مرة بعد اخرى لانه دعاء وهو وجب في المذهب واختار ابن عثيم في الفنون وقال ابو العباس في موضع آخر ومن صاعا الجنائز فلا يعيدها الا لسبب مثل ان يعيد غير الصلاة فيعيدها معهم او يكون هو اوق بالامامة من الطائفة الثانية فيصلي بهم ويصلي على القبر الى شهر وهو مذهب احمد واذا صاعا الجنائز على اعناق الرجال وهي واقعة فخذها ما خذلن الاول استقرار المحل فقد يخرج فيه ما في القلابة في نسفيتها وعلى الراحلة مع استيفاء الفرائض وامكان الانتقال وفيه روايتان والثاني اشتراط محاذاة المصلي للجنائز بحيث لو كان اعلانا من راسه وهذا قد يخرج فيه ما في علو الامام على المأموم فلو وضعت على كرسي او منبر لم يرفع الحد والاول دون الثاني قلت قال ابو المعالي لو صاعا الجنائز وهي محمولة على الاعناق او على اداة او صيفر على يدي رجل لم يجر لان الجنائز بمنزلة الامام وقاد صاحب التلخيص وجماعة يشترط حضور اليسر بين يدي المصلي ولا يصح على غايب عن البلدان كان صاعا عليه

وهو وجه في المذهب ومقتضى اللفظ ان من هو خارج السور او ما يقدر سور يصل عليه
اكن هذا الاصل له فلا بد من انفصاله عن البلد بما يذهب اليه نوع سفر وقال القاضي
وغيره انه يكفي مسئول خطوة واقرب الحدود ما يجبه فيه الجمعة لان اهل الصلاة
في البلد لا يصلحوا غايبا عنه ولا يصلح كل يوم عا كل غايب لانه لم ينقل يودع قول الامام محمد
ان مات رجل صالح صلي عليه واجتج بقصة النجاشي وما يفعله بعض الناس من انه كل ليلة
يصل على جميع من مات من المسلمين في ذلك اليوم لاريب انه بدعة ومن مات وكان لا
يزكي ولا يصل الا في رمضان ينبغي لاهل العلم والدين ان يدعوا الصلاة عليه عقوبة ونكالا
لامثاله لتركه صلي الله عليه ولم الصلاة على قاتل نفسه وعلى الغال والمدين الذي لا وقاله
وان كان منافقا لم ينافقه لم يصل عليه ومن لم يعلم نفاقه صلي عليه والجمهور لا يدر
يترحم على من مات كافرا ومن كان منظر الفسق مع ما فيه من الايمان كاهل الكبار فلا
بدل يصل عليهم بعض الناس ومن استنع من الصلاة على احد من صحبه زهر ال مثاله عن
مثل فعله كان حسنا ولو امتنع في الظاهر ودعي في الباطن ليجتمع بين المصلحين كما
اول من تفويت احداها وترك النبي صلي الله عليه ولم غسل الشهيد والصلاة عليه يدل على
عدم الوجوب ولما استحب ان لا يدل على تحريم الفعل وينتج الجنازة ولو اجل
اهله فقط احسانا اليهم لثا لف او مكافاة او غير ذلك روى ابو سعيد الخدري عن
النبي صلي الله عليه ولم انه قال الميت يبعث يوم القيمة في ثيابه التي قبض فيها اخرجها
في صحبه وغيره وحمله ابو سعيد الخدري عن ان الشباب التي يموت فيها العبد يبعث فيها
وقال طوائف من اهل العلم كابي حاتم وغيره المراد بذلك يبعث على امانات عليه من العمل
سواء كان صالحا او سيئا ورجح ابو العباس هذا بان الذي جاء في الحديث انه يبعث
على امانات عليه رواه ابو حاتم في صحيحه وقال الاحاديث الصحيحة تبين انهم يحسنون عراة
ويستحب القيام للجنازة او امرت به وهو لحدى الروايتين عن احمد واختار بن عقال
واذا كان مع الجنازة منكر وهو عاجز عن ان الله سبحانه على الصريح وهو لحدى الروايتين

وانكر

وانكر بحسبه ويكره رفع الصوت مع الجنازة ولو بالقرأة اتفاقا وضرب الشا بالدف مع
الجنازة منكر يني عنه ومن بني في مقبرة المسلمين ما يتحقق به فهو غاصب وهو مذهب الائمة
الاربعة وغيرهم ويحرم الاسراج على القبور واتخاذ المساجد عليها ونحوها وتعيين اهلها
قال ابو العباس ولا يعلم فيه خلافا بين العلماء المعروفين واذا لم يكن المثل في المسجد
الا على الجنازة فله ذلك ولا يترك المسجد ويستحب ان يدعوا الميت عند القبر بعد الدفن
واقفا قال احمد لا بأس به قد فعله علي ولا خف وروى سعيد عن ابن مسعود ان النبي صلي
الله عليه وسلم كان يقف فيدعوا لانه معتاد بدليل قوله تعالى في الكافين والافضل على العظام
مات ابرا ولا تم على قبره وهذا هو المراد على ما ذكره اكثر المنسبين وتلقين الميت بعد
دفنه ليس بواجب باجماع المسلمين ولكن من الائمة من رخص فيه كالامام احمد وقد استحبته
طائفة من اصحابه واصحاب الشافعي ومن العلماء من يكرهه لاعتقاده انه بدعة كما يقول من
يقوله من اصحاب مالك وغيره الا قول فيه ثلثه الاستحباب والكره والاباحة وهو
اعدل الاقوال وغير المختلف ممتنع وبسبب وهو لحدى الروايتين عن احمد واختارها
حكيم وغيره ويكره دفن اثنين فاكتر في قبر واحد وهو لحدى الروايتين عن احمد واختارها
جماعة من الاصحاب وحديث عتبة بن عامر ثلاث ساعات فلما نزل رسول الله صلى الله
عليه وسلم لم تفضل فيهن اوان تقبر فيهن موتانا ضرب بعضهم القبر بنبه الصلاة على الجنازة
وهذا ضعيف لان صلاة الجنازة لا تكرر في هذا الوقت بالاجماع وانما معناه تعدينا
الدفن الى هذه الاوقات كما يكره تعدينا صلاة العصر الى اصفر الشمس بلا عذر فلما اذا
وقع الدفن في هذه الاوقات بلا تعدي فلا يكره ولا يستحب للرجل ان يحفر قبره قبل ان
يموت فان النبي صلي الله عليه وسلم لم يفعل ذلك وهو لا اصحابه والعبد لا يدري اين يموت
واذا كان مقصود الرجل الاستعداد للموت فهذا يكون باعمل الصالح ويستحب البكاء على
الميت رحمة له وهو اكمل من الفرح لقوله صلي الله عليه وسلم هذه رحمة جعلها الله في قلوب
عباده تنفق عليه والميت يتأذى بنوح اهله عليه مطلقا وقاله طائفة من العلماء وما هي

المصيبة من انشاء الشعر والعظم النياحة وفي القنون لابن عتيق ما يوافقه ويحرم
 الذبح والتضحية عند القبر وتقل عن احمد كراهة الذبح عند القبر وهذا كله العلم الاكل من
 هذه الذبيحة وقال ابو العباس في موضع اخر واخراج الصدقة مع الجنازة بدعة مكروهة
 وهو يشبه الذبح عند القبر ولا يشرع شيء من العبادات عند القبر الصدقة وغيرها
 ويجوز زيارة قبر الكافر للاعتبار ولا يمنع الكافر من زيارة قبر ابيه المسلم واستفاضت الآثار
 بمعرفة الميت باحوال اهله واصحابه في الدنيا وان ذلك يعرض عليه وجاءت الآثار بان
 يرى ايضا وبانه يري بما يفعل عنده فيسرى ما كان حسنا ويتلهم بما كان قبيحا وتجتمع
 ارواح الموتي فينزل الالواح الى الارض لا العكس ولا تتبع النساء الجنائز وتقل الجماعة عن
 ائمة كراهة القراءة على القبر وهو قول جمهور السلف وعلماء قدماء اصحابه ولم يقل احد
 من العلماء المعبرين ان القراءة عند القبر افضل ولا رخص في اعتياده عيدا كاعتياد
 القراءة عنده في وقت معلوم او الذكر والقيام واتخاذ المصاحف عند القبر بدعة
 ولو للقراءة ولو نفع الميت لفعله السلف بل هو عندهم كالقراءة في المساجد ولم يقل احد
 من الائمة المعبرين ان الميت يوجر على اسماء القرآن ومن قال انه ينتفع بها بعد دونه
 ما اذ بعد فقوله باطل مخالف للاجماع والقراءة على الميت بعد موته بدعة بخلاف القراءة
 على المحتضر فانها مستحبة بغير قيد وقال ابو العباس في غرر الحريتين نصين على القبر
 ان الشجر والنبات يسبح مادام اخضر فاذا ابيض انقطع بتسبحه والتسبح والعبادة
 عند المغدب ما يوجب تخفيف المغدب عنه كما يخفف عن الميت بمجاورة الرجل الصالح
 كما جاءت بذلك الآثار المعروفة ولا يمنع ان يكون في اليابس من النبات ما قد يكون في
 غيره من الجمادات مثل حنين الجذع اليابس الى النبي صلى الله عليه وسلم وسليم الحجر والبر
 عليه والتسبح الطعام وهو يوكل وهذا التسبح يسبح مسجودا بالاحمال كما يقول بعض
 النظار واما هذه الوقوف على التراب فيها من المصلحة بقا حفظ القرآن وتلاوته
 وكون هذه الاموال معونة على ذلك وحاضرة عليه اذ قد يدرس حفظ القرآن في بعض

البلاء بسبب عدم الاسباب الجامعة عليه وفيها مفاصل من حصول القراءة لغيره وانما كل
 بالقرآن وقراءة غيره الوجه المشروع واشتغال النفوس بذلك عن القراءة المشروعة فحق لنا
 تحصيل هذه المصلحة بدون ذلك فالوجه النهي عن ذلك والمنع وابطاله وان ظن حصول
 مفسدة اكثر من فلكل يدفع احد الفسادين باحتمال اطلاقها ولم يكن من عادة السلف
 اذا صلوا تطوعا او صلوا قنوعا او جوا تطوعا او قنوعا والقرآن يهدون ثواب ذلك الى
 مولى المسلمين فلا ينبغي العدول عن طريق السلف فانه افضل واكمل وقال ابو العباس
 في موضع اخر الصحيح انه ينتفع الميت بجميع العبادات البدنية من الصلاة والصوم والقراءة
 كما ينتفع بالعبادات المالية من الصدقة ولحقوقها باتفاق الائمة وكذا لو دعاه
 استغفره والصدقة عن الميت افضل من عمل ختمه وجميع الناس ولو اوصى ميت ان يعرف
 مال في هذه الخمة وقصده التقرب الى الله صرفا الى ما يوجب قراءته القرآن ختمه واكثر
 وهو افضل من جميع الناس ولا يستحب اهدا القرب للنبي صلى الله عليه وسلم بل هو بدعة هذا
 هو الصواب المقطوع به قال ابو العباس واقدم من بلغنا انه فعل ذلك على ابن الموفق احد
 الشيوخ المشهورين كان اقدم من ائمة وطبقة وعاصره وعاش بعده وانفق السلف والائمة
 على ان من علم على النبي صلى الله عليه وسلم او غيره من الانبياء والصالحين فانه لا يتسبح بالقبر ولا
 يقبله بل انفقوا على انه لا يستلم ولا يقبل الا الحجر الاسود والركن الثاني يستلم ولا يقبل
 على الصحيح قلت بل قال ابراهيم الحارثي يستحب تقبيل حجرة النبي صلى الله عليه وسلم والله اعلم
 واذا سلم على النبي صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة ودعا في المسجد ولم يدع مستقبل القبر
 كما كان الصحابة يفعلون وهذا لا تراعى اعلمه وما نقل عن مالك فيما يخالف ذلك مع المنصوص
 فليس بصحيح وانما تنازعوا في وقت التسليم هل يستقبل القبر والقبلة فقال اصحابنا حنيفة
 يستقبل القبلة والاكثر وعنه انه يستقبل القبر وتضحية بتور الانبياء والصالحين
 وغيرهم ليس مشروعا في الدنيا والصواب الذي عليه المحققون ان الخطر عليه السلام
 ميت لم يذكره الا مسلم وعيسى بن مريم عليه السلام لم يمت بحيث فارقت روحه برزخه

مطلب

بل هو حي مع كونه توفى والتوفى هو الاستيفاء وهو يصلح لتوفى النعم وتوفى الموت الذي هو فراق الروح البدن ولم يذكر القبض الذي هو قبض الروح والبدن جميعا ونفى النسا عن زيارة القبور هل هو نهي تنزيه أو تحريم فيه قولان وظاهر كلام أبي العباس ترجيح التحريم لا الاحتجاج به بلعن النبي صلى الله عليه وسلم زوارات القبور وتصحح إياه ورواه الإمام أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه وأنه لا يصح ادعاء النسخ بل هو باق على حكمه والمرأة لا تشرع لها زيارة القبور الشرعية ولا غيرها اللهم الا اذا اجتازت بقبر في طريقها فسلمت عليه ودعت له فهذا حسن ولا يحل للمرأة ان تخدق ثلث الاطراف ووجه وهذا باتفاق المسلمين ويستحب ان يصلح لاهل الميت طعام يبعث به اليهم ولا يصلح لهم طعاما للناس وهو من هذا خبر وغيره ولا بد ان تكون تغاير اهل الذمة متميز عن تغاير المسلمين وكما بعدت عن مكان اكله ومذهب سلف الامة واعتما ان العذاب والنعيم يحصل لروح الميت وبدنه وان الروح تبقى بعد مفارقة البدن منعمة او معذبة وايضا تنقل بالبدن احيانا فيحصل له من النعيم والعذاب والاهل السنة قول اخر ان النعيم والعذاب يكون للبدن دون الروح واهل الكلام لهم اقوال شاذة فلا عبرة بها وروح الادمي مخلوق وقد حكى الاجماع على ذلك ابو جعفر بن نصر الرزقي قال عبد العزيز الكندي المحدث المعروف ليس من بتور الانبياء ما ثبت الا قبر نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وقال غيره وقبر ابراهيم ايضا وذكر ابن سعد في كتاب الطبقات عن اسحاق بن عبد الله بن ابي مرة قال ما علمت قبر نبي من الانبياء الا ثلاثة قبر اسمعيل فانه تحت الميزاب بين الركن والبيت وقبر هود في كتيب من الرمل تحت جبل من جبال اليمن عليه شجر سدوم ومنع اشده الارض حرا وقبر نبينا محمد صلوات الله وسلامه عليه اجمعيه قال ابو العباس والقبه التي على العباس بالمدينة يقال فيها سبعة القبور والحسن وعائش الحسين وابو جعفر محمد بن علي وجعفر بن محمد ويقال ان فاطمة تحت الكايط او قريبا من ذلك وان راس الحسين هناك واما القبور المذكورة منهم القبر المضاف الى ابي بن كعب في دمشق

قف على القبور
ان الله ان يصلح
لاهل الميت طعام
يبعث به اليهم لا الامم
يصلحون طعاما للناس
وهذا هو الثابت مشر
وعنه عن الفضل بن
علي بن ابي حمزة في قصة موت
جعفر بن محمد بن محمد

والناس

والناس متفقون على ان ابي بن كعب مات بالمدينة النبوية ومنهم من قل ان بظاهر دمشق قبر ام جبيعة وام سلمة وغيرهما من اروج النبي صلى الله عليه وسلم فقد كذب ولكن بالشام من الصحابة امرأة يقال لها ام سلمة بنت يزيد بن السكن فهدت توفيت بالشام فهدت قبرها فحتمل واما قبر بلال فممكن فانه دفن بباب الصغير بدمشق فعمل انه دفن هناك واما القطع بتعيين قبره فغيره نظر فانه يقال ان تلك القبور حُرثت ومنهم القبر المضاف الى ابي بن كعب في دمشق فان لا ويدا لم يجرى الى الشام وانما ذهب الى العراق ومنهم القبر المضاف الى هو عليه السلام بجانب دمشق كذب باتفاق اهل العلم فان هود لم يجرى الى الشام بل بعث باليمن وهاجر الى مكة فقتل به مات باليمن وقيل انه مات بكة وانما ذلك تلقا قبر معوية بن ابي سفيان واما الذي خارج باب الصغير الذي يقال انه قبر معاوية فاما هو معوية بن يزيد بن معوية الذي تولى الخلافة مدة قصيرة ثم مات ولم يعهد الى احد وكان فيه دين وصلاح ومنهم القبر خالد بن محصن يقال انه قبر خالد بن يزيد بن معوية اخو معوية هذا ولكن لما اشتهر انه خالد المشهور عند العامة خالدين الوليد بن خلدون قد اختلف في ذلك هل هو قبر او قبر خالد بن يزيد وذكر ابو عمر عبد البر في الاستيعاب ان خالدا بن الوليد توفى بمصر وقيل بالمدينة سنة احدى وعشرين او اثنين وعشرين في خلافة عمر بن الخطاب واهل البيت واهل العلم ومنهم القبر الذي يحول الى الذي يدعى باختلاف فيه ومنها قبر عمار بن الحسين الذي بمصر فانه كذب قطعافان عمار بن الحسين توفى بالمدينة باجماع الناس ومنه باليقين ومنها مشهد الراس الذي بالقاهرة فان المصنفين في مقتل الحسين اتفقوا على ان الراس ليس بمصر ويعلمون ان هذا كذب واصله انه نقل من مشهد بعسقلان وذكر الشهيد بن قتيبة هذا نحو من ستين سنة في اخر المائة الخامسة وهذا في اثناء المائة السادسة بعد مقتل الحسين بنحو من خمسين سنة عام والقاهرة بنيت بعد مقتل الحسين بنحو ثلاث مائة عام وقد بينا كذب الشهيد دحيته في العلم

المشهور وان الراسد فن بالمدينة كما ذكره الزبير بن بكار والذي صح من اجل الراسد
ذكر البخاري في صحيحه انه حمل الى عبيد اسيرين زياد وجعل يكتسب بالقضيب على شتاياه وقد
شهدت بكر اسيرين مائل وفي رواية اي بنه الاسلي وكلاهما كان بالعراق وقد روي بسا
منقطع او مجهول انه حمل الى يزيد وجعل يكتسب بالقضيب على شتاياه وان ابا بزم كان
حاضرا وانكر هذا وهذا كذب فان ابا بزم لم يكن بالشام وانما كان بالعراق واما بزم
الحسين فبكر بلا لا اتفاق قال ابو العباس وحدثني الثقات طائفة عن ابن دقيق
العيد وطائفة عن اي محمد بن عبد الملك بن خلف الدميطي وطائفة عن اي بكر محمد بن احمد
القسطلاني وطائفة عن اي عبيد الله القرطبي صا القسبر كل هؤلاء حدثني عنه من لا
اتهم وحدثني عن بعضهم عدة كثر كل محدثي عن حدث من هؤلاء انه كان منكرا هذا
المشهد ويقول انه كذب وانما ليس فيه قبر الحسين ولا شيء منه والذين حدثوا عن ابن
القسطلاني ذكر واعنه انه قال انما فيه نضاري ومنها قبر عارض امه عنه الذي
بباطن الخيف فان المعروف عند اهل العلم ان عليا دفن بقصر الامانة بالكوفة كما دفع
معاوية بقصر الامانة بالشام ودفن عمر وبقصر الامانة بمصر خوفا عليهم من الخوارج ان
ينشقوا قبورهم ولكن قيل ان الذي بالخيف قبر المغيرة بن شعبه ولم يكن احد يذكر انه قبر علي
ولا يقصده احد من اكثر من ثلثماية سنة ومنها قبر عبد الله بن عمر في الجحيرة والقال
متفقون على ان عبد الله بن عمر مات بمكة عام قتل ابن الزبير ولو كان يدفن بالبلد لكان
من المهاجرين فسحق ذلك عليهم فدفنوه بالبلد ومنها قبر جابر الذي بظاهر
حراء والناس متفقون على ان جابر توفي بالمدينة النبوية وهو اخر من مات من الصحابة
بها ومنها قبر سيب الى ام كلثوم ورفقة بالشام وقد اتفق الناس على انها مائة في جبا
التي صا اعليه ولم بالمدينة تحت ختمان وهذا اما هو سيب اشترى كالا ساءا لعل لخصا
سمى باسم من ذكر توفي ودفن في موضع من المواضع المذكورة فظن بعض الجهال انه
احد من الصحابة واسد اعلم **كتاب الزكاة** لا تجب في دين من

او عا مسروما مل او جاحدا ومقصوب ومسروق وضال ومادفنه ونسيه او جعل عند
من هو ولو حصل في يده وهو رواية عن احمد واختارها وصحها طائفة من اصحابه وقول
اي حنيفه وروى ابن الذي له على ابيه قال ابو العباس لا شبهه عندي ان يكون بمنزلة المال
النقل فيخرج على الروايتين ووجه ظاهر بان الابن غير متمكن من المطالبة به فقد حصل
بينه وبينه ولو قيل لا تملكه من كانه بمنزلة دين الكتابه لكان متوجبا ودين الولد هل
يمنع الزكاة من الاب لم يثبت في الزكاة ام لا تملكه من اسقاطه فخرج جابر ابو العباس على جميع
وجعل اصلها الخلف على ان قدرة الميراث على الاسترجاع ملكه المنقل عنه بخلاف وغير
هل ينزل منزلة تبرعه في الميراث لا تجب الزكاة في جميع اجناس الاجرة المقبوضة
ولا يعتبر لها معنى لغيره وهو رواية عن احمد ومنقول عن ابن عباس ويصح اشتراط
المال زكاة لرس المال وبعضه من الربح ولا يقال بعدم الصحة ونقله المروزي عن احمد
انه قد حيط الزكاة بالربح فيختص ب المال بعللنا نقول لا يمنع ذلك لما يختص بفعله
في المساقاة اذ الم يثمر الشجر ويركبه الفرس للجهد اذ الم يغفوا وهل يعتبر في وجوب
الزكاة امكان الادا فيه روايتان ولو تلف النضاب غير تربيط من اموالهم ايضا الزكاة
على كل من الروايتين واختار طائفة من اصحابه احمد ولو كان لما منع الزكاة ديون لم
يتم يوم القيمة الزكاة لان عقوبة اعظم ولا يحل الاحتيال لاسقاط الزكاة ولا غيرها
من حقوق الله واذا كانت الماشية سائمة اكثر الحول وجبت الزكاة في كل القصيع
واذا نقلت الزكاة الى المستحقين بالمصر كما مع مثل ان يعطى من بالقاهرة من العشر التي
بارض مصر في الصحيح وان ذلك ان سكان مصر انما يعاسون من منارهم بخلاف النقل
من اقليم مع حاجة اهل المنقول عنه وانما قال السلف جيران المال حتى زكاة وكهوا نقل
الزكاة الى بلد السلطان وغيره ليكتفي اهلها بحاجتهم ما عندهم من الزكاة وهذا في كتاب
معاذ بن جبير من اشقل من مخلاف الى مخلاف فان صدقة وعشرة في مخلاف جيرانه
والمخلاف عندهم كما يقال للماملة وهو ما يكون فيه الولي واقاضي وهو الذي يختلف



فيكون الامر جابيا ياخذ الزكاة من اخصياهم فيرد هاهنا في فقرهم ولم يقيد ذلك بحسبة يومين
وتحديده المنع من نقل الزكاة بمسافة القصر ليس عليه دليل شرعي ويجوز نقل الزكاة وما
في حكم المصلحة الشرعية واذا اخذ الساعي من احد الشريكين رجح المأخوذ منه بحسبة ما شريكه
ولو اختلفا في قيمة المدفوع قال ابو القاسم يتوجه قبول قول المعطي لانه كالا ميعن
واذا اخذ الساعي اكثر من الواجب ظلم بلا تاويل من احد الشريكين فجع رجوعه على شريكه
قولان اظهرهما الرجوع وكذا في انظام المصلحة التي تقبلها الولاية من الشرك او الظلم من البلدان
او البحار او الحجج او غيرهم والكلف المستلطانة على النفس والدواب والاموال يلزمهم
الترام العدل في ذلك كما يلزم فيما يوخد في الاظهر ان لم يتبرعوا ولم له الولاية على المال
ان يصرح فيما يخصه من الكلف كمن اطر الوصف والموصى والمضارب والوكيل ومن قام
فيهم بنية العدل وتقليل الظلم كما المجاهد في سبيل الله ومن صودر على ادا مال واكرم
اقارب او جيرانه او صدقائه او شركاءه على ان يودع عنهم فلم يرجع عليه لانهم طلبوا
من اجله ولاجل ماله والطالب مقصوده ماله لا مالهم ومن لم يخلص مال غيره من التلف
الا بما ادى عنه رجح به في اظهر قولي العكس ولو اخذ الساعي فوق الواجب بتاويل واخذ
القيمة فالصواب الاخر ولو اعتقد المأخوذ منه عدله وجعله ابو العباس في موضع
اخر كالصلاة خلف المنيك ركن او شرطاً

فصل في وجوب الزكاة لوجوب زكاة الخراج من الارض هو
الاختلاف لا غير لوجود المعنى المناسب لايجاب الزكاة فيه بخلاف الكيل فانه تقديس
مخض فالوزن في معناه قال وكذلك هذا يجوز والزرع كالحرر المستبث في دمنق
ونحوها ولهذا يجب الزكاة عندنا في العسل وهو رطب ولا يوسق كونه سقي ويخرج
ونصر ابو العباس في وجوب الزكاة في التين لانه يتجر دخان ولما اعتبر الكيل والوزن
في الروايات لاجل التماثل المعبر فيه وهو غير معتبر هنا
الزكاة فيما خرج من مونة التبرع والتمر منه وهو قول عطاء بن رباح لان الشارع اسقط

في كرم

الزكاة

في كرم زكاة الثلث او الربع لاجل ما يخرج من الثمرة بالاصول والضياقة واطعام ابن السبل
وهو تبرع فما يخرج عنه لمصلحة التي لا يحصل الا بها اولى باستقاط الزكاة عنه وما يبيد
المامن النواصير ونحوها ما يصنع من العام الى العام او اثناء العام ولا يحتاج الى دولة
تدريس الدواب يجب فيه العشر لان مؤنة خفيفه فهو كرم الارض واصلاح طرق
الما وكلام اي العشر في اقتضاء الصراط المستقيم يعطى ان اهل الزمة اذا منعوا من
شرا الارض العشرة لا يبيع البع وجزم الاختصاص بالصحة ولكن حكم الامام احمد عن عمر بن عبد
الغزنم والحسن انهم يمنعون من الشرا فان اشترى ولم يبيع ونقطيل الارض العشرة يتر
باستيجار الذي لها او من رعته فيها كقطيلها بالشرا وكلام احمد يوافقه فانه قال لا يجوز
الارض من الذي ولا يجوز بقا ارض بلا عشرين ولا يخرج اتفاقا فيخرج من انقطع ارضها
بارض مصر او غيرها العشر قلت والمراد ما على ارض الذي فانه لوجوبه اربع بستانا
او مزرعة او ربح الامام له من الغينة فانه لا شيء له فيها نقله الجماعة عن الامام احمد والله
اعلم وليحق بالمذوق زكاة العروض حكما الموجود ظاهر ان جازب جايها او طر يغير مسكول
فصل ويجوز اخراج زكاة العروض عرضا ويؤى عاقول من قال يجب الزكاة
في عين المال **فصل** ويجزى في الفطر من قوت بلده مثل الارز وغيره ولو قدر
على الاصناف للزكاة في الحديث وهو رواية عن احمد وقول اكثر العلماء ولا يجوز دفع
زكاة الفطر لمن يستحق الكفارة وهو من اخذ حاجته في الرقاب والمولفة قلوبهم
 وغير ذلك ويجوز دفعها الى فقير واحد وهو من هب احمد ولا يعتبر في زكاة الفطر ملك
النصاب بل يجب على من ملك صاعا فاضلا عن قوته يوم العيد وليلته وهو قول
الجمهور واذا كان عليه دين ومما حبه لا يطالب به ادى صدقة الفطر كما يطعم عياله يوم
العيد وهو من هب احمد ومن عجز عن صدقة الفطر وقت وجوبها عليه ثم ايسر فاداهما
تقد احسن وقد زكاة الفطر صاع من التمر والشعير وما البر نصف صاع وهو قول
ابن خنيفة وقياس قول احمد في بقية الكفارات **فصل** وما سماه الناس درهما

وتعاملوا به تعلقت به احكام الذم من وجوب الزكاة فيما يبلغ ما بين منه والقطع بغيره
 ثلاثة دراهم منه الى غير ذلك من الاحكام قل ما فيه من الفضة او كثر وكذا كمال ما سمي دينارا و
 نقل عن غير واحد من الصحابة انه قال زكاة الحج عاريت وهذا تنازع اهل هذا القول هل
 عليه ان يقيم لمن يستعين اذا لم يكن في ذلك ضرر عليه او جهدين في مذهب اهل غيره و
 الذي ينبغي الملة اذا لم يخرج الزكاة من عينه ان يقره وان كان تكريمه ففيه الزكاة
 عند الجمهور وكما به القرآن على الحياص والذم والدينار مكرهة ويجوز اخراج
 القيمة في الزكاة للعدول عن الحاجة والمصلحة مثل ان يبيع ثمره بستانه او زرعها فها
 اخراج عشر الدرهم بجزيره ولا يخلط ان يشتري تمر او حنطة اذ قد ساوى الفقير نفسه
 وقد نص احد على جواز ذلك ومثل ان يبيع عليه شاة في الابل وليس عند شاة فخراج
 القيمة كاف ولا يخلط السفر لشاة او يكون المستحقون طلبو القيمة لكونها النفع
 لهم فهذا جائز اما الفلوس فلا يجزي اخراجها عن النقد على الصحيح لانها كانت نافعة
 فليست في المعاملة كالدرهم في العادة لانها قد تكسد وتقوم كعاملية ما ولاها نقص
 سحر وهذا يكون البيع بالفلوس دون البيع بقيمة من الدرهم وغاية ان تكون بمنزلة
 المكسرة مع الصحاح والبرج مع الخالص فان تلك هي النحاس اقرب وهذا اذا خرج
 الفلوس واخرج التفاضل جاز على المنصوص في جواز اخراج التفاضل ما بين الصحيح
 والمكسر بناء على ان جبران الصفات لجبره المقدار لكن يقال المكسر من غير الجنس فينتفي
 فيه الماخذ ولا ينبغي ان يكون الا وجان الا اذا خرجت بقيمة فضة لا بغيرها في العرض
فصل ولا ينبغي ان يعطى الزكاة لمن لا يستعين بها على طاعة الله تعالى
 الله فرضها معونة على طاعته لمن يحتاج اليها من المؤمنين كالفقراء والغارمين او لمن يدعو
 المؤمنين فمن لا يصح من اهل الحاجات لا يعطى شيئا حتى يتوب ويتنزه اذا التلوات
 ويجب صرف الزكاة الى الاصناف الثمانية ان كانوا موجودين والاصرف الى الموجودين
 ونقلنا الى حيث يوجدون وبنواهاشم اذا امنوا من خمس خمس جاز لهم الاخذ من الزكاة

وهو قول

وهو قول القاضي يعقوب وغيره من اصحابنا وقاله ابو يوسف والاصطخريين الشافعية
 لانه محل حاجة وضرة ويجوز لبني هاشم الاخذ من زكاة الهاشميين وهو محكي عن طائفة
 من اهل البيت ويجوز صرف الزكاة الى الوالدين ولان علوا والى الولدان سفلا اذا كانوا فقرا
 وهو عاجز عن نفقتهم لوجود مقتضى التسامح من المعارض المقاوم وهو احد القولين
 في مذهب احمد وكذا ان كانوا غارمين او مكاتبين او ابنا سبيل وهو احد القولين ايضا
 واذا كانت الام فقيرة ولها اولاد صغار لم مال ونفقة تصرفهم اعطيت من زكاتها و
 الذي يخدمه اذا لم تكفه اجرة اعطاه من زكاته اذا لم يستعمله بل خدمته ومن كان في
 عياله قوم لا تجب عليه نفقة فله ان يعطيهم من الزكاة ما يحتاجون اليه حال تجرعادتهم
 بانفاقه من ماله واليتيم المميز يقبض الزكاة لنفسه وان لم يكن ميمنا قبضها كافلة
 من كان واما اسقاط الدين عن المعسر فلا يجزي عن زكاة العين بل انزع لكن اذا كان
 له دين على من يستحق الزكاة فاعطاه منها وشارطه ان يعيدها اليه لم يجز وكذا ان لم
 يشتريه لكن تصد المظلي في الاظهر وهو يجوز ان يسقط عنه قدر ذلك الدين ويكفي
 ذلك زكاة ذلك الدين فيه قولان في مذهب احمد وغيره اظهرهما الجواز لان الزكاة مائة
 ومن ليس معه ما يشتري به كيتا يشتغل فيه يجوز له الاخذ من الزكاة ما يشتري به
 ما يحتاج اليه من كتب العلم التي لا بد لمصلحة دينه ودنياه منها ويجوز الاخذ من الزكاة
 لما يحتاج اليه من اقامة مومته وان لم ينفقه بعينه في المونة وقيل لا احد الرجل يكون
 له الزرع القائم وليس عنده ما يحمده الاخذ من الزكاة قال نعم ياخذ ويأخذ الفقير
 من الزكاة ما يصير به غنيا وان كثر وهو احد القولين في مذهب احمد ونافعي ويجوز
 اعتناق الرقيق من الزكاة او فكك اسرى المسلمين وهو مذهب احمد ويجوز للامام ان يتيق
 من مال الفي والمصالح اذا كان الاعتناق مصلحة اما المنفعة المسلمين او المنفعة المعتق
 وتاليه لقلوب ما يحتاج اليه والنفقة وقد ينفذ القوي جيشا لا يجوز اذا كان في الرد فساد
 ككفى الولايات مثل ان يكون قد اسلموا وهم كافر في اموالهم حربي ومن لم يحج حجة الاسلام

وهو فقير اعطى ما يلزم به وهو احدى الروايتين عن احمد ويدر بدفع الزكاة الى ذوي الاثر
العاذل وان كان ظاهرا لا يصرف الزكاة في المصارف الشرعية فينبغي لصاحبها ان لا يدفعها
اليه فان حصل له ضرر بعدم دفعها اليه فانه تجزئ عنه اذا اخذت منه في هذه الحال عند
اكثر العلماء وهم في هذه الحال ظالمون مستحقون كولي التيمم وناظر الوقف اذا اقتضا المال
ومرفاه في غير مصارفه الشرعية ولا تسقط الزكاة والحج والديون وفقالم العباد عمن
مات شهيدا واذا قبض من ليس من اهل الزكاة مالا من الزكاة وصره في شراء عقار
ونحوه فانما الذي حصل بعلمه وسعيه يجعل مضاربة بينه وبين اهل الزكاة واعطاه السؤل
فرض كفاية ان صدقوا ومن سأل غير الدعاء النفع ذلك الغير ونفعهم اثبت وان قصد
نفع نفسه فقط نهى عنه كسؤال المال وان كان قد لا ياتى وقال ابو العباس في الفتاوى
المصيبة لا باس بطلب الناس الدعاء بعضهم من بعض لكن اهل العلم ينوون بذلك ان الذي يطلبون
منه الدعاء اذا علم كان له من الاجر على دعائه اعظم من اجره لودع نفسه وجدها ويلزم
عامل الزكاة رفع حساب ما تولاه اذا طلب منه اخراج وصلة الرحم المحتاج افضل من
العتق **كتاب الصوم** يختلف المطالع باتفاق اهل المعرفة بهذا
فان اتفقت لزومه الصوم والا فلا وهو الاصح للشافعية وقول في مذهب احمد ومن
راى هلال رمضان وحده وحدث شهادته لم يلزمه الصوم ولا غيره ونقله حبل عن احمد
في الصوم وكالا يعرف ولا يفخي وحده والتزاع مبني على اصل وهو ان الهلال اهل هو اسم
لما يطلع في السماء وان لم يشتهر ولم يظهر لونه لا يسمى هلالا بالاشتمار والظاهر كاي دل عليه
الكتاب والسنة والاعتبار فيه قولان للعلماء هما روايتان عن الامام احمد وان نوى نكاح
او نفلا ثم بان من رمضان اخره ان كان جاهلا كمن دفع وديعة رجل اليه عا طرقت التبرع
ثم يتبرع انه كان حقه فانه لا يحتاج الى اعطائه بل يقول له الذي وصل اليك هو حقى كان كره
عندي ومن خطر قلبه انه صائم غن فقد نوى الصيام كما يتعشى عشاء من يربل الصيام ولهذا
يفرق بين عشاء ليلة العيد وعشاء ليلي رمضان وتصح اليه المتردده كقوله ان كان غدا

من رمضان

يعلم

من رمضان فهو في ذي والافونقل وهو احدى الروايتين عن احمد ويصح صوم الفرض
بنية من الهلال اذا لم وجوبه بالليل كما اذا شهدت البيته بالنهار واذا حاله ونظر لئلا
ليلة الثلاثين غيم وقت فرضه جائز لا واجب ولا حرام وهو قول طوائف من السلف
والخلف وهو مذهب ابي حنيفة والمنقولات الكثيرة المستفيضة عن احمد انما تدل
على هذا ولا اصل للوجوب في كلامه ولا في كلام احمد من الصحابة وحكي عن ابي العباس
انه كان يميل اخيرا الى انه لا يستحب صومه ومن يجده له صوم بسبب كما اذا قامت البيته
بالروية في اثناء النهار فانه يتم ببقية يومه ولا يلزمه قضاء وان كان قد كل والمرضى اذا كان
الضرر استحب له الفطر والمسافر الاضطرار الفطر فان اضعفه عن الجهاد كره له بل يجب منه
عن واجب وافق ابو العباس لما نزل الحدود مستوفى رمضان بالفطر في رمضان للتقوى
على جهاد العدو قال وهو اولى من الفطر للسفر ويصح صوم الجنب باتفاق الايمة واذا نوى
صيام التطوع بعد الزوال في ثوابه روايتان عن احمد والظاهر الثواب وان لم ينو الصوم
ولكن اذا اشترى الاكل واستقره الجوع فخذ ايكول جوعه من باب المصايب التي تكفر بها
خطاياها وثواب على صبره عليها ولا يكون من باب الصوم الذي هو عبادة ثواب عليها
ثواب الصوم والله اعلم **فصل** ولا يفطر الصائم بالاكتحال والحقد ما
يقطر في احليله ومداراة المامومة والجائفة وهو قول بعض اهل العلم ويفطر باخراج
الدم بالحجامة وهو مذهب اخرون بالقصد والتشريط وهو وجه لنا وبارع في نفسه
وهو قول الاوزاعي ويفطر الحجام من مص القارورة ولا يفطر يذئ بسبب قبله ولمش
او تكرار نظره وهو قول ابي حنيفة والشافعية وبعض اصحابنا واما اذا اذاق طعاما
ولفظه ووضع في فيه عسلا ومجده فلا باس به للحاجة كالمضمضة والاستنشاق والكذب
والغيبة والتمية اذا وجدت من الصيام فذهب الايمة الاربعة لا يفطرون ان كان فيه خلاف
في مذهب احمد فذهب الايمة انه لا يفطر معناه انه لا يعاقب على الفطر كما يعاقب من اكل
او شرب والنبي صلى الله عليه وسلم حيث ذكر ب صائم خطه من صيام الجوع والفطر لم يحصل له

من الائم المقام والقوم وهذا ايضا لان في الائمة ومن قال انها تقدر بمعنى انه لم يحصل
مقصود الصوم وانها قد تذهب باجر الصوم فقولهم يوافق قول الائمة ومن قال انها تقدر
بمعنى انه يقابل على ترك الصيام فهذا يخالف قول الائمة واذا شتم الصائم استحب ان يجر
بقوله اني صائم وسواء كان الصوم فرضا او نفلا وهو واحد الوجه في من ذهب اخذ وشتم
الروايح الطيبة لا بأس به للصائم وقال النبي صلى الله عليه وآله من فطر صائما فله مثل اجره مثل
من غير ان ينقص من اجره شيء صححه الترمذي من حديث يزيد بن خالد والمراد بفطره ان
يشبعه ومن اكل في شهر رمضان معتقدا انه ليل فان نهارا فلا قضاء عليه وكذلك جامع
جاهل بالوقت او ناسيا وهو احد الروايتين عن اخذ واذا ذكره الجليل رويته على الجماع
في رمضان تحمل غراما يجب عليه وهل يجب كفارة لجماع في رمضان لا نصاد الصوم الصحيح
او حرمة الزمان فيه قولان الصواب الثاني **فصل** وان تبرع انسان
بالصوم عن لا يطيقه كبره ونحوه او عن ميت وهما معسران توجبه جواز لانه اقرب الى
للمائة من المال وحكي لقاضي في صوم النذر في حياة الناذر نحو ذكره من مات وعليه
صوم نذر اجزا الصوم عنه بكفارة ولا يقضى متعمدا لاعتد صوما ولا صلاة ولا يصح
منه وما روي عن النبي صلى الله عليه وآله لم من امر المجامع في رمضان بالقضاء ضعيف لعدم
البخاري ومسلم عنه واذا شتمت المرأة في قضا رمضان وجب عليها اتمامه ولم يكن لزومها
تفطيرها وان امرها ان تؤخر القضا قبل الشروع فيه كان حست الحديث عايشه
فصل ويستحب صيام ثلاثة ايام من كل شهر للاخبار الصحيحة
وفي بعضها هو الصوم الدهر والمراد بذلك ان من فعل هذا حصل له صيام الدهر من غير حصول
المفسدة وصيام يوم عرفة كفارة سنتين فلو غم هذا في الحج او شهد بروية من له
تقبل شهادته اما لا تفرد به الرواية او لكونه من الاجوز قبول قوله وفي ذكره واستمر الحال
على الحال في القعدة فصوم يوم التاسع الذي هو يوم عرفة من هذا الشهر المشكوك فيه
جائز بلا نزاع قلت ولكن روي عن ابي شيبة في كتابه عن النخعي في صوم يوم عرفة

في الحضر

في الحضر اذا كان فيه اختلاف فلا يصومون وعنه قال كانوا لا يرون بصوم يوم عرفة
باسا الا ان يتخوفوا ان يكون يوم الذبح وروي عن مسروق وغيره من التابعين مثل
ذلك وكلامه هو كما قد يقال انه محمول على كراهة التنزيه دون التحريم والله اعلم واقفا
ان شهد بهلال ذي الحجة من يثبت الشهر به لكن لم يقبله الحاكم لما عذر ظاهره ولتقصير
في امره فقال ابو العباس هذه الصورة تخرج عن الخلاف مشهور في مسألة المنفرد
بهلال شوال هل يفطر لا يبرئ ولا يفطر الا مع الناس في ذلك قولان مشهوران
فعل قول من يقول لا يفطر المنفرد بروية هذا شوال بل يصوم ولا يفطر الا مع الناس
فانه يقول لا يستحب صيام يوم عرفة للشاهد الذي لم يقبل به اذ بهلال ذي الحجة
ومن قال في الشاهد بهلال شوال يفطر ساقا قال هنا انه يفطر ولا يصوم لانه يوم عيد
في حقه ولكن لا يصح ولا يقف بعرفة بذلك وصيام يوم عاشوراء كفارة سنة ولا
يكفه افراده بالصوم ومقتضى كلام اخذ انه يكفه وهو قول ابن عباس واي حنيفة وجب
صومه ونسخ وهو قول ابن عباس ورواية واختارها بعض اصحابنا وصيام
الدهر الصواب قول من جعله ترك الاول او كرهه ومن صام رجبا معتقدا انه افضل من غيره
من الاشهر اثم وعزر وعليه يحمل فعل عمر في تحريم افراده وجها ومن نذر صومه كل سنة
افطر بعضه وقضاه وفي الكفارة خلاف واما من صام الاشهر الثلاثة
وكان رسول الله صلى الله عليه وآله لم لا يصوم شهر كاملا الا رمضان وكان يصوم اكثر
شعبان ولم يصح عنه في رجب شي عموما اذا فطر الصائم بعض رجب وشعبان كان احسن
ولا يكسر صوم العشر الاخير من شعبان عند اكثر اهل العلم ولا يكفه افراد يوم السبت
بالصوم والاجوز تخصيص صوم اعياد المشركين ولا صوم يوم الجمعة ولا قيام ليلتها
قال ابو العباس في ردة عن الرافضي جاءت السنة بشوايه عما فعله وحقابه على
ما تركه ولو كان باطلا لهدم لم يحجر بالثبوت في شيء والباطل في عرفة انفق ضد الصحيح في
عرفه وهو ما ابرأ الزمة فتوالم بطلت صلته وصومه لمن ترك ركنا بمعنى وجب القضا

لا يحق له لا يشابه علمه شيء في الحق وقال في قوله والتبطلوا اعمالكم الا بطلان هو بطلان
الثواب ولا ينضم بطلان جميعه بل قد يثاب على ما فعله فلا يكون مبطلا لعمله واما ثامن
شوال فليس عيده للبر والالفجار وليس لاحد ان يعتقد عيدا ولا يجرث فيه شيئا
من شعائر الاعياد **فصل** في مسايل التفضيل وليلة القدر من افضل الليالي
وهي في الوقت من العشر الاخير من رمضان والوتر قد يكون باعتبار الماضي فطلب ليلة
احدى وعشرين وليلة ثلاث الاخرى وتكون باعتبار المآل في لقوله صلى الله عليه وسلم تسعة
تبقى الحديث فاذا كان الشهر ثلاثين تكون تلك الليالي الاشفاق فليلة الثانية والعشرين
تاسعة تبقى وليلة اربع سابعة تبقى كما نشر ابو سعيد الخدري وان كان تسعا وعشرين
كان التاريخ بالباقي كالتاريخ بالماضي ويوم الجمعة افضل ايام الاسبوع اجماعا ويوم
الاحد افضل ايام العام وليلة الاسر افضل في حق النبي صلى الله عليه وسلم وليلة القدر افضل
بالنسبة الى الامة وخديجة تاتيه في اول الاسلام ونصرها وقيامها في الدين
لم تشرها عايشة ولا غيرها من امهات المؤمنين وتأثير عايشة في اخر الاسلام وحمل
الدين وتبليغه الى الامة وادراكها من العلم لم تشرها فيه خديجة ولا غيرها مما تميزت به
عن غيرها ومريم ابنة عمران واسية امه فروع من افضل النساء والفاضل من
نساء هذه الامة خديجة وعائشة وفاطمة افضل منها والقبول الذي عليه عامة
المسلمين وكل الاجماع عليه غير واحد انها ليستا بنبيتين واما ان واجها في الاخر فقدر في
في مريم انما رويته رسول الله صلى الله عليه وسلم قال **ابو العباس** ولا اعلم صحة ذلك
ولا اعلم ما يقطع به والفقهي الشافعي والفقير انصارا فضلهما اتفاقا لله فان استويا
في التقوى استويا في الدرجة وصالحوا البشر افضل باعتبار كمال النهاية وصالحوا الملك
افضل باعتبار البداية وعشر ذي الحجة افضل من غيره ليا ليه واما ما قد يقال ليا في العشر
الاخير من رمضان افضل واما ذلك افضل قال **ابو العباس** والا والظاهر ومرفا
افضل الشهر ويكفر من فضل جبا عليه ومكة افضل بقاع الله وهو قول في حنفية

والشافعية

والشافعية والرواية عن احمد قال ابو العباس ولم اعلم احدا افضل تربة النبي صلى الله عليه
وسلم على الكعبة غير اقصي عياض ولم يسبقه احد ولا واقفه احد والصلاة وغيرهما من القرب
بمكة افضل والمجاورة يمكن ان يكون فيها ما لا يقوله افضل حيث كان وتضاعف اليه والخنة
بمكة او زمان فاضل وذكره القاضى **ابن الجوزي** **باب الاعتكاف**
ومن نذر الاعتكاف في مسجد غير المساجد الثلاثة فعين ما اعتكاف على غير تربة شريفة كقدم
وكثرة جمع لختان ابو العباس في موضع وكفى في موضع آخر وجهين في مذهبا ولا يجوز
سفل الرجل لذهاب المشاهد والقبور والمساجد غير المساجد الثلاثة وهو قول ماكد وبعض
اصحابه وقال ابن عقييل من اصحابنا وان قرأ القرآن عند الحكم الذي انزل الله او ما يناسبه تحسن
كقوله من دعاه الى ذنب تاب منه ما يكون لنا ان نكلم بهذا وقوله عندهما الحمد فاما انكوا حتى
حزني الى الله والتحقيق في القصة انه اذا طال حتى يصنع ترك الكلام الواجب صار حراما
كما قال الصديق وكذا ان تعبد بالقصة عن الكلام المستحب والكلام الحرام يجب الصمت عنه
وفصول الكلام ينبغي الصمت عنها ولم يروى عن من قصد المسجد للصلاة او غيرها ان ينوي
الاعتكاف مدة لبثه والسياحة في البلاد لغير قصد شرعي كما يفعله بعض السالكين من نفي عنه
قال الامام احمد ليست السياحة من الاسلام في شيء ولا من فعل النبيين والاصحابين كالحج
الحج ويلزم الانسان طاعة والدين في غير المعصية ولو كانا فاسقين وهو ظاهر اطلاق
الحج وهذا فيما فيه منفعة لها ولا ضرر فان شق عليه ولم يضر وجب والا فلا واعلم بقية
ابو عبد الله لسقوط الفريض بالضرر ويحرم في المعصية والاطاعة مخلوق في معصية الخالق
فحينئذ ليس للمأبوين منع ولهما من الحج الواجب لكن يستطيب نفسه فان اذنا والالحج
وليس الزوج منع زوجته من الحج الواجب مع ذي محرم بل عليه ان يحج وان لم ياذن في ذلك
حتى انه كثير من العلماء اكثرهم يوجب لها الثقة عليه مدة الحج والحج واجب على الفور عند
اكثر العلماء والقول بوجوب العزم على اهل مكة قول ضعيف جدا مخالف للسنة الثابتة
وقد كان اصحاب الطريقين من اهل مكة لا عمر عليهم رواية واحدة وفي غيرهم روايتان

وهي طريقة في الحديث وطريقة في البركات في العزيم ثلاث روايات نالتها تجب على غير أهل
مكة ومن وجب عليه الحج فتوفي قبله وخلف ماله عنده منه في أهل قومي العلماء وإذا وجب
الحج على المحرم عليه لم يكن لولييه منعه منه على الوجه الشرعي والتجارت ليست محرمة لكن ليس
للإنسان أن يفعل ما يشغل عن الحج ومن أراد سلوك طريق يستوي فيها احتمال السلامة
والهلاك وجب عليه الكف عن سلوكها فإن لم يكن فيكون أعان على نفسه فلا يكون شهيدا
وتجوز الخفان عند الحاجة إليها في الدفع عن الخف والنجس مع عدم ما ياخته السلطان
من الرعايا وتجب كل امرأة أمنة مع عدم محرم قال أبو العباس وهذا متوجه في
سفر كل طاعة وأما المرأة يسافرهن معهن ولا يقتصرن إلى المحرم لأنه لا محرم لهن في العادة
الغالبه فاما اعتقاؤهما من الآما وبغير ذلك أبو العباس قال بعض المتأخرين يتوجه
احتمال الخن كالآما عما قال أن لم يكن لهن محرم واحتمال عكسه لانقطاع التبعية وملك
انفسهن بالعتق بخلاف الآما وصح أبو العباس في الفتاوى المقيمة أن المرأة لا تسافر للحج
الامع زوج أو ذي فخرم والحرم زوج المرأة أو من تحرم عليه على التابيد بسبب وسبب
ولو كان السبب وطى شبهة لآنا وهو قول أكثر العلماء واختاره ابن عثيمين وأما ابن
صلى الله عليه وسلم أمات المؤمنين في التحريم في التحريم لا المحرمية اتفاقا ويجوز للمرأة أن يحج
عن المرأة باتفاق العلماء وكذا العكس على قول الأئمة الأربعة وخالف فيه بعض الفقهاء
والحج على الوجه الشرعي أفضل من الصدقة التي ليست واجبة وأما أن كان له قارب
مما يرجح فالصدقة عليهم أفضل وكذلك كان هناك قوم مضطرون إلى نفقة فاما
إذا كان كلاهما تطوعا فالحج أفضل لأنه عبادة بدنية مالية وكذلك الأحيية والفقيرة
أفضل من الصدقة بقيمة ذلك لكن هذا بشرط أن يقيم الواجب في الطريق بترك المحرمات
ويصل الصلوات الخمس ويصدق الحديث ويؤدي الأمانة ولا يتكلم على أحد
فصل وينعقد الإحرام بنية النكاح مع ثلثية أو سوق هدي وهو
قول أبي حنيفة ورواية عن أحمد وقاله جماعة من المالكية وحكي قول الشافعية ومجرب

عقب فرض

عقب فرض أن كان وقتوا لأفليس للإحرام صلاة تحضه ويستحب المحرم الاشتراط أن كان
خائفا أو أفلا جها بنية الأدلة والقرآن أفضل من التمتع إن ساق هديا وهو واحد من الرأيتين
عن أحمد وإن اعتمر وحج في سفرين أو اعتمر قبل شهر الحج فالأفراد أفضل باتفاق الأئمة الأربعة
ومن أفرد العزيم بسفرة ثم قدم في شهر الحج فإنه يتبع والبي صلى الله عليه وسلم حج قارنا قال
الامام أحمد لا تشكك النبي صلى الله عليه وسلم كان قارنا والمتنع أحب إلى قال أبو العباس
هذا مقدر موا الصحناء ولو أحرم بالحج ثم أدخل عليه العزيم لم يحرم على الصحيح ويجوز العكس
بالاتفاق ويجوز للمرأة المحرمة أن تغطي وجهها بملاصق خلا النقاب والبرقع ويجوز عقد
الردائي الإحرام ولا فدية عليه فيه ومن ميقاته الحنفية كاهل مصر والشام إذا مروا على
المدنية فلم يأتوا خيرا لأحرم إلى الحنفية ولا يجب عليهم الإحرام من ذي الحليفة وهو مذهب
أبي حنيفة وما لا يجوز المحرم ليس مقطوع الكعبين مع وجود الثعل ولخضار ابن عثيمين
في المفردات وأبو البركات ومن جامع بعد التحلل الأول يعتمر مطلقا وعليه يفتي أحمد
ويجزي في فدية الأذى رطلا خمر عراقيه وينبغي أن يكون بادم وما ياكله أفضل من
بروشير المحرم أن احتاج قطع شعره بحجامة أو غسل لم يضره والقمل والبعض والفرد
أن قصه قنله مجانا أو أفلا يقتله ولا يجوز قتل النحل ولو باخذ كل عسله وإن لم يندفع
ضربه إلا يقتله جائز وليس أن يستقبل الحمار الأسود في الطواف وتسب القارة في الطواف
لأبهر بها فاما أن تملأ المصلين فليس له ذلك إذا وجس القارة أفضل من جنس الطواف
والشاذ رطل ليس من البيت بل جعل عماد له ولا يشترع بتقبل المقام وسبحه أجمعان
المقامات أولى ولا يشترع صعود جبل الرحمة أجمعان وتختلف فضلية الحج ركبيا أو مشيا
حسب الناس والوقوف ركبيا أفضل وهو المذهب ويقصر شعره إذا حل لمن كل شعرة
بعينه أو الحلاق والتقصير ما واجب أو مستحب ومن حكي عن أحمد أنه مباح فقد غلط ولا يستحب
التمتع أن يطوف طواف قدوم بعد رجوعه من عرفه قبل الأفاضة هذا هو الصواب
وقال جابر الفقهاء وهو إحدى القولين في مذهب أحمد والمتنع بكيفية سعي واحد بين

الصف والمروءة وهو إحدى الروايتين عن أحمد نقلاً عن عبد الله عن أبيه كالثقافة ويحل للمحرم
 بعد التحلل الأول كل شيء حتى عقد النكاح هذا منصوص من أحد الأئمة وليس للأمام المقيم للمكان
 التحليل لأجل من يتأخر قاله أصحابنا وإن خرج الإنسان غير حاج فظاهر كلام أبي العباس لا يودع
 وذكر ابن عقيل وابن الزاغوني لا يولى الموضع البيت ظهر حتى يغيب قاله أبو العباس هذا
 بدعة مكروهة ويحرم طوافه بغير البيت العتيق اتفاقاً وانفقوا أنه لا يقبله ولا يمسح
 فانه من الشرك والشرك لا يغفر الله ولو كان أصغر ويكره الخروج من مكة لعمرة تطوع وإن
 ذلك بدعة لم يفعل النبي صلى الله عليه وسلم ولا صحابي على عهد لاني رمضان ولا في غيره ولم
 يامر عائشة بها بل أدانها بعد الرجعة تطيباً لقلبها وطوافه بالبيت والخروج أفضل
 اتفاقاً وخروجه عن مكة عن سبيل الجواز والذين أوجبوا الوكوف للطواف
 ليس معهم دليل أصلاً وماروي النبي صلى الله عليه وسلم لما طاف نوحاً فهذا لا يدل فانه
 كان يتوضأ لكل صلاة وقول النبي صلى الله عليه وسلم من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من نبي
 كيوم ولدته أمه يدخل فيه من أتى بالعمرة ولهذا أنكر الإمام أحمد على من قال إنه لا تمتنع
 حجة مكينة ومن اعتقد أن الحج يسقط ما عليه من الصلاة والزكاة فانه يستأنس بعد
 تعريفه أن كان جاهلاً فان تاب والأقل ولا يسقط حق الأدمي من مال أو عرض أو دم
 بالحج أجماعاً ومن جرد مع الحاج أو غيره وجمع من الجند لقطع من ما عينه من الصلاة
 الطريق إلى الحج ولا ينقص أجره وله الجرح والجهاد وليس في هذا اختلاف وشهد السلاح
 عند قدوم تبرك بدعة محرمة وما يذكره الجهال من حصار تبرك كذب لا أصل له والمحصرون
 أو ذهاب نفقه كالحصر بعدد وهو إحدى الروايتين عن أحمد وشهد حايض ففقد
 مقامها وحرم طوافها ورجعت ولم تنطق بمجملها بوجوب طواف الزيارة أو غيرها
 ولولا ذهاب الرفقة والمحصرون لم يدم في الحج الروايتين ولا يلزمه قضاء حجة إن كان نكحاً
 وهو إحدى الروايتين **باب الهدى والأضحية** ويجوز للأضحية

كره
 ان

ما يعيد

ما يعيده الأضحية وغيرها القصة إلى بركة بن زيد ويحل قوله ما أمضى ولم ولن تجزي
 أحد بعدك أي بعد حاكم والاجر في الأضحية على قدر القيمة مطلقاً وتجزي الضميمة التي سقطت
 بعض سناتها في الحج أو جهده ولا تضحية بمكة وإنما هو الهدى وإذا ذبح قال الله تقبل
 مني كما تقبلت من إبراهيم خليلي ولا يستحب أخذ شعره بعد ذبح الأضحية وهو إحدى الروايتين
 عن أحمد والمضحية تتر عن الميت أفضل من الصدقة عنها وأخر وقت ذبح الأضحية
 أيام التشريق وهو من ذبح الشاة في إحدى القولين في ذهاب أحد ولم ينسخ تحريراً لا خيار
 عام مجازاً لانه سبب التحريم وقوله طائفة من العلماء ومنهم ما ينفي به ويقع اقتران وتجي
 ونق مع القدرة على الوفا والأضحية من النفقة بالمعروف فتضي امرأة من مال زوجها
 عن أهل البيت بلا ذنبه ومدين لم يطالبه رب الدين ولا يعتبر التملك في العقيقة ٥
كتاب البيع وكلامه الناس بيعاً أو هبة من متعاقب
 أو مترخ من قول أو فعل النقص في البيع والهبة ويجوز بيع الفيل لقصد موته إن جاز حبه
 وفيه احتمالان لابن عقيل واختار أبو العباس صحة البيع بغير منقته وهو بالخيار إذا رآه
 وهو رواية عن أحمد ومنه ذهب الحنفية وضعفت في موضع آخر البيع بالصفة السلبية
 صحيحة وهو من ذهب أحمد وإن باعه لبناً موصوفاً في الزمة واشترط كونه من هذه الشاة
 أو كونه مع ويجوز بيع العسل ونحوه الموصوف في أرضه أو قصداً سلباً وبه يبيع ما فتح
 عنقه ولم يقسم من أرض الشام ومصر والعراق ويكون في يد مشتريه بخراجه وهو إحدى
 الروايتين عن أحمد واحد قول الشافعي وجوز أحمد صدقاتها وقاله أبو البركات وتناول
 القاضي عافياً والمؤثر بها الحق بلا خلاف وإذا جعلها الإمام فيا صارت كذا يقيها ديماً
 فيم ولا تقود إلى الفاسد وليس غيرهم خصصاً بها ومكة فتحت عنقه ويجوز بيعه بالاجارة
 فإن استأجرها فالاجرة ساقطة يحرم بذلها ويصح بيع الحيوان المذبوح مع جلده
 وهو قول أكثر العلماء وكذا لو أقر أحدكم بالبيع ويصح بيع المروءة في الأرض الذي يملكها
 ورقة كالثقل والجرو والعقاس والفجل والبصل ونسبه ذلك وقاله بعض أصحابنا

وبيع البيع بالقرن ونقص عليه احدى قنانه القايي وبما ينقطع به السعر وكما يبيع الناس
وهو احد القولين في مذهب احمد ولوياع ولم يسم الشرح بمن المثل كالنكاح والبيع بيع
ما قصد به لكرام كعصير لمتخذ خر اذا علم ذلك كذهب احد وغيره او ظن وهو احد القولين
يؤيد ان الاصح قالو الوطن الاجران المستاجر يسناجر الدار لعصية كبيع الخوخ والخوخ
لم يجر له ان يوجه تلك الدار ولم تنفع الاجارة والبيع والاجارة سوا واذا جمع البائع
بين عقدين مختلفي الحكم بعوضين متميزين لم يكن للمشتري ان يقبل احدهما بعوضه
ويحرم الشرع ان يشره واذا فعل ذلك كان للمشتري الاول مطالبة البائع بالسلعة واخذ
السلعة او عوضه ومن استولى على ملك انسان بلا حق ومنعه اياه حتى يبيعه اياه فهو
كبيع المكره بغير حق ويكره ان يمتن الفلاح ان يمتن الفلاح ومن قال الآخر
اشترى من زيد فاني عبده فاشتره فبان خرافانه يؤخذ البائع والمقر بالثمن فان مات
احدهما الوغاب اخذ الآخر بالثمن ونقله ابن الحكم عن احمد وبيع الامانة باطل وتجب المداومة
بمن المثل لانها مصلحة عامة نحو الله ولا يرجع على المسترسل اكثر من غير وكذا المضطر الذي
لا يجد حاجة الا عند شخص ينبغي ان يرجع عليه مثل ما يرجع على غيره وله ان ياخذ منه بالقيمة
المعروفة بغير اختياره قال ابو طالب قيل لا احمد يرجع الرجل للعشرة خمسة تكة
ذلك قال اذا كان له ليله الى سنة الى اقل بقدر البرج فلا باس وقال جعفر بن محمد سمعت
ابا عبد الله يقول بيع النسيسة اذا كان معايا فلا باس وهذا يقتضي كراهة البرج اكثر
الذي يريد على قدر الاجل لانه شبه ببيع المضطر وهذا بيع المراجعة والمساومة
ومن ضمن مكانا لبيع ويشترى فيه وحده كره الشر منه بلا حاجة ويحرم عليه اخذ
زيادة بلا حق واذا اتفق اهل السوق على ان لا يزايدوا في سلعة وهم محتاجون اليها
ليبيع احدا برون قيمته فان ذلك فيه من نجس الناس ما لا يخفى وان كان ثم من زيد
فلا باس ومن ملك ماءنا بعاكبر محفور في ملكه او عين ماء في ارضه فله بيع البير
والعين جميعا ويجوز بيع بعضها متاعا كاصبع او اصبعين من قنانه كذا وان كان

اصل

٣٩
اصل القنانه في ارض مباحة فكيف اذا كان اصلها في ارض مباحة ابوالعباس وهذا اعلم فيه
نزاعا وان كانت العين يبيع ما وهما شيئا فشيئا فانه ليس من شرط البيع ان يرى جميعه بل
ما جرت العادة بروية واما ما يتحد من مثل المنابع ونقع البير فلا يشترط احده روية في
بيع ولا اجارة واذا تنازعوا لوياع الماء والقرار في الصحة قولان ياء على انه هل
يملك ولا ومن ذهب ما كره وكيفية الصحة ونقص عليه الشافعي وانه يملك وتنازعوا اذا باع
الارض ولم يذكر الما هل يدخل ام لا **فصل** ولو قال البائع بعثت كجيتني
بكذا او ان رضى زيد من البيع والشرط وهو احدى الروايتين عن احمد وتصح الشروط
التي لم يخالف الشرع في جميع العقود فلو باع جارية وشرط على المشتري ان يبيعها لفلان
بالثمن صح البيع والشرط ونقل عن ابن مسعود وعن احمد بن محمد بن نافع صحة الشرط
وانه يحرم الوطى لنقص الملك سال ابو طالب الامام احمد عن اشترى من بطة بشرط ان يبيعه
للمتعة قال لا باس به وهذا من احمد يقتضي انه اذا شرط على البائع فعل او ترك في البيع ما هو مقتضى
للبيع او للبيع نفسه صح البيع والشرط كاشترط العتق وكما اشترط عثمان لهيب ونقته ان
عليه ومثل هذا ان يبيعه بشرط ان يعطى ولا يخرج من ذلك البذر ولا يستعمل في العمل الفلاني او ان
يزوجه او يبيع للطعم ولا يبيعه ولا يهبه فلا اشنع المشتري من الوطى فله ان يبيع
عليه او يفسخ على وجهين وهذا قياس قولنا اذا شرط في النكاح ان لا يسافر بها ولا تزوج
اذا فرق في الحقيقة بين الزوجية والملوكة واذا شرط البائع نفع البيع لغيره من معلقة
نقتضي كلام اصحابنا جواز فانهم احتجوا بحديث ام سلمة انها اعتقت سفينه وشرطت
عليه ان يخدم النبي صلى الله عليه وسلم واستثناه من غيره في العتق كاستثنائه في البيع وشرط
البراءة من كل عيب باطل وعلمه جماعة من اصحابنا بانه حينئذ يثبت بعد البيع فلا يسقط قبله
كالشفعة ومقتضى هذا التقييل صحة البراءة من العيوب بعد عقد البيع وقال المتخالف
في صحة البراءة استقامت وصح في الجمهور والطلاق والعتق قبله ولا يوجب انا نقول بحق
وانه يبيع في الجمهور لكن بعد وجوبه والصحيح في مسئلة البيع بشرط البراءة من كل عيب الذي

قضى به القضاة وعليه أكثر أهل العلم أن البائع إذا لم يكن علم بذلك العيب فلا راد للمشتري لكن
إذا ادعى أن البائع علم بذلك فأنكر البائع حلف أنه لم يعلم فإن نكل قضى عليه **فصل**
ويثبت خيار المجلس في البيع ويثبت خيار الشرط في كل العقود ولو طالت المدة فالطعن
الخيار لم يوقف به من قبحه أن يثبت ثلاثا بخبر جابر بن منفذ والبائع الفسخ في مدة
الخيار إذا راجع الثمن والأفلا وتقل أبو طالب وكذا التملكات القرية لأن الزمان كالأخذ
بالشفعة وأخذ الفراس والبنان المستعير والمتاجر والزروع من الغاصب ويثبت خيار
العين لمشتري البائع لم يملكه وهو من ذهب أحمد وإن علق فحق عبده ببيعه وكان
قصده بالتعليق العين دون التبر بعتقه أجزاء كفاية يمين وإن قصده بالتقرب
صار عتقه مستحبا كأنه مملوك فباع ببيعه ويكون العتق معلقا على صورة البيع وطرد
أبو العباس قوله هذا في تعليق الطلاق على الفسخ والخلع فجله معلقا على صورة الفسخ
والخلع قال ولو قيل بانقضاء الفسخ والخلع المطلق عليه فلا يمتنع وقوع الطلاق معه
على رأي ابن حامد حيث أوقع مع البيهقونية بانقضاء العدة قلنا بالفسخ ويجرم كالمعيب
في السلعة وكذا لو علم به ولم يعلمه قدر عيبه ويجوز عقابه بالتلافؤ والتصدق به وقد
أفتى به طائفة من أصحابنا ويحرم تقرير مشتري أن يسوّمه كثيرا لينزل فريما منه
والنا المتصل في الأعيان المملوكة القابلة للزمن انتقل الملاك عنه لا يتبع الأعيان وهو
ظاهر كلام أحمد في رواية أبي طالب حيث قال إذا اشتري غنما فميت ثم استحققت
فالتألم وهذا يعم المتصل والمنفصل وإذا اشتري شيئا فظهر به عيب فله أن يرده
رده والأفلا وهو رواية عن أحمد ومذهب أبي حنيفة والشافعي وكذا يقال في نظائره
كالصفقة إذا تفرقت والمذهب بخير المشتري بين الرد وأخذ الثمن وأمسكه وأخذ
الأرض فعليه بحمل المشتري على الرد أو أخذ الأرض لتضر البائع بالتأخير ولو أبقته
الجارية عند المشتري وكانت معروفة بذلك قبل البيع وكتمه البائع رجع المشتري بالثمن
في الأصح والجار السوء عيب وإذا ظهر المشتري ومطله فللبائع الفسخ ويملك المشتري

البيع

البيع

البيع بالعقد وبيع عتقه قبل القبض إجماعا بينهما ومن اشتري شيئا لم يبعه قبل قبضه
سواء اكمل أو لم يؤمن وغيرهما وهو رواية عن أحمد واختارها ابن عقيل ومذهب
الشافعي ومروي عن ابن عباس وسواء كان البيع من ضمان المشتري أو لا وعاد ذلك كله
على البائع وصحة تصرف المشتري في الثمن قبل قبضها في أصح الروايتين وهي مضمونة
ويستحق التفرق في الصبر الطعام المشتري في العين الموجهة بالأجارة مع أنها مضمونة على الجور
مع أنها من ضمان المشتري وهذه طريقة الأكثرين وعلة النهي عن البيع قبل القبض
ليست لتوالي الضمان بل لعجز المشتري عن تسليمه لأن البائع قد يسلمه وقد لا يسلمه
لا سيما إذا رأى المشتري قد رجع فيسعى في رد البيع أما بمجرد أو باحتيال في الفسخ وعلى
هذه العلة تجوز التولية في البيع قبل قبضه وهو يخرج من جواز بيع الدين ويجوز التفرق
فيه بغير البيع ويجوز بيعه لبائعه والشركة فيه وكل ما ملك بعتق سوى البيع فإنه يجوز
التفرق فيه قبل قبضه بالبيع وغيره لعدم قصد الربح وإذا أقرض مملوكا ثمن في مورد
أو وصية أو غيبة لم يعتبر لصحة تصرفه قبضه بلا خلاف ويستقل الضمان إلى المشتري
بمن المقبوض وغيره **باب الربا** والعلة في تحريم ربا الفضل الكليل
أولها مع العلم وهو رواية عن أحمد ويجوز بيع الصنوع من الذهب أو الفضة
بجنسه من غير اشتراط التماثل ويجعل الزائد في مقابلة الصنعة وسواء كان البيع حالا
أو سريلا ما يقصد كونه ثمنًا وما خرج عن القوت بالصنعة ليس برئوي والأخمس
بنفسه في بيع خبز بخريرة وزيت بزيون ومسمم بغيره والمعمول من الخماس الحريد
إذا تعلق بحري أو بغيره في معموله إذا كان ما يقصد منه بعد الصنعة ككتاب الحريد
والاسطال وهوها والأفلا وهو ثالث أقوال أهل العلم ويحرم بيع اللحم بجنوان من
جنسه مقصود اللحم ويجوز بيع الموزونات الربوي بالتحريم وقاله مالك وما لا يختلف فيه

الكيل والوزن مثل الاذهان يجوز بيع بعضها ببعض كذا وزنا وعن احمد ما يدل عليه
 ويجوز العرايا في جميع الثمار والزرع ويجوز مسئلة من حجة وهو رواية عن احمد من ذهب
 ابي حنيفة وظاهر من ههنا يجوز بيع السيف المحلاب من حليته لان الحلية ليست بمقصوده
 ويجوز بيع فضة لا يقصد غشها بخالصه مثلا بمثل ولا يشترط الطول والتقاء بعض في
 صرف الفلوس لنا فقها باحد النقدية وهو رواية عن احمد نقل ابن منصور واختارها
 ابن عقيل وما جاز التفاضل فيه كالتياب والحيوان يجوز التنا فيه ان كان متساويا
 والا فلا وهو رواية عن احمد وانما صطفا فينا في ذمتها جاز وحكاية ابن عبد البر جاز
 وحكاية ابن عبد البر عن ابي حنيفة وما ذكره خلافا لما نص عليه احمد وتحرر مسئلة التورق
 وهو رواية عن احمد ومن باع ربوا فسيئة حرم اخذه من ثمنه ما لا يباع به نسيئة
 ما لم تكن حاجة وهو توسع بين الامام احمد في تحريمه والشيخ ابي محمد المقدسي في حله
 والتحقيق في عقود الربا اذا لم يحصل فيه القبضان لا عقد وان كان بعض الفقدان
 يقول بطل العقد فهو بطلان ما لم يتم لا بطلان ما تم والكمية باطلة محرمه وتحريمها
 اشد من تحريم الربا ولا يجوز بيع الكتب التي تشتمل على معرفة صناعتها وفق ابو العباس
 بعض ولاية الامور بالتدافع **فصل** في البيع الصحيح انه يجوز بيع المقاتي حلة
 بعرو قسول بدلا صلاحها او لا وهذا القول له ماخذان احدهما ان العروق كاصول
 الشجر يبيع كخضروات قبل بدو صلاحها كبيع الشجر ثمرة قبل بدو صلاحه يجوز تبعا
 والمأخذ الثاني وهو الصحيح ان هذه لم تدخل في نهى النبي صلى الله عليه وسلم لم يبيع العقد على
 اللقطة الموجودة والنقطة المدونة الى ان تبطل المقناة لان الحاجة داعية الى ذلك
 ويجوز بيع المقاتي دون اصولها وقال بعض اصحابنا واذا ابد صلاح بعض الشجر جاز
 بيعها وبيع ذلك الجنس وهو رواية عن احمد وقول الليث بن سعد وبقيية الاجناس التي
 تباع حلة فان اضاف ذلك الى الزرع الذي يجوز بيعه جاز ولو من جرد او جيش لا يمكن يقينية
 فمن ضاها بايحه ان لم يفرط المشتري وثبت الجاحية في المزراع او الكريت الارض بالف

مثلا

مثلا وكانت تساوي بالجاهية سبع مائة وبعض الناس يقولون ان هذا خلاف ما في المغني
 من الاجماع وهو غلط فان الذي في المغني ان نفس الزرع اذا تلف يكون ضمان المساجر
 صاحب الزرع لا يكون كالثمر المشتراة فهذا ما فيه خلاف وانما الخلاف في نفس اجرة الارض
 ونقص قيمتها فيكون كالموتى انقطع المانع الرضا وثبت الجاحية في المزراع ولو قال في
 الاجارة انه اجرة اياها مقبلا او مصيفا او مرعا او مزراعا وثبت الجاحية في حاتو
 او حرام نقص نفقه وحكم بذلك ابو الفضل سليمان بن حنيفة المقدسي قال ابو العباس كونه
 بخلاف ما رأيت عن الامام احمد وقياس اصول احمد ونصوصه اذا غطى نفع الارض باجرة
 انفسحت الاجارة فيما بقي من السنة كاستخدام الدار ولو بعت الدار مع جرد او غير سقط
 من الخراج حسب ما انقطع من النفع واذا لم يكن النفع يبيع او اجارة او عمار او غير ذلك
 لم تجز المطالبة بالخارج **باب** السلم وهو ما لم يعلم ثمنه معلوما
 الى اجل معلوم في شيء يحكم انه اذا احل باخذه بانقص ما يساوي بقدر معلوم صح كالباع
 بالسعر ويصح السلم حاله ان كان المسلم فيه موجودا في ملكه والا فلا ويجوز بيع الدين في
 الذمة من الغريم وغيره ولا فرق بين دين السلم وغيره وهو رواية عن احمد وقوله ابن عباس
 لك بقدر قيمته فقط لئلا يربح فيما لم يضمن ويصح تعليق البراءة على شرط وهو رواية
 عن احمد وما قبضه احد الشريكين من دين مشترك بعقد وارث او ائلاف او ضريبة
 سبب استحقاتها واحد فليس بملك الاخر من الغريم ومما استثني قبضه وهو من ذهب الامام
 احمد وكذا لو تلف ولو تبارا ولا حلهما على الاخرين كمن يبيع فادعى استثناءه بقلبه
 وان لم يبره منه قبل وخصمه تخليفه **باب** القرض يجوز قرض الجنب
 ورد ثمنه عند ابل او من غير قصد الزيادة وهو من ذهب احمد ولو اقرض في بلد ليس توفي
 منه في بلد اخر جاز على الصحيح ويجوز قرض المذنب مثل ان يقرضه يوما ويحصد الاخر
 مع يوم او يسكنه دار يسكنها الاخر بها لكن الغالب على المنافع انها ليست من ذوات
 الامثال حتى يجب رد المثل على المشهور وفي الاخر القيمة ويتوجه في المقوم ان يجوز ردة



المثل بترأضه ما إذا ظهر المقرض من مقلدا ووجد المقرض عين ماله فله الرجوع بعين ماله بلا
 ريب والدين الحال لا يتأجل بتأجيله سواء كان الذي قرضا أو غيره وهو قول مالك
 ووجه في مذهبه أحمد ويتوجه رواية عن أحمد من أحد الروايتين في تأجيل العارية
 ومن أحد الروايتين في صحة الحاق البعل والخيارد بعد لزوم العقد ولو قرض الكارة
 بنذر وامر ببيزوم وإن في ذمته كما يفعله الناس فهو فاسد وله نضيف المثل ولو تلف
 لم يضمنه لأنه أمانة ولو اقترض من رجل قرضا متفرقة وكل المقرض في ضبطها أو ابتاع
 منه شيئا وكل البايغ في ضبط المبيع حفظا أو كتابة فينبغي أن يكون قول هذا كونه
 لها هنا مقبولا ويجب على المقرض أن يوفي المقرض في بلد القرض ولا يكلف مؤنة
 السفر والمحل **باب الضمان وقياسه** أنه يصح بكل
 لفظ يعظم منه الضمان عرفا مثل زوجه وأنا أودي القدر أو بعبارة وأنا أعطيك الثمن أو
 إنك لا تطالبه وأنا أعطيك الثمن ولو تقيت فهو عنه قادر فامسك الضمان وغرم
 شيئا وانقعه في الحبس يرجع به على المضمون عنه ويصح ضمان المجهول وضمان السواق
 وهو أن يضمن ما يلزم التاجر من دين وما يضمنه من عين مضمونة وتجوز كتابته و
 الشهادة به لمن لم يبرجوا وكذا تجوز الشهادة على المزارعة لمن لم يبرجوا لان ذلك محل
 اجتهاد وأما الشهادة على العقود المحرمة على وجه الأمانة عليه فخرام ويصح ضمان
 حارس ونحوه وتجوز حرق ما يذهب من البلد والجر وغاية ضمان المجهول وما لم يجب وهو
 جازن عند أهل العلم مالك وأي خنيفة وأخذ من كفل إنسانا فسلمه إلى المكفول له ولا ضرر
 في تسليمه بري ولو في حبس الشرع ولا يلزمه احضاره منه إليه عند أحد من الأئمة والسجبان
 ونحوه من هو وكيل على بركة الغريم كالقيل للوجه عليه احضار الخصم فان قصد احضاره
 كان كما لو حضر المكفول به يضمن ما عليه عندنا وعند مالك وإن لم يكن الوالد ضامنا الولد
 ولاه عند مالك لم يضمن له على الولد حقان يطالب والده بما عليه لكن إن أمكن الوالد عاذا
 صاحب الحق على احضاره ولده بالتعريف ونحو ذلك لزمه **فصل** ولو ألهى ماله

أكثر

في الدين

في الدين أن أدن في الاستيفاء فقط والمحتاج الرجوع ومطالبة وليس للدين أن يجبل على الآلة
 ولا يبيع دينه إلا إذا اجوزنا بيع ما في الغرما الأبرضا الآلة وكن الامام أحمد أن يتزوج الزل
 أو يقرض ويشتري إذا لم يعلم الآخر بعينه فلان يكون أن يجبل على معسر ولم يعلم بعينه
 أو لأن ظاهر الحال أن الرجل إنما يعامل من كان قادرا على الوفاء إذا أتم ذلك كان عارا
فصل ويجوز رهن العبد المسلم من كافر بشرط كونه في يد مسلم لخصان
 طائفة من أصحابنا ويجوز أن يرهن الإنسان مال نفسه على من جره كما يجوز أن يضمنه
 وأولى وهو نظير عارية للرهن وإذا اختلف الراهن والمرتهن في قدر الدين فالقول
 قول المرتهن ما لم يبيع أكثر من قيمة الرهن وهو مذهب مالك ولا ينفك من الرهن حتى
 يقضى جميع الدين وهو مذهب أحمد وغيره وإذا لم يكن للدين وفاء غير الرهن وجب على
 رب الدين أماله حتى يبيعه فتي لم يكن يبيعه الأخر وجه من الحبس أو كان في بيعه وهو
 في الحبس ضرر عليه وجب لخراجه ويضمن عليه أو يمشي معه فها هو وكيله **باب**
الصلح وحكم الجوار ويصح الصلح عن الموهل ببعضه حالاً وهو رواية عن أحمد
 حكى قول الشافعي ويصح عن ذمة الخطأ وعن قيمة المثل غير المثل بأكثر منها من جنسها
 وهو قياس قول أحمد والعين والمنفعة التي لا قيمة لها عادة كما لا تستقل المجدد الغيب
 والنظر في سره لا يصح أن يرد عليه عقد بيع أو إجازة اتفاقاً ولو اتفقا عابنا حايطاً بشان
 فبني أحدهما فمات تلف من الثمرة بسبب إهمال الآخر ضمن الشريكة بضيقه وإذا احتاج المالك
 المشترك إلى عارة لأبداً منها ففعل إحدى الشريكتين أن يبيع مع شريكه إذا طلبت لكن من في المحرم
 قول مالك وأولئك الأهل المستر بما يمنع مشاركة الأسفل وإن استويا وطلب أحدهما
 بناء السيرة أجزأ الآخر معه مع الحاجة إلى السيرة وهو مذهب أحمد وليس للأستاذ أن
 يضر في ملكه بما يوقى جان من بنا حرام وحقوق طبائخ ودقاق وهو مذهب أحمد
 ومن لم يسد بين سدا يمنع من المقرض ما تلف بها وله بقية بناءه ولو فضي
 لسد الفضل عن جان قلبت وفيه عاقبة إلى العبد نظر والله أعلم وليس له منعه

خوفاً من نقص اجرة ملكه بلا نزاع والمضاربة بينها على القصة والارادة او على فعل ضرر
اليه فقد قصد الاضرار ولو بالمباح او فعل الاضرار من غير استحقاق فهو مضار واما اذا
فعل الضرر المستحق للمحاجة اليه والانتفاع به لا قصد الاضرار فليس مضاراً ومن ذلك
قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث النخلة التي كانت تضر صاحب البقيع لما طلب من
صاحبها المعاوضة عنها بعدة طرق فلم يفعل فقال اغانت مضاراً ثم امر بقطعها ففعل على
ان الضرر محرم لا يجوز تملك صنائعه ومن كانت له ساحة يلقى فيها التراب وحيوانات
ويتضرر الجيران بذلك فانه يجب على صاحبها ان يدفع الضرر الجيران لما بها ربحاً واما
باعتبار الجيران فليس لهم ان يمنع ان يلقى فيه ما يضر الجيران واذ كان المسجد معداً للصلاة
فجواز البناء عليه نزاع بين العلماء وليس لاحد ان يبني على الوقف ما يضره وكذلك لم
يضر به عند الجمهور واذ كان الجدار مختصاً بشخص لم يكن له ان يمنع جاره من الاستفاد
بما يحتاج اليه الجار ولا يضره الجدار ويجب على الجار تكمين جاره من اجرة ما به في امره
اذ احتاج الى ذلك ولم يكن على ضا الارض ضرر في اصح القولين في مذهب احمد وحكم
به عمر الخطاب رضي الله عنه والساباط الذي يضر بالماقة مثل ان يحتاج الركبان يحض
راسه اذ امر هناك وان غفل عن نفسه في عامته او شج راسه ولا يمكن ان يمر هناك
جمل عال الا كسر قنبه ولجمل الجمل الامر هناك فمثل هذا الساباط لا يجوز احداثه على طريق المارة
باتفاق المسلمين بل يجب على صاحبه ان الله فان لم يفعل كان على ولاة الامر الزم بالارادة
حتى يزول الضرر حتى لو كان الطريق منخفضاً ثم ارتفع على طول الزمان وجب ان الله
اذ كان الامر بما ذكر **باب** **الحجر** واذ الزم الاضرار الذي
بغير معاوضة كالضمان ونحوه ولم يعرف له مال فالقول قوله مع يمينه في الاعمال
وهو مذهب احمد وغيره ومن اراد سفراً وهو عاجز عن وفادينه فله غير متعة منه حتى
يقوم كفيلاً بدينه ومن طوبى باءدين عليه فطلب ما لا أهل يقصد ذلك اتفاقاً لكن
ان خاف غريمه منه احتاط عليه بملازمته او بكفيل او ترسيم عليه ومن كان قادراً على وفا

دينه

دينه واشتغ اجبر على وفادينه بالصرب والجس ونحوه على ذلك الآية من اصحاب ما كان الشئ
واحد وغيرهم قال ابو العباس ولا أعلم فيه نزاعاً لكن لا يترد كل يوم على اكثر التغيرين
ان قيل يتقدر والحاكم ان يبيع عليه ماله ويقضي دينه ولا يلزمه واذ كان الذي
عليه الحق قادراً على الوفاء لمطل صاحب الحق حتى له وجه الى الشكاية فاعز منه بسبب ذلك
فهو الظالم المبطل اذا كان غريمه على الوجه المعتاد ومن عرف بالقدرة قادراً على غشار
وامكن عادة قبل وليس له اثبات اعساره عند غيره من جنسه بلا اذنه ويقضي دينه
من مال له فيه شبهة لانه لا يتق شبهة بترك واجب ولو ادعت على وجهها جبراً وجبته
لم يسقط من حقوقه عليها شئ قبل الجس بل يستحقها على الجس كجس في دين غيرها
فله الزامها ملازمة بيته ولا يدخل عليها احد بلا اذنه ولو خاف خروجها من منزل بلا
اذنه اسكت بحيث شاء ولا يجب جسه بمكان معين فيخرج جسمه في داره ولو في دار نفسه
بحيث لا يمكن من الخروج ويجوز ان يجس وترسم عليه اذا حصل المقصود بذلك
بحيث تمتعه من الخروج ولو كان قادراً على أداء الدين واشتغ وركب الحاكم منعه من
فضول الاكل والشحاح فله ذلك اذ التعزير لا يختص بنوع معين وانما يرجع فيه
الى اجتهاد الحاكم في نوعه وقدره اذ لم يتحدد حلقه واقته ومن ضاق ماله عن ديونه صار
محجوراً عليه بغير حكم الحاكم بالحجر وهو رواية عن احمد ومن عييه نفقة واجبة فلا يملك التبرع
بما يحل النفقة الواجبة وكلام احمد يدل عليه وان نوزع المحجور عليه حظه في الرشد فشهد
شاهدان برشده قبل لانه قد علم بالاستفاضة ومع عدم البينة له اليقين على وليه لانه
لا يعلم رشده والاسراف ما صرفه في الحرام او كان صرفه في المباح يضر به ماله او كان و
ولم يشق بايانه او صرفه في مباح فله ان يدا على المصلحة ولو وصى من فسقه ظاهر العدل
وجب انقاذه كما حكمه فاسق حكم بالعدل والولاية على الصبي والمجنون والسفيه يكون
سائر الاقربا ومع الاستقامة لا يحتاج الى الحاكم الا اذا امتنع من طاعة الولي وثبتت
الولاية لغير الاب والجد والحاكم على التيمم وغيره مذهب ابو حنيفة ومنصوص عن احمد في الام

ولما تخصيص الولاية بالآلة والجدو الحكم فضعيف جدا والحكم العاجز كالعدم ولو مات
من يجر نفسه وليتيم بحاله وقد اشترى شيئا ولم يعرف من هو لم يقسم ولم يوقف الامر حتى
يصطلي كما يقوله الشافعي بل مذهب ائمة ان يرفع من وقع خلف واخذ ولو مات الوصي
وجعل ماله ووليه كان دينيا في تركته ولو وصي اليتيم اقل الامر من اجرة مثله او كفايته
ولا يجوز ان يولي مالا يتاى الا من كان قويا خيرا بما ولي عليه امينا عليه والواجب
اذا لم يكن الولي بهذه الصفة ان يستبدل به ولا يستحق الاجرة المسماة لكن اذا عمل لليتامى
استحق اجرة المشكل كالعهد في سائر العقود الفاسدة ولا يقبل من السيد دعوى عدم الاذن
لعهده مع علمه بتصرفه ولو قدر صدقة فتسليطه عليه عدوانا وتردد ابو العباس فيما اذا
لم يكن الولي خلاصا من مولى الابن فممن هو عليه الى وال يظلمه ويستحب التجار
بمال اليتيم لقول عمر وغيره اتجروا في اموال اليتامى كيلا تاكلوا الصدقة **باب**
الوكالة قال الفقهاء في ضمن مسألة عزل الوكيل بموت الموكل فاما ان
اخرج الموكل فيه عن ملكه مثل اعتاق العبد وبيعه فانه تنسخ الوكالة بذلك ففرق بين
الموت وبين العتق والبيع بان حكم الملك هنا قد زال وهناك السلطة بعد الموت باقية
على حكم ماله وما قاله الفقهاء فيه نظرا فان الانتقال بالموت اقوى منه بالبيع والعتق
فان هذا يمكن الموكل الاحتراز فيكون بمنزلة عزله بالقول وذلك زال الملك فيه بفعل
الله واذا انصرف بلا اذن ولا ملك ثم تبين انه كان وكيل او مالا كما في صحة تصرفه وحياته
كما لو تصرف بعد العزل ولم يعلم فلو تصرف باذن ثم تبين ان الاذن كان من غير المالك
والمالك اذن له ولم يعلم لو اذن ببناء على جهه ثم تبين انه لم يكن يملك الماذن بل بغيرها
او بناء على انه ماكد بشر ان تبين انه كان وارثا فان قلت يصح التصرف في الاول
فها هنا اول وان قلنا لا يصح هناك فقد يقال يصح هنا لانه كان مباحا في الظاهر
والباطن لكن الذي اعتقده ظاهر اليس هو الباطن فننظر اذا اعتقد انه محدث
فقطر ثم تبين فساد طهارته وانه كان مستطرا قبل هذا ولو وكل شخص شخصا وكل

لم فلان

لم فلان في بيع وشقوة فقال الوكيل الاول الوكيل الثاني بيع هذا ولم يشعر انه وكيل الموكل
قال ابو العباس شئت عن هذه المسئلة نقلت نسبة انواع التوكيل والتوكيل الى
الوكيل كنسبة انواع التمليك والمالك الى الملك فلو ملكه شيئا لم يحتج ان يبين له هل هو
من جهته او من جهة غيره ولا هل هو هبة او نكاحا كما نص عليه احمد فلذلك لا يحتاج ان يبين
هل هو وكيل او وكيل فلان وان كان الحكم فيها مختلفا بالنسبة الى الموكل والمالك نقلت هنا
في رجل دفع الى رجل ثوبا ببيع فباعه ولحق الثمن فوهبه المشتري ثوبا او مند بلا فينبغي
ان يكون لصا الثوب ولو نقص المشتري من الثمن درهما فان الضمان على الذي باع الثوب
تقدر من احد ان ما حصل للوكيل من زيادة في الباع وما نقص فهو عليه ولم يفرق بين
ان يكون النقص قبل لزوم العقد او بعده وينبغي ان يفصل اذ لا يلزمه والوكيل في الضبط
والعرفه مثل من وكل رجلا في كتابة ماله وما عليه كاهل الديوان قوله اوليا بالقبول من
وكيل انصرف لانه موثق على نفسه الاخبار بماله وما عليه وهذه مسألة نافعة و
نظير اقرار الامر واهل ديوانهم بما عليهم من الحقوق بعد موتهم واقرار كتاب السلطان
بما عاينوا من المال وسائر اهل الديوان بما عاينوا من الحقوق من داخل الوقف وعامل
الصدقة والخارج ونحو ذلك فان هؤلاء لا يخرجون عن ولاية او وكالة وان استعمل الاسب
كاتب خائنا وعاجزا ثم ما اذ هب من حقوق الناس لتفريطه ومن استأمنه امير غا
ماله يخشى من حاشيته ان منهم من عادته المتقدمة لزمه فعل ما يمكنه وما هو اصل الامر
من قول غير نفع معهم لاسيما ولا اخذ شبهة قال في المحرر واذا اشترى
الوكيل والمضارب باكثر من ثمن المثل او باع بدونه صح ولزمه النقص والزيادة
نص عليه قال ابو العباس وكذلك الشريك والوصي والناظر على الوقف وبيت المال ونحو
ذلك قال وهذا ظاهر فيما اذا اقرط واما اذا احتاط في البيع والشراء ثم ظهر غبن
او غيب لم يقصر فيه نعم اعذر في شبهه حفظ الامام او الحاكم وبشبهه تصرفه قبل علمه
بالعزل وايضا من هذا الناظر والوصي والامام وانما في اذ باع او اجر او راع او ضار

ثم يتبين انه بدو القيمة بعد الاجتهاد او تصرف تصرفا ثم يتبين الخطا فيه مثل ان يامر بعمارة
او غير اس ونحو ذلك ثم يتبين ان المصلحة كانت في خلافه وهذا باب واسع وكذا في المسار
والشريك فان عامة من يتصرف لغيره بوكالة او ولاية قد يجتهد ثم يظهر فوات المصلحة
او حصول المفسدة لا لوم عليه فيها وتضمن مثل هذا فيه نظر وهو شبهه بما اذا قتل
في دار الحرب من يظنه حربيا فلان مسلما فان جماع هذا انه مجتهد بما هو يعلم اجتهاد فيه
وكيف يجتمع عليه الامر وكفاه وهذا الضرب هو خطا في الاعتقاد والقصد لا في العمل
واصول المذهب تشهد له بروايتهم قال ابو حفص في المجموع واذا سمي له ثمننا فنقص
منه نض الامام احمد في روايتين من صور اذا امر رجلا ان يبيع له شيئا فباعه باقل
قال البيهقي هو ضمان لما نقص قال ابو العباس لم يقبل قولهما على المشتري
في تقدير الثمن لانما يرد عيان فساد العقد وهو يدعي صحته فكان القول قوله ويضمن
الوكيل النقص واذا وكله او وصى اليه ان يتصدق بالذرة فانه يبيع وتعيين المعطى
الى الوكيل والوصي هذا هو الذي ذكره في الوصية والوكالة مثلا وكذلك لو وكله
او وصى اليه باخراج حجة عنه وان وكله او وصى ان يقف عنه شيئا ولم يعين مصرفا
فينبغي ان يكون كالصدقة فان المصروف للوقف كالمصرف للصدقة ويبقى الى الوكيل
والوصي تعيين المصروف فان عينه مصرفا منقطعا فينبغي ان يكون الى الوصي تيممه
بذكر مصرف موبدا الا ان يقال الصدقة لها جهة معلومة بالشرع والعرف وهم الفقهاء
وانما النظر للوصي في تعيين افراد الجهة بخلاف الوقف فانه ليس له جهة معينة شرعا
ولا عرفا والكلام في هذا فينبغي ان يكون كما لو نذر ان يقف هذا ويتصدق به وحده
اي طمعه يقتضي ان من نذر الصدقة المطلقة في النذر ليست محمولة على الصدقة الواجبة
في الشرع لكن على حسن المستحب شرعا ويتجبر في الوكالة والوصية مثل ذلك وسبب
هذا من اصلنا لو نذر ان يبيع اهل محل على ادى الواجب او ادى التطوع فباب الوكالة
والايمان متشابهان والوكيل امين الايمان عليه ولو عزل قبل عمله بالفضل وقتلنا

ينعزل

ينعزل احد من فريقه وكذا لا يضمن مشتر من الاجرة اذا لم يعلم وهو احدى القولين
ومن وكل في بيع او استيجار او شرا فان لم يسم الموكل في العقد فضا من والا فوايتان
وظاهر المذهب تضمنه ولو تصرف الوكيل فادعى الموكل انه عزله قبل التصرف لم يقبل
فلو اقام بينه ببلد اخر وحكم به حاكم فان لم ينزل قبل العلم صح تصرفه والا كان حاكما على
الغايب ولو حكم قبل هذا الحكم بالقيمة حاكم لا يرضى عنه قبل العلم فان كان قد بلغه نفذ حكمه
الناقض له مردود والا وجوده كعدمه والحكم السابق اذا لم يعلم بان العزل قبل العلم او علم
ولم يره او رآه ولم يرتض الحكم للمقدم فحكمه كعدمه قال القاضى في المجموع وابن
عقيل في الفصول ولو جاء رجل الى امرأة فقال لها وكلني فلان لا تزوجك له فرغبت
في ذلك ورفضت اذنت لوليها في تزويجها ثم ان ذلك الموكل انكر ان يكون وكله في التزويج
فالقول قوله ولا يلزمه النكاح ولا يلزم الوكيل بل الحكم ببطلانه يتفرع عن هذا ان الرجل اذا
وكل وكلا في ان يتزوج له امرأة فترجى فلا يبدل ينكر حال العقد انه تزوجها فلان
فان اطلق ولم يسم الموكل لم يلزمه النكاح في حقه ولا في حق الموكل لان الظاهر ان عقد
العقد لنفسه ونية ان يعقد لغيره واذا لم يذكر اسم ذلك الغير فقد اخل بالمقصود ولو وكله
ان يشتري له سلعة فاشترها لم يقتض صحة الرد ذكر فلان بل اذا اطلق ونوى الشراء
مضى لان القصد منه حصول الثمن وقد وجد واذا اطلعت على النكاح فبطل يترك الموكل
نصف الصداق عاروايتهم قال ابو العباس فقد جعلنا ما اذا لم يسم الوكيل الموكل
في العقد روايتهم وهذا فيه نظير اذا قال ان تزوجك فلانة فقال قبلت فقد انعقد النكاح
في الظاهر للوكيل فاذا قال نويت ان النكاح لموكلي فهو يدعي فساد العقد وان الزوج
غيره فلا يقبل قوله المرأة الا ان تصدقه ولو صدقته لم يلزمه شيء قولا واحدا الا ان الزوج
هذا بخلاف مسألة ان كان الوكالة ولو قيل ان النكاح هنا لا يجتمعا ان يكون لكان له
وجو ولو كان لرجل زوجة بانت منه فترجى غيرهما ثم كتب تزويجه لغيره وكالم قال
متزوجا كان طلاقها بيده الى مدة عشرة سنين وقد طلق التي بيدها الوكالة فهذه

المسئلة قد يظن من يظن ان الوكالة ببناء عماران الزوج اذا وكل امرأته في بيع
نحو ثم طلقا ثم اثم لم تبطل الوكالة بالتطبيق كما ذكر الفقهاء لكن ليست هذه تلك
الفتاوى في هذه الصورة انما تبطل بالتطبيق لانه هنا لم يرد ان يطلقها وقد استناب
غير في ذلك كما يريد ان يبيع متاعه فيوكل شخصا وانما المراد تمكنه من الطلاق لئلا يسي
زوجها الا برضاها وما بعد البيوتة فلا يقصد رضاها كيف وقد طلقها وهذا كله اذا جعل
الشرط لازما وما اذا لم يجعله شرطا لان ما فيكون كالوكالة لها ابتداء امرك بيدك او لم تملكه
بيدك فان هذا هو الوجه فيه قال الاصحاب ومن ادعى الوكالة في استيفاء حق فصدقه
الغير لم يكن له الدفع اليه ولا اليه ان كذبه والذي يجب ان يقال ان الغير متى طلبه
ان الموكل لا يكره وجب عليه التسليم فيما بينه وبينه كذا في بعض النسخة العلية ولم
الى وكيله وعلمه علامة فكل يقول احذر ان ذلك الوكيل لم يكن يجب عليه الدفع واما
في القضا فان كان الموكل عدلا وجب الحكم لان العدل لا يجحد الظاهر انه لا ينشئ فان دفع
من عنده الحق الى الوكيل ذلك الحق ولم يصدق في انه وكيل وانكر حقا حتى الوكالة رجع عليه
وفاقا ومجرد التسليم ليس بقصد يقا وكذا ان صدقة في احد قول اصحابنا بل رضامنا
وهو قولنا ما دلالة متى لم يبين صدقة فقد عذر وكل قرار كذب فيه يحصل بما يمكن انشا
فكل جعل انشا مثل ان يقول وكلت فلانا ولم يوكله فهو نظير ان يجحد الوصية فكل
يكون مجده رجوعا فيه وجهان واذا اشترى شيئا من موكله او موليه كان الملك
للموكل والمولى عليه ولو نوى شراء لنفسه لانه ولاية الشراء ليس كالفاصل لكن نوى
ان يقع الملك وهذه نية محرمة فنفع باطله وبغيره كان العقد عري عنها اذا كان يريد
التقدم من مال المولى عليه والموكل قال ابو العباس في تعاليفه القديمة حديث عروة
ابن الجعد في شراء الشاة يدعي ان الوكيل في شراء معلوم المعلوم اذا اشترى به اكثر من
المقدر جاز له بيع الفائض وكذا ينبغي ان يكون الحكم ويطلب على من انه منقول كالمسألة
في كفالة الحافي قلنا ما قاله ابو العباس من ان نقل فضيحة قال صاحب الكافي ظاهر

كلام احمد

كلام احمد صحة ذلك الحديث عروة ولكن ذكره في وكالة الحافي فسبق القلم من اي العباس فكتب
كفالة الحافي والله اعلم **وقال** الاشتر اكره في مجرد الملك بالعقد مثل ان يكون
بينهما عقدان فيبيعهما له او يتعاقدان ان المال الذي لهما المعروف بينهما يكون نصيبين
وتخوذ كل واحد منهما من ملكهما فيه مجوزان متوجب لكن هل يقال بتعاقب ما ذكره في الشركة
انه ليس ببيع كما ان القسمة ليست ببيع ولا نفقة المضارب الا بشرط او عادة فان شرطت
مطلقة فله نفقة مثله طعاما وكسوة وقد يخرج لئلا ان المضارب يفي السفر الزايد
نفقة الحاضر كما قلنا في الولي اذا حج الصبي لان الزيادة اذا احتاج اليها للجل المال وقال
ابو العباس ايضا يتوجب فيه ما قلناه في نفقة الصبي اذا حج الولي هل يكون الزايد فيها من مال
الصبي ومال الولي قولين كذا هنا وقد ثبت من اصلنا صحة الاشتر اكره في العقود
وان تحفظ الاعيان كما يصح الاقتسام بالمحاسبة وانما تتميز الاعيان ولو دفع دابة
او غنم الى من يقوم به وله جزء من ثمنه وهو رواية عن احمد ويجوز قسمة الدين في
ذمة او ذم وهو رواية عن احمد فان تكافئت الذم فكل واحد منهما في كونه على كل
وجوبها ولو كتب رب المال للمجاهد السمسار ورقة ليسيلا الى الصيرفي المسلم ماله وامر
ان لا يسله حتى يقبض منه فخالف ضمن لتفريطه ويصدق الصيرفي مع يمينه والورقة
شاهدة له لانه العادة ونصح شركة الشهود والشاهدان يقيم مقامه ان كان الجمل
على العمل في الذمة وان كان على شهادته بعينه فالاصح مجوزان والمحكم ان يكرههم لان له
نظرا في العدالة وغيرهما وان اشترى كوا على ان كل واحد منهما حاصل كل واحد منهم بيمينهم بحيث
اذا كتب احدهم وشهد شاركه الاخر وان لم يعمل في شركة ابراه تجوز حيث تجوز الوكالة
واما حيث لا تجوز فيها وجهان كشركة الدالين وقد نص احمد على جوازها فتاها
في رواية ابي داود وقد سئل عن الرجل ياخذ الثوب لبيعه فيدفعه الى اخر يبيعه
ويأخذه ما اخذ من الكرا قل الكرا الذي باعه الا ان يكون اشترى كان فيما اذا اصابا
ووجه صحة ان بيع الدال وشراءه بمنزلة خياطة الخياط وخبان النجار وسائر الاجرا

المشركين وكل واحد منهم ان يستنبد وان لم يكن الموكل ان يوكل وماخذ من منعي
 ان الدلالة من باب الوكالة وسائر الصناعات من باب الاجارة وليس الامر كذلك وكل
 الخلاف في شركة الدالين التي فيها عقد فاما مجرد النداء والعرض واحضار الديون فلا
 خلا في جوازها وتسلم الاموال الى الدالين مع العلم باشتراكهم اذ لهم ولو باع كل واحد
 ما اخذ ولم يعط غيره واشترى كل واحد في اكتساب جازي في اظهر الوجهين وموجب العقيد
 المطلق المساوي في العمل والاجر وان عمل واحد اكثر ولم يتبرع طالبهم لما بازا في العمل
 واما باعطايه زيادة في الاجر بقدر عمله وان اتفقوا ان يشترطوا له زيادة جاز
 وليس لولي الامر المنع بمقتضى مذهبه في شركة الايدان والوجه والمساقاة والمزارعة
 ونحوها ما يسوغ فيه الاجتهاد والرجح الحاصل من حال لم ياذن مالكه في التجارة فيه فبطل
 هو لما ذكر فقط كما لا اعيان وقيل للعامل فقط لان عليه الضمان وقيل بقدر قدره
 لانه بيع خبيث وقيل يكون بينهما على قدر النفعين بحسب معرفة اهل الخبرة وهو وجه
 وبه حكم عمر بن الخطاب الان يجزى به بغير وجه العدوان مثل ان يقتد به حال نفسه يثبت
 حال غيره ففما يقسمان الربح بل لا يرب ويذكر ابو العباس في موضع اخر انه ان كان عالما
 بانه مال الغير ففما يتوجه قول من لا يعطيه شيئا لانه حصل بعمل محرم فلا يكون سببا
 للاباحة فاذا اتاب سقط حق الله بالتوبة واجب له حينئذ بالفتنة فاما اذا لم يثبت
 ففعله نظر وكذلك المتوجه فيها اذا غضب فربا وكسبه ما لا ان يجعل المكسوب
 بين الفاصب ومالك الدابة على قدر نفعهما بان يقوم منفعة الركب ومنفعة الفرس
 ثم يقسم الصيد بينهما واذا كسب العبد فالواجب ان يعطى المالك اكثر الامر من كسبه
 او قيمة نفعه ومن كانت بينهما اعيان مشتركة ما كان لويوزن فاخذ حقه منه حقه
 باذن حاكم جاز قولا واحدا وكذا بدون اذنه على الصحيح **باب**
المزارعة والمساقاة ولو دفع ارضه الى اخر يفرقها بجزء من الفراس مع كذا
 واختاره ابو حفص العكبري والقاضي في تعليقه وهو مقتضى ما ذكره ابو حفص

ولا فرق

ولا فرق بين ان يكون الفارس ناظر الوقف او غيره ولا يجوز لنا ان نبيعه بغير نصيب الوقف
 من الشجر بل ما جاز للمالك الحكم بجزء ما في محل النزاع فقط والحكم به من جهة عوض المثل
 ولو لم يفرق بينه لانه الاصل ويجوز للانسان ان يتصرف فيما في يده بالوقف وغيره حتى
 تقوم جهة شرعية بانه ليس بمالكه لكن الحكم بالوقف حتى يثبت المالك ومقتضى قول
 ابو حفص انه يجوز ان يعارضه بجزء من الارض كما جاز النسخ بجزء من الفرس نفسه فان
 اشترط في المزارعة ان يكون على الفارس الما وبعضه فالمستوجب ان الما كالفرس وكالبذر
 كما يسجد مثله في المزارعة ان الما اصل يفتى ومتى كان من العامل اصل فان فيه روايتان
 وان عارضه على ان رتب الارض يكون له دالام سماة الى حين اثمار الشجر فاذا اثمرت كانا
 شريكين في الثمر قال ابو العباس فلهذا لا عرض فاستقله وقد يقال هذا لا يجوز
 كما لو اشترط في المزارعة والمساقاة دراهم مقدرة مع نصيبه مع الزرع والثر فان هذا
 لا يجوز بل انزاع كما لو اشترط شيئا مقدرا فانه قد لا يحصل الا ذلك الشرط فيبقى الاثر لا
 شيء لكن الاظهر ان هذا ليس بمحرم والمناصب على ان عليه سقي الشجر والقيام عليها
 اذا باع نصيبه من ذلك من يقوم مقامه في العمل جاز وتحت شرطه كما كتابت ابا بوع
 كتابته هذا قياس المذهب واذا لم يتم الفارس بما شرط عليه كان لربها لارض الفسخ واذا
 فسخ العامل وكانت فاسدة فليرب الارض ان يتكدر نصيب الفارس اذا لم يتفق على القلع
 واذا ترك العامل العمل حتى تسد الثمر فينبغي ان يحجب عليه ضمان نصيب المالك وينظر كم
 يجي لوجله بطريق الاجتهاد كما يضمن لو ليس الشجر وهذا لان ترك العمل من غير فسخ العقد
 محرم وغرر وهو سبب في عدم هذا الثمر فيكون كما لو تلفت الثمر تحت اليد العادية
 مثل ان يغصب الشجر غاصب ويعطها عن السقي حتى يفسد ثمرها او الضمان باليد
 العادية كالضمان بالسبب بالانكلاف لا سيما اذا انضم اليه اليد العادية واستيلاؤه
 على الشجر مع عدم الوفا بما شرطه بل هو يد عادية فيه فنظر كنه سبب في الانكلاف وهذا
 في التوايد ينظر المنافع فان المنافع لم توجد وانما الغاصب منع من استيفائها وحاصل



ان الاتلاف نوعان اعدام موهود وتقويت لعدم انعقد سبب وجوده وهذا
تقويت وعلم هذا العامل في المزرعة اذا ترك العمل فقد استولى على الارض وفوت
نفعه فينبغي ان يضمن ايضا ضمان اتلاف او ضمان اتلاف ويد لكن هل يضمن جرة
المثل او يضمن ما جرت به العادة في مثل تلك الارض مثل ان يكون الزرع في مثلها
معروف فاقاس بمثلها اما بما ذكره اصحابنا فينبغي ان يضمن باجرة المثل والاصوب
الاقيس بالذهب ان يضمن بمثل ما تبنت وعلم هذا فلا يكون ضمان يد وانما هو ضمان
تعزيز والمزراعة لعل من الاجارة لا شتر الاكل في الغنم والمغرم ولا يضمن ما يكون البذر
من ربة الارض وهو رواية من احد واختارها طائفة من اصحابه ولو كان من انسان
الارض ومن ثاين العمل ومن ثالث البذر ومن رابع البقر صح وهو رواية من احد واما
تبنت الزرع من الحب المشترك قسم الزرع عاقره منفعة الارض والحجب في اصح اقواله
وان شرط صاحب البذر ان يأخذ مثل بذره ونقيضه ان الباقي جاز كما مضى وكذا قسمه
ما بقي بعد الحلف وانه اصحت الزراعة فيلزم المقتطع عشرة نصيبه ومن قال العشر
كله على الفلاح فنقوله خلاف الاجماع وان الزم الفلاح به فمسلة الظرفا فيجوز له
ان يأخذ منه ما ظلم به والساح على المالك ويتبع في الكلف السلطانية العرف ما لم يكن
شرطا وما طوب من القرية من الواضيف السلطانية فعلا قدر الاموال وان وضعت
على الزرع فعليه وان وضعت على الفقار فعليه ايضا ما لم يشترط على المستاجر وان
وضعت مطلقا فالعادة ولا يجوز ان يشترط المقتطع على الفلاح شيئا ما كولا ولا غير
وما يؤخذ من نصيب الفلاح للمقتطع والعشر والراية ان كانت لو دفعت ثمانية
مستحق او جرت العادة بمقدار فاخذ قدره فلا باس وهديته الفلاح للمقتطع
هي بسبب الاقطاع فينبغي ان يحسبها له مما عتده او لا يأخذها واذا افسدت المساقاة
او المزرعة او المضاربة استحق العامل نصيب المثل وهو ما جرت العادة بمثل الاجرة
المثل واذا كنا نقول في الغاصب ان زرع له الارض وعليه النفقة فلا نقول مثل

ذكر

ابو عبد الله لا يأخذ على شيء من اعمال البراجعة وكان ابن عيينه لبراه قال انفاضي ظاهرنا
المنع قال ابو العباس لعلمه مع الغنى والا فهو بعيد قال القاضي في التعليق اذا
دفع الى الدال ثوبا او دارا وقال له بيع هذا فمضى وعرض فذكر على جماعة مشترين وعرف
ذلك صاحب البيع فامتنع من البيع واخذ السلعة ثم باعها هو من ذلك المشتري ومن
غيره لم يلزمه اجرة الدال بالبيع لان الاجرة انما جعلت في مقابلة العقد وما حصله ذلك قال
ابو العباس الواجب ان يستحق من الاجرة بقدر ما عمل وهذه من مسائل الجعالات وتفتح
اجارة الارض للزراع ببعض الخراج منها وهو ظاهر المذهب وقول الجمهور قال ابن منصور
قلت لاحد الرجل يستاجر البيت اذا شاء اخبره واذا شاء خرج قال قد وجب بينهما الاجرة
الان يهدم البيت او تفرق الدار ويحت البعير فلا يفتنع المستاجر بما استاجر فيكون عليه
بحساب ما سكن قال القاضي ظاهر هذا ان الشرط الفاسد لا يبطل الاجارة وقيل ابو القاسم
هذا شرط للمخيار لكنه في جميع المدة مع الاذن في الاستفاعة واذا ترك الاجرة ما يلزمه
عمله بلا غيره فتكلف ما استوجبه عليه ضمه والمساخر مطالبة المور بالعمارة التي يحتاج
اليها الماخر فان كان الماخر وفاقا للعارة واجبة من وجهين من جهة حق اهل الوقف
ومن جهة حق المستاجر واتخاذ الحماة صناعة يتكسب بها هو ما هو عليه عندنا ما كان
الاستفاعة عنها فانه يغني الى كثرة مباشرة التجاسيات والاعتناء بها لكونه اذا عمل ذلك لعل
بالعوض استحقه والا فلا يتبع عليه استعماله في مباشرة التجاسيات والاعتناء بها لكونه اذا عمل ذلك لعل
مع الاستفاعة مع انه ملكه واذا كان عليه نفقة رقيق او بايم يحتاج الى نفقة فانفق عليها
من ذلك لعل لا يفسد ماله واذا كان الرجل محتاجا الى هذا الكلب ليس له ما يضمنه عنه الا المسنة
هو خير له من مساله الناس كما قال بعض السلف كتب دناوة خير من ماله الناس واذا بيعت
للمرء والمرءة ونحوهما ما به تعلق حق غير البائع وهو عالم بالعد فلم يتكلم
فينبغي ان يقال لا يملك المطالبة بفساد البيع لان الخياش بالعييب واجب عليه بالسنة
بقوله لا يعمل لمن علم ذلك لا يبيته فكما انه يبرر والفارض من وهو كذلك فينبغي ان يقال

فيما اذا ارى عند سماعه في جميع الواضع فان المذهب ان التكويت لا يكون اذا
فلا يصح التصرف لكن اذا لم يصح يكون تغيرا فيكون ضمانا بحيث انه ليس له ان يطالب المشتري
بالضمان فان ترك الواجب عنفا ففعل المحرم كما نقول فيمن تصرف على انما انسان من هلكه بل
الضمان هنا اقوى وظاهر كلام الامام احمد في رواية الميموني ان من باع العين الموصوفة ولم
يبين للمشتري انها متاعا انه لا يصح البيع ووجهه انه باع ملكه وملك غيره فهي مسئلة تفرق
الصفقة **وقيل** والعارية تجب مع غنا المالك وهو احدى القولين
في مذهب احمد وهي مضمونة ان شرطها انها وهور رواية عن احمد ولو سلم شريكه دابة
فتلفت بلا تقدر ولا تقربط لم يضمن وقياس المذهب اذا قال المالك دابة فتلفت ان هذا
يصح لان اكثر ما فيه انه بمنزلة استيجار العبد بطعامه وكسوته لكن دخول العوض فيه
يلحقه بالاجارة الا ان يكون ذلك ليسر الا يبلغ اجرة المثل فلا يبعد ان يكون حكم العارية
باقيا وهذا في المنافع نظير العينة المشروطة في الثواب في الاعيان قال ابو العباس
قديم خطه نفقة العين المعارة تجب على المالك او على المستعير لا يعرف فيه نقله الا ان قيس
المذهب فيما يظهر لي انها تجب على المستعير لانهم قد قالوا انه يجب عليه مؤنة ردها وضمانها
اذ ائلفت وخذوا ليس على المالك غير ذلك ها الى صاحبها كما اخذها منه سوى نقص المنافع
المادون فيها ثم خطر لي انها تخرج عن الاوجه في نفقة التجارية الموصية بنفقتها فقط احدها
تجب على المالك لكن فيه نظر وثانيها على ما ذكر النفع وثالثها في كسبه فان قيل هناك
المصلحة مستحقة وليس كذلك فان مال المالك رقبه هو مال المالك للنفع غير المستعير ينفع بها
بطريق الاباحة وهذا يقوى وجوبها على المعير والاصل الاول يقوى وجوبها على المستعير
ثم اقول انا هذا لا تأثير له في مسئلتنا فان المصلحة حاصلة في الاصل والقرع ثم كونه ملك
انتزاع المنفعة من يده غير مؤثر بل هو مال المالك وانها لمنفعة المالك وانها من المذهب في هذه
في غير صورة الوصية قلت ذكر هذه المسئلة ابو المعالي بن النجاشي في شرح الهداية قال
ونفقة العين المعارة واجبة على المعير وواقعة في الرعاية فقال وعلى المستعير نفقة المعارة

لامونة عينه وذكرها الحلواني في التبصرة وقال انها على المستعير والله اعلم **باب**
السبق ويجوز بما قد يكون فيه مصلحة بلا مضرة وظاهر كلام ابي القباس
لا يجوز اللعب المعروف بالطاب والمنقلة وكل ما افنى الى المحر اكثر حرامه الشارع اذا لم يكن
فيه مصلحة راجحة لانه يكون سببا للشرب والفساد وما الهى شغلها امراسه فهو منتهى عنه
وان لم يحرم جنسه كالبيع والتجارة واجاساين ما يلحق به البطالون من انواع الله وسائر
ضروب اللعب مما لا يستعان به في حق فخطورتكم وروى الامام احمد والبخاري ومسلم
ان عائشة رضى الله عنها وجوزت مع ما يلعبون بالبنات وهن اللعب والبنات الله عليه
وسلم يراهون فيرخص فيه للصغار ما لا يرخص فيه للكبار والقراع والسبق بالاقدام
ونحوها طاعة اذا قصد به نصر الاسلام واخذ السبق عليه اخذ بالحق فالغالبه الجائزة
تحل بالعوض اذا كانت ما ينتفع به في الدين كما في مرأته ابى بكر وهو احد الوجهين في ذلك
قلت وظاهر ذلك جواز الرهان في العلم وفاقا للمنفعة لقيام الدين بالجهد
والعلم والله اعلم ويجوز المسابقة بلا محل ولو اخرج المقتضى بقان ويصح شرط السبق
للاستاذ وشرقاوس وكواخافوت واطعام الجمل لانه ما يعين على الري **باب**
الغصب قال في المحرر وهو الاستيلاء على مال الغير ظلما او غفرا
يدخل فيه مال المسلم والمعاهد وهو المال المعصوم ويخرج منه استيلاء المسلمين على اموال
اهل الحرب فانه ليس بظلم ويخلف في غلبه استيلاء المحاربين على اموال المسلمين وليس بحبيد
فانه ليس من الغصب المذكور حكمه هنا جماع المسلمين اذا اختلفوا في لا يضمن بالائلاف
ولا بالائلاف وانما الخلاف في وجوب رد عينه واما اموال اهل البغي واهل العدل فقد لا يرد
لانه هناك لا يجوز الاستيلاء عينه ومتى ائلفت بعد الاستيلاء عينه ضمنه وانما
الخلاف في ضمانه بالائلاف وقت الحرب ويدخل فيه ما اخذ المملوك والقطاع من اموال
الناس بغير حق من الكسب وغيرها فاما استيلاء اهل الحرب بعضهم على بعض فيدخل فيه
وليس بحبيد لانه ظلم فيهم عليهم قتل النفوس واخذ الاموال بالباطل امرته لكن يقال لما كان المأخوذ

ولم يكن الاولاد او غيرهم قد عرفوا فذا وجب الرجوع على الواقف بما قبضه من الثمن وبما
ضمنه المشتري من الاجرة ونقص قوة البناء والفراس ونحو ذلك وكان قد مات معسر وهو
معسر في جنائنه فقل يورث من ربح الوقف الثمن الذي غرمه المشتري لا شك ان هذا
بعيد في الظاهر لان ربح الوقف عليه وهو لم يفر فلا يورث من ماله ما يقضى به ومن غير
لكن باعتبار ان هذا الدين على الواقف بسبب تقرر بالوقف كان الواقف هو الاكل
ليربح وقفه وقد يتوجه ذلك اذا كان الواقف قد احمال بانه وقف ثم باع فان قصد
اذا كان متقدما على الوقف لم يكن الوقف لازما في المحال عليه الذي هو اكل مال المشتري
المظلوم ولو اطا اكله رجلا ان يسجد داره ويظهر انها للبايع لانه يبيع بطريق الوكا
فهل يجعل هذه الواطاة وكالة وان لم ياذن في بيعها لنفسه ام يجعل غرولا
فانه ما اذن في بيع فاسد لكن قصد التغير فهل يعاقب بجعل هذا البيع صحيحا ام بطلان
التغير

ولو اشترى موصوفا من غاصبه ولا يعلم به ربح بنفقة وعمله على بايع غارله ومن
نهر بلا اذن شريكه والعادة بان من ربح في البيع نصيب معلوم ولو لم يكن نصيب
قسم ما ربحه في نصيب شريكه كذلك ولو طلب احداهما من الاخر ان يبيع معه او يها
فان قلنا اول النهر في قدر حقه بلا اجرة واعتبر ابو اليسر في من صنع اخر اذن ولي
الامر وينتمى الموصوب مثله مكيلا وموزونا وغيرهما حيث امكن والاقا القيمة
وهو المذهب عندنا في موسى وقاله طائفة من العلماء واذا تغير السعر فقد تغير المثل
فينتقل الى القيمة وقت الغضب وهو ربح الاقوال ولو شق ثوب شخص خيره ماله بين
تقنين الشاق نقصه وبين شق ثوبه ونقله اسمعيل وموسى عن احمد بن محمد كانت هناك
غصوب ووديع وغيرها لا يعرف اربابها صرفت في المصالح وقاله العلماء ولو تصرف بها
جان وكان له الاكل منها ولو كان غاصبا اذا تاب وكان فقيرا ومن تصرف بولاية شرعية

لم يضمن

ثم يضمن كمن مات ولا تتركه ولا يحاكم ولا يبرأ صاحبه اذا عرف رد المعايضة لثبوت الولاية
عليها شرعا ومن غرم مالا بسبب كذب عليه عند ولي الامر فله تغير المخاب عليه ما غرم
ولو انما لم يضمن غير ما غرم نفسه ففصل الفصل في ثبوت الولاية ولا يجوز لو قيل بيت المال ولا غيره بيع شيء
من طريق المسلمين النافذ وليس كما كان يحكم بعضه وما لبيت المال من القاسمة او الارض فله
لا يبيع لما فيه من اقامة حقوق المسلمين ومن من جلا باسكان امة ضاربة فحنت عليه
ضمنه لم يعلم بها ويضمن جنسية والمطالبة ان فرط نحو ان يعرفه شخص ما والى اية ارساها
صاحبها بالليل كان مفرضا فهو كالمو اسلم او لم يفرع ولو كان معا قايما وكاب وسائق
فما اشدت فيها او يد هافو عليه لانه تفرط وهو منهيب فمن ومن العقوبات المالية
آلاف الثوب المعصوم من كفى العيص من جدي عبد الله بن عمرو وارقه عمر ابن الذي شيب
بالمال بيع والقدرة بالمفشوش ولان اتلافه ومن ندم ورد المصوب بعد موت
المقصوب منه كان للمقصوب منه مطالبة في الاخرة لتقوية الانتفاع به في حياته
كالومات الغاصب فرده وارثه ولو جبر المصوب بوقت حاجته ماله اليه بما شابه
ثم رده في مشيئة فقوي تلك المنفعة ظم تقف الى اخر ومن مات موصوفا من ثوبه يضمن
عنه ما عليه والمظلوم الاستعانة بمثل في حيا لة او فله الدعاء على من ظلمه بلا انه يقدر
ما يوجب له ظلمه لا على من شتمه واخذ ماله بالكفر ولو كان عليه لم يقدر عليه بل يدعى اليه من
يقدر عليه نظير ذلك ان اخذ عليه دينه ومن ثبت دينه باختياره ويمكن من اختياره
فلم يستوفه حقه مما كان عليه ورثته وان عجز هو ورثته فلمطالبة لغيره الاشبهه كافي النظام
لغيره ولو كان للناس على انسان ديون او مظالم بقدر ماله على اناس من الديون والمظالم
كان يسوق ان يقال يجازى سبيل ذلك فيؤخذ حقه من هذا ويصرف الى غريمه كما يفعل في الدنيا
بالدين النكيلة وعليه فيستوفى ماله ويوفي ما عليه وقدر المثل في الم يكن تخديده
عمل فيه الاجتهاد كما يفعل في قدر قيمة الاجتهاد والتقويم واخر من واد واحد فان لم يحرص
الاجتهاد في معرفة مقدار الشيء والتقويم الاجتهاد في معرفة مقدار ثمنه بل يكون لخصر اشمل

وكلاهما يجوز مع الحاجة ولو بايع الرجل مبيعات يعتقد علمه ثم صار المال الى وارثا وميتا في
 مشتر يعتقد تلك القدرة بحسبته فالتمثال الاصح لهذا اعتقاد المأموم بصلاة امام اهل ما هو
 فرض عند المأموم دون الصحيح الصيغة وما قبضه الانسان بعقد مختلف فيه يعتقد صحة
 لم يجب عليه ردة في امع القولين ومن كسب ما لا حرام من الرضا الذي افعى ثم تاب كتمن الحزم والبر
 وحلوان الكاهن فالذي يخص من كلام اي العبد ان القابض ان لم يعلم التحريم ثم علم جاز
 له ان علم التحريم اولاهم تاب ذنبه تصديق به كما فعل عليه احد في حامل الحزم والفقر كله
 ولولي الامر ان يعطيه امواله وان كان هو فقيرا اخذ كفايته وفيما اذا عرف ربه بغير رده
 اليه اول قول لانه وقاهر كلام اي العبد ان نفسه المصيبة لا يوجب عليه وقال ابو عبيدة قال
 بلى ان اصاب ائيب على صبره قال وكثيرا ما يلهم من الاجر غفران الذنوب فيكون فيها
 اجر بهذا الاعتبار **باب الشفعة** وتثبت في كسب
 قبل شفعة الاجارة باتفاق الامة وان لم يقبلها فروايات الصواب الثبوت وهو قد
 ابي حنيفة واختار ابي العباس يريح من الشافعية وابي الوفاء من اصحابنا وتثبت شفعة
 الجوار مع الشريك في حق من حقوق الملك من طريق او ماء او نحو ذلك نفس عليه احد في رواية
 ابي طالب في الطريق وقال طائفة من العلماء ولا يحل الاحتياال لاسقاط الشفعة ويجب على
 المشتري ان يسلم شفعة المشفع بالقر الذي تراصيا عليه في الباطن اذا طالب الشريك
 واذا احابا بالبايع المشتري بالشعاباها خارجة عن العادة يتوجب ان يكون المشتري له
 الابا القيمة او ان لا شفعة له فان المجاباه بمنزلة القيمة من بعض الوجوه ولا شفعة في بيع
 الخيار ما لم ينقص نص عليه احمد في رواية حنبل قال القاضى لان اخذ الشفع بالشفعة
 يسقط حق البايع من الخيار فلم يجر له المطالبة بالشفعة وهذا التعليل من القاضى يقتضي
 ان الخيار اذا كان للمشتري وحده فلا شفعة الاخذ كما يجوز للمشتري ان يتصرف فيه في
 هذا الوضع واولى ومذهب حنابلة لا شفعة لكافر على مسلم وقد يفرق بين ان يكون الشفع
 لمسلم فلا تجب الشفعة اولذي فنجب وحشيد فمحل العبرة بالبايع والمشتري وكلاهما

او احدها

في عاشر الشهر الثاني وان كان الشهر الاول ناقصا وليس لو كيل مطلق في الاجارة من طوله
 بل يعرف كسنتين ونحوها واذا شرط الوقت ان النظر للوقوف عليه ولو بلفظ يدل
 على ذلك فافق بعض اصحابنا ان اجارة كايجار لناظر وعلم ما ذكره ابن حبان ليس كذلك
 وهو الاشبه وتنفع اجارة البطن الاول اذا انتقل الوقف الى البطن الثاني في امع القولين
 ومناعة التجميع واخذ الاجرة عليه وبذلها حرام باجماع المسلمين ويجب على ولاة الامور
 المنع من ذلك والقيام في ذلك من افضل الجهاد في سبيل الله واذا ركن المومر الى شخص
 ليوجه له كبح بغير ائمة الزيادة عليه فكيف اذا كان المتاجر ساكن في الملة واذا وقعت
 الاجارة معصية فهي لازمة من الطرفين ليس للمومر الفسخ لاجل زيادة حصلت باتفاق
 الامة وما ذكره بعض متأخري الفقهاء من التفريق بين ان تكون الزيادة بقدر الثلث
 تقبل الزيادة او اقل ولا تقبل فهو قول مستدع لا اصل له عند احد من الامة لا في الوقف
 ولا في غيره واذا التزم المتاجر بهذا الزيادة على الوجه المذكور لم تلزمه اتفاقا ولو انفرقا
 بطيب نفس منه في لزومها قالان فعندنا شافعي واحمد لا يلزم ايضا بناء على ان المحاق الزيادة
 والشروط بالفقود اللازمة لا تلحق وتلزمه اذا فعلها بطيب نفس منه متبرعا بذلك لقول
 الآخر وهو مذهب ابي حنيفة وما ذكره واحد في القول الآخر بناء على انه تلحق الزيادة بالفقود
 اللازمة كقرينة على العادة لم تجز زيادة احد من هؤلاء القوم فليس بنفسه ولكن خوفا من الخارج
 وحشيد فلا تلزمهم بالاتفاق بل لهم استرجاعها من غير ثمنهم واجرة ائمتل ليست شيئا
 محدودا وانما هي ما يباي وي الشئ في نفوس اهل الرعية ولا عبرة بما يحدث في اثناء مدة من
 ارتفاع الكرا وانما فاضله ولو استاجر بفاضة للشتم تحتل الجواز وتجز اجارة المقصبة ليقوم
 على المتاجر وليست بها فثبت العروق التي فيها بمنزلة من يستقي الارض ليست له في الملة
 بالبناء واذا عمل الاجرة بعض العمل اعطى من الاجرة بقدر ما عمل واذا مات المتاجر لم يلزم
 ورثة قبيل الاجرة في امع القولين المتأخرون من يقول لا يحل الدين بالموت ظاهر
 وكذا كذا في امع القولين في اظهر قولهم اذ يفرق بين الاجارة وغيرها كما يفرق

مطالعہ فقید

三

الموقوف عليه لم يصح وقفه ولم يسره وان اعتق الواقف باقية او اعتقه شركه فقد صح وقفه بغيره
وان يسره الى الموقوف قال ابو العباس هذا ضعيف ولا يصح الوقف على الاغنياء العتيق
قال في الحرر ولا يصح وقف المجهول قال ابو العباس المجهول نوعان مبهم فهذا قريب
ومعبر مثل ان يقف دارا لم يرها فمضى هذا بعيد وكذلك بهيمة فاما الوقف على المبهم فهو
شبيه بالوصية وفي الوصية للمبهم روايتان منصوصتان مثل ان يوصي لاحد هذين
اوليائه محمد وله جارية بهذا الاسم ووقف المبهم فرع على هبته وبعبارة وليس عن احد في هذا
منع ويصح الوقف على الم ولد بعد موت وان وقف على غيرها على ان ينفق عليه مدة حياته
او يكون الربيع لها مدة حياته صح فان استثنى الغد لام وله كاستثنى لها لنفسه وان
وقف عليها مطلقا فينبغي في الحال ان صححنا وقف الانسان على نفسه صح لان ملك وان
الشر ما يكون بمنزلة ملكه وان لم نصحه فيتوجه ان يقال هو كالوقف على العبد القن ويصح
الفرق بان ام الولد لا تملك بحال وفيه نظر وقد يخرج عن ملك العبد بالتبكي فان هذا
تمليك لام وله بخلاف العبد المملوك فانه يبيع بغير موافقة سيده
اذ املك السيد في ملكه المستلة على مسئلة تفرق الصفقة لان الوقف على ام
الولد يصح حاله مستلها فاذا لم يصح في احد الحالين خرج في الحال الاخرى وجها
واذا قلنا ان الوقف المنقطع لا يبدى يصح فيجب ان يقال ذلك وان قلنا لا يصح فهذا
لغير وما حدنا وقف المنقطع ان الوقف هل يصح توقيته بغاية مجهولة فقل قول من
قال ان الوقف لا يصح توقيته وقال قول من قال يعود ملكا يصح توقيته فان غلب جانب
الحكمة لم يجز لا يتوقف لانه ليس فيه شريك وان غلب جانب التمليك فتوقيت جميع
قول من توقيته على بعض البطون كالوقف على هذا وقف على ابنة ثم على امرؤ سنة ثم على
بكرته ومنه في الاقوال في الوقف المنقطع اما على جميع الورثة واما على العصبه واما
على الصالح واما على الفقراء والمساكين منهم وفي الاقوال الاربعة فاما وقف واما ملك
لهن ثمانية منها الرابع في الاقارب وهل يختص به فقولهم فيصير فيه ثمانية والثالث

عشر تفصيل ابن أبي حنيفة انه اذا رجع الى جميع الورثة يكون ملكا بينهم عاقل ابله مختلف
رجوعه الى العصباء فلا ابو العباس وهذا صحيح واشبه بكلام احمد واذا اشترط ان يكون
في الوقف على المعين فلا ينبغي ان يشترط المجلس بل يلحق بالوصية والوكالة فيصح مجازا
ومع جلا لا القول والفعل فاخذ به قبوله وينبغي ان لو رجع بعد قبوله كان له ذلك
والصواب الذي عليه تحققوا الفقهاء في مثله الوقف على المعين اذا لم يقبل اجره
ان ذلك ليس كالوقف المنقطع الا بتدليل الوقف هنا صحيح قولا ولعلنا ثم ان قبل الوقف
عليه والا انتقل الى من بعده كالتومات او تعذر استحقاقه لغيره وصرفه في يد الطبقه
الثانية تعلق من الواقف لان الموقوف عليه ومن شرط النظر لغيره ان مات
فعمل نفسه او شق فكوتة لان تخصيصه للغالب ولا نظر لغيره ان نظر لخاص معه ولكام
النظر العام فيعترض عليه ان فعل ما لا يسوغ وله ضم امين اليه مع تقر به او تمهيد بحيل
منه المقصود ومن ثبت فسقط او امر منصرفا بخلاف شرط الصحيح عالما بغيره فاما ان
لو صرح به وكلمه صوف ومن شرط النظر بحكم المسلمين في شرطه الفسخ كان سواء كان
مذهب حاكم البلد زمن الوقف او لا والام يمكن له النظر في من اراد من باطل اتفاقا
ولو فرضه حاكم لم يكن حاكم اخر يقضه ولو فرض كل واحد من الحكام شخصا قدم ولو بالامر
احقما ولا يجوز لواقف شرط النظر لذي مذهب معين دائما ومن وقف مدرسته على
مدرس وفقه اقلنا ظنهم حاكم يقضي عطية من فلان زاد النافوس ولم والحكم يتقوم مدرستهم
او غيره باطل ولو نفذه حاكم ولو قيل ان المدرس لا يزداد ولا ينقص من عطية ان لا ينفق
كان باطلا لانهم والقياس ان يسوى بينهم ولو تفا وتواني المنفعة كالامام والحكيم
في المنعم لكن دل اله في التفصيل وانما قدم القيمة لانه اياخذ اجره ولقد اجرهم
اخذ فوق اجره مثله بلا شرط والامام والمؤذن كالقيم بخلاف المدرس والمعيد
والفقه فانهم من جنس واحد واذا وقف على امام ومؤذن وقدر لكل واحد من

وزاد

وزاد الوقف خمسة امثاله مثلا جاز ان يصرف الى الامام والمؤذن وعن الزايد ان المكين لم يصرف
تعلم كفايتهما لوجهين احدهما ان تقدير الواقف درهم مقدرة قد يراى به النسبة مثل
ان يشترط له عشرة والمغل مائة فيراد به العشر فان كان هناك قرينة تدل على هذا عمل به
ومن المعلوم في العرف اذا كان الوقف مغل مائة درهم وشترط له سنة ثم صار ضمانية
فان العادة في مثل هذا ان يشترط له اضعاف ذلك مثل خمسة امثاله ولم يجر عاده في شرط
سمايه ان يشترط له سنة من جنسية فيجعل كلام الناس على ما جرت به عادتهم في خطابهم والحق
الثاني ان الوقف لو لم يشترط هذا فزاد الوقف يصرف في المصالح التي في نظير مصالحه
ومن قدر له الواقف ثمانية اكثر منه ان استحقه بموجب الشرع ولو عطل وقف مسجد
تقسط الاجرة المستقبله عليه وعلى السنة الاخرى ثمانية خير من المقطيل ولا ينقص
الامام بسبب تقطيل الزرع العام ومن لم يتم بوظيفة غيره من له الولاية بمن يقوم بها
اذ لم يتب الاول ويلزم بالواجب ويجب ان يولي في الوظائف وامامة المساجد الاحق
شرعا وان يعمل ما قدر عليه من عمل الواجب وليس للناس ان يولوا عليهم الفاسق وان نفذ
حكمه وصحت الصلاة خلفه وانفق الاية على كراهة الصلاة خلفه واختلفوا في صحته
ولم يتنازعوا انه لا ينبغي توليته وللناظر انتاج كتاب الوقف والسؤال من حاله حرة
تسجيل كتاب الوقف من الوقف كالعادة ويجب عمارة الوقف بحسب البطون والجمع بين
عمارة الوقف وارباب لوضايف حسب الامكان اولى بل قد يجب ولا يلزم الوفا بشرط الوقف
الا اذا كان مستحبا خاصة وهو ظاهر المذهب خذ من قول احمد في اعتبار القرينة في اصل كرامة
الموقوف عليها واذا اشترط في استحقاق ربع الوقف الغروية فالماضاهل احق من المتعرب
اذ استويا في سائر الصفات ولو شرط الصلوات الخمس على اهل مدرسة في القدس كان لافضل
لاهل الصلاة في الاقصي الصلوات الخمس ولا يفت استحقاقهم على الصلاة في المدرسة وكان
يفت في عهد السلام وغيره ويجوز تغيير شرط الواقف الى ما هو اولى منه وان اختلف
فذلك باختلاف الزمان حتى لو وقف على الفقراء والصوفية واحتاج الناس الى الجهاد صرف

وقف تفصيل شرط الواقف
الوقف

يرى بطلان هذا الوقف من جهة شرط النظر لنفسه وكونه يستغرق الزمة بالدين وكونه لم يخرج من يده قبل كون نقضه فيقال حكم الحاكم بما قامت به البينة والقضاء بموجب الأوامر بمقتضاه لا يمنع الحاكم الثاني الذي ثبت عنده ان الواقف كانت ذمته مشغولة بالدين حين الوقف ان يحكم بذهبه في بطلان هذا الوقف وصرف المال الى القوم المستحقين للوقف فان الحاكم الاول لم يحكم في وجوه هؤلاء الخصوم والناوهم ولا يضمن حكمه علمه بهذا الفصل المختلف فيه واذا صادف حكمه بخلافه لم يعلمه ولم يحكم فيه جان نقضه ومن نزل في مدرسته ونحوها استحق بحسب من المفل ومن جعله كالولد فقد حظا ولورثة امام مسجد اجرة عليه في ارض المسجد كالوكان القلاح غيره ولم من مغلته بقدر ما باشره به ويستحق ولد الولد وان لم يستحق ابوه شيئا ومن ظن ان الوقف كالارث فان لم يكن والد اخذ شيئا لم يأخذه ولم يقبله احد من الائمة ولم يدعها يقول ولهذا وان شئت الشر وطفي الطبقة الاولى وبعضهم لم تحم الثانية مع وجود الشر وطفيهم اجماعا ولا فرق ولا اخر فيمن وقف على ولدين نصيبين ثم على اولادها واولادها واولادها واولادها بعد ما بطن بعد بطن انة ينتقل نصيب كل واحد الى ولده وان لم يتقرض جميع البطن الاول وهو احدى الزوجين في منزهة اخذ وقول الواقف من مات من ولده فنصيبه لولده مثل الاما لا العايد وهو احد الزوجين في المذهب ولو قال وقف على اولادي ثم اولادهم الذكور والازنات ثم اولاد الذكور وان سفلوا فانت احد الطبقة الاولى وترك بنتا وماتت ولها اولاد فاستحقته قبل موتها فلهم ولو قال من مات من غير ولد فنصيبه لاخته ثم لنسبهم وبعينهم عن لم يعقب من اعقب ثم انقطع عقبه وقول الواقف من مات من غير نسب يعود ما كان جارا عليه من هو في درجة وذوي طبقة يقدم الاقرب الى الموتى فالاقرب هو جدها ان الطبقة السفلى فقط للكرمان العدا واذا وجد في كتاب الوقف وقفا على بني بنين هذا الشكل واختلف هل يقال ترهم من بني بناته انما هو على بني بناته وقول بنو ابنه هو وقف على بني بنيه ولا امانة تدل على احد الامرين فقد هبنا على كل وجهين احدهما ان يترجم بينهما

كقار بما في يده لاحد الشخصين لا يعلم عينه والثاني يرجع بنو البين والاولو كما تنقضي الترتيب لا تنفيه لكن هي ساقطة عنه نفيا واثباتا ولكن تدل على الشريك وهو كالمطلق فان كان في الوقف ما يدل على الترتيب مثل ان رتب اولادهم ولم يكن ذلكنا فالتنقضي الواو والذين من الشريك التسوية بل يعطى بحسب المصلحة فطلب المدرس كمن قلنا له فاعط القيم كمن لانه نظير المدرس فظهر بطلان حجة ولو وقف سجد وشرط امانة سب من اوقفا وموفا وعجز الوقف عن تحصيل حق الجميع ولم يرص الامام والموقف والقيم الا باخذ حامله مثلهم صرف الى الامام والموقف والقيم حامله مثلهم مقدمة على القار فان هذا هو المقصود الاضطرار ولو وقف على ال جعفر وال جعفر بن يوسف بن اخوانهم او يقسم بينهم نصيبين قال ابو العباس اخيت انا وطائفة من الفقهاء ان يقسم بين اعيان الطائفتين واقفي طائفة ان يقسم نصيبين فاختار جعفر لنفسه وان كانا واحدا وهو مقتضى احد قول اصحابنا ولو اقر الوقف عليه انه لا يستحق في هذا الوقف الا مقدار معلوم لم شرط الواقف بانه يستحق اكثر حكم بمقتضى شرط الواقف ولا يمنع من ذلك اقراء المتقدم ولو وقف على بني اخيه يوسف وايوب ثم ظهر ان ايوب اسمه صالح فشكر فيه فان لم يكن لاخته ابنان سواهما فحق ايوب ثابت ولا يضر الفلطي اسمه وان كان له ثلاثة بنين ووقع الشكر في عين الثالث اخرج بالقرعة في رواية عن احمد ومن عرفه بالعرف لياخذ من غلته واخذه من غلته واليقيم من يبلغ بالاب لكن يعمل من ليس له يعرف في بلد ولا يعطى كافر اذا مات شخص من سحج الوقف وظهر شرط الواقف صرف الى جميع المستحقين بالسوية وجسوز جمهور اعيان فقير صورة الوقف المصلحة كعمل الدروس وابتدوا ككتوب المشهور والافرق بين بناء ببناء وعمر بعمرة اولا ولو وقف كروما على الفقراء ويحصل عاجيرها ضرر لغرضها بما لا ضرر فيه على الجيران ويعود الاول ملكا والثاني وقفا ومع الحاجة يجب ابدال الوقف بشئ له ولا حاجة بخون بخير منه لظاهر المصلحة وهو قياس الهدى وهو وجه في المناقاة

وادعى اليه احد فبقول صاحب الميراث ان يبدل الوقف بمثلها لغيره
 التجهيز بل الحاجة وما حصل للاسير من ربح الوقف فانه يسلمه ويحفظه وكيله ومن يتقل
 اليه بعد جميعا وما فضل عن حاجة المسجد صرف الى مسجد اخر لان الوقف له فرض في
 الجنس والجنس واحد وقدره في الامام لغيره وانما حصل الناس اعطاه كاتب في
 كتابته بفضل شيء من حاجة صرف في المكتبات طالب ابو العباس في موضع اخر ويجوز
 صرفه في ما يراه المصلحة وبما كان المستحق ربحه اقل ما كان بمصلحته وان علم ان وقفه ينفق
 دائما وجب صرفه لان بقاءه فساد ولا يجوز لغيره ان يغيره في الفاضل واذا وقف مدرسة
 على الفقهاء والمتفقهين فلا يترتب رسم كتابهم واشتغالهم فيه فلا يخص السكنى بالترقية
 من المال بل يجوز الجمع بين السكنى والارتزاق للشخص الواحد ويجوز السكنى من غير ارتزاق
 كما يجوز الارتزاق من غير سكنى ولا يجوز قطع احد المصنفين الا بسبب شرعي اذا كان
 السان مستقلا سواء كان يحضر الدرس ام لا والارتزاق التي ينفقها الواقفون ثم تغير
 التقديما بعد نحو ان شرط ما يدرهم فاصيرته ثم يحجم التعامل بها وتطير الدرام ظاهرة
 فانه يعطى المستحق من نقد البلد ما قيمته قيمة المشرط ولو لم يكن من يفسد ديوانا مستقرا
 لحساب اموال الاوقاف عند المصلحة وله ان يقرض له عاقله ما يستحقه مثله من كمال
 يعمل فيه بمقدار ذلك المال واذا قام المستوفى بما عليه من العمل استحق ما فضل له
باب الهبة والعطية واعطى المال لغيره وبشيء عليه
 من موم مذموم واعطاه لغيره والشرع في الهبة والعتبة لا يوجب له بل هو ممنوع
 مع النية الصالحة والاخلاص في الصدقة ان لا يسأل عوضا اذ عا من العطى ولا يبرى
 بركة وخاطره ولا غير ذلك من الاقوال قال الله تعالى انما نطعمكم لوجه الله لا لئلا نؤكل منكم جزاء
 ولا شكورا وحق هبة المهدم كالمروءة بالنية واشترطا القدرة على التسليم هذا
 فيه نظر بخلاف البيع وتصح هبة المجهول لقوله ما اخذت من مالي فهو لك ومن وجد من
 ما ليس بفعله وفي جميع هذه الصور يحصل الملك بالقبض ونحوه والبيع ان يبيع فاقال

قبل

وط

قبل التملك وهذا نوع من الهبة يتاخر القبول فيه عن الايجاب كثيرا وليس باحة وتجنيز
 للزلة بجهازها الى بيت زوجها تملكه فلا يقاس قولنا في بيع العاطاء انها
 تملكه بذلك واقتضى بعض اصحابنا وصحا الى حنيفه وغيرهم قال ابو العباس ويظهر
 لي صحة هبة القوق على الفهر قولنا ولما وقاهه ابو الخطاب على البيع والصدقة افضل
 من الهبة الا لقرية يصل بها رجل اخر له في الله فقد يكون افضل من الصدقة ومن
 العدل الواجب من له يلد نعمة يجزيه بها والهبة تقتضي عوضا مع العرف ولا يجوز للانسان
 ان يقبل هدية من شخص ليشفع له عند ذي امر ان يرفع له ظلمه او يوصل اليه حق ولو لم
 ولاية يستحقها او يستحق من في الجند لقائله وهو مستحق لذلك يجوز للمهدي ان يبدل
 في ذلك ما يتوصل اليه بالحق او دفع الظلم عنه وهو المنقول عن السلف وللإمام القاسم
 وفيه حديث مرفوع روى ابو داود وفيه نقل يعقوب بن مختار عن احمد
 انه قال لا ينبغي للمخاطب اذا خطب ليقوم ان يقبل هدية قال ابو العباس هذا
 خاطبا لرجل لان المرأة لا تبدل واما الزوج يبدل وتصح الهبة وتكون للمهر ولو رثته الا
 ان يشترط المهر عودها اليه فيصح الشرط وهو قول طائفة من العلماء ورواية عن احمد
 ولا يدخل الزوجان والابولون في قوله يعقبك اذا انفاسها فقد الهبة صح ولا يفتقر
 الى قبض الموهوب وتكون العين امانة في يد المتهب بخلاف البيع في وجهه ويجب
 التقدير في عطية الاولاد على حسب ميراثهم وهو من هبة اجد مسلما كان الولد او ذميا
 ولا يجب على المسلم التسوية بين اولاده اهل الذمة ولا يجب التسوية بين سائر الاقارب
 الذين لا يرثون كالاعمام والاخوة مع وجود الاب ويتوجه في ولد البنين التسوية
 كما يراه فان فضل حيث منعناه نفليه التسوية والرد وينبغي ان يكون على الفور
 والخاصة بين اولاده في العطية ليس له ان يرجع في عطية بعضهم والحديث والاشارة
 قد عرفت وجوب التقدير بينهم في غير التملك ايضا وهو في ماله ومنفعة التي ملكهم
 والذي اباهم كالمسكن والطعام ثم هنا نوعان نوع يحتاج من الهبة في القيمة

قال في مختار
 واعطى دار او ارضا او
 ابلا اعطاه اياها وقال
 هي لك عمرى او عمرى
 فاذا امت جئت الى
 والاسم العرى

والمريض وغودك فتعديله فيه ان يعطى كل واحد ما يحتاج اليه والفرق بين محتاج قليل
او كثير ونوع يشتر كحاجتهم اليه من عطية او نفقة او تزوج فهذا الامر في تحريم انفس
فيه وينشأ من بينهما نوع ثالث وهو ان ينفرد احدهما بحاجته غير معقاده خل ان
يقضى عن احدهما ديناً واجب عليه من ارض جناية او يعطى عنه المهر او يعطيه نفقة
الزوجة ففي وجوب اعطاء الاخر مثل ذلك فيه نظر وتجهيز النيات بالنفل اشبه وقد
يلحق بهذا الاشبه ان يقال في هذا انه يكون بالمعروف فان زاد على المعروف فهو من باب
النحل ولو كان احدهما محتاجاً دون الآخر انفق عليه قدر كفايته واما الزيادة فمن النحل
ولو كان احدهما اولاد فاستأقفاً والد لا اعطيك نظراً لكونك حراً حتى توب فحسن
لغيره استتابة واذ امتنع من التوبة فهو الظالم فان مات وجب ان يعطيه ولما
ان امتنع من زيادة الدين لم يحرم منه فلو مات الوالد قبل التسوية الواجبة فللباقين
الرجوع وهو رواية عن الامام احمد واختيار ابن بطه واي خصص واحداً الولد بالنفل
فينبغي له الرد بعد الموت قولوا لحداهل بطيب الى الامساك اذا قلنا يحجب عن الرد كلام
احمد فيقتضي رواية ابن الحكم وان مات الذي فضل لم يطيب له ولم
اجبر عليه قطاهن التحريم وتعلق عنه ايضا قلنا فترى الذي فضل ان يرد
قال نعم فعله هو اجد وان لم يفعل لم اجبه وظاهر الاستحباب واذ قلنا يرد بعد
الموت فالوجه يفعل ذلك فلو مات الثاني قبل الرد والمال بحاله رد ايضا كذا لو تمت
تركه الثاني قبل الرد او بيع او وهب لها هناه فيه نظر لان القسمة والقبض تقر العقود
اجاهليه وهذافيه تاويل وكذلك لو تصرف المفضل في حياة ابيه ببيع لوهبة
واقبل بها القبض في الرد نظر الان هذا متصل بالقبض في العقود الفاسدة واللا
الرجوع فيها وهبه لولده ما لم يتعلق به حتى او رغبة فلا يرجع بقدر الدين بقدر الرغبة
فيرجع فيما زاد وعن الامام احمد فيما اذا تصدق على ولده هل ان يرجع فيه رواية
بناء على ان الصدقة نوع من الهبة او نوع مستقل وعادة ان يبنى ما يملك لا الهبة

فتصدق

مطرا

فتصدق هل يحسن على اوجبه والصدقة افضل من الهبة الا ان يكون في الهبة معنى يكون
افضل مثل الا هذا رسول ان تصدق عليه ولم يحسن له ومثل الا هذا القريب يصل به رحمه
او اخ له في الله فهذا قد يكون افضل من الصدقة ويرجع الاب فيما ابراهه ابنه من الدين
على قياس المذهب في المرة على الحديث الروايتين الرجوع على وجهها ابراهه من الصدق
ويمكن الاب استقطاع دين الابن عن نفسه ولو قتل ابنه بعد الزمة الدية في مال النفل عليه المأ
احد وكذا لو جنى على طرفه زمة دية واذا اخذ من مال ولد شيئا لنفسه سبب استحقاقه
بحيث وجب رده الى الذي كان ما كمثل ان يخذ صدقاً فطلق او يخذ ثمن شئ من سلعة
بعيب او يخذ المسبوع ثم يفسد الولد الثمن ونحو ذلك فلا قوى في جميع الصناعات لما ذكره الرجوع
على الاب ولات ان يملك من مال ولده ما شاء ما لم يتعلق به حق كالمهر والفكر وان تعلق
به رغبة كالمدة او المتأخرة وقسا يجوز الرجوع في الهبة في التملك نظر وليس للاب ان يملك
ملك مال ولده المسلم لا سيما اذا كان الولد كافراً فاسلم وليس له ان يرجع في عطية اذا كان
وهبه في حال كفره فاسلم الولد ما اذا وهبه في حال اسلام الولد ففيه نظر وقال ابو
العباس في موضع فاعاى الاب والام الكافرة فهل لها ان يملك على الابن المسلم او يرجعها
في الهبة يتوجه ان يخرج فيه وجهان على الروايتين في وجوب النفقة مع اختلاف الدين
بل يقال ان قلنا لا يجب النفقة مع اختلاف الدين فالتملك بعدوان قلنا يجب النفقة
فالا شبه ليس لها التملك والا شبه انه ليس للاب المسلم ان يخذ من مال ولده الكافر شيئاً
فان اخذ على الفرق بين الاب وغيره بان الاب يجوز مال ابنه مع اختلاف الدين لاخوفاً
الا شبه في تركه دين الابن على الاب ان يكون بمنزلة كالنفل فيخرج فيه ما خرج في ذلك
فهو يمنع دين الاب وجوب الزكاة والحج وصرة الفطر والكفارات المالية وسرية العتق
يتوجه ان لا يمنع ذلك لقدرته على اسقاطه ويتوجه ان يمنع لان وفاءه قد يكون خيراً له
لوجه وعقوبة الام والولد يحد على مال الولد قياس قولهم انه لا يعاقب على الدم والعرض
ان لا يكون عليه جسر ولا ضرب للامتناع من الاداء وقوله عليه الصلاة والسلام

انت وما اكل لا يكتفي اباحة نفعه كباحة ماله وهو نظير قول موسى عليه السلام لا املك
 الانفسى واخي وهو يقتضي جواز استعماله وانما يجب على الولد خدمة ابيه ويقوم جواز
 منعه من الجهاد والسفر ونحو ذلك فيما يقوت انتفاعه به لكن هذا يشترك فيه الابوان
 فيحمل ان يقال خص الاب بالمال واما منفعة البدن فيشتركان وفيما من المذهب جواز
 ان يواجر ولده لنفسه مع فائدة الولد مثل ان يعلم صنعة او حرفة الاب والافلاق
 يستثنى ما لا بد ان ياخره سرية الابن وان لم تكن ام ولد فانها ملحقه بالزوج ونفس
 عليه الامام احمد في اكثر الروايات عنه كما الحقا سيرة العبد ونجسة في احد الروايتين
 في ان السيد لا يترفعها ولا يبطل بالزوج ونجسة الزوج بدونها التسعة ولو مع بينة
 انها سفينة وليست تخشع ولو ابراة او ولدت عنده وما لها بيدها تنصرف فيدها
 يصدق ابوها ان كانت سفينة تحت حجر بلا بينة **كتاب**
الوصايا وتقع الوصية بالزوايا الصادرة المقررة بما يدل على صدقها اقرارا
 او انشا القصة ثابت بن قيس التي انقذها الصديق رضي الله عنه وقد اختلف في الكشف
 هل هو طريق الاحكام فقاه ابن حامد والفاضي واكثر الفقهاء وقال القاضي ان في
 كلام احمد في ذم المتكلمين على الوسواس والخطرات اشارة الى ههنا وانته طائفة من
 المتصوفة وبعض الفقهاء والمقصود ان المتصرف بقاء عاذا ذلك جائز وان لم يجر الرجوع
 اليه في الاحكام لان عمدة المتصرف على غلبة الظن بأي طريق كان بخلاف الاحكام فان
 طرعا مضبوطة وقول الامام احمد وغيره وصية العبي صالحة اذا اتموا الحق بحمل من
 باذي الرجوع من احد ههنا ان الوصي بما يجوز للبايع لكن هذا فيه نظر فان هذا
 الشرط ثابت في حق كل وصي فلا حاجة الى تخصيصه بالصبي والشايف انه اذا اوصى
 بما يستحب ان يوصي به مثل ان يوصي لا قارب الذبح لا يرثونه فقول هذا الوصي لبعيد من
 القريب المحتاج لم تنفذ وصيته بخلاف البالغ لان الصبي لما كان قاصر المتصرف فلا يثبت
 ان ينضم اليه نظر الشرع كما احتاج بيعه الى إذن الولي وكذلك حرامه بالبيع على احد الروايات

يذكر

ويذكر على ذلك ان اصحابنا علموا القصة بانه ان مات كان صرفا وصى بالوجه القريب
 وما يحصل له به الثواب اول من صرفه الى ورثته وهذا انما يقتضي الوصية المستحبة فاما ان
 كان للمال قليلا والورثة فقرا فترك المال لم افضل قال ابو العباس وما انظروا قصدوا
 واسرعه لا هذا وتنفذ الوصية بالخط المعروف وكذلك لا اقرارا او جدي دفعه وهو
 مذهب الامام احمد ولا تصح الوصية لوارث بغير رضا الورثة ويدخل وارث في الوصية العا
 بالارصاف دون الاعيان لكن نص الامام احمد في الوصية ان يحج عنه بخالف هذا وافتى
 ابو العباس لمن نذر ان يتصدق بشيابه وله اب فيقر ان يصرف اليه والله اعلم ولو وصى بغير
 ثلثة فآخر الوقت حتى تاه فمات يصف مصرف ما الوقت ولو وصى ان يصرف عنه بغير اهرم
 فلم تنفذ وصيته وصرف المهر في الصدقة ويخص به اهل القلادة ولو وصى ان يشترى
 مكان معين ويوقف عليه بر فلم يبع ذلك المكان اشترى مكان اخر وقف على الحجة التي
 اوصى بها الوصي وقد ذكر العلماء ان اذا قال يعول فلان من زيد وتصدقوا بثلثة فاشترى زيد
 من شرا فانه يباع من غيره ويقصد بثلثة ولو وصى بالبنق عاوجه مكره صرف في
 القرب ولو وصى ان يحج عنه زيد فمات عا بالفتي توجه اذ ابى المعين حج عنه غيره وكذا اذا
 مات لومات الفرس لجيس صرف ما وصى به للفقمة عليه في ثلثة ولو استغنى الموقوف عليه
 لفرقة الفضل في ثلثة وقد يتوجه في الوصية لمعين يقصد وصفا كقران علم ونحو ذلك
 اذ ارد ان يصرف الى ثلثة ولو جمع كقر ميت فلفن ثم فضل من ثلثة شي صرف في تكفين مكره
 اورد الى المعنى وكلام احمد يقتضيه في رواية ويقبل في تفسير الوصي مراده واقف ظاهر
 اللفظ وخالفه في الوقف يقبل في الالفاظ الجملة والمعارضة ولو فرض ما يخالف كان
 الظاهر فقد عجز القول كما قال عبيدي وحيل او قوله وقف وضرم معين وان كان
 ظاهر لعدم وهذا اصل عظيم في الانشاء التي يستقبل بها دون التي لا يستقبل بها كما يبيع
تبرعات المريض ليس معنى المرض
 الخوف الذي يغلب على القلب الموت منه او يتساوى في النظر جانب البقاء والموت لان

مطلب
 نفوذ الوصية والاقرار بالخط

مطلب مفيد
 ان الشايف المجهل

لان اصحابنا جعلوا ضرب الخافض من الامراض الخوفة وليس الهلاك غالباً ولا الماس والاسلام
وانما الفرض ان يكون سبباً صالحاً للموت فيضاف اليه ويجوز حروجه عنده واقرب ما
يقال ما يكثر حصول الموت منه فلا جرة بما يندر وجود الموت منه ولا يجب ان يكون
الموت اكثر من السلامة لكن يبقى ما ليس مخوفاً عند اكثر الناس المريض قد يخاف منه وهو
خوف والرجل لم يلفظت الى ذلك ليمخلط ما هو مخوف للترحم وان لم يكن مخوفاً عند اكثر
الناس ذكر القاضي ان الموهوب له يقبض الهبة ويتصرف فيها مع كونه موقوفة
على الاجازة وهذا ضعيف والذي ينبغي ان تسليم الموهوب الى الموهوب له
لعله حيث شاء وارسل العبد لعتق وارسل المالك لا يجوز بل لابد ان يوقف امره
على وجه يتمكن الوارث من رد هابه بعد الموت اذا شاءه ويملك الورثة ان يخرجوا الموهوب
اذا اتهموا بانه متبرع بما زاد على الثلث فثل ان يتصدق ويهب ويحاكي ولا يجب
وتجافون ان يعطى بعض المال لاسنان تمتنع عطيته ونحو ذلك وكذلك لو كان المال بيد
وكيل او شريك ومقتارب وارادوا الاحتياط على ما بيده بان يجعلوا معه يد اخرى
فالظاهر انهم يملكون ذلك ايضا وهكذا يقال في كل حين تعلق بها حق الغير كالعبد كالحاكم
والتركة فاما المكاتب لو اراد السيد ان يثبت يده على ماله فيمكن الفرق بينه وبين هذا
بان العبد قد ايمنه بقوله معه في الكتابة بخلاف المريض ووكيله فان الورثة لم ياتوا
ودعوه المريض فيما خرج عن العادة ينبغي ان تعتبر من الثلث ومناقضه لا تحسب
من الثلث واسراف المريض في الملاذ والشهوات ذكره القاضي وجوز له محل فان
وقال ابو العباس يحمي وجهه ولو قال لعبد يا سالم اذا اعتقت غنائم فانه
او قالت حرفي حال اياه ثم اعتق غنائم في مرضه ولم يحميها الثلث قياساً
وهو الواجب ان يفرغ بينها واذا خرجت القرعة لسالم عتقود ونغانم نعم لو قال اذا
عتق سالم فغانم حر او قال اذا اعتقت سالم فغانم حر بعد جريته فهذا يقتضي سالم حر
لان عتق غانم تعلق بوجود عتقه لا بوجود اعتاقه ولو وصي لوارث او لاجنبي
بزيادة الثلث فاجاز الورثة الوصية بعد موت الموصي صحة الاجازة بالاتفاق وكذا

قبله

ص

قبله في مرض الموت وخبره طائفة من الاصحاب رواية من سقوط الشفعة باسقاطها قبل البيع
وان اجاز الوارث الوصية وقال طائفة يمتنع الفايضة اكثر قبل وكذا لو اجاز وقال
اردت اصل الوصية **باب الوصية له** وتصح الوصية للمهرق
قياس المنصوص في الطلاق انما اذا او منعت له شفعة اشهر استحق الوصية وان كانت ذات
زوج او سيد يطاوا اكثر من اربع سنين ان اعتزل او هو القواب وان وقف الموصي
له او الموقوف عليه بخلاف صفة مثل ان يقول هذا لولادي السود وهم سبعون والعشرة وهم
اشي عشره فهاهنا الواجب اذا علم ذلك ان يعطى الموصوف من الشفعة وقد يقال بطلان
الوقف والوصية كسنة الاباء وقد يقال في المسئلة الفدية ويعطى العشرة اما بتعيين
الورثة في الوصية بالقرعة في الوقف والذي يقتضيه المذهب ان الفلاني في الصفة لا يمنع
صحة العقد ولو وصي بفكاك الاسرى او وقف مالا على فكاكهم صرف من يد الموصي ويملكه
وله ان يفرض عليهم ثم يوفيه منه وكذلك في سائر الجهات ومن افكر اسير غير متبرع جاز
صرف المال اليه وكذلك لو اقترض غير الموصي مالا فكبده اسير اجازت توفيته منه وما
احتاج اليه الموصي في فكاكهم من جهة صرف من امثال ولو تبرع بعض هذا لشخص فدايه
واحتاج الاسير الى نفقة الا ياب صرفه من مال الاسرى وكذلك لو اشترى من امثال الموقوف
على فكاكهم انفق منه ثوبه الى بلوغ محله قال ابو بكر لو قال الموصي عتق عبد اني
فاعتق سبعة اودفع ثلثي الى نظري فدفعة الى مسلم من قال ابو العباس وفيه نظر
باب الوصية به قال ابو العباس في تعاليقه الضمير ونظير
في انه لا تصح الوصية بالحل نظر الى اعمدة التفرقة اذ ليس التفرق مخصصاً بالبيع بل هو عام
في كل تفرق الا العتق واقترا الاسرى وتصح الوصية بالشفعة ابد ويكون عليها الرقبة
ولا يحسب على الورثة مناشي وان قصد مع ذلك بقاء الورثة للرقبة لولا ان يباعها لاربطت
الاشناع ان يكون المنافع كلها للشخص والرقبة لآخر ولا سبيل الى ترجيح احد الطرفين فيبطل
اما الوصية في وقت بالرقبة لشخص في وقت اخر بالمنافع لغيره فهو كالوصي بعين لاشين

في وقتين بآب
 حجة قولهم الدفع والتعيين الى الوصي الخاص اجماعا وانما الولي العام الاعتراض عليه
 لعدم اهليته او فعله محرما وما انفقه وصي متبرع بالمعروف في ثبوت الوصية فمن مال
 اليتيم ومن ادعى ديناً على الميت وهو ممن يعمل الناس نظر الوصي الى ما يدل على صدق
 ودفع اليه والا فليتم الاعطاء حتى تثبت عند القاضي خلاف السنة والاجماع وكذلك
 ينبغي ان يكون حكم نازل الوقف وولي بيت المال وكما قال علي بن ابي طالب اذ اتهم له صدق
 الطالب دفع اليه وذلك واجب عليه ان من التبعة وان خاف التبعة فلا ولو وصي بالحق
 مدع بيمينه ديناً نفذ الوصي من راس المال لامن ولو قال يدفع هذا الى تالي فلان
 فاقرار بقرينة والاوصيه ويجب على الوصي تقديم الواجب على المتبرع فلو وصي بغيره
 لمعين او غير معين فمضى لورثته بعض التركة او مجرد الدين قال ابو العباس
 افتيت بان الوصي يخرج الدين ما قدم عليه مقدمه الوصية وان اعتقد الورثة انه
 رضيب الوصية وليس هذا مثل غضب المشاع واذا قال اصنع في مالي ما شئت او هو
 بمالك افضل فيه ما شئت ونحو ذلك من الفاظ الاباحة لا الامر قال ابو العباس افتيت
 ان هذا الوصي ان يخرج ثلثه وله ان لا يخرج جفلا يكون الاخراج واجبا ولا محرم بالنية
 على اختيار الوصي من الوصية فيما هو اوضح من الجهة التي عينها الوصي

كتاب
الفرائض اسباب الموارث رحم وضاح وروايت اجماعا وكذا
 عند عدم ذكر كله مولاة ومعاقة واسلامه عايدية والبقا طه وكونها من اهل
 الديوان وهو رواية عن الامام احمد ويرث المولى من اسفل عند عدم الورثة وقا
 بعض العلماء فيتوجه من ذلك ان يتفق على المنع ومنقطع النسب عصبة عصبة
 وان عدم من فصبتها وهو رواية عن الامام احمد واختيار اب بكر وقول ابن
 وغيره ولا يرث غير ثلاث جد ام ام الاب وام اب الاب وان علون ام
 وكذا ابوع الامد ليه بغير وارث كابي الام واذ استتمت الفروض قال سقط الع

ولو في كتابه

مط

ولو في كتابه وهو مذهب الامام احمد لو مات متوارثان وجعل الوصي موقال يرث بعضهم
 من بعض وهو مذهب مالك في حنفية والشافعي والامير يقتل مورثه لا يرثه ولو اشق
 عنه النصف ولو تزوج في مرض مائة مائة لينقص ارث غيرها واقرت به ورثة لان
 ان يوصي بالثلث ولو وصي بوصيا باذا اتمت المدة من زوج ياخذ النصف فكذا الموضع
 فيه نظرات المفسدة هي في هذبة بل هو قد ثبت من رواية الحافظ الذي بخلاف العكس
 لئلا يتسرع في بيعه من الاموال ولو يوصي بغيرهم ولا يفر من ذلك ان قتل مورثه او ما
 عليها فانه لو ارث المسلم وهو رواية عن احمد وهو كالمالك واليع صحابة والان ردة كرض
 مائة والزندق منافق يرث ويورث لانه عليه السبق من تركته متافق شيئا
 ولا جعله فيما فعل ان التوارث مدبر على النصف المسلم واسم الاسلام يحرم عليه في نظر
 اجماعا ولو قال السيد لبيد انت حر مع موت ابنيك ورثه لسبق الحرية الارث وان
 قال انت حر عقب موت ابنيك فانت حر فكذا يخرج عن حكمه متاعا على ان
 الاهلية اذا حدثت مع حكم هل يكفي ذلك لا بد من تقديمها

فصل
 والاخوة لا يحجبون الام من الثلث على التسوية اذا كانوا وارثين غير محجوبين بالرب
 فللام في مثل ابوين واخوين الثلث وللجد يسقط الاخوة من الام اجماعا وكذا من الابوين
 والاب وهو رواية عن الامام احمد واختارها بعض الصحابة وهو مذهب الصدوق
 وغيره من الصحابة ولو خلفت المرأة زوجها وبنتا واما هذه الفريضة تقسم على احد عشر
 سهما للثب ستة اسهم وللزوج ثلثة اسهم وللأم سمان وهذا قول من يقول بالرد
 كابي حنيفة والامام احمد ومن لا يقول بالرد كما هو الشافعي فتقسم عندهم على اثني
 عشر سهما للثب ستة اسهم وللزوج ثلثة اسهم وللأم سمان والشافعي لا يملك احد عشر سهما
 ابو حنيفة لا يقول بالرد على كبر البني من زوج منصوص عن الامام احمد والشافعي فيه يقسم
 اربعا لثلاثة اباعها للثب وللأم ربعا فتقع هذه المسئلة عند من ستة عشر للزوج
 اربعة وللثب تسعة وللأم ثلاثة واسم علم

فصل
 ومن طلق امراته في مرض

71

ولا تمت عينيك الى ما تمنى به ان واجاه منهم واما ان كان عاوجه لا ينقص الدين وانما فيه
الجنة النفس فقط كالنظر الى الازهار فخذ من الباطل الذي يستعان به على الحق وكل قسم
منه كان معه شهوة كان حراما بلا ريب سواء كان شهوة تنع بنظر او نظر بشهوة او
والله كالتفكر والى وتحرم الخلق لغير محرم ولو عجزوا ان يشبهوا المرأة وتشبهية كالقرد
وذكر ابن عقيل والخلوة بامر غير حسن ومما جعلته كالمرأة الاجنبية ولو لمصلحة التعليم
والثايب والمقر ولية عند من يعاشرون لذكر ملعون ديوت ومن عرف بحجته او معا
بينهم منع من تعليمهم وان احتاج الانسان الى النكاح وخشى العنت بتركه قدمه على الحج
الواجب وان لم يخف قدم الحج ونقض الامام احمد عليه في رواية صالح وغيره واخناه ابو
يكر وان كانت العبادات فرض كفاية كالعلم والجهاد قدمت على النكاح اذ لم يخش العنت
قلت وما قاله ابو العباس ظاهر ان قلنا ان النكاح سنة فان قلنا انه لا يقع الا
فرض كفاية كما قاله ابو بصير وابن المنوف في تعليقهما فقد تعارضا فرض كفاية
فيه نظر وان قلنا النكاح واجب قدمه لان فروض الاعيان مقدمة على فروض الكفاية
واسم اعلم ويباح المصيرح والتعريض من صاحب العدة فيما ان كانت ممن يحل له الزوج
بها في العدة كالمختلعة فان كانت ممن لا تحل له الا بعد انقضاء العدة كالزنى بها ولو طوع
بسببه فينبغي ان يكون كالاجنبي والمعدة باستبراء كام الوالد اذ اقامت سيدها
او اعتق فينبغي ان يكون في حق الاجنبي كالموتى عنها والمطلة ثلاثا والمنفقة كما
برضاها ولو لم يجرز التعريض دون التصريح والتعريض انواع ثمانية يذكر صفاتها
نفسه مثل ما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم الم سلمة وثان يذكر لها صفاتها وثان يذكر لها
طالبها لا بعينه كقول رب راغب فيك وطالب كذا وثان يذكر انه طالب للنكاح والبعينها
وثان يطلب منها ما يحل للنكاح وغيره كقوله ان قضيت شيئا كان ولو خطبت المرأة
او وليها الرجل ابتداء فاجابها فينبغي ان لا يحل للرجل اخر خطبتها الا انه اصغف من ان يكون
هو الخاطب وكذا الخطبة او وليها بعد ان خطب هو امرأة فالاول ازيد الخاطب والثاني

ايناد المخطوب وهذا بمنزلة البيع على بيع لفيه قبل انقضاء البيع ومن خطب نقرضا
في المرأة او بعدها فلا ينبغي فيه عن الخطبة ولو اذنت المرأة لوليها ان يزوجه من رجل
بعينه احتمل ان يحرم على غيره خطبتها كما لو خطبت فاجابت واحتمل ان لا يحرم لان لم يخطبها
احد كذا قال القاضي ابو يعلى وهذا يدل منه على ان سكوت المرأة عند الخطبة ليس
باجابة بحال **فصل** وينعقد النكاح بمعد من الناس كما احاطت به لغته
نقطة وفعل كان وشك كل عقد والشروط بين الناس ما عد من شرط انفس العام احد فجزوا
الي طالب في رجل مشى اليه قوم فقالوا زوج فلانا فقال زوجته على الف فرجوا له الزوج
فاخبره فقال قد قبلت هل يكون هذا كما قال نعم قال ابن عقيل هذا يعطى ان النكاح
الموقوف صحيح وقد احسن ابن عقيل فيما قاله وهو طريفة اي بكر فان هذا ليس تراخيا
للقبول كما قال القاضي وانما هو تراخي للاجازه ومسئلة اي طالب وكلام اي بكر فيما اذا
لم يكن الزوج حاضرا في المجلس وهذا احسن اما اذا تفرقا عن مجلس الايجاب فليس في
كلام احد واي بكر ما يدل على ذلك ويجوز ان يقال ان العاقد الاخر ان كان حاضرا اعتبر
قبوله وان كان غائبا ياترأى القبول عن الايجاب كما قلنا في ولاية القضاء مع الصحابة
قالوا في الوكالة انه يجوز قبولها على الفور والتراخي وانما الولاية نوع من جنس الوكالة
وذكر القاضي في الجرد وابن عقيل في الفصول في تحمة رواية اي طالب فقال الزوج قبلت
صح اذ حضر شاهدين قال ابو القاسم وهذا يقتضي اجازة العقد الموقوف اذا
قلنا بانقضاء ما تنقرا شاهدين وهو مستقيم حسن وصرح الاصحاب بضمه
نكاح الاخر اذ اتمت اشارته وقال في الجرد والفصول يجوز تزويج الاخر لنفسه
اذا كانت له اشارة تفهم ومفهوم هذا الكلام انه لا يكون الاخرى وليا ولا وكلا في
النكاح وهو مقتضى تقليل القاضي في الجماع لانه يستفاد من غيره ويجوز ان يكون وليا
لا وكلا وهو اولى ولقد كاد في الاجبار وهو رواية عن الامام احمد وليس للاب
اجبارا بانه سمع بكر كانت او ثيبا وهي رواية عن احمد اخبرها ابو بكر واذن الشيب الكلام

وابكر القمات قال ابو العباس بعد ذكره لقول ابي حنيفة وما كنت تزوج الماشية باذنا
كان تزوج ابكر هذا قول قوي واذا قلنا وجود من له ولاية النكاح انشقت الولاية
الى اصل من يوجد من له نوع ولاية في غير النكاح كترئيس القرية وهو المراد بالدهقان
خو امير القافلة ونحوه قال الامام احمد في رواية المروزي في البلد يكون فيه الولي ليس
فيه قاض تزوج اذا احتاط للمرأة في المهر والنكاح وان لا يكون به باس وهذا من الامام
احمد يقتضي ان الولي ينظر في المهر وان لم يرضه فمفوض اليه وحدها كما ان امر الكفو ليس
مفوض اليه وحدها وقال في رواية الاثرم وصالح والي بحث عن المهر لا يجد فيه حذر
هو ما تراضا عليه الاهلون وفي رواية المروزي ما تراضا عليه الاهلون فان النكاح جائز
وهذا يقتضي ان للاهلين نظرا في الصداق ولو كان امرها لما كان لذكر الاهلين معنى
وتزويج الاباء فرض كفاية اجزاء فان اباه حاكم الا بظلم كطلبه جملا لا يستحقه صار
وجوده كعدمه وتزوج وصي المال للصغير واشترط المجد في المحرم في الولي كونه رشيدا وان
هنا في الولي هو معرفة الكفو ومصلحة النكاح ليس حفظ المال ويخرج من مثل قول
ابي حنيفة ان الولي كل وارث بفرض او تعصيب وغيره من الاقارب التزوج عند
عدم العصباء ويخرج ذلك اذا قلنا التورث لذوي الارحام على التورث بالاولاد ولو
كانت المرأة يهودية ووليها نصراني او بالعكس فينبغي ان يخرج عن الروايتين في توليها
وقبول شهادتها اذا قلنا تقبل شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض وكذلك في ولاية
المال والعقل وينبغي ان الولي انفسوا من كونه في رواية ولو قيل ان الابن والاب سواء
في ولاية النكاح كما اذا وصي لاقرب قرابته لكان متوجها ويخرج لنا ان الابن اولي بالاب
اذا قلنا الاخ اولي من المجد وقد حكى ذلك ابن المني في تعليقه فقال يقدم الابن على الاب
ولا عندنا وان لم يعلم وجود الاقرب بالعلمية حتى تزوج الاب بعد فقد يقال في ذلك
والقياس ان لا يصح النكاح كالمجد الشرعي مثل ان يصدق صحة النكاح بالولي والاولاد
او بلا شهود وقد يقال يصح النكاح كان المعبر في الشهود والولي هو المرأة الظاهرة

علم الصحيح

75
علم الصحيح فلو علم فيما بعد انهم كانوا فاسقين وقت العقد ففيه وجهان ثانياً يوجب
هذا ان الولي الاقرب انما يشترط اذا تمكن فاما مع تعذر فيسقط كما لو عضل او غاب
ولهذا قيد ابن ابي موسى وغيره وهو معنى قول الجماعة اذا زوج الاب بعد العقد على
الاقرب لم يصح ومن لا يعلم انه نسب فانه غير مقدور على استبدانه فيسقط بعدم
العلم كما يسقط بالبعد وهذا لم يستب في عدم العلم الى تقريره ومن هذا الوجه
بنت الملاعن ثم استلحق الاب فلو قلنا بالاول كان يتعين ان لا يصح النكاح وهو
بعيد بل القبولات فيصح قال الامام احمد في رواية حنبل لا يعقد نصراني ولا يهودي
عقد نكاح مسلم ولا مسلم ولا يكونا وليين لا يكون الا مسلماً وهذا يقتضي ان الكافر
لا يزوج مسلمة بولاية ولا وكالة وظاهره يقتضي ان لا ولاية للكافر على ابنته الكافرة
في تزويج المسلم وقال ابو العباس في موضع اخر لا ينبغي ان يكون الكافر متولياً للنكاح
مسلم ولكن لا يظهر بطلان العقد فانه ليس عابثاً بل دليل شرعي قال الامام احمد
في رواية محمد بن الحسن في الاخيرين صغير وكبير ينبغي ان ينظر الى العقل والراي وكذلك
قال في رواية الاثرم في الاخيرين الصغير والكبير كلاهما سواء الا انه ينبغي ان ينظر في ذلك
الفضل والراي وظاهر كلام الامام احمد انه لا اثر للسنة هنا واعتبر اصحابنا
وتوابعهم في المرأة وليان وجعل اسبق العقدي فيه روايتان احدهما يميز الاسبق
بالفرعة والذي يجب ان يقال على هذه الرواية ان من خرجت له الفرعة فهي زوجة بحيث
يجب عليه نفقتها وسكنها ولومك ورثة لكن لا يطأ حتى يجده العقد فيكون تجريد
الولي بحل العقد فقط هذا قياس المذهب او يقال انه لا يحكم بالزوجة الا بالتجديد ويكون
التجديد وكجا عليه وعليه كما كان الطلاق واجبا على الاخر والرواية الثانية فيصح
النكاحان ومن اصحابنا من ذكر انها يطلقانها فغير هذا هل يكون الطلاق واقعاً
بحيث يبطل العقد لتزويجها فينبغي ان لا يكون كذلك لانه لا يتبين وقوع الطلاق
به فان طاعت المرأة قبل الفسخ والطلاق فذكر ابو محمد المقدسي احتمالين احدهما

لا بد من نصف الميراث او ربعه ينفق حتى يصطلي عليه والثاني يفرع بينهما فمن وقع
 خلفه المستحق وورث قال ابو العباس وكلا الوجهين لا يخرج عن المذهب اما الاول
 فانما لا تنفق الا خصوصاً واما الثاني فكيف يحلف من قال لا اعرف الحال وانما المذهب
 رواية ابينا في هذه الميراث بلايين واما على قولنا لا يفرع فاذا قلنا انما اخذ من
 احدهما نصف الميراث بالقرعة فكذلك ليس فيها احدهما بالقرعة بطريق الاول وان قلنا
 لا امر فها قد يقال بالقرعة ايضا واذا قال قد جعلت عتق متى صدقتها او قد اعتقتها
 وجعلت عتقاً صدقتها صح بذكر العتق والنكاح وهو مذهب الامام احمد ويتوجه ان
 لا يصح العتق اذا قال قد جعلت عتقك صدقة فلم يقبل لان العتق لم يصدر صدقة وهو لم
 يقع غير ذلك ويتوجه ان لا يصح وان قبلت لانه هذا القول لا يصير به العتق صدقة
 فلم يحقق ما قال ويتوجه في الصورة الثانية انها ان قبلت صارت زوجة والاعتقت
 بما انا اولم تعق بحال واذا قلنا الحاق الشرط لا يغير الطلاق فالحاق العتق بطريق الاول
 فها هذا اذا قال اعتقتك وجعلت عتقك صدقة فانه يقع العتق ولا يلزم النكاح ولا
 قيمة نفساً ويخرج ثبوت الخيارات واعتبارها من عتق تحت حرمان الخيارات ثبتت لها
 في رواية وكذلك اعتقادها اذا كان حديث كبرية بعد العقد ثبت الفسخ فالحق
 اولى ان تثبت الفسخ ولو اعتقها فزوجها من غير وجه عتقاً صدقة فقياس المذهب
 صحة لانهم قالوا الوقت الذي جعل فيه العتق صدقة كان يملك اجبارها في حق الاجنبي
 فلم يبق الا ان جعل صدقة بغيره من حرية وهذا لا يثبت كماله ان هو المتزوج وبذلك
 ذلك ان اصحابنا قالوا اذا قال تزوجتك هذه على ان اخرجك وان لم يعلم انها اعتق قبل ذلك
 ويكون هو المصدق لها من الزوج ويحتمل ان يقال هذا السيد خاصة لانه لا يمكن ان
 يتزوجا وهي رقيقة فعلى هذا سواء قال اعتق او تزوجتك او تزوجت انا كذا
 اعتقاً ولو قال اعتقت متى تزوجتك على الف درهم فقياس المذهب حرمانه وانما لا يملك
 اعتقاً سنة واكثرها منك سنة بالف درهم وهذا بمنزلة استثناء الخدمة مثل ما يقول

على قدر سنة

مط

٤

على قدر سنة ولو قال اعتقتك متى تزوجتك على الف درهم صح النكاح هذا بطريق الاولي
 لانهم يجعل العتق صدقة ولو قال وهبتك هذه الجارية وزوجتها من فلان او وهبتك و
 اكثرها من فلان او بعنتها وزوجتها واكثرها من فلان قياس المذهب صحة لان في معنى ثبوت
 المنفعة وما حصلنا بخير العتق والوقف والهبة والبيع مع استثناء منفعة الخدمة وقد
 جاز ان يكون الاعتاق والافتقار في زمن واحد وجعلنا ذلك بمنزلة النكاح قبل
 الاعتاق لانها حين الاعتاق لم تخرج من ملكه والذي يقتضيه كلام الامام احمد
 الرجل اذا ابتاع ان ليس بكفوف بينهما وان لم يكن للولي ان يزوج المرأة من غير كفوف ولا تزوج
 ان يتزوج ولا للمرأة ان تفعل ذلك وان الكفاءة ليست بمنزلة الامور المالية مثل مهر المرأة
 والا وليا طلوعه والا تكون ولكن هو امر ينبغي له اعتبار وان كانت منفعة تتعلق بغيرهم
 وقد نسب والذي لا يفرع عنه النكاح بغير خلاف عن احمد وقد كبرية غير مبطل بغير خلاف
 عنه بل ثبت به الخيار لمن يختار الفسخ وفي فقد اليسار هل يثبت به الخيار روايتان
 بحيث يثبت الخيار بغير الكفاءة للمرأة او لوليها فهو على الترخي في ظاهر
 فعلى هذا يسقط خيارها بما يدعي الرضا بقول او فعل واما الاول فلا يسقط الا بالهوى
 ولا يفرق الفسخ به الحاكم في قياس المذهب كالفسخ للعيوب الاختلاف فيه ولو كان
 ناقصاً عن من وجهه فزوجاً به بان ناقصاً من وجهه اخر مثل ان كان دوراً في النسب فزوجوا
 به ثم بان فاستقوا وهي عدل فها هذا ينبغي ثبوت الخيار على رصيت به لغير مثل الجذام
 فليس به عيب اخر كالجنون والعنة فاما ان رضوا بنفسه من وجهه فيان فاستقوا بشئ
 اخر مثل ان رضوا بشئ اخر فظن انه يملو او يشهد بالزور ويقطع الطريق ويبغض
 لذلك ابو العباس

مطلب

المذهب

وان حدثت الكفاءة فانه بان يقول سيد البعد بعن ايجاب النكاح لم قبلت له النكاح
 واعتقت فقياس المذهب صحة كذا ويخرج رواية اخرى على مسألة اذا اعتقها معها
 وعلم مسألة اعتقتك وجعلت عتقك صدقة والذي لا ريب فيه ان النكاح مع

الاعلان صحيح وان لم يشهد شاهدان وامام مع التمان والاشهاد فهذا ما ينظر فيه واذا اجتمع
الاشهاد والاعلان فهذا لا تراعى فيه وان خلا عن الاشهاد والاعلان فهو باطل عند
عامة العلماء وان قدر فيه خلاف فهو قليل وقد ينظر ان في ذلك خلافا في مذهب الامام محمد
المحترمات في النكاح وتحريم بناته من الزنا قال الامام محمد
باب في رواية طالب في الرجل ينكح امرأة فتلد منه ابنة فيتزوجها فاستعظم ذلك وقال
في رواية ياب طالب في الرجل ينكح امرأة فتلد منه ابنة فيقتل عن ابنه المرتد عن الامام محمد بن يعقوب
يتزوج ابنته عليه القتل بمنزلة المرتد حمل القاضي قوله يقتل بمنزلة المرتد عن الامام محمد بن يعقوب
فاعتقد ان المسئلة اجماع او عامة قال هذا فمن عقد عليه غير شاذ ولا مقلد فيجب عليه
المعد وقال ابو العباس كلام احمد يقتضي انه اوجب حد المرتد لا استحالة ذلك لا حد
الزاني ولذلك استدل بجريه البر وهذا يدل على استحالة هذا كفى عند قال
القاضي في المقيس والشيخ في المنع يكفي في التحريم ان يعلم انها بناته فاهرا وان كان النسب
لغيره وقال ابو العباس ظاهر كلام الامام احمد ان الشبهة تكفي في ذلك لانه قال ليس المراد
صلى الله عليه وسلم ان يتزوج من بن زهرة وقال الولد للفراش وقال وانما جملها للشبه
الذي رأى جيبه قال القاضي والخلف ان تجردت عن نظر او مباشرة دون الفرقة
لم تحرم وان وجد معها نظر او قبله او ملاسته دون الفرقة فرواها قال وقد اطلق
القول في رواية البخاري اذا اخلاها وجب الصداق والعدة ولا يحل ان يتزوجها
وبنها ولا تحل المرأة لابيه وابنته قال وهذا محمول على انه حصل مع الخلع نظر او مباشرة
فيخرج كلامه عن رواية ياب قال ابو العباس وهذا ضعيف وانما الخلع هنا
ان انصحت بعقد النكاح قامت مقام الوطى فاما الخلع بالامه والاجنبية فلا اثر لها
وسحاق النساق قياس المذهب المنصوص انه يخرج عن الخلاف في مباشرة الرجل الرجل
بشهوة وتحريم بنت الربيب لانه ربيب وبنت الربيب ايضا نضر عليها الامام احمد في
رواية صاحب قال ابو العباس ولا علم في ذلك نكاحا ولا تحريم زوجة الربيب فقلنا
احد في رواية ابن مشيش وكذا في الربيب يتزوج امرأة ربه لان ليس من الابناء والنسب

عن الامام احمد في رواية صحيح قال ابو العباس لا علم في ذلك من المسئلة التلوطة اما هو ان
الفاعل لا يتزوج بنت المفعول وكذا انه وهذا قياس جيد فاما تزوج المفعول بام الفاعل
وبنته ففيه نظر ولم ينص عليه في كالات واحدا منهم لم يمتنع باصل وفرع والمنصوص انه يمتنع
بالرجل اصل وفرع او يمتنع بالمرأة اصل وفرع وهذا المفعول به يمتنع في احد الطرفين وهو
يتمتع في الطرفين الاخر والوطى المحرم لا ينشر تحريم المصاهرة واعتبر ابو العباس في موضع آخر
الوطى محرم في الوطى او يحرم الجمع بين الاختين بالوطى بمكة لبيس يقول جمهور العلماء وقل
لاحد في رواية ابن منصور للجمع بين الملوك بين الملوك ان يقول انه حرام قال لا اقول انه حرام ولكن
ينبغي عندنا ان لا يفتي ظاهره انه لا يحرم الجمع وانما يكون قال ابو العباس لا امام احمد يسل
ليس هذا حراما وانما قال لا اقول هو حرام ولا يوافقكم من ان يقال هو حرام ويقولون ينقضه
ويكرهون ان يقولوا هو فرض ويقولون يوم من يوم وهذا الادب في الفتوى ما يؤمن جماعة
من التلف وذكر ما التوقف في التحريم والاستمالة هذه الكلمة كايستاب لفظ الفرض الا
فيما علم وجوبه فاذا كان الفتى يمتنع ان يقول هو فرض ما التوقف او لكونه الفرض ما ثبت
وجوبه باق اطاع او ما تبين وجوبه في الكتاب وكذلك يحرم وانما ان يجعل احدهما قال لا
يحرم بل يكره في هذا فطرية وافتح الفقه عن دلالات الاقفاط ومن باب الكلام وقد ذكر
القاضي هذا في المتن بعينه في مسالة الفرض هل هو واجب او لا فيجب وذكر لفظ الامام احمد
في هذه الرواية ولقطيني المتع فعمله لم يجعل في المسئلة خلافا فلو وطى احدا من الاخيتين
الملوكيتين لم يفتي بالاخري حتى يحرم على نفسه الاول باخراج عن ملكه وتزوج قال
ابن عثيمين ولا يفتي في با حرمه ان لا الملك حتى تنقض حيضته الاستبراء وتنقض فتكون
احيضة كالعدة قال ابو العباس وليس هذا القيد في كلام احمد وعامة الاصحاب
وليس هو في كلام علي وابن عمر مع ان عليا لا يجوز وطى الاخت في عدة اختها ولو زل ملكه
عن صاحبه كفي وهو قياس قول اصحابنا فان حرم احداها لم ينقل الملك فيها وجوبه يمكن
استرجاعه مثل ان يجهل الولد او ينسب باسرها فقد ذكر الجدل في البيع والرهن بشرط

الخيار وجهين فان اخرج المالك انما عرفت له البيع مطلق مثل ان يبيعهما بسلعة
فتبين انما كانت معينة او فليس المشتري بالثمن او يظهر في العوض تدليس او يكون
مغبونا فالذي يجب ان يقال في هذه المواضع انه باح وطي الاخت بكل حال على عموم كلام
الصحاب والفقهاء اخذوا بغيره ان يبيعوا او يهبوا مع ان عليا هو الذي روى النبي عن
التفريق بين الاثنين ولم يفرقوا لهذا الاصل فان بني عليه لم يحرم البيع والمهبة
رواية واحدة قبل البلوغ وانما يجوز العتق والنزوح وفي جواز هذا البلوغ رواه
او يقال يجوز له التفريق هنا لاجل الحاجة لانه يحرم الجمع في النكاح ويحرم التفريق
فلا بد من تقديره احدهما وكلام الصعابة والفقهاء به يفتي هذه فلول ملكه عنها
بغير اعتق مثل ان يبيعها او يهبها فينبغي ان لا يجوز له ان تزوج اختها في مدة الاستبراء
كما لا يجوز له وطئها ما تقدم الا ان هذا لا ينبغي ان يزعم ان تزوجها اختها مع بقاء الملك
لا مكان ان يدعى المشتري والمهبة ولها بخلاف المعتق وشبهة الملك حقيقة لا
كالنكاح فلهذا اذا وطئ امه بشبهة ملك ففي تزوج اختها في مدة استبراء ما في تزوج
اختها المستبراة بعده والملك عنها ومن وطئت بشبهة حرم نكاحها غير الوطئ في
عدتها لا عليه فلا ان لم يكن لزوجها عدة من غيره وهو رواية عن الامام احمد في
اختارها المقدسي وللاب تزويج ابنته في عدة النكاح الفاسد عند اكثر العلماء
كالبخاري وخليفة والشافعي واهل في المشهور عليه ويحرم المصاهرة لا يشبه بالزواج فلا
يحرم على الرجل نكاح ام زوجته وابنتها من الرضا ولا على المرأة نكاح ابي زوجها والامه
من الرضا قال ابو محمد المقدسي في المغني واذا تزوج اخيه ودخل بها
ثم اسلم واسلمت معه واختار احمد ما لم يطأها حتى تنقضي عدة اختها لئلا يكون ولها
لاحد الاثنين في عدة الاخرى وكذا اذا اسلم وتحت اكثر من اربع قد دخلت به فالتن
معه وكنت ثانيا فاختار بها منتهى وفارق اربعها لم يطأ واحدة منهن ففارق واحدة
عدة الفارقات لئلا يكون ولها لا اكثر من اربع فان كنت خمسة ففارق واحدة منهن
وطأها

وطأ ثلاث من المختارات قال وهذا قياس المذهب قال ابو القاسم وفي هذا نظر فان ظاهر
الشرع خلاف ذلك حيث لم يذكر فيه هذا الشرط ويمكن ان يفرق بين هذه وبين غيرها واملت
كلام الامام احمد وعامة اصحابنا فوجدتهم قد ذكروا انه يسكن منهن اربعها ولم يشترطوا
في جواز وطئها انقضاء العدة ولا في جمع العدة ولا في جمع الرحم ولو كان هذا اصل عندهم لم
يقطعوا فانهم دأبوا في مثل هذا بينهم على اعتزال الزوجة كما ذكره الامام احمد في اذون
اخت امراته بنكاح فاسد وزنا به وهذا هو الصواب ان شاء الله فان العدة تابعة
لنكاحها وقد عرفت انه عن جميع نكاحها فكذا يفتوا عن توابع ذلك النكاح كزنا به هذا
القول انه لو اسلم وتحت سريتان اختان فحرم الواحدة عليه بعد الاسلام جاز وطئ الاخرى
قبل استبراء النكاح فاما لو طلقه وزوجته في الشرك ثم ادان تزويج اختها في الاسلام قبل انقضاء
عدة المطلقة فمخير بين ان يستدعي ويحرم هذه المسائل ان العدة اما ان تكون من نكاح
صح فلا يجوز تزويج اختها ولا وطئها بمك المومن وان كانت من مك يمين لم ينعى النكاح
على المشهور ولا وطئها بنكاح ولا بمك يمين حتى تنقضي العدة ولا يجوز في عدة النكاح تزويج
اربع سواها قولا واحدا ويجوز ذلك في عدة مك المومن ولو كانت العدة من نكاح فاسد
او شبهة نكاح فهي كحقيقة النكاح في المشهور من المذهب وان كانت العدة من مك فاسد
او شبهة مك فاما الواجب الاستبراء او ذلك لا يزعم حقيقة المك وتحريم الزانية حتى
تتوب وتنقض عدها وهو مذهب الامام احمد وغيره وصفة قوتها ان يراد بها
من نفسا فان اجابتم تب وان لم تجبه فقد تاب وهو مروي عن عرواية وابي عبيد
ومنصوص الامام احمد على هذا كل من ادع مخالفه لسان المتحفة حتى يعرف به ويجوز
او يتوبه يسأل عن ذلك من يعرفه ويبيع الزاني من تزوج الغفيلة حتى يتوب
قال ابو القاسم هذا ان كل من عارضنا عن عدها ففرق بين رجل وامرأة وقد مرنا
قبل ان يزوجها وعن جابر بن عبد الله بن الحسن النخعي يفرق بينهما لو يبد هذا من اصلنا
ان لم يعضل الزانية تحتل منه وان اكفأه اذ ارات في شاة العدة فان لها الفسخ في

اخرى الوجوه واد اكانت المرأة تزني لم يكن له ان يسكنها ولا يملكها بل يفارتها والا كان
 ديوتا وكلام الامام احمد عامته يقتضي تحريم النكاح بالحرية وله فيما اذا اخاف على نفسه
 روايتان والمنع من النكاح في ارض كسب عام في المسئلة والعارفة ولو تزوج المرتدة
 كافر مرتدة كانت اوفرها وتزوج المرتدة كافر ثم اسلما الذي ينبغي ان يقال هنا انا
 نفرهم على ما حكاهم كالحري اذا نكح نكاحا فاسدا ثم اسلما فان المعنى واحد وهذا جيد في
 القياس اذا قلنا ان المرتدة لا يومر بقضاها تركه في الردة من العبادات لكن طردها لا
 يحرم عا ما ارتكبه في الردة من المحرمات وفيه خلاف في المذهب وان كان المنصوص به
 يحرم فاما اذا قلنا انه يومر بقضاها تركه من الوجبات ويضمن ويعاقب على فعله من غير
 فيه نظرو مما يدخل في هذا كل عقود المرتدة اذا اسلموا قبل ان يقابل
 او بعد وهذا باب واسع يدخل فيه جميع احكام اهل الشرك في النكاح وتوابعه والعمال
 وتوابعها او استولوا على مال مسلم او قتلوا مسلما او افسدوا ماله او افسدوا دينه او افسدوا
 قال القاضي في الجاهل فان كان الحر كتابيا لم يجز له ان يتزوج الاقمة الكتابية
 وقال ابو العباس مفهوم كلام المجتهد ان يباح لكافر نكاح الامة الكافرة بكل حال
 وتباح الامة لو اجل الطول غير خائف العتق اذا شرط السيد عتق كل من يولد له
 منها وهو مذهب الليث لا تمنع منفسه ارتفاق ولد وكذا تزوج امة كتابية شرط
 عتق ولدها منه والاية انما دلت على تحريم غير المؤمنين بالانتماء ولا عموم له بل هو
 بصوره ولو خشي ان يولد على الطول على نفسه الزنا بامة غير مجتبه لها ولم يولد لها
 سيد هاله ملكا اي له نكاحها وهو مروي عن الحسن البصري وغيره من السلف
 ولو تزوج الامة في عدة الحرة جاز عند اصحابنا اذا كانت العدة من طلاق البايه
 وان كان خائفا للعتق عا دما الطول من بناء على ان علة المنع ليست في كونه ينفك
 وكذلك خرج المجدي الشرح ذكر اصحابنا ان الزوج اذا اشترى زوجته
 الفسخ النكاح وقال الحسن البصري اذا اشترى زوجته للعقق فاعتقها حين

القول في عقود المرتدة
 اذا اسلموا او استولوا
 عليه من مال او دين

ملكها على نكاحها وهذا قول قوي فلهذا اقال اهل الملوك فانت حرة ومحمنا
 الصفة لانه اذا ملكها فالملك يوجب بطلان النكاح لان الحرية لا تنافيه ولما المنافي ان تكون
 مملوكة زوجته فاذا زال الملك بقيت بوسه لم يجامع النكاح فلا يبطله لانه حين زوال
 الملك كان ينبغي زوال النكاح والملك في حال زواله لا اثر له وهذا هو الذي حفظه الحسن
 فانه اذا اشترىها ليعتقها فاعتقها لم يكن للملك قوة تفسخ النكاح ويؤيد هذا القول ان
 حدوث الملك بمنزلة اختلاف الدين واذا لم يدم تغير الدين فاما على نكاحها فذلك
 اذا لم يدم الملك وقد قال اصحابنا في مخالفة الحسن ان الفسخ النكاح يقع سابقا وهذا
 انما يكون اذا كان العتق حصل بسبب بيع الملك فاما اذا كان العتق حصل عقب الملك
 فلهذا لم يقدم الانقاسخ على العتق ويكفي فسخ لحرير الكتابيات مع وجود الحرر السما
 وقال القاضي واكثر الصالحا كما يكره ان يجمل اهل الكتاب ذبا حين مع كثر ذبا حين
 المسلمين ولكن لا يحرم ولو قتل رجلا ليتزوج امراته حرة على القاتل مع حمله الغزو
 ولو جيب امرأة عازلة حرة طلقا ثم تزوجها وجب ان يعاقب هذا عقوبة بليغة
 وهذا النكاح باطل في احد القولين في مذهب مالك واحمد وغيرهما ويجب التفرق
 بين هذا الظالم المعتدي وبين هذه المرأة الظالمة واد الحاصل في الدنيا ولم تزوجها
 وتصدق بغيرها وطلب من الله ان تكون له زوجة في الاخرة بغيره فذلك لا يجوز في الاخرة
 ما يحرم في الدنيا من النكاح بالكره بل لا يجوز له ان يجامع الاخيرين ولا يمنع ان يجامع بين
 المرأة وبينها هناك باب الشروط والعيوب
 في النكاح اذا شرط الزوج للزوجة في العقد او اتفقا قبل ان يخرجها من دارها
 او يطلها او لا يتزوج عليها ولا يشترى او ان تزوج عليها فلا تطيقها صح الشرط
 وهو مذهب الامام احمد ولو خدعها فساو بها ثم كرهه لم يكرهها واذا ان تزوج
 عليها او يشترى وقد شرط لها عدم ذلك فقد يقع من اطلاق اصحابنا جواز بدو
 اذا لم يكره انما ذكر وان لها الفسخ ولم يتعرضوا لغيره قال ابو العباس وما اظنهم

قصدوا ذلك وظاهر الاثر وانقياس يقتضي منعه كسائر الشروط الصحيحة واذا فعل ذلك ثم
قبل ان يفسخ طلق او باع فقياس المذهب انها لا تملك الفسخ واما ان شرط ان كان له زوج
او شرطه فصدقها فان ثم طلق الزوج او مات او اعتق السر بعد
قبل ان يفسخ
ففي اعطاه ذلك نظر ومن شرطها ان يسكنها منزل ابيه فسكنت ثم طالت سكنى منفرة
وهو عاجز لم يلزمه ما عجز عنه بل لو كان قادرا فليس لها عند مالك واحد القولين في
مذهب الامام احمد وفي غيره ما شرطها لها وعلة بطلان نكاح الشغار اشتراط عدم المهر
فان هو امر اصح وقياس المذهب انه شرط لازم لانه استحل به الفرج ولو لا الزوج وماله
قول المخت قبلت صحيح النكاح الاول وان شرط الزوجان او احدهما فيه خيار اصح العقيد
والشرط وان شرطها بكر او جميلة ونسبها فبان بخلافه ملك الفسخ وهو واثق بالله
احمد وقول مالك لا يحرى قول الشافعي ولو شرط عليها ان تحافظ على الصلوات الخمس او
الصدق والامانة فيما بعد العقد فتركة فيما بعد ملك الفسخ كما شرطت عليه ترك التبري
ففسخ فيكون فوات الصفة اما حادثة او ما حلت كما ان العيب اما حادثة او ما
حدث وقد يخرج في فوات الصفة في المستقبل قولان كافي فوات الكفاءة في المستقبل
وحديث العيب كن الشروط هنا فعل عجزية او ترك فعل ليس هو صفة ثابتة
ولو شرطت مقام ولها عندنا وتقتضي الزوج فهو مثل اشتراط الزيادة في
الصداق ويرجع في ذلك المذهب كالاخير بطعامه وكسوته ولو شرطت ان يطاها في
وقت دون وقت ذكر القاضي في الجامع انه من الشروط الفاسدة ونقل الامام هادي
الامة يجوز ان يشترط اهلا ان يتقدم بها او يرسلوا اليها ليقرب فيه صحة هذا
الشرط ان كان فيه فخر من صحيح مثل ان يكون لها بالانهار فشرط ان لا يستمتع بها
الا ليل او نحو ذلك وشرط عدم النفقة فاسد ويتوجه صحة لا سيما اذا اعتدلت ان
الزوج ورضيت الزوجة لم تملك المطالبة بعد واذا اشترطت ان لا تسلم نفسها الا
وقت بعينه فهو فظير تاخير التسليم في البيع والجارحة وقياس المذهب صحة وذكرها

انه لا يفسخ

79
لا يصح ولو شرطت زيادة في النفقة الواجبة فقياس المذهب وجوب الوفاة وكذلك اذا
شرطت زيادة على النفقة التي يستحقها يطلق العقد مثل ان تشترط ان لا يترك الزوج الاشهر
او لا يافرغها اكثر من شهر فان اصابها القاضية وغيره قالوا في تقليل المسئلة لانها شرطت
عليه شرطا لا يمنع المقصود بعقد النكاح لها فيه منفعة فليزم الزوج الوفاة كالوفاة
من غير نقد البلد وهذا التقليل يقتضي صحة كل شرط لها فيه منفعة ولا يمنع مقصود
النكاح ولا يمنع نكاح الحلال فيه ذلك بشرطه واما نية الاستمتاع وهو ان يزوجها
ومن نية ان يطلقها في وقت او عند سفر فلم يذكرها القاضي في الجرد والجامع ولا ذكرها
ابو الخطاب وذكرها ابو محمد لم يقدروا وقال القاضي في صحيحه الباس في قول عامة الحكماء الا ان
قال ابو العباس ولم ار احدا من اصحابنا ذكر انه لا بأس به بقرينة الابا محمد واما القاضي في
التعليق بين نية طلاق في وقت بعينه وبين نية التحليل والتحليل وكذا الجرد ايضا لا خلاف
واذا ادعى الزوج الثاني انه نوى التحليل او الاستمتاع فينبغي ان لا يقبل منه في بطلان نكاح
المرأة الا ان تصدقه او تقوم بينه اقرار على النكاح قبل العقد ولا ينبغي ان يقبل على الزوج
الاول فقل في الظاهر هذا النكاح الا ان تصدق على ضاده فاما ان كان الزوج الثاني
من غير نية التحليل فينبغي ان يكون ذلك كقصد اشتراطه الا ان يصح له قبل العقد ان نكاح
رضية واما الزوج الاول فان غلب على قلبه صدق الزوج الثاني حرمت طهره فيما بينه
وبين استعاضا ولو تقدم شرط عرفي او لفظي بنكاح التحليل وادعى انه قصد نكاح الرضية
قبل فسخ المأنة ان صح هذا العقد والافلا وان ادعاه بعد المفارقة ففيه نظر وينبغي
ان لا يقبل قوله لان الظاهر خلافه ولو صدقت الزوجة ان النكاح الثاني كان فاسدا
فلا تحل لاول الاقرار انها لا تقرب عليه ولو لم يفرق بامته حر ينفقه والده وان كان عبدا
تعلق برقبته وجها واحدا لانه ضمان جنائنه فخصه ولو لم يكن ضمان جنائنه لم يلزمه الضمان
بحال لانها كوضمان عقد وضمان يد فيعتد ان يكون ضمان انكاحي اوسع لما كان
ينفذ ملكا للسيد كضمان الجنين وفارق ما استدان العبد فانه حينئذ قبض المال

باذن صاحبه وهما فوت مائة الاولاد بدول اذن السيد في جنابة محضه ولو اذن له
 السيد في طاح حرة فالضام عليه لانه اذن له في الاتلاف والاستدانة عار واية **فصل**
 في العيوب المثبتة للفسخ والاستحاضة عيب يشترط فيه الفسخ في الطاح في اظهر الوجهين
 واذا كان الزوج صغيرا او مجنون او جذام او برص فالمسئلة التي في الرضاغ تقضي ان لها
 الفسخ في الحال والاشترط وقت مكان الوطى وعلى قياسه الزوجة اذا كانت صغيرة مجنونة
 او عقلا او قرا او يتوجب ان لا يفسخ ان يكون طاولا ثرا العنة وتخل عن البين فان النكول
 لست ادري اعيين انام لا يفسخ ان يكون طاولا ثرا العنة وتخل عن البين فان النكول
 من اجواب فان النكول عن البين فان قلنا يحبس الناكل من اجواب فان النكول عن البين فان النكول
 ولو نظر عن البين فان قلنا يحبس الناكل من اجواب فان النكول عن البين فان النكول
 عن البين فيما اذا دعي الوطى قبل النكاح فينبغي ان يوطى هنا كما لو نظر عن البين في
 العنة والسنه المعبر في النكاح في هذا الية هذا هو المفهوم من كلام العلماء لكن
 قليلهم بالفصول يوجب خلاف ذلك لكن ما بينه منقاد ويتخرج اذا علمت بعينه
 اختارت المقام معه على مسرعة هل لها الفسخ على روايتين ولو خرج هذا في جميع العيوب
 لتوجب وتز المرأة بكل عيب منفرد عن كمال الاستماع ولو كان الزوج عيبا فقياس قولنا
 بثوت الخيار للمرأة لان لها حق في الولد ولذا قلنا لا يغزل عن حرة الاباء في قولنا
 احمد ما يقتضيه وروى عن امير المؤمنين ع في خيار العيب والعيب انما هو ما
 الفسخ على الحاكم باختلاف العلماء فانه ان اريد ان كل خيار مختلف في وقومه يتوقف على
 الحاكم فخير المعتقد تحت حرج مختلف فيه وخيارها بعدا لثلاث مختلف فيه وهما لا
 يتوقفان على الحاكم ثم خيار امرأة المجهوب متفق عليه وهو من جملة العيوب التي قالوا
 بتوقف على الحاكم ولا يغني الاعتذار بان اصل خيار العيب والشرط مختلف فيه بخلاف
 اصل خيار المعتقد لان اصل خيار العيب متفق عليه وهو المجهوب ولا يفرق بين
 الاختلاف في جنس الخيار والاختلاف في الصورة للعينة ثم خيار السبع لا يتوقف

على حكم

على الحكم مع الاختلاف والواجب اولا التفرق بين الطاح والسبع ثم لو علمت الفسخ
 وظهوره فان العيوب وفوات الشرط قد يمتنع فيهما بخلاف اعتناق السيد في
 اولى من تعليقه بالاختلاف ولو قيل بان الفسخ يشترط بتر اعيان طارة وبحكم الحاكم اقرى
 او يجزى ففسخ المستحق ثم الاخران امضاء والا امضاء الحاكم لتوجيه وهو الاقوى ومنى
 اذن الحاكم او حكم لاحد باستحقاق عقد او فسخ فعقد او فسخ الماذون له لم يجز بعد
 ذلك الى حكم يصح به لا تراعى لكن لو عقد الحاكم او فسخ فهو فسخه والاصح انه حكمه اذا
 اعتبر تقرير الحاكم فلم يكن في الموضع حكم يفرق فلا يشبه ان لها الاستماع وكذلك
 ملك الانتقال من منزله فان من ملك الفسخ للعقد ملك الاستماع من التسليم وينبغي ان
 تملك الفسخ في هذه المدة لان المانع منه واذا اعتقت الامة تحت عيب ثبت لها الخيار
 اتفاقا وكذلك تحت حرج وهو رواية من الامام احمد ومذهبنا في حقيقته وان كان زوج
 بركة عبد الملكا رقبته وبضعها ولو شرط على سيدها دوا لم الطاح تحت حرج عبد
 فرضيت لزما ذلك ومذهب الامام احمد يقتضيه فانه يجوز العتق بشرط كسر
 ابو محمد المقتضى السلت الامة لو اردت ان ارضعت من فيسخ نكاحها ارضاعه
 قبل الدخول سقط المهر وجعله اضلا قاس عليه ماذا اعتقت قبل الدخول فاختلف
 الفراق ان المهر يسقط على رواية لنا قال ابو العباس والنسيف في مسلة الاسلام
 ونظايرها اول فاني انما فسخت لاعتناقه لها فالا اعتناق سبب للفسخ ومن ائلف
 حقه منسببا سقط وان كان المباشرة غير مجل في ما اذا كان العيب والمباشرة من
 الغير فاذا قيل في مسلة العتق والنسيف في الزدة والاسلام والرضاع او بلدا
 شك واذا دخل النقص على الزوج لعيب المرأة او فوات صفه او شرط صحيح او باطل
 فانه ينقص من المسمى بنسبته ما نقص وهذا النقص من مهر المثل وان كان ما نقص هو
 المرأة ان يكون الزوج هو المجهوب او تكون قد اشترطت فيه صفه او شرط صحيحا
 او فاسدا فالواجب هنا ان ينسب ما نقص هذا القاي من مهر المثل لولا وجوده فيز

على المعنى بنسبته فيقال كم من المثل لم يسلم ما شرطه او كان الزوج معيبا فيقال الف
دفعه واذ اسلم لها او كان الزوج سليما فيقال فانما يدوم فيكون فوات الصفة المعيب
قد نقصها من مثل كسر فينقص من المعنى بحسب ذلك فيكون معه ما قد ذهب
منه حصة فيزد عليه مثل ربع فاذا كان الفين استحق الفين وخمسة وثلثون
المهر الذي رضيت به لو كان الزوج معيبا ولم يشترط صفة هذا هو العدل في بيع الزوج
المعروف بالصدق عام من غير من الملة او الولي في اصح فوي العتبات
نكاح الكفار والقول بان النكاح المبرور في دين الاسلام حرام مطلقا اذ لم
يسلموا عقوباتها وان اسلموا ففيهم عن ذلك لعدم اعتقادهم تحريمه وما اشتهر
والفساد في الصواب انما يصح من وجه فاسد من وجه فان اراد بالجمعة بالاحكام
فانما يباح لهم بشرط الاسلام وان اراد بنقضه وترتب احكام الزوجية عليهم من حصول
الحل به المطلق ثلاثا ووقوع الطلاق فيه وثبوت الاحصان به فيصح وهذا ملحق
طريقه من فرق بين ان يكون التحريم للمرة او لوصف لان ترتب هذه الاحكام على
نكاح الكفار بعيد جدا وقد اطلق ابو بكر و ابن ابي موسى وغيرهما صحت النكاح مع كافر
بانه لا يحصل الاحصان بنكاح ذوات الكفار ولو قيل ان من لم يعلم التحريم فهو في ذلك
المهمات بمنزلة الجاهلية كما قلنا على احاديث الروايات ان من لم يعلم الواجبات فهو
كاهل الجاهلية فلا يجب عليهم النكاح لذلك وليك تكون عقودهم وانما لم يترتب
اهل الجاهلية فاذا اعتقدوا ان النكاح بلا ولي ولا شهود وفي هذه صحة كان بمنزلة
نكاح اهل الجاهلية ويحتمل ما نقل عن الصحابة على ان العاقد لم يضر تركه تقلم العلم
مع تيسر بخلاف اهل البوادي والبرية العهد بالا سلام ومن قلده فيها فتوان
هذه النكاح ولو تفاسموا ميراثا جالا فخذ اشبهه يقسم ميراث المفقود لا الظاهر
لا يضمنون ما اثلثوا لانهم معذورون واما الباقي فيفرق بين المسلم والكافر كاذن
في اموال العال بينهما فان الكافر لا يرد باقيا ولا يضمن تالفوا للمسلمين الباقي ويضمن

وهو قياسه كل متلف معذور في تلافيه لجعل وتاويل واذ اسلم الكافر ونكحه معتدة
فان كان لم يخل بها منع من وطئها حتى تنقضي العدة وان كان دخل بها لم يمنع الوطئ
الا ان تكون حبلى قبل وطئها وعلى التقديرين فلا يفسخ النكاح ويحتمل ان يقال في نكاح
الكفار التي انقضت مفسدها ان كان حصل لها دخول استبرأ وان لم يكن دخل وقبضته
فرض لها مهر المثل ونقص عليه الامام احمد في رواية ابن منصور لانا انما نقر نكاحا بغير الكفار
في المشهور اذ كان من الطرفين فلا قبضت الحرام او النكاح قبل الدخول لم يحصل النكاح
من الطرفين فاشبهه بالوطئ غير ابش وبقبضته اسما فانما لا نكاح له بالتمتع فكذلك هنا
وان لم يقبضه فرض لها مهر المثل فان كان مهر مالا محرما مثل ان كان عاقدا ثم تزوج
على اخر او خزين او درهم مع خزين يحتمل ذلك وجهين احدهما يجعل ذلك
وجوده كعدمه وتكون كمالا قاب لها فينظر في عادة اهل البلد والاقارب
البلاد والشايع في قبضته فانه عند ذلك عند فرق الصحابة في غير هذا الموضع
بين الكفر والتفريط فكذلك هنا فيتمتع ان لها في التحريم من المثل وفي كسر القيمة
وجبت القيمة فان اتفقا عليها فلا كلام وان اختلفا فان قامت بينه
من المسلمين بالقيمة عندهم بان يكون ذلك المسلم يعرف مع ذلك عندهم قضى به والا
فالقول قول الزوج مع يمينه وان لم يكن سمي لها صداقا فرض لها مهر المثل ويتوجه
ان الاسلام والرافع ان كان قبل الدخول فلا ذكر كماله وان كان عاقدا واولا
كان بعد الدخول بيجاب مهرها فيه نظر فان الذين اسلموا على عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان في بعض النكاح شغار ولم يورثوا عظامهم واذ اسلمت الزوجة
الزوج كافر ثم اسلم قبل الدخول او بعد الدخول فالنكاح باق ما لم تنكح غيره والامانة
والحكم عليه ولا حق عليه لان الشارع لم يستفصل وهو مصلح يحضه وكذا في اسلم
قبلا وليس له جسد فتمت اسلمت ولو قبل الدخول وبعد في امراته ان اختار وكذلك ان
ارتد الزوجان او احدهما او اسما واحدهما وان قال الزوجان سبق احدهما بالاسلام

ولا يعلم عينه فلا زوجة نصف المهر قال ابو الخطاب تقر ببيع روية ان لها نصف المهر ان
كان هو المهر لم وقال القاضي ان لم تكن قبضته لم يجز ان تطالب به بشئ وان كانت
قبضته لم يرجع عليها بما فوق النصف وقياس المذهب هنا القدر قال ابو
العباس وقياس المذهب عندي فيها اراء ان الزوجة اذا اسلمت قبل الزوج فلا نفقة
لها لان الاسلام سبب يوجب البينة والاصل عدم اسلامه في العدة فاذا لم
حتم انقضت العدة بتبين وقوع البينة بالاسلام فاذا كان تحت الصغير اكثر من اربع سنو
اسلم الطاهر وولده صغير تبقي في الاسلام فاذا كان تحت الصغير اكثر من اربع سنو
فقال القاضي ليس لوليه الا اختيار منهن لانه راجع الى الشهرة والارادة ثم قال
في الجامع يوقف الامر حتى يبلغ فيحتمل وقال في المحرر حتى يبلغ عشرين وقال
ابن عثيم حتى يرأى حق ويبلغ اربع عشرة سنة وقال ابو العباس الوقف هنا
ضعيف لان الفسخ واجب فيقوم الولي مقامه في التعيين كما يقوم مقامه في تعيين
الواجب عليه من المال من الزكاة وغيرها واذا اسلم وتحت اكثر من اربع سنو قال
مع اختيار منهن لربها وطرق ما يرضون وليس ملاق احدهن اختيار لها في الاصح
كتاب الصدق وللجوز كتابة الصدق على المحرر
وقال ابن عثيم وكلام الامام محمد في رواية حنبل يقتضي انه يستحب ان يكون الصدق
اربعماية درهم وهذا هو الصواب مع القدرة واليسار فيجب بلوغه ولا يرأى عليه
وكلام القاضي وغيره يقتضي انه لا يستحب بل يكون بلوغه مباحا ولو قيل انه يكون جعل
الصدق ديناسوا كان موخر الوفا وهو حال او كان موجلا كان متوجبا لحديث
الواهب والصدق المقدم اذا اكثر وهو قادر على ذلك لم يكن الا ان يقرن بذلك ما
يجوز ان لا يوصل الا بمسلة او غيرها من الوجوه المحرمة فاما ان كثر وهو موخر
في الزمة فينبغي ان يكون هذا كله لما فيه من تعريض نفسه لشغل الزمة والواجب اذا

كتاب الصدق

تزوج

تزوج بنية ان يعطيها صداقا اخرها ولا يوجبها الصدق ان الفسخ لا يحل له فلا هذا
لم يستحل الفسخ بانه فلو تاب من هذه النية ينبغي ان يقال حكمه كما لو تزوج بها بعين محرمته
لا تعلم ذلك قال في المحرر وكما صح عوضا في بيع او اجارة صح مهر الامانة في الزوج المحرم
بالزمان فانما عاروا بين واما القاضي في التعليق فاطلق الخلاف في منافع المحرم من غير
تعيين بزواج وكذا ابن عثيم واما ابو الخطاب والشيخ ابو محمد في المنع فلفظها اذا تزوج
على ما فيه مدة معلومة فغير روايت فاعتبر صاحب المحرر القيد في الزوجية والحريية
ولعل ماخذ المنع انها ليست بمالك كقول كنفية وسلة القاضي ولم يمنع في غيره موضع قال
ابو محمد هذا ممنوع برأي مال ويجوز للمعاوضة عليه قال ابو العباس والذي يظهر في
تقليد رواية المنع انه لما فيه من كون كل من الزوجين يصير ملكا لاخر فكانه مفضل في باقي
الاحكام كالو تزوجت عبدها وعاهد التعليل فينبغي اذا كانت المنفعة لغيرها ان تقع
وعلى هذا يخرج قصة سعيد وهو جازب هذا التعليق ان المرأة لا تستاجر زوجها اجارة
معينة مقدرة بالزمان وان كل واحد من الاجيرين لا يستاجر الاخر ويجوز ان يكون المنع
مخصصا بنفقة خاصة لما فيه من المنفعة والمنافاة واذا لم تقع المنفعة صداقا
فقياس المذهب انه يجب قيمة المنفعة المشروطة الا اذا علم ان هذه المنفعة لا تكون
بداقائشيه ما لو اصدقها ما لا مفسوفا في ان الواجب مهر مثل في احدى الوجهين واذا
تزوجها على ان يعلم او يعلم غلاما صنعة صح ذكر القاضي والاشبه جواز ايضا ولو كان
العلم ظاهرا او باطنا او اجنيا وان لم يحصل للمرأة ما اصدقته لم يكن النكاح لازما ولو عطي
بدله كالبيع وانما يلزم ما اذن الشارع به او الثمرة المكلف وما خالف هذا القول ضعيف
مخالف للاصول وان لم نقل بان منافع العقد بتعذر تسليم الموقوف عليه فلا اقل من ان ملك
المرأة الفسخ فاذا اصدقها شيئا معينيا فلف قبل قبضته ثبت للزوج فسخ النكاح واذا
كان الشرط باطلا لم يعلم المشتري بطلانه لم يكن العقد لازما بل ان نفي بدون الشرط
والفك المنع وان تزوجها على ان يشتري لها عبد زيدا فامتنع زيد من بيعه فاطاها

٧٢

قيمة ثم باع زيد العبد وبذله له فحل ملكه البدل واخذ العبد ثم ردد فيه ابو العباس ولو
اصدق قهرا بشرط ان تنقذ فقياس المشهور من المذهب انه يبيع كالباع والذي ينبغي في ذلك
المال كالعبد والشاة والبقر والشيء ونحوها انه اذا اصدق قهرا بشرط ان يرد في العبد وان كان بعض
مسمى بذلك لفظ في بعض ما كان في العبد والذات المملوكة في العقد وان كان بعض
ذلك غالبا اخذ به كالباع او كان من مصادرها اقل او لم يصبه فهو كالمفوض به ومن الامام
اخذني رواية جعفر انه اذا اصدق قهرا من عبيده ان يبيع ولها الوسط على قدر ما يجزم مثلاً
دليل على ذلك انه لم يعبث له ادم مطلقاً وانما اعتبر ما يساهى قال ابو العباس في الخلع ولو
خالع العبد مطلقاً لوقيل يجب ما يخبر به في الكفارة وما يجب في الفداء لطلاق كان
اقرب الى العتق الا انه لا يعتبر فيه الايمان اطلاقاً فاني انما اذا تزوجت على بيت انه لا يبيع
واستدل بمسئلة منها وانما هي في كسرية ومنه هو ان البدوية ليست كذلك وهذا شبه
لان بيعت البادية من جنس واحد كالحاد م بخلاف كسرية يوتى بمختلف جنس وقد
وصقة اختلافاً متفاوفاً ولو لم السورة او القصيدة غير الزوج ينوي بالتفصيل من
الزوج من غير ان يعلم الزوجة فحل يقع من الزوجة فينتج ان يقال ان قلنا لا يخرج
الغير من الاستيقاء الذي من غير المدين لم يلتفت الى نية اذ لم يظهرها لان هذا الاستيقاء
شرط الرضى والفرم المستحق لم يرض بان يستوفي دينه من غير المدين وان قلنا لا يجبر المستحق
على الاستيفاء من غير الغريم فينتج ان تؤثر نية المولى وقيل قوله فيما بعد ولو تزوج
على ماية موجه ومائة مقدرة صح ولا يستحق المطالب بالرجوع الى ابوت او فرقة ومن عليه
الامام احمد في رواية جماعة واختاره شيوخ المذهب كالفاضي وغيره جاء عن ابن
عشر ان تزوج رجل امرأة على ما جعل واجل الى الميسرة فقدمته الى شيخ فقال دينها عليه
ناخذه كد وقياس المذهب ان هذا شرط صحيح لان الجمال فيه اقل من جهالة الفرقة والتمني
الحقيقة هذا الشرط مقتضى العقد ولو قيل بجهته في جميع الاجال كان متبهاً صرح الامام
احمد والفاخي والموحد وغيرهم بانه اذا اطلق اصدق كان حالاً قال ابو العباس ان كان

العرف

العرف جاي يمين اصل تلك الارض المطلق يكون موجلاً فينبغي ان يحمل كلامهم على ما يعرفونه
وان كانوا يعرفون بين لفظ المهر والصدوق فاعلم عندهم ما يعمل والصدوق ما يوجب كحكمهم
عليما اقتضى من فهم ولو تزوج امرأة اتفق مع اهلها صدق عشرة دنائير وانما يظهر غير
دينار ايشهد عليها بقض عشرة قلنا يحملها ان قدر به بل يجب على الوفا بالشرط ولو ايجز
تخلف ارجل على وجود القرض في هذه الصورة لان الاشهاد بالقبض في مثل هذا
يتضمن الا برأ ولو تزوجت على ان يعطى في كل سنة يتبقى مع ماية درهم فقد يصدق من
كلام كثير من اصحابنا ان هذه متينة فاسد كجمالة المستحق ويصح صحة بل هو الاشبه
باصولنا كالوفاة الصيرة كل قرض بغير مهر واكره الدار كل شهر من مهرهم ولان قدس
المهر بحد النكاح بمنزلة نأجيله بحد النكاح اذ لا فرق بين جهالة القدر وجهالة الاجل
وعلى هذا ولو تزوجت على ان يحيط لها كل شهر ثوباً صحيحاً ايضا اذ لا فرق بين الاعيان والمنافع
وان تزوجت على منفعة دار او عبدة طامت ووجه فضا قد تبطل المنفعة قبل زوال
النكاح فان شرط لها مثل ذلك اذ تلف فضا ينبغي ان يبيع وان لم يشرط فيه نظر ولو
قلع كل موضع بين عتلة بالصدوق ثم وقع الطلاق وهو باق بعينه ان يبيع لنفسه
على ما هو فيه وكذلك في جميع الفسوخ لم يبعد بخلاف ما اخرج بهما وضعت ولو ادعى
الزوج ان الصدوق في مقداره لم يكره فقلت بل هو عتق وان بينهما فقرة القول قولها
ولها المهر فان قلنا ان هذا هو الحق وينبغي ان يكون القول قولها لان الاصل عدم الفرقة
بينها والاصل بقاء ذمتها فادع المهر الثاني ولا يستحق الاضغفة لان الاصل عدم
الدخول ولم يثبت بينية ولا اقرا قاله القاضي وقال ابو محمد ان نكر الدخول فالحق قول
والدخول لم يثبت فالحق قولها في وجود الدخول قال ابو العباس وهكذا يحمي
في كل صورة ادعت عليه صداق في نكاح فانكر الزوج وقامت بينية ودفع الطلاق
هل حكم عليه بجميع المسمى وينصفه او يفرق بين ادعائه المستقطوعه على الاوجه وما
المسئلة ان الصدوق اذا ثبت بالعقد حصلت الفرقة فهل يحكم به عليه ما لم يبيع عدم

الدخول أو لا يحكم إلا بالنصف الثاني من حكم الدخول ولو سلمت عن صدقها المستحق
 جاز لأنه إسقاط لبعض حق ولو سلمت عن أكثر من ذلك بطل الفضل لأن في ذلك زيادة
 على حق وقياس المذهب جوازها لأنها زيادة على المهر بعد العقد وذلك جائز وقد صححت
 أنه يجب أن يصطاحا من المثل بالقيمة والكثير معناه واجب بالعقد والزيادة في المهر
 هل يغير أثرها إلى قول الزوجية ينبغي أن يكون كابتدأ الفرض فلو فرض لها أكثر من
 مهر المثل قبل بلزم بمجرده كلام لحد رادها في مهر مطلق لم يفصل بين أن يكون
 قبلها أم لا ولو لم يغير المهر مثل تبديل نقد بنقد أو ما جيل كالحال أو حلال الموقبل
 ونحو ذلك فوجب تعليل الحكم في الفرق بين المتاح والبيع والإجارة أن هذا البيع
 لأن هذا ليس بتبدل فوضنا ما هو تغييره فذكر الفرض وقد جعل كلامهم محتملا
 لأن هذه الحالة بمنزلة ابتداء العقد وهو ما فيه بطلانهم قال أبو العباس وقد كتبت
 عن الإمام أحمد فيها إذا أصري لها هدية بعد العقد في ما ترد فكأنه لو زال العقد
 الفاسد فقد اقتضى أن ما ذهب لها بسبب المتاح فإنه يبطل إذا زال المتاح وهو
 خلافاً لما ذكره أبو محمد وغيره وهذا المنصوص جار على أصول المذهب لموافقاً لأصل
 الشرع وهو أن كل من أهدي أو هب له شيء فإنه يثبت له حكم ذلك السبب بحيث
 يستحق من يستحق ذلك السبب ويثبت بثبوته ونزول بنزوله ويحكم بحسنه ويحكم
 حيث جاز يقول المهرية مثل من أهدي له الفرض فإنه يثبت فيه حكم بدل الفرض وكذلك
 من أهدي له لولاية مشتركة بينه وبين غيره كالإمام وأمه الجيوش سائر القديسات
 فإنه يثبت في المهرية حكم ذلك الاشتراك ولو كانت المهرية قبل العقد وقد عدت بالمتاح
 فزوجاً غير زوج بطل العقد المقدم بحسب من الصدوق وإن لم يكن في الصدوق ما
 تواطوا عليه ويطلب بنصفه عند الفسخ قبل الدخول لأن الشرط المقدم كالمقابلة
 إلا أن يتفقوا على خلاف ذلك وإذا اعتق أمته على أن تزوجه نفسها ويكون عتقاً مدتها
 قال القاضي هي بالخيار أن تشاوت تزوجته وإن شاع لم تزوجه وإن شاع أبو محمد وأبو



كلاماً وغيره لأنه سلف في المتاح فلا يلزم الوفاة ويتوجه صحة السلف في العتق كما لا يصح
 في العتق ويصير المقدر مستحقاً للمسلم لأن فعله والقيام له حكم مقامه في توفية العقد
 المستحق كما يقوم مقامه في توفية الأعيان والمنافع لأن العقد منفعة من المنافع فبان
 في كل ما عايننا وهذا بمنزلة الهبة المشروطة فيها الثواب والمنصوص عن الإمام أحمد في اشتراط
 التزوج على الامتداد اعتقاً لزوجه بشرط قبلت أم لم تقبل كاشتراط المهرية قال القاضي
 سيل أحمد عن الرجل يعتق الجارية على أن يتزوجها يقول قد اعتقك وجعلت نفسك حرة
 أو يقول قد اعتقك على أن تزوجه بك قال هو جائز وهو سواء اعتقك وتزوجك وعلم
 أن تزوجه بك كان كلاماً واحداً إذا تكلم به فهو جائز وهذا من العلم جرحاً لقوله
 قال ابن تيمية في قوله تزوجه بك وكلامه يقتضي أنها قصيرة وجرحاً بنفسه هذا الكلام
 ونحو قول الأولين أنه لم يتزوجها ذكره الله يلزم طهارة نفسها سواء كان الاستماع منه أو غيرها
 وهذا فيه نظر إذا كان الاستماع منه وتخرج على قول من تعتق بجناح وتخرج أن يرجع
 إلى بدل العوض لا إلى بدل العتق وهو يمان المذهب وأقرب إلى الأول إذا الرجل طابت نفسه
 بالعتق إذا أخذ هذا العوض وأخذ ببدله قام مقامه ومن اعتقت عبداً على أن يتزوج
 بها بسواه أو بغيره عتق ولم يبرم شيء وكان أعياناً وعلم أن عتقها بأنها اشتطت
 عليه عليك البضع وهو لا قيمة له وعلم أن القاضي بأنه سلف في المتاح ولخطا في المتاح للزوج
 وهذا الكلام عليه نظر فإن خطا في المتاح للمرأة ولقد مكده الأولى أن يجبر وهما عليه دون
 الرجل ومكده الأولى أن يطلق على الصغير والجنون ولم يملك فذكر من الصغرة إذا
 أراد أن يبيع ضامناً معلوماً أنها اشترطت نفقة ومهر واستناعاً وهذا مقصود
 كالمهر أو العتق على أن تزوجه بها عليه استناعاً يجب بأن يابى النفقة وأما إذا خير
 بين الزوجين فليس عليه أن عليه قيمة نفسه وإذا قبل التزوج فليس عليه الأمر المثل
 لأنه متفق في المتاح المطابق وإنما لو جينا عليه بالمفارقة قيمة نفسه لأن العوض المشروط
 في العقد هو تزوجه بها والقيمة لم في الشرع فيكون كمن اعتقك على عوض ليس لها ويتوجه

انه اذا كان المهر مطلقا من المثل او مشله لانه هو الذي يتحقق عليه اذا تزوجها فان لم يكن
الطلاق بعد ذلك وانما يجب لها بالعقد من المثل وهذا البحث يجري فيما اذا اعتق عبد
على ان يزوجها اخته او بنته واذا لم يبيع الطلاق من المثل كذا في الجماع واما الخطا
وغيرها انما يتحقق من المثل فساد التسمية والحكم في المهر من ابي بكر انما يتحقق مهر
بضده وقالة ابن عقيل وهذا الجواب ان الصداق ان كان له بدل عند فسخه فله بدل عند
فساده تسمية هذا قياس المذهب ولو قيل بطلان النكاح هنا لم يجد لان المسمى فاسد
لا بد له من كونه وكساح الشغار واذا صححنا اصدان الطلاق فماتت المرأة قبل
الطلاق فقد يقال حصل مقصود هاتين الفرقتين بالبيع الطريق فيكون كالوفاء عنه المهر
اجنبي وفيه نظر والذي ينبغي في الطلاق ان كان السائل له المهر المأجل جاز له بدله نحو
سواء كان خطا او ما لا فلو كانت له امرة يقرها ويؤذيها فقال طلق امرأتك على ان
ازوجك بنيت هذا اسلف في النكاح او قال زوجت بنيت في الطلاق امرأتك فله اصدان
الطلاق والاشبه ان يقال في مثل هذا ان الطلاق يصير خطا عليه كالتوالت من الان
على ان تطلق امرأتك وهذا اسلف في الطلاق وليس يمنع كما تقدم واما ان كان باذل
العوض فمهره من المرأة فهذا لا يجوز للمهرج وعلى هذا فلو خالعت المرأة عن مهرها
بمال او خالعت ابوها فمهرها ينبغي ان لا يجوز هذا كما لا يجوز ان يتجلى الرجل اذا كان موهوبا
الزوج بالمرأة فالاجنبي ينظر في مسألة الطلاق ان كانت محومة فله حكم وان كانت
مباحة او مستحبة فله حكم واذا كان الاجنبي قد علم عليه ان يسال الطلاق فله حكم المهر
ان يجيبه وبأخذ العوض هذا نظير بيع اياه على بيع اخيه ومن زوج مولية بدون
مهر مثلها ولم يكن ابا لزم الزوج المسمى والتمام على الولي وهو رواية من العام اخذ
كالويل في البيع ويحرم لصاحبها في اداء الزوج ابنه الصغير من المثل وان زيد ورايت
احداهما ان على الاب مطلقا لان بضده الاب يكون عليها التسمية ان لا بضده
يكون عليه وحده انما التسمية ان على الاب ضمانا الى بعثته له عليه صالة النكاح

انه اذا كان الابن مقرا فهو على البعثة صالة السادسة الفرق بين رضا الابن وعدم رضاه
وضمان الابن للمهر والنفقة على الابن قد يكون بلفظ الضمان وقد يكون بلفظ اخر مثل ان
يقول الذي يلاي لوانا وابني شي واحد وهل يترك ولد وله ونحو ذلك من اللفظ
التي لو لم تحت نيو جوا ابنه وقد يكون بدل لانه كمال وقد يترك الب ما يقتضي انه قد ترك
البعثة لا يجزى به منك فيزوج جوه على ذلك مثل ان يقول انا اعطيت عشرة الاف درهم
اول عشرة الاف درهم ونحو ذلك فينبغي ان يتعلق حكم هذا القدر من مال الاب ونفقة
الزوجة او قبل قبل بلوغ الزوج وقبل رضاه ينبغي ان يكون كالمهر قال القاضي
في الجماع اذا مات الذي عليه مهر ابنه فاخذ من تركته فانه يرجع به على الابن نص عليه
في رواية ابن منصور والبرزنجي قال القاضي يحتمل ان يكون اثبت له ذلك بقاء الرقبة
التي يقول ان من ضمن عن غيره بغير اذنه يرجع به ويحتمل ان يحل على الرواية الاخرى وله
تطوع بذلك لكن لم يحصل القبض منه وعلى هذا جمل ابو حفص قال ابو العباس
ولا يتم الجواب الا بالماخذين جميعا وذلك ان الاب قائم مقام ابنه فلو ضمنه اجنبي
بأذنه صح فاذا ضمنه هو فاقول ان يكون ضمانا لانا لا مال الابن واذا كان له ان يثبت المال
في نفسه بدون ضمانه فبضاده وقطاعه اول قال القاضي في الجماع اذا ضمنه
الاب لمرءة كالمهر فمهرها اجنبي واذا اقبضها اياه فله عليك الرجوع به على الابن عاروا بين
ابيهما ضمان الاجنبي عن غيره بغير اذنه قال ابو العباس ان يرجع قوله واحد لانه قائم
مقام ابنه في الاداء لنفسه كالمهر ضمنه اجنبي اذنه نفسه واذا اذن في الانسان عن غيره
بما من صدق او غير كان المستوفى اخذ له قاء من دينه وبذله عنه واما المولى عنه
انما يرجع به عليه فهو موقوف عليه ثم هل يقال ملكه المولى عنه ثم انتقل الى المولى بحيث
لا يفسخ سبب الاستحقاق او بضده كالطلاق قبل النكاح وفتح البيع كان المولى عنه
اولا يملكه بغيره الى المولى الرجوع انما لا يجب انتقاله ويقرر المهر بالخطوة ولو منعته
الوطء وهو كلام الامام احمد في رواية حرب وقيل له فان اخذها ومنعه منسوق

وقبض عليها ونحو ذلك من غير ان يخلوا بها قال اذا نال منها شيئا اقبل لغيره عليه المهر وان
قلنا لامر بالخلوق في النكاح الفاسد على قولنا بوجوب العدة فيه والفسخ لا عسر الزوج
بالمهر والنفقة نظير الفسخ لعيب بالنزوح فيخرج فيه التصفية على الرواية المنصوصة
عنه فيه فان لها نصف المهر كونه معدونة في الفسخ ويخرج ذلك ويخرج من قال له
خروج البضع من ملك الزوج متقوم وتجب المتعة لكل مطلقه وهو رواية عن الامام
احمد نقلا عن ابن وهب وهو ظاهر في النكاح والاختار ابو القاسم في الاحتصان بالكتاب
والسنة لكل مطلقه متاع الا ان لم ينفصل بها وقد فرض لها وهو رواية عن الامام احمد
وقال ابن عمر واذا وجبت المتعة للمدخل بها فكان الطلاق بارئا او رجعا فينبغي ان
يجب لها ايضا مع نفقة العدة حيث يوجبها ام تكون نفقة الرجعية مغنية عن متاع
آخر بحيث لا يجب لها استريان ولا بد من اعتبار العدة من المثل فان الزمان ان كان
زمان رخص وامان زادت المهور وان كان زمان غلا وخوف نقصت وقد تغير
عادة البلد القبيلة في زيادة المهر ونقصه وينبغي ايضا اعتبار الصفات المعتبرة
في الكفاءة فاذا كان ابوها موسرا ثم افتقر او ذا صنعة جيدة ثم استعملت الى زنا
او كان له رباية او ملكه ثم زالت عنه تلك الرباية او الملكة فيجب اعتبار مثل هذا
وتذكر لو كان اهل المهر غنيا او طائفا وربيته فاقبلوا الى بلد ليس لهم من رباية
فان المهر يختلف بمثل ذلك في العادة وان كانت عادتهم يسيرة المهر كثيرا لا يستوفون
قطر مثل عادة اهل الجاهل الاكرد وغيرهم فوجود كبره والمهر المتقدم كالمقارن
والاطراد الغني كاللفظ قال ابو القاسم وقد عرفت من مسئلة من هذا وقيل
في ما من مثل هذه قلت ما جرت العادة بانه يؤخذ من الزوج فقالوا انما يؤخذ المهر
قبل الدخول فقلت هو مهر مثلها والاب هو الذي بيده عقدة النكاح وهو
رواية عن الامام احمد وكذا ما ينفق من المهر والسنن في كلام الامام احمد بن حنبل
لان بيده عقدة النكاح بل لان له ان ياخذ من مالها ما شاء وتقبل الامام احمد بالاف

من مالها

من مالها ما شاء يقتضي جواز القبول بعد الدخول من الصداق كله وكذلك ما من المهر من
والاشبه في مسئلة الزوجية انه يستحق ولها المطالبة لها بنصف الصداق والنصف الآخر
لا تقابل به الا اذا ملكت من نفسها لان النصف مستحق بازاء كعسر وهو حاصل بالعقد
والنصف الاخر بازاء الدخول فلا يستحق الا ببذله واذا اختلفا في قبض المهر فالمستوجبة
ان كانت العادة الغالبة جارية بحصول القبض في هذه الدويون او الاعيان والقول
قول من يوافق العادة وهو جاري على اصولنا واصول مالك في تعارض الاصل والنظر
ايما يرجح وقرئ بين دلالة الحال المطلقة العامة وبين دلالة المقيدة المخصوصة فان
ان كانت الزوجية فقيقة وقت العقد ثم وجد معها الف درهم فقال هذا هو الصداق
وقالت بل اخذت من غيري ولم تدين ولم يحرف لها قبض مثله فهو نظير تعليم السورة
المشروطة وفيها وجهان ونظير الانفاق عليها والكسوة وفي هذه المواضع كلها اذا
ايدت جهة القبض الامكان منها كالامكان من الزوج فينبغي ان القول قولها والا
فلا قال اصحابنا وغيرهم يجب مهر المثل للوطوء بشبهة وينبغي ان لا يكون
في وطئ البشبهة مسمى فيكون هو الواجب فان الشبهة ثلاثه اقسام بشبهة فقد وشبهة
افتقار وشبهة ملك فاما فقد النكاح فلا ريب فيه واما فقد البسغ فانه اذا وطئ المرأة
المشترقة شرافا سدا لا شبهة ان لامر لها ولا اجرة ثمنها واما بشبهة الاعتقاد فان
كان الاشتباه عليه فقط فينبغي ان لا يجب لها مهر وان كان عليها فقط واعتقدت
ان زوجها لا يبعد ان يجب المهر المسمى واما بشبهة المهر مثل مكاتبته وامة مكاتبته والامة
المشتركة فان كان قد انفق مع مستحق المهر على شي فينبغي ان لا يجب سواه وهذا قياس
فان الاعيان والمناقع فانها تضمن بالقبض الا ان يكون اما ان قد انفق مع المتكف
على غير ذلك سواء كان الاتلا في حلال او حرام واذا انكر الوطئ في نكاح البشبهة فلا
ريب ان الواجب مهر واحد كما يجب حدة واحدة ولا يجب المهر للمكاتب الزنا وهو
رواية عن احمد بن حنبل في حقيقته واختياره في بكر وذكر ابو القاسم في موضع آخر

عن أبي بكر النخعي فادعاه ليكرهه والشيخ ورواه ابن منصور عن الامام احمد لكن
 الامة البكر اذا وطيت مكرهه او بشبهة او بطاوعه فلا ينبغي ان يختلف في وجوب
 ارش البكر وهو ناقص في ثبوتها لا ثابتة وقد يكون بعض القيمة اضعاف من المثل
 ومتى خرجت منه رتبة بغير اختيار باضادها او اضعافها او بغيره لتفعل
 شيئا ففعله فله مهر وهو رواية عن الامام احمد كما لفقود بناء على الصحيح ان خروج
 البضع من مكره الزوج يتقوم وهو رواية عن الامام احمد والفرقة اذا كانت
 من قبله في كماله لا يباع فيخرج عن المشهور بين مطابقة بغير المثل وضمان المستحق
 لها وبين اسقاط المسمى باب
 المهر في مقتضى كلام الامام احمد في رواية المروزي وقيل تطلق على كل طعام مسرور
 حادث وقال القاضي في الجلسي وقيل تطلق على ذلك الا انه في العرس اقل وقت
 الولية حتى زينب وصفيته يدل على انه عقب الدخول والاشبه جواز الاجابة لان
 اذا كان في مجلس الولية من يجرى واعد الاقوال اذا حضر الولية وهو صائم ان كان
 ينكسر قلبه لاداعي بترك الاكل فالاكل افضل وان لم ينكسر قلبه فانما الصوم افضل
 ولا ينبغي لصاحب الدعوة الكاح في الطعام للرد عواذ المتنع فان كلا الامرين
 جائز واذا الزمة باليلزمة كان من نوع المسئلة المنهي عنها ولا ينبغي للدهود الذي
 انه يترتب على امتناعه مفسدان يتنع فان فطره جائز فان كان تركه جائزا مستلزا
 امور محذورة ينبغي ان يفعل ذلك لجائز ولا يصير واجبا وان كان في اجابة الداعي
 مصلحة الاجابة فقط وفيه مفسدة الشبهة فايها ارجح قال ابو القاسم فذا خلد
 فيما اظنه والدعوى الى الولية اذن في الاكل والدخول قاله في المنع وقال في الحر لا يباع
 الاكل الا بصر اذن او عرف وكلام الشيخ عبد القادر يوافقه وما قاله مخالف لما
 قاله عامة الاصحاب والخبر مع الاكل المزيل عن اقل عبد القادر هو حرام وعاقول
 القاضي والشيخ اي محمد واجب والاقيس بكلام الامام احمد في التحريم عند المكره



غير

غير المحسوس ان يغير هذا ايضا وان كان التكرار فيه بكلامه لرواى الحسن بن الحسن بن
 النضر لكن لا يجب لما فيه من تكليف الاثبات وان الداعي اسقط حرمته باخذ المنكر
 ونظر هذا اذا لم يتلبس بعصية هل يسلّم او يترك التسليم فان خاف ان ياتوا بالمحرم
 ولم يقبل على ظنه لحد الطرفين فقد تقاضى الموجب وهو الدعوة والمبيع وهو خوف شهوة
 المنكر فينبغي ان لا يجب لان الموجب لم يسلّم عن المعارض لها ويؤاخذ المحرم لان المحرم كذلك
 فينتفي الجواب والتحريم ويبقى الجواز ونحو من العالم امر كل من كل على المنع من البشعة
 المكان المصروف وقلة القاضي وهو لازم للشيخ اي محمد حيث حرم البشعة في مكان فيه نية
 الذهب والفضة والخمر ولذلك ما خذ ان احدهما افران في كفة المتزل منكر فلا يدخل الى
 مكان فيه منكر وعطرها فيجوز الدخول الى دور اهل الذمة وكنايسهم وان كانت فيها
 صور لاهم يقررون على ذلك فانهم لا يمتنعون عن ذلك كما يمتنعون عن اكلها وتحريمها
 الجواب عن جميع ما احتج به ابو محمد ويكون منعي الملائكة سببا لمنع كونهم في المنزل وهذا
 فلو كان في الدعة كلب لا يجوز اقتناؤه لم تدخل الملائكة ايضا بخلاف الجنب فان الجنب
 لا يطول بقاؤه جنيبا فاما تمنع الملائكة عن الدخول اذا كان هناك زنايسير او ان
 ان يكون نفس البشعة محرم او مكره او يستثنى من ذلك اوقات الحاجة كافي حديث
 عروفره وتكون ما يكتسب للمنزل من الصورة المحرمة حتى انه لا يدخل منازل اهل الذمة
 ورجع ابو القاسم في موضع اخر عدم الدخول الى بيعة بصورة وانها كما مسجد على القبر
 والكنايس ليست مكانا لاحد واهل الذمة ليس لهم منع من عبادة فيها لانا صالحناهم
 عليه والعابد بينهم وبين الغافلين اعظم اجرا ويحرم شهود عبد النصارى ونقله منها
 عن اخره ويحرم فيه ويخرج من رواية ابن منصور عن الامام احمد في منع التجار
 الدار المحرم اذا لم يلزم منع بفعل محرم او ترك واجب ويكره ايضا هذه من المنكر بحسبه
 ويحرم بيعها بطلونه كنيسة او تمثالا لا يبيع وكما فيه تخصيص لمبيدوم وتميزه
 قال ابو القاسم لا اعلم خلافا منه من التشبه بهم والتشبه بهم مني عنه اجاعا ويجب

عقوبة فاعلم ولا ينبغي جأته هذه الذمعة والمصاراة العامة القفرا والزرقا من
شعارهم حرم لبسها ويحرم الأكل والرجع الزائد على المعتاد في بقية الايام ولولها
فعله او يفرج اهله ويغزلان عادويكس موسم خاص كالزغايب وليلة النصف
من شعبان وهو بدعة واما ما يروى من الكحل يوم عاشوراء الخضاب او الاغتسال
او المصافحة او مسح راس اليتيم واكل كبوب او الزنج ونحو ذلك فكل ذلك كذب على النبي
صلى الله عليه وسلم ومثل ذلك بدعة ولا يستحب شي منه عند ائمة الدين وما يفعله اهل
البدع من النياحة والندب والماتم وسب الصحابة رضي الله عنهم هو ايضا من اعظم البدع
والمكرات وكل بدعة ضلالة هذا وان كان بعض البدع اغلظ من بعض والتحلاف
في كسوة الشيطان اذ لم يكن حريرا وذهبا فاما الحبر والذهب فيحرم كما يحرم ستور
الحبر والذهب على الرجال والشيطان والابواب التي يشرك فيها الرجال والنساء ينبغي
ان تكون كالتى للرجال واما الشيطان والابواب التي تختص بالمرأة فيكون ستورها
كسوته كفرتها نظر اذ ليس هو من اللباس لا يجب في فرش الشبان تحت دابة الامر
لا سيما ان كانت خزا او مقصورة ومن خص ابو بكر في ستر الشيطان كحاجة من وقاية
حر وبرد ومقتضى كلام القاضي المنع ويكره تعليق الستور على الابواب من غير حاجة
لوجود اغلاق غيرهما من ابواب الخشب ونحوها وكذا تكرار السور في الدليل غير
حاجة فان ما زاد على الحاجة فهو صرف وهل يرتقى الى التحريم فيه نظر قال المروزي
سالت ابا عبد الله عن يجوز ينثر فكرهم وقال يعطون يقسم عليهم وقال في
رواية اسحق بن هاشم لا يعجنى خضاب الجوزان ياكل منه والسكر كذلك قال القاضي
يكراه الاكل من النقط من النثار سواء اخذه واخذ غيره وقول الامام احمد
فيه يقتضى التحريم وهو قوي واما الرخصة المحضة فيعيد جلا ويكون الاكل في
الشرب قايما فيه حاجة ويكره القرآن في اجرة العادة يتناول افراد واخلط كلام
ابى العباس في اكل الانسان حتى يختم هل يكره او يحرم ويحرم ابو العباس في موضع اخر

يجمع

يحرم الاسراف وفهم مجاوزة القدر وقول عند الاكل سم الله فان زاد الرحمن الرحيم
حفاظا له اكل بخلاف النجاسة قد قيل ان ذلك لا يناسب وياكل الانسان من بيت حرمه
وقربه بغير اذننا اذ لم يحرم عنه باق
عشرة النساء ولو شرط الزوج
ان يسلم الزوجة وهي صغيرة ليضمنه فقياس المذهب على احدى الروايتين الذين خرجوا
ابو بكر لما اذا استئنت بعض منقعة المستحقة عليها بمطلق القدر واشترطت عليه
زيادة على ما استحق بمطلق القدر ان يعجز هذا الشرط مما لو اشترط في الامة التسليم ليدلا
ونهارا واشترط في الامة ان يكون نهارا عند السيد وقتلنا ان ذلك موجب القدر المطلق
ولم يقل فاحد الوجهين ان هذا الشرط للسيد لا عليه كاشترط اداها وهو شرطه وعليه
ولو خرج هذا في اشترط اداها وهو انما اذا اشترطت دارها لم يكن عليه اجرة تلك الدار
كان متوجها اذا كان موجب العقد من التقاضى جزءا الى العرف فليس له ان يفرق المرأة
تسلم الى الصغير ولا تستحق ذلك لعدم التمكن من الاستفاد ولا يجب عليه ذلك فانه لم
يكن لها حق في بئنه الى مكانه فلا نفقة هذا والمنفعة تتبع الحق البيني ويجوز للمرأة
خدمة زوجها بالمهر وفي من مثل المثلثة ويتنوع ذلك يتنوع الاحوال فمقتضى البدو
ليست كخدمة القرية وخدمة القوي ليست كخدمة الضعيف وقاله الجوزجاني
من اصحابنا وابو بكر بن ابي شيبة ويخرج من نص الامام احمد انه يجوز ان يتزوج
الامة كحاجة الى الخدمة لا الى الاستمتاع وكلام الامام احمد يدل على انه ينهى عن الاذن
للمرأة بالخروج الى الكنيسة والبيعة بخلاف الاذن للمسئلة الى المسجد فانه مأمور بذلك
وكذا قال في المغني ان كانت زوجته ذميمة فله منعها من الخروج الى الكنيسة وان كانت
سليمة فقال القاضي لم يمنعها من الخروج الى المسجد وظاهر الحديث يمنعها من منعها وللزوج
منع الزوجة من الخروج عن منزلها فانها لم تخرج احياءة من بيت حرم لها وشهد
بخلاته فاما عند الاطلاق فهل لها ان تخرج لئلا تترك اذ لم ياذن ولم يمنع كعمل الصناعة
او العمل الابادة كالصيام تردد فيه ابو العباس وكلام القاضي في التعليق يقتضى

ان التمكن من القبلة ليس واجباً على الزوجة قال ابو العباس وما اراده صحيحاً
بل تجبر على تكبيرة من جميع انواع الاستماع للمباحة ولو تطاوع الزوجان على الوطئ في
الذين فرق بينهما وقاله اصحابنا وقياسه الخطا وعنه على الوطئ في الحيض وتجر المرأة زوجها
في المضجع كمنه بدليل قصة الذين خلفوا وبنوا في تلك النفقة في هذه الحال لا
المنع منه كالمواضع من اداء الصداق ويجب على الزوج وطئ امراته بقدر كفايتها
عالم بملك بدنه او يشغل عن معيشته غير مقدر باربعة اشهر كالاغرة فان تنازعا
فيمنع ان يفرضه الحاكم كالنفقة وكوطئها اذا اراد ويتوجه ان لا يتقدر قسم الاستدا
الواجب كما لا يتقدر الوطئ بل يكون بحسب الحاجة فانه قد يقال جواز الزوج بل يبيع
لا يقتضي انه اذا تزوج بواحدة يكون لها حال الانفرد ما لها حال الاجتماع وعندها
فتمثل قصة كعب بن سوار علة انه قد يرخص في النوعي كالوفرض النفقة وقول اصحابنا
ويجب على الرجل البت عند امراته ليلة من اربع هذا البيت يستعمل شيئين احدهما
الجماع في المنزل والثاني في المضجع وقوله تعالى واحرموا في المضجع مع قوله
الله عليه وسلم ولا تجروا الا في المضجع دليل على وجوب البيت في المضجع ودليل على انه
لا يجزئ المنزل ونقص الامانة اخبرني الذي يعوم انه لا يجوز البت في المضجع دليل على انه لا
البيت في المضجع وكذلك ما ذكره في الشواهد انشئت في المضجع دليل على انه لا
يفعله بدون ذلك وحصول الضرر للزوجة بترك الوطئ مقتضى للفسخ بكل حال سواء كان
يقصد من الزوج او بغير قصد ولو مع قدرته وعجزه كالنفقة واول الفسخ بقدره في
الايلة اجماعاً وعندها القول في امره الاسير والمجوس ونحوهما من تقدير استطلاع امره
به اذا طلبت فرقة كالحول في امرأة المفقود والاجماع كما قال ابو محمد المقدسي قال
اصحابنا ويجب على الزوج ان يبيت عند زوجته ليلة من اربع وعند الامانة ليلة
من سبع او ثمان على اختلاف الوصيين ويتوجه على كل حال ان يجب للمرأة ليلة من اربع
التصنيف انما هو في قسم التسوية ولما قسم الاستدا فلا يمكن للزوج اكثر من اربع وذلك

انما اذا فرج ما راج اما ضمن في غاية عده فتكون الامة كاحقة في قسم الاستدا ولما في قسم
التسوية فيختلفان اذا جازنا لهما ان يجمع بين ثلاث حلل او اربعة او اربعة او اربعة او اربعة
الاخرى فلا يتصور ذلك واما العبد فيقيس قوله انه يقسم الحرة ليلة من ليلتين والامة
ليلة من ثلاث وارجح لا يتصور في العبد ان يجمع عنده اربعة او اربعة او اربعة او اربعة
قول مالك يتصور قال اصحابنا ويجب وطئ المعية كالبشر ما اذ لم يجز الفسخ
وكذلك يجب عليهم ان يمتثلوا الابصر والاعرج والامس والامس ويجب ذلك وفيه نظر اذ من الممكن
ان يقال عليهم وعليه في ذلك ضرورة ان كان اذا لم تكن فلا نفقة لها واذا لم يمتنع بها فلا الفسخ
ويكون المبتدئ للفسخ هنا هم وطئها بعد اربعة او اربعة او اربعة او اربعة او اربعة او اربعة
والاشبه انه من يملك الولاية على بدنه لا الذي يملك كضمانه فالذي يملك ناديه وصيه
وهذا للابن ثم الموصي قال اصحابنا واما ان طلق زوجة وقت قسمها ويقضيها
فعليةم يقضي انما اذا طلق قبل مجئها كان له ذلك ويتوجه ان له الطلاق مطلقاً
ان القسم انما يجب عادت زوجة كالنفقة وليس هو شيئاً مستقراً في الزمة قبل مجئ
وقت حتى يقال هو دين نعم لو لم يقسم لما احتج خرجت ليلة التي لها وجب عليه الفسخ فلو
طلق قبله كان عاصياً ولو اراد ان يقضيها من ليلة من ليلتي اشتا كان فوط عليها
ليلا من ليلتي الصيف كان لها الاستماع لاجل تفاوت ما بين الزمانين ويجب على الزوج
التسوية بجميع الزوجات في النفقة وكلام القاضي في التعلق يدل عليه وكذا التسوية
قال اصحابنا ولا يجوز ان يخذل الزوجة عوضاً عن حق من البيت وكذا الوطئ وقع
في كلام القاضي ما يقتضي جوازه قال ابو العباس وقياس المذهب عندني جواز اخذ
العوض عن ما ليس حقاً من القسم وفيه لانا اذا جاز للزوج ان يأخذ العوض عن حقها
جاز لها ان تأخذ العوض عن حقها منه لانه كلامها من نفقة بدنية وقد رضى الامام احمد في غير
موضع على انه يجوز ان يتخذ المرأة العوض لغيرها ولاها تستحق حبس الزوج
لا يستحق الزوج حبساً وهو نوع من الرق فيجوز اخذ العوض عنه وقد شبه هذه المسئلة

الصلح من الشفعة وحل القذف ولو سافر بأجله بغير قربة قال أصحابنا يانم ويقضي
في الأقوى أنه لا يقضي وهو قول الحنفية والمالكية وإذا ادعت الزوجة أو وليها أن الزوج
يظلم أو كان الحاكم وليها وخاف ذلك نصب الحاكم مشرفا عليها وقال القاضي متى ظهر
للحاكم أن يظلم نصب مشرفا وفيه نظر ومصلحة نصب المشرف لم يذكرها الحنفية والقدا
ومتقضي كلامهم إذا وقعت المداوة وخيف اشتقاق بعث الحاكم من غير استكان إلى
جنب مشرف قال أصحابنا ويجوز أن يكون الحاكم اجنبيين ويستحب أن يكونا من
اهلها وهذا يقتضي وجوب كونها من اهلها وهو مقتضى قول آخر في أنه اشتراطها
اشتراط الامانة وهذا الصحيح فانه من القران ولان الاقارب اجنبي بالعلل الباطنية والى
الى الامانة والنظر في المصلحة وايضا فان كل حكم علة له بنوعه لا يحامى كانه مستحب
له وجوبا وايضا فانه نظري في الجمع والتفريق وهو اول من ولاية عقد النكاح لا سيما ان
جعلنا لها حاكمين كما هو الصواب ونص عليه الامام احمد في إحدى الروايتين وهو قول
علاء بن عمار وغيرهما وهو مذهب مالك وهل يمكن ان اقلنا ما حاكمين لا وكيلان
ان يطلقا ثلاثا او يفتحا كما في الرواية هناك قالوا لما قلتم معام الزوج في الطلاق فكل
ما يملكه من واحدة وثلاث فيستوجب هناك كذلك اذا قلنا ما حاكمات وان قلنا وكيلان
لم يملك الاما وكلا فيه واما الفسخ هنا فلا يتوجب لانه ليس حاكما اصليا

كتاب الخلع اختلاف كلام ابي العباس

في وجوب الخلع لسوء العشرة بين الزوجين وان كانت مبغضة له بخلافه وغير ذلك
من صفاته وهو يجب فكرهه الخلع في حق هذه متوجبه ونقل ابو طاهر عن الامام احمد
ان كانت المرأة تبغضه وجب وهو يجب لانه امرها بالخلع ينبغي لها ان تصبر وحل القاضي
على الاستجاب لا الكراهة لنصه على جواز في مواضع ولو عطلنا لتقديري نفسها منه
ولم تكن نزلت حرمت عليه قال ابن شميل والعوض من دونه والزوج باين قال ابو
العباس وله وجه حسن ووجه قوي اذا قلنا الخلع يجب بالعوض فانه بمنزلة من خلع

عليه

علما المقصوب او خبز وخبز وتخرج الروايتين هذا قوي جدا وخلع ليله لا
يجب على الاصح كما لا يصح فحاج المحلل لانه ليس المقصود به الفرقه وانما يقصد به بقا المرأة
مع زوجها كما يقصد بفحاح المحلل ان يطلقه القعود الى الاول والعقد لا يقصد به تقويض
مقصوده واذا لم يصح لم تبين الزوج ويجوز الخلع عند الائمة الاربعه والجمهور من الاجنبي
فيجوز ان يخلعها كما يجوز ان يقتدي الاسير كما يجوز ان يخلعها الاجنبي اسير العبد وضامن
لعتقه ولهذا ينبغي ان يكون ذلك مشروطا بالادان كان قصد تخليصه من رق الزوج
لمصلحة في ذلك ونقل مناهن الامام احمد في رجل قال لرجل طلق امرأتك حتى تزوجها
وكلفه درهم فاخرجه الا ان قال لامرأته انت طالق فقال سبحان الله رجل يقول
لرجل طلق امرأتك حتى تزوجها لا يخلع هذا في مذهب الامام احمد والشافعي وجهه انه اذا
قل ان الخلع فسخ لا يصح من الاجنبي قالوا لانه قاله والاقالة لا يصح من الاجنبي ذكر ابو
الحسن وغيره من اهل الحديث انه اسأله في الصحيح في المذهبين انه على القول بأنه فسخ هو
منه وان كان مع الاجنبي كما صرح بذلك من صرح من فقهاء المذهبين وان كان
شارح الو جيز لم يذكر ذلك فقد ذكره ائمة العراقيين كابي اسحاق في خلافه وغيره وفي
بعض الخلع من الاجنبي القعود من القضا من وغيره علما ان الاجنبي كما ذكره الفقهاء
في الغارم الاصلاح ذات البين وانه بعض الحكم من الطائفتين مالا من عند التحقيق
انه يصح من طلاقه بالملك والوكالة لو الولاية كالحاكم في الشقاق وكذلك لو فعل الحاكم
في الليل والعنة او الاعسار وغيرهما من المواضع التي يملك الحاكم الفرقه ولان العبد والسفيه
يجب طلاقهما بالعوض فبالعوض او بالوكالة التي يملك الحاكم الفرقه ولان العبد والسفيه
وجاه طلاقهم يكن بينهما ريق صحيح والايضاح والا ظن ان المرأة اذا كانت تحت حجر الاب
ان لم يخلعها بالها اذا كان لها فيه مصلحة وبما في ذلك بعض الروايات عن مالك
ويخرج هذا اصول احمد والخلع بعوض فسخ باي لفظ كان كالودعي بصرح بالطلاق
وليس من الطلاق الثلاث وهذا هو المنقول عن عبد الله بن عباس واصحابه عن الامام احمد

وقد اصابه لم يفرق احد من السلف ولا اجد من جنبل ولا قدما واصحابه في الخلع بين
لفظ ولفظ لا لفظ الطلاق ولا غيره بل الفاظهم كلها صحيحة في انه فسخ باي لفظ كان قال
عبد الله بن ابي نهب قال قال ابن عباس وابن عباس عنهما انهما اذا اطلقا الخلع مع بالصدق كما لو اطلقا النكاح
بطلاق والذي يقتضيه القياس انهما اذا اطلقا الخلع مع بالصدق كما لو اطلقا النكاح
ثبت صدق المثل فكذلك الخلع والى وقال ابو العباس في موضع اخر هل للزوج ابانة
امرأة بلا عوض فيه ثلاثة اقوال احدها ليس له ان يبينها الا بعوض وان لم يطل في
وقع بعد المدخول بلا عوض فرجى وهذا مذهب الشافعي واحدا القولين في مذهب مالك
والاحاد روايتين عن الامام احمد والقول الثاني ان له ابانة بغير عوض مطلقا
باختيارها او غير اختيارها وهذا مذهب ابي حنيفة ورواية عن الامام احمد والقول
الثالث ان له ابانة بغير عوض في بعض المواضع دون بعض فاذا اختارت
الابانة بغير عوض فله ان يبينها او يبيع الخلع بغير عوض وتقع به البيونة اما طلاقا
ولما ضيق على احدى القولين وهذا مذهب مالك المشهور عنه في رواية ابن القاسم هو
الرواية الاخرى عن الامام احمد واختارها اخرى في هذا القول له ما خذله احد
ان الرجعة حق للزوجين فاذا اضرابا على استقامتها سقطت والشاكي
ان ذلك فرق بغير عوض لا يفرض بترك النفقة والسكنى ومضى هو بتركها
وكما ان له ان يجعل العوض استقامتها كان تاجا لها من الحق كالدفع فله ان يجعله
استقامتها ما ثبت لها بالطلاق كما لو خالعا على نفقة الولد وهذا قول قوي كما ترى
وهو ادخل في النفقة من غيره ولو شرط الرجعة في الخلع فقياس المذهب صحة هذا الشرط
كالو بيات له مالا على ان تلك امرها فان الامام احمد في جواز ذلك والاحاد
جواز الشرط في العقود قال القاضي في الخلع ولو طلقا ففترعت في العدة ثم
بذلت له مالا ليرى منها الرجعة لم تنزل ذكره القاضي بما يقتضيه من جعل وفاء وفيه نظر
واذا خالعهما ابراما يعتقدان وجوب اجتهاد او تقليد مثل ان يجامعا على غير ما

اللفظ

اللفظ معتقدين وجوب القيمة فيبني ان يبيع ولو تزوجا على قيمة كلب له في ذمتها
فيبني ان لا تقع التسمية لان وجوب هذا نوع غير الخلع يبيع على القر بخلاف التسمية
نقل من صاحب الامام احمد في رجل خلع امرأته على الف درهم لها على ابي جابر فان لم يعطه
ابو شيار رجعا المرأة وترجع المرأة على الاب وكلام احمد هذا صحيح على ظاهره وهو صحيح
على الدين والدين من الفرز فهو بمنزلة الخلع على المبيع قبل القبض فلما لم يحصل القبض
بعينه رجعا في ذمتها كما قلنا فيمن اشترى مقصودا يتقدر على تحليسه فلم يقدر ولو خالعه
على مال في ذمتها ثم حالته به على ابي كان تاويل القاضى متوقفا على ان القاضى تأول
للمسئلة على ان احواله وان الزوج لما قبل احواله لم يحصل من الاب اعتراف بالدين فلهذا ملك
الرجوع عليه بما لخلع وكان لها خاصة الاب فيما قد عهده فاما ان كان قد حصل من جهة
اعتراف بالدين ثم جرد بعد ذلك لم يكن للزوج الرجوع عليها لان الحق قد انتقل وجوده
لا يثبت الرجوع **كتاب الطلاق** ويصح الطلاق
من الزوج وعن الامام احمد ومن والد الصبي والمجنون وسيدتها والذي يجب
ان يسوى في هذا الباب بين الفقير والغني فكل من ملك العقد عليه ملك الفسخ عليه
فان هذا قياس الرواية وهو موجب شهادة الاصول ويندرج في هذا الوي الزوج و
الاوليا اذا زوجوا المجنون فاذا اجزأ الولي في احدى الروايتين استيفاء والعوض
وجوزالة الكتابة والعتق لمصلحة وجوزالة المقابلة في البيع وفسخ لمصلحة فقد اقرنا
مقام نفسه وكذلك الحكم الذي له التزويج وهذا فيمن ملك جنس النكاح ولا يقع طلاق
السكر ولو بكر محرم وهو رواية عن احمد اختارها ابو بكر ونقل المصنف عن احمد
الرجوع عما سواها فقال كنت اقول يقع طلاق السكر حتى تبينه فغلب على انه لا يقع
وقصد ان العقل بلا سبب شرعي محرم ولو ادعى الزوج انه كان حين الطلاق زائلا
العقل لم يضر وفسخ قال ابو العباس افسقت انه اذا كان كذلك سبب يمكن معه صدق
فالقول قوله مع يمينه ويجب على الزوج امرأته بالصلاة فان لم تصل وجب عليه

في اتي في الصحيح وقال ابو العباس في موضع اخر اذا دعيت الى القلعة وامنع
انفسك عنها فلا فعله فان كان عاجزا عن طلاقها لم يتركها فان لم يتركها
من الاصل على هذا الوجه فيجب اليه من ذلك وينبغي ان اذا اقر على اكثر من ذلك
فعله ولا يقع طلاق المكره والاكره يحصل اما بالتهديد او بان يغلب على ظنه انه يضر
في نفسه او ماله بلا تقدير وقال ابو العباس في موضع اخر كونه يغلب على ظنه
تحقيقه لا يدرى ليس بجديد بل هو ما استوى الطرفان كان اكرها ولها ان يخاف
وتوقع التهديد وغلب على ظنه من هو محتمل في كلام احمد وغيره ولو اراد المكره ان يقع
الطلاق وتكلم به وقع وهو رواية كذاها ابو الخطاب في الانصار وان سحره يطلق
فاكره قال ابو العباس تأملت المذهب فوجدت الاكره يختلف باختلاف المكره عليه
فليس الاكره المعتبر في كلمة الكفر الاكره المعتبر في الهبة ونحوها فان اخذ من غير
موضع على ان الاكره على الكفر لا يكون لا بتعديب من ضرب او قيد ولا يكون الكلام اكرها
وقد نضر على ان المرأة لو هبت زوجها صدقا لم يفسد بها ان ترجع بناء على انها لا تهب
له الا اذا خافت ان يطلق او يسي عشرا فحصل خوف الطلاق او سوء العشرة اكرها
في الهبة ولغظه في موضع آخر انه اكره او مثل هذا لا يكون اكرها على الاكره لا سيما
اذا اخشى من الكفار ان لا يزوجوا ولان قولوا بينه وبين امراته لم يجمع له التكلم بكلمة
ومثل هذا لو كان له عنه رجل حتى من دين او دية او نفقة فقال لا اعطيك حتى يتبعني
او يقتلني فقال ما اكره هو اكره وهو كتمان قول اخذ ومنصوصه في مسألة ما اذا امنع
حقا لم يتخلع منه وقال القاضي في بيع الخفية والشافعية ليس اكرها وكلام احمد في
وجوب طلاق الزوج بامر الاب مقيد بصلاح الاب والطلاق في غير ذلك
محرم لا يقتضاه النهي الفساد وانما خلاف ما امر الله به وان طلق في طهر صابا فيه حرم
يتبع ويقع من ثلاث مجموع او مفرقة بعد الدخول واحدة قال ابو العباس ولا يعلم
احد فرق بين الصورتين والرجعية لا يلحق الطلاق وان كانت في العدة بناء على ان

انما

انما طلقة على الرجعية في عدة قبل ان يزوجها ثم ولو قال انت طالق في اخر طهر ولم يطلق
فيه فهو باج الا على رواية القروا لا طلاقا له من اجماعنا وقال المجتهدون في القضاة في الجدة
هو بعة ومن خلف بالطلاق كذا يعلم كذب نفسه لا تطلقه وجبته ولا يلزمه كفارة يمين
ولو قال رجل مرة فلا طلاق فقال الزوج ثلثا فهو يمينه ما لو قال لي طلاق فقال
معاج وفيه وجهان وهذا اصل الكلام من اثنين اذ ان الثاني بالصفة ونحوها هل يكون
تاما الاول وعقد باب الشبهة في الطلاق انما ذهبنا ان اسقطت شيئا من الطلاق
لم يقبل قوله مثل قوله انت طالق ثلثا وقال نوبت الا واحدة فانه لا يقبل رواية واحدة
وان لم يسقط من الطلاق وانما عدل به من حال الى حال مثل ان ينوي من وثاق وعقال
ودخول الدار الى سنة ونحو ذلك فهذا امر روايتين احدهما يقبل كما لو قلت طالق وقول
نوبت بالثانية التاكيد فانه يقبل منه رواية واحدة وانت طالق ومطلقة وما شاكل ذلك
من الصحيح في ثلثين حيث انما هي اثبت الحكم وشهادتهم وهي اخبار لدلالة المعنى الذي
في النفس ومن اشهد عليه بطلاق ثلثا فمقتضى بانه لا شيء عليه لم يوجب اقراره لعرفته
مستند ويقبل بيمينه ان مستند في اقراره ذلك من جهله واذا اصرخ الزوج لفظه الى
ممن يخرج ان يقبل قوله اذا كان طلاقا خديعا غير ان اخبرته انها كتمت من صابا وفي
الخبر باليمين اذ ادعى الغلط في رواية ولو قيل بطل هذا في الخبر بحضرة اذ اطلق الطلاق
بالتوجه وذلك لان الخبر اذا خالف خبر الاصل اعتبر فيه العدالة ولا يقع الطلاق بالكتابة
الا بيمينه او قربة ارادة الطلاق فاذا اقرن الكتابة بل غط يد على الحكم الطلاق مثل
ان يقول فسخ النكاح وقطعت الرجعية ورفعنا العلاقة بيني وبين زوجي وقال
الفرقي في المستصفي في ضمن مسألة القيس لا يقع الطلاق بالكتابة حتى ينويه قال
ابو العباس هذا عندني ضعيف المذهب كما انهم قد مهدوا في كتاب الوقف انه اذا قرن
بالكتابة بعض حكمه صارت كالصريح ويجب ان يفرق بين قول الزوج انت في يامرة
وما اعطيت يامرة وبين قوله ليس لي يامرة وبين قوله اذ اقبل بك يامرة فقال لا فارقا لافارق

ثابت بينهما وصف واحد اذا الاول في النكاح او في الطلاق فلا يكون انشا
ويكون اخبارا بخلاف المكروهات نحو ما فانه لا يستعمل الا اخبارا وقطع في المعنى والحق في
وغيرها اذ لو بلغ زوجته لا يقع بها طلاق وقال ابن عثيمين وعندي انه كناية قال ابو
العباس وهذا متوجه اذ قصد الخلع لا بيع الرقبة قال القاضي ان قال لها اختاري
نفسك فذكرت انها اختارت نفسها فالتزوج فالحق قوله لان الاختيار مما يكون اقامة
البينة عليه فلا يقبل قولها في ايجاده قال ابو العباس يتوجه ان يقبل قولها كالموكيل
عما ذكره اصحابنا في ان الموكل يقبل قوله في كل تصرف وكل فيه ولولا على الزوج انه رجوع قبل
ايقاع الموكل لم يقبل قوله الابينة نصر عليه الامام احمد في رواية ابي الحارث ذكره القاضي
في المحرر واذا قال لزوجته ان ابرأني فانت طالق فقالت ابرأك الله ما تدعي النساء على الرجال
فقال انت طالق وخط انه يبرأ من حقوق فانه يبرأ ما تدعي النساء على الرجال اذا كانت
رشيدة **باب ما يختلف به عدد الطلاق** واما قال
الزوج الطلاق يلزم منه اكثر من زوجة فان كان هناك نية او سبب يقتضي التخييم
او التخصيص على زوجة واحدة فالسبب في التحقيق ان هذه المسئلة مبني على
الروايتين في وقوع الثلاث بذلك على الزوجة الواحدة لان الاستغراق في الطلاق
يكون تارة في نفسه وتارة في محله وقد فرق بينهما بل عموم المقصد لافراده اعم من عموم
لمفعولاته لانه يولد على افرادة بذاته عقلا ولفظا وانما يدل على مفعولاته بواسطة لفظ
الاكل والشرب مثلا يعم الانواع منه والامداد البغ من عموم المأكول والمشروب اذا
عاقلا يلزم من عموم لافراده وانواعه عموم لمفعولاته وقضى ابو العباس في موضع
آخر وقوع الطلاق بجميع الزوجات دون وقوع الثلاث على الزوجة الواحدة وفي
باب وقوع الثلاث بالواحدة محرم بخلاف وقوع الطلاق بالزوجات المتعددة
واذا قلنا بالعموم فلا كلام وان لم نقل به فليس ينعين واحدة بالقرعة وتخرج بتعيينه
على روايتين والفصل بين المستثنى والمستثنى منه بكلام الغير وبكوت الكونه

فضلا

فضلا ما فهم من صحة الاستثناء والاستثناء والشرط اذا كان بسؤال سايل او كل هذا يولد
الرواية الاخرى وهو انها ما دام في ذلك الكلام فله ان يلحق به ما يقع فيكون انصال الكلام
الواحد كاتصال القول والايجاب بسؤال لا يشترط في الاستثناء والشرط والعطف والغير
الاستثناء بالمشية حيث يوثق ذلك بسمع نفسه او الغاية قال ابو العباس تاملت
نصوص الامام احمد فوجدته يامر باعتزال الرجل زوجته في كل حين خلف الرجل عليها
بالطلاق وهو لا يبيها بار هو فيها او حانت حتى يستيقظ انهار فان لم يعلم انهار غفر لها
اباوان علم انهار في وقت وشك في وقت اعتزلها وقتا لشك نفوذ فروع هذا الاصل
في مواضع منها اذا قال لامرأة ان كنت حاملا فانت طالق فانه نصر على ان يقبلها
حتى يتبين انما ليست بحمل ولم يذكر القاضي خلافا في انه يمنع من وطئها قبل الاستبراء
كان قد وطئها قبل اليقين وتلخص من كلام القاضي انها اذا لم تحض ولم يظهر لها حمل
لم يحكم ببراءة الرحم حيث يجوز وطؤها ويتبين ان الطلاق لم يقع بمضي تسعة اشهر
او ثلثة اشهر على وجهين وهذا انما هو في حق من تحض وتجر واما الائمة والضعفة
فاق الواجب ان تستبرأ مثل كيسة وهو ثلثة اشهر او شهر واحد ما فيه من الخلاف
او يقال يجوز وطئها قبل الاستبراء لانا قد ضا ان تكون حاملا هذا هو الصواب
وكل موضع يكون الشرط امر احد ما يتبين فيما بعد مثل ان يقول ان لم يقدم زيدا ولا يقدم
في هذا الشهر ونحو ذلك فلا يجوز الوطئ حتى يتبين ومنها اذا وكل وكيد في طلاق
زوجته فانه يعتزلها حتى يدري ما فعل وحمل القاضي على الاحتياط والوجوب متوجه
ومنها اذا قال انت طالق ليلة القدر فانه يعتزلها اذ دخل العشر الاول ولا مكان
فيكون ليلة القدر اول ليلة وحمل القاضي على المنع ومنها اذا قال انت طالق قبل
موت شهر فانه يعتزلها ابد وحمل القاضي على الاستحسان ومنها مسئلة ان كان
طالبا غريبا فاعرض طالق ثلاثا وقال الاخر ان لم يكن غريبا وامراني طالق ثلاثا
وكلامه يعلم ما هو فانها يعتزل ان نساءها حتى يتبين حمله القاضي على الاستحسان

ومما حستله ما كان من هذه الشروط ما يؤيد من استبانته او من استبانته وقتها
مع العلم بوقوعه فذكر القاضي في مسلة الطلاق ان ظاهر كلامه ان لا يقع الخش وبقيل
القاضي في مسلة انت طالق ان شاء الله صريح في حكم فانه جعل الشرط الذي لا يعلم بخرله
عدم الاشتراط وهذا ظاهر في قول الخد انت طالق ان شاء الله فلا بد ان يعلم بطلان مسلة
العباد لله في مشية الله لا تذكر مغبية عنه فان هذا يقتضي ان كل شرط مغبية يترك
لكن كلام الامام اخذ في اكثر انما فيه امر بالاعتزال فقط وقد افقته حسن فان
الحلف بالطلاق محمول على الحلف بالله ولو حلف بالله على امر وهو لا يعلم انه صادق
في يمينه كان اثما بذلك وان لم يتيقن انه كاذب فذلك عيب في الطلاق واشد نقص
على انه اذا شك هل طلق ام لا انه لا يقع الطلاق ولم يتعرض للاعتزال فيظهر هل
يؤمر بالاعتزال هنا ام يفرق بان هذا لم يحلف عينا فهو بمنزلة من شك في حلف
ام لا قال في المحرم ولم التزم من الشك قطعه برجعة او عقد ان لم يكن والا
فبفرقة متيقنه بان يقول ان لم تكن طلقت فهي طالق وقال القاضي في ما في الورع فان
كان يعلم من نفسه انه متى طلق فاما يطلق واحدا لا عقاده ان الزيادة عليها بدعة
الزم نفسه طلقه وراجعا فان كان الطلاق قد وجد فقد راجع وان لم يكن قد
وجد منه فاضر وان كان يعلم من نفسه انه متى طلق فاما يطلق ثلثا الزم نفسه ثلثا
ومعناه انه يوقع عدد الطلقات الثلاث فيحمل لغيره من الارواح ظاهر او طام
قال ابي ابياس وما يدل على انه متى وقع الشك في وقوع الطلاق فالاول استبنا
النكاح بل يكره او يحرم ايقاعه لاجل الفكر ان الطلاق بغيبض الى الرحم حبيب الى
الشیطان ويدل عليه قصة هاروت وماروت وايضا فان النكاح هو الذي
من ابتداءه كالصلاة واذا شك في الصلاة هل احدث ام لا لم يستحب له ان يصرف
عنه بالشك بنص الحديث لما فيه من ابطال الصلاة بالشك فكذلك ابطال الصلاة بالصلاة
اذا ابطالها امكن ابتداؤها بخلاف النكاح وان طلق واحدة من نسائه لم يفسد بها

او مبته غير مبته اخرجت بالقرعة على الصحيح **باب تعليق الطلاق**
بالشرط واما تعليق الطلاق على شرط هو ايقاعه عند الشرط كما لو شرط ان يبيد
ايقاعا واذا علق الطلاق بالشرط فاما المذهب المنصوص عنه لا يصح ولو قال طلق
ملك اذ هو التزام المذهب معين وذلك لا يلزم وهذا اذا لم تكن الزوجة حال
التعلق في نكاحه فان كانت في نكاحه حينئذ وتعلق طلاقا على طلاق يوجد
نفسا في رواية ابن منصور وغيره على انه يصح هذا التعليق وحكاية القاضي في
المجرد عن ابي بكر ومحمد بن عقيل لان التعليق هنا في نكاح ومن اصلنا ان الصفة
الطقة تتناول جميع الانكحة باطلاقها وتعود الصفة فيها فكيف اذا قيدت بنكاح
معينه ولو قال طلق وتعلق النكاح بملك مثل ان رزقي الله مالا لله على ان تصدق
به او بشئ منه فيصح اتفاقا وقد دل عليه قوله تعالى ومنهم من عاهد الله لانا انا
من فضله لنصدقن الآية وتعلق التعليق بالملك صحيح وهو المذهب المنصوص عنه عند
الكفال وما حله لا يحكيان في ذلك خلافا وابن حامد والقاضي يحكيان روايتين
قال جمهور اصحابنا اذا قال المطلق عجلت ما عسى ان يتعجل وفيما قاله نظر فانه
يكفي تعليق الدين الوصل من حقوق الله وحقوق العباد في هذه سواء تاجلت شرعا
او شرطا ولو قيل انه زنت امر انكر او خرجت من الدار فغضب وقال فهي طالق لم يطلاق
وافق ابن عقيل وهو قول عطية بن ابي رباح وقرئ منه ما ذكره ابن ابي موسى ومما
فيه القاضي اذا قال لامرأة انت طالق ان دخلت الدار ففج العزة انها لا تطلق اذا لم
تكن دخلت لانه لما طلقها لعلة فلا يثبت الطلاق بدونها ومن هذا الباب
ما يبالغ منه كثيرا من ان يعتقد ان غير ما له فيحلف ليردنه او يقول ان لم يردنه
لا امر طالق ثم يبين انه لم ياحظه او يقول احضرن زيد ثم يبين موته او تعطيني
من الدراهم التي معك ولا درهم معك ثم هذا قسمان الاول منه ما يبين حصول غرضه
بدون الفصل المحلوف عليه مثل ما اذا اطلق النكاح شرط له مالا فيحلف ليردنه فيجب

تعليق الطلاق

لم تسره والثاني ما لم يحصل معه غرضه مثل ان يحلف لتعطيتي الفخ وهم من هذا
الكس فيبين انه ليس فيه درهم فالقسم الاول يظهر فيه جذا انه لا يحلف لان مقصود
لتردنه ان كنت اخذته وهذا الشرط وان لم يذكر في اللفظ فهو مشروط قطعا وانما
فانه لم يحصل فيه غرضه لكن لا غرض له الامع وجود المحلوف عليه فيصير كأنه لم يحلف
وفي الاول يحصل غرضه منه فيصير كأنه بنى الفعل واذا قال انت طالق اليوم اقلبا
عدوانا من اهل الطلاق قال ابو العباس فانه يقع الطلاق على امرأته لانه ما جعل
هذا شرطاً ليقع به الطلاق عليه قبل شهر وانما رتب وقوعه على ما رتب ومن علق
موت شرطاً يقع به الطلاق عليه قبل شهر وانما رتب وقوعه على ما رتب ومن علق
الطلاق على شرط والنزاهة لا يقصد بذلك الا كض والمفع فانه يحرم في ذلك كانه
يبيح ان خنت وان اردت لجزا بتعليقه طلقته كره الشرط والا وكذا الحلف بيقول
ظهار وتحرم وعليه يدل كلام العام احدي في نذر البجاجة والغضب وقوله هو يري
او يضري ان فعلت كذا والطلاق يلزم في وقوعه يمين باتفاق العقلاء والفقهاء
والايم ويتوجب اذ الحلف ليفعل كذا ان مطلقه يوجب فعل المحلوف على الفور
ما لم تكن قرينة تقتضي التاخير لان كض في الايمان كالامر في الشرعية بخلاف قوله
لنخرجك المسجد احرام وقوله بلى وري لتبعين فان مقصوده كخبر الحلف وقيل كما
عن هذا باب الفهر ملجاء من جهة اللفظ بل من جهة حكم الامر قال ابو العباس
سبقت عن قال الطلاق يلزم من مادام فلا تاتي في هذا البلد فاجبت بانها قصد انها
طالق الى حين خروجه فتدفع ولغي التوقيت وهذا هو الوضع اللغوي وان قصد
انت طالق ان دلم فلا ان فخرج عقب اليه لم يحلف والا حنت وهذه نظرات
طالق الى شهر قال ابو الحسن التيمي سبقت عن رجل له اربع نسوة قال لو خنت
منهن وهو موجه لهما من بدلت بطلاقها مكن فبدي حرو قال الثاني ان طلقك
فبدي حرا وقال الثاني ان طلقك فثلاثه من عبيدي احرا وقال ان طلقك

الرابعة

الرابعة فاربعة من عبيدي احرا ثم طلقتهن كم يفتق عليه قال فاجبت على ما حضرن الحسا
انه يفتق عليه بطلاقه عشرة اعبد قال ابو العباس هذه المسئلة لم يجمع الصفات
في عين واحدة ولكن طلاق كل واحدة صفة على انفرادها وهذا اللفظ اذا كان قد طلقتهن
منفردا فالتوجه ان يفتق عشرة اعبد كما قال ابو الحسن وان طلقتهن بكلمة واحدة
توجه ان يفتق ثلاثه عشر عبدا واصلح الطريق في الاكتفاء ببعض الصفة ان الصفة ان كانت
حضا او منعيا او تصديقا او تكديفا في كاليين والا في صفة محضة فلا بد من وجودها
بالحال قال ابو العباس سبقت عن قال المرأة انت طالق ثلاثا غير اليمين قال
قلت ظاهره وقوع الطلاق في الغد كمن كره ما يفتق به سوى هذا الزمان وهو الذي عنده
الحالف فهو كالوقال انت طالق في وقت اخر او غير هذا الحال وفي سوى هذه المدة
وفيه التاخير فان عين وقتا بعينه مثل وقت مرقد وفرا وغلا او غيره نحو ذلك فيقيد
بوامع يوشى انهم لو قال انت طالق في زمان متخرج عن هذا الوقت فينبه المحرم
واما الا ان المغاير قد يرد بها المغاير الزمانية وقد يرد بها المغاير الحالية وهو
التي عنده الحالف ليس بعينا فهو مطلق في تغير الحال تغيرا يسبب الطلاق وقوع
وانتقال انت طالق في اول شهر كذا طلقته بدخوله وقالة اصحابنا وكذا في غيره وراسه
واستقبله واذا قال انت طالق مع موتي او مع موتك ليس هذا بشئ نقله مهتدا
عن الامام احمد وجزم به الاصحاب ولكن يتوجه على قول ابن حنبل ان طلاق لارضة
الطلاق والبيونة اذا وجد في زمن واحد ووقع الطلاق ولعل ابن حنبل يفرق
بانه وقوع الطلاق مع البيونة له فاية وهو التحريم ونقص العدد بخلاف البيونة
بالموت ولو علق الطلاق على ثلاث صفات فاجتمع في عين واحدة لا تطلق
الا طقة واحدة لانه لا يظهر في امر الحالف في العرف يقتضيه الا ان ينوي خلافه ونقص
الامام احمد في رواية ابن منصور فيمن قال لامرأته انت طالق طلقته ان ولدت ذكرا
وطلقته ان ولدت انثى فولدت ذكرا وانثى انه عا ما نوى افا اراد واحدة واحدة وانكر

قول سفيان انه يقع بالاول ما علق به وتبين بالثاني ولا تطلق بمطلح اصحابنا
اذا قال انت طالق وعبدك حر ان شاء زيد لم يقع الا بشية زيدا لما لم يفرغ
ويتوجه ان تعود المشية اليها جميعا او مطلقا بحيث لو شاء احداهما وقع
شأوه وكذلك نظيره في الخلق انما طالقان ان شيئا وكذا كان من عود الشرع
الى شيئين مثل ان حصة ما تنما طالقان ونظيره ان يقول والله لا قوم ولا
ان شاء الله فيمنع في قياس قوله ان يحث بفعل الواحد ان التقدير ان شاء الله
الجميع فينتفي الشرط ولم يفعل جميع الخلق عليه فيحتمل قال القاضي في جامع
قال انت طالق ان لم يشأ زيد فقد علق الطلاق بصحة وهي عدم المشية فيمضي
وقع الطلاق لوجود شرطه وهو عدم المشية من جهة قال ابو العباس والقياس
انما لا تطلق حتى تقوت المشية الا ان تكون نية او قرينة تقتضي الغيرية واذا
قال لزوجة انت طالق ان شاء الله انما يقع به الطلاق لم يقع به الطلاق عند
اكثر العلماء وان ضربه ان يقع وقال ان شاء الله شيئا لذلك ولا يكيد لا يقع وقع
عند اكثر العلماء ومن العلماء من قال لا يقع مطلقا ومنهم من قال يقع مطلقا وهذا
التفصيل الذي ذكرناه هو الصواب وتعليق الطلاق ان كان تظليفا
محمضا ليس فيه تحقيق خبر ولا حضور فافعل لقوله ان طلعت الشمس صدقيه
الا استثناء ويوجه ان يخرج عن قول اصحابنا هل هذا يمين ام لا ومن هذا الباب
توقفته بجاذب يتعلق بالطلاق معه غرض كقوله ان مات ابو كذا فانت طالق او
ان مات ابن كذا فانت طالق ونحو هذا قياس المذهب ان الاستثناء لا يؤثر في
مثل هذا فانه لا يخلف عليه بالله والطلاق في اليمين بالله وان كان المخوف
او الشرع خبرا من مستقبل الاطباء كقوله لي قدم كحاجي والسلطان هو كاليمن
ينفع الاستثناء وان كان الشرط امرا عديما كقوله ان لم افعل كذا فانت طالق او
انه فينبغي ان يكون كالشروط كافي اليمين بالتبديفيد الاستثناء في الله كقوله
لا تصدق



لا تصدق ان شاء الله لانه يمين ويفيد الاستثناء في الحرام والطاهر وهو المنصوص عن
احد فها وللعلم في الاستثناء النافع قولان احدهما لا ينفع حتى يحرم وان لم يرد له لا
بعد الغرض حتى لو قال له بعف كذا من قل ان شاء الله فقال ان شاء الله فنفذه هذا
هو مذهب احمد الذي يدل عليه كلامه وعليه متقدموا اصحابه واختيار ابي محمد
وهو مذهب مالك وهو الصواب ولا يعتبر قصد الاستثناء فلو سبق على لسانه
عادة او اي تبرك فرفع حكم اليمين وكذا قوله ان اراد الله فقد بالارادة مشية
لا محبة وامره ومن شك في الاستثناء وكان من عادته الاستثناء فهو كالعلم بالمشية
كما استخاضه فقال له عادة والتميز ولم يجلس قل كحيض والاصل وجوب العبادة
في وقتها قال في المحرر اذا قال اذ اطلقتك فانت طالق انصدى حر لم يحتمل في يمينه
الا بطلاق يخرجه او يعلقه بعدها بشرط فيوجد وقال ابو العباس يتوجه اذ كان
الطلاق المعلق قبل عقد هذه الصفة او معها فعلمه ففعله باختياره ان يكون
فعله تظليفا وان التظليق يفتقر الى ان تكون الصفة من فعله ايضا فاذا اطقه
بفعله ولم يامر بالفعل لم يكن تظليفا واذا اطلق لا يطلق فمحل امرها بيدها
او غيرها فطلقت نفسها فالمتوجه ان يخرج عن الروايتين في تنصيف الصدق ان
قلنا ينصف جمعناه تظليفا وان قلنا يسقط لم نجعله تظليفا وانما هو يمين
من التظليق واذا قال اذ اطلقتك واذا وقع عليك طلاق فانت طالق قبل تلاقا
تظليفا باطل ولا يقع سوى المجزئة وقال ابن سريج يختم باب الطلاق وما قاله
حدث في الاسلام ولم يفت به احد من الصحابة ولا التابعين ولا احد من الائمة
والكرمه من العلماء من افتى بها ومن قلدها شخصا وحلف بالطلاق بعد ذلك
مقتدانا لا يقع عليه الطلاق جهل يقع عليه طلاق في اخر قول العلماء كمن اوقعه
فمن يقتضها اجنبية وكانت في الباطن امراته فانها لا تطلق على الصحيح وان حلف
طاهر لغيره فلا تاينبغي ان لا يبر الا بالام الطيب كالحمام ونحو دون السب ونحو

فان العيين في جانب النفي اعلم من اللفظ الدغوي وفي جانب الاثبات احسن كما قلنا فبين
 حلف ليتزوج ونظائره فانه لا يبيح الا بكمال التمسق ولو علق الطلاق على كلام زيد فكما تبين
 او اسكنه الحاضر فمثل ذلك كالاشارة فيعي في الوجهان او بحيث بكل حال من دونه
 ابو العباس قال واصل ذلك الوجهان في انفاء النكاح بكتابة اقراره على النطق واذ قال
 ان عصيت امري فانت طالق ثم امرها بشئ من مطلقا فخالفت حث وان تركته ناسية
 او جاهلة او عاجزة ينبغي ان لا يحث لان هذا التوكيد ليس عسائرا وان امرها امرين
 انه مذنب بان يقول انما امرك بالخروج والى ذلك القعود فلا حث عليه بل العيين على الامر المطلق
 على مطلق الامر والمنسوب ليس امره امر مطلقا وانما هو ما يوجب امر مطلقا وعلق الطلاق
 على خروجها فيكون ثم اذن لها مرة ثم خرجت اخرى فيكون طلقا وهو مذنب لاجل
 خرجت نكدة في سياق الشرط وهو يقتضي العموم وان اذن لها فقالت لا اخرج ثم خرجت
 المخرج المادون فيه قال ابو العباس سئل عن هذه المسئلة ويتوجه فيها ان لا يحث
 لان امتناعها من الخروج لا يخرج الاذن عن ان تكون اذا نكح هو اذا قالت لا اخرج
 قد امكن ان لا يخرج ولم تشعر بالخروج فقد خرجت ببلعها والاذن علم وابطاحه ويقال
 ايضا انما اذا ردت الاذن عليه فهو بمنزلة قوله امرك ببئس اذا ردت ذلك واصل هذا ان
 هذا الباب نوعان توكيد وابطاح فاذا قال ربع هذا فقال لا ابيع ان لم يرد القبول
 في الوصية والموصى اليه لم يملكه بعد واذ ابطاحه شيئا فقال لا اقبل فخله خذ بعد ذلك
 فيه نظر ويتوجه ان السار كالجزم في التكرور وظاهر كلام ابي العباس لا حلفا ليقضيه
 حقه في وقت عينه فابراه قبله لا يحث وهو قول ابي حنيفة ونحوه وقول في مذهبه
 وغيره بآب

كان

كان غالطا في اعتقاده فنفذه المسئلة وشبهها فيها نزاع والاشبه انه لا يقع كالمولى امرأة
 فقال انت طالق ثم بينت انها امراته فانها لا تطلق على الصحيح اذ الاعتبار بما قصد في
 قلبه وهو مقصد معين موصوف ليس هو هذا العيين وكذلك الحث عليه اذ الحلف
 على غيره ليقضه فخالفة اذ قصد اكرامه لا الزامه به لانه كالامر ولا يجب الا امره اذ امره
 الاكرام لان النفي على امره لا يكره بالوقوف في الصف ولم يقف ويتوجه ان يفرق
 بين مخالفة في الذوات والمخالفة في الصفات كما فرق بينهما في صحة العقد وفساده
 ولو حلف لا يدخل الدار فادخل بعض جسده فخل بحيث عاروايتين ويتوجه ان
 يفرق بين ان يكون المقصود يحرم البقرة على الرجل فيحث باذخار بعض جسده
 الى بعض ما يشتره بعض الحرم وبين ان يكون مقصوده الشرع بقعه فاذا خرج
 بعضه لم يحث كما في المعتكف ولو حلف لا اكلت الربا ولا شربت الخمر ولا زينت فشب
 البنية المختلف فيه او قرض قرضا جرمه او نكح ابلا ولي ولا شهود فيحث عندنا
 ان اعتقد التحريم ولم يكن له اعتقاد او حذره ولم يعتد حله ولم يحث في
 تحيته تردد ويتوجه ان يفرق بين ما يسوغ الخلاف فيه كبيع الاشنان بالاشنان
 متفاضلا وما لا يسوغ فيه الخلاف كالجيل الربوية وكسكة البتيد ولو حلف لا يشارك
 فلانا ففسخا الشركه وبقيت بينهما ديون او اعيان مشتركة قال ابو العباس فثبت
 ان العيين يتحل بافساخ عقد اشركه من حلف لا يشركه او لا بنفسه فشمدها
 او ماء الورد حث وقال القاضي لا يحث قال ابو العباس ويتوجه ان يحث بالما
 دونه الدهن وكذلك ماء البان واليخوف لان الماء هو الحامل للريحه الورد والريحه
 فيه بخلاف الدهن فانه يضاف الى الورد ولا يظهر فيه الريحة كثيرا وفي دخول الفاكهة
 الياسمين في مطلق الحلف على الفاكهة نظر ولذلك استثنى ابو محمد بعض ثمر الشجر كالزيتون
 ولو حلف لا يدخل الدار فدخل دار الوصي لم ينفقه في كاستاجرة وكذلك الوقوف
 بعينه وان كانت وقفا على الجنس في اقر من العامر لان المنفعة مستحقة للجنس ولا

فان البين في جانب النفي اعم من النفي في جانب الاثبات لخص كما قلنا فيمن
حلف ليفرز وجهه ونظايره فانه لا يبر الا بكل المعنى ولو علق الطلاق على كلام زيد فكما ثبت
او اسلمه المحاضر فهل ذلك كالاشارة فيجوز في الوجهان او بحيث بكل حال مرد دقيه
ابو العباس قال واصل ذلك الوجهان في فقدان النكاح بكتابة انا قد وعى النطق واذ قال
ان عصيت امري فانت طالق ثم امرها بشئ من مطلقا فما لفت حنت وان تركت ناسية
او جاهلة او عاجزة ينبغي ان لا يحث لان هذا التوكيد ليس صريحا وان امرها امرين
انه يندب بان يقول ان امرك بالخروج واجبك كذا القعود فلا حث عليه بل البين على الامر المطلق
على مطلق الامر والمنع وب ليس هو امر مطلقا وانما هو ما يوجب امر مقيدا وعلق الطلاق
على امر غير اذن ثم اذن لها مرة ثم خرجت اخرى بغير اذن فطلق وهو مذموم لان
خرجت نكرة في سياق الشرط وهو يقتضي العموم وان اذن لها فقالت لا اخرج ثم خرجت
الخروج المأذون فيه قال ابو العباس سئل عن هذه المسئلة ويتوجه فيها ان لا يحث
لان امتناعها من الخروج لا يخرج الاذن عن ان تكون اذا لم تكن هو اذا قالت لا اخرج
قد اطلان الى ان لا يخرج ولم تشعر بالخروج فقد خرجت بلا علم والاذن علم وباحة ويقال
ايضا انما اذا ردت الاذن عليه فهو بمنزلة قوله امرك ببك اذا ردت ذلك واصل هذا ان
هذا الباب نوعان فوكيل وباحة فاذا قال لرجل هذا فقال لا اباع ان لم يرد القبول
في الوصية والموصى اليه لم يملكه بعد واذ اباحه شيئا فقال لا قبل فخل له اخذ بعد ذلك
فيه نظر ويتوجه ان السار كما تجزئ التكرار وظاهر كلام ابو العباس ان الحلف يقتضيه
حقيقته في وقت عينه فابراه قبله لا يحث وهو قولنا في حقيقته ونحوه وقول في مذهبه
وغيره باج **جاء مع الزمان** واذ حلف على معين

كان

كان غالطا في اعتقاده ففهم المسئلة وشبهها فيمن نزع والاشبه انه لا يقع كالوقوع امرأة
فقال انت طالق ثم يتبين انها امراتة فانها لا تطلق على الصحيح اذ الاعتبار بما قصد في
قلبه وهو مقصد معين موصوف ليس هو هذا العين وكذلك الحث عليه اذ حلف
على غيره ليقع له فخالفه اذ قصد كرامته لا الزام به لانه كالامر ولا يجب الامرا اذ منهم
الاكرام لان النبي صلى الله عليه وسلم امر بالبر بالوقوف في الصف ولم يقف ويتوجه ان يفرق
بين مخالفة في الذوات والمخالفة في الصفات كما فرق بينهما في صحة العقد وفساده
ولو حلف لا يدخل الدار فادخل بعض جسده فهل يحث على الرجوع في حث عاروايتين ويتوجه ان
يفرق بين ان يكون المقصود تحريم البقعة على الرجل فيحث باذخا بعض جسده
الى بعض المباشرة بعض الحرم وبني ان يكون مقصوده الثرمة بقعة فاذا خرج
بعض لم يحث كما في المعتكف ولو حلف لا اكلت الربا ولا شربت الخمر ولا زنت فرب
البنيء المختلف فيه او فرض قرصا جرم منقعة او كذب لا ولي ولا شهود فيحث عندنا
ان اعتكف الخمر ما لم يكن له اعتقاد او حذاه وان اعتكف حله ولم يحث ففي
تحقيقه تردد ويتوجه ان يفرق بين ما يسوغ الخلاء فيه كبيع الاشنان بالاشنان
منقاضا وما لا يسوغ فيه كالحيل الربوية وكسرة البنيء ولو حلف لا يشارك
فلانا ففسخا الشركه وبقيت بينهما ديون او اعيان مشتركة قال ابو العباس فثبت
ان البين يخل بالنفساخ عقد الشركه حلف لا يشرب ورد اولا بنفسها فشم دهنها
او ماء الورد حث وقال الفاضل لا يحث قال ابو العباس ويتوجه ان يحث بالما
دونه الدهن وكذلك ماء البان واليخوف لان الما هو كمال الرجمة الورد والرجمة
فيه بخلاف الدهن فانه يضاف الى الورد ولا يظهر فيه الرجمة كثيرا وفي دخول الفاقهة
البانية في مطلق الحلف على الفاقهة نظر ولذلك استثنى ابو محمد بعض شجر الشجر كالزيتون
ولو حلف لا يدخل الدار الا دخل دار الوصي لم ينقضها فهي كاستراحة وكذلك الوقوف
على عينه وان كانت وقفا على الجنس فحقوقي من العام لان المنفعة مستحقة للجنس ولا

يدخل العيق والسبح في بطلان الحلف على من لا يملك عادة التحريم واذا زوج ابنته
ثم قال والله لا ازوجها او ما بقيت ازوجها فهذا التزوج اسم للتسليم الذي هو
الدخول وكذلك اذا باعه ثم قال والله ما بقيت ابيعك هذه الطعة وكذلك الاجارة
ونحوها ولو حلف لا يملك فلانا حينئذ لم ينفذ شيئا فهو ستة اشهر من عليه احد هذه المسئلة
تقتضي اصلا وهو ان اللفظ المطلق الذي له حلف في العرف وقد علم انه لم يرد ادنى ما ناوله
الاسم فانه ينزل على ما وقع من استعمال الشرع فاذا كان اسما كما تقول في موطن كثيرة
واذا حلف لا يفعل شيئا ففعله ناسيا ليمينه او جاهلا بان المعلوم عليه فلا حث عليه
ولو في اعتاق والطلاق وغيرهما من يمينه باقية وهو رواية عن احمد ورواية بقدر رواية
التفريق ويدخل في هذا من فعله متاولا او تقليدا لمن اقتناه او مقلدا لعلم ميت مصيبا
كان او مخليا ويدخل في هذا اذا خالف وفعل المعلوم عليه معتقدا ان الفعل بعد الخلع
لم يتناول يمينه او فعل المعلوم عليه معتقدا ان النكاح لم يكن كذلك ولو حلف على شيء
يعتقده كما حلف عليه فبين بخلافه هذه المسئلة اولي جرح من مسئلة فعل
المعلوم عليه ناسيا او جاهلا وقد ظن طائفة من الفقهاء انه اذا حلف بالطلاق على امر
يعتقده كما حلف فبين بخلافه انه بحيث قول واحد وهذا خطأ بل الخلاف في مناهب
احد ولو حلف على نفسه او غيره ليفعل شيئا فجعله او نسيه فلا حث عليه اذا فرق
بين ان يتعدى المعلوم عليه لعدم العلم او لعدم القدرة ويتوجه فيها اذا نسي اليمين
بالكلية ان يقضي الفعل ان امكن قضاءه وان لم يعلم المعلوم عليه بيمين الحالف فكأن
ولو حلف لا يزوج بنية تزوجا لا بعدا والحكم حثا في سبب في التزوج وان لم يتسبب
فلا حث الا ان يقضي او السببان مقصودا انه لا يمكن من التزوج فاما
فقد عدا ذلك فلم يمتنع حث والا فلا وان كان المقصود ان لا تزوج حث بكل حال
ولو حلف لا يعمل زيدا ولا يسبح فاعمل وكيه او باعه حث وتقي فعل المعلوم عليه
ترويح به بنفسه او وكيه حث في الجرح والفضول فان كان بينه وجهه ترويح

فقال

فقال ان اكلية فانت طالق وان لم تاكلها فانت طالق فاكلت بعضا حث بناء على
قولنا فنعن حلفا على كل هذا الرغيف فاكل بعضه قال ابو العباس ينبغي ان يقال في مثل
هذه اليمين ومثله قوله في مسئلة التمسك لا تنزل ولا صعدت ولا اقم في الماء ولا اخرج
ان يحث بكل حال لمنعه لما من الاكل ومن تركه وكان الطلاق معلقا بوجود الشيء
وبعدمه فوجود بعضه وعدم البعض لا يخرج عن الصفتين بخلاف ما اذا اطلق بالوجود
فقط او بالعدم فقط **كتاب الرجعة**
ابو العباس ابو حنيفة يجعل الرجعة وهو احدى الروايات عن احمد والشافعي
لا يجعل رجعة وهو رواية عن احمد وما لم يجعل رجعة مع النية وهو رواية
ايضا عن احمد فيجوز رجعة اذا قصد الرجعة وهذا عند الاقوال واسمها
بالاصول وكلام ابن ابي موسى في الارشاد يقتضيه والاشع للرجعة مع الكتمان بخلاف
ذكر ابو بكر في الشافعي وروى عن ابي طالب قال سالت احمد عن رجل طلق امرأته تزوجها
واستلم الشهود حتى انقضت العدة قال يفرق بينها ولا رجعة له عليه ويلزم له ان
الشيخ والخلع او الاشهاد كالنكاح دون ابتدا الفرقه قال احمد في رواية ابن منصور
قال قلت لانا ثم جددت نفدي نفسها بعتة عليه فان اجبرت عدا ذلك فلا تزويج
له ولا تقرب وتهرب ان قدرت وقال في رواية ابي طالب تهرب ولا تزوج حتى يظن
طلاقا ويعلم ذلك فان لم يقر بطلاقا ومات لا تنكحها ليس لها نفقة ولا يخرج
من البلد ولكن تحتمل في بلد ها قيل له قال بعض الناس يقتله بمنزلة من يدفع عن
نفسه فلم يعجب ذلك فان قال استحل وتزوجها قال يقول منه قال القاضي لا يقتله
معناه لا تقتله فلو ان قصدت دفعه قال ذلك لنفسه فلا ضمان قال ابو العباس
كلام احمد يدل على انه لا يجوز دفعه بالقتل وهو الذي لم يعجب لانه هذا ليس بتعديا في
الظاهر والدفع بالقتل لما يجوز لمن ظلم عدوا وقطع جسر اصحابنا محل المطلق
فلان ابو طاهر هو الذي ان كانت ذميمة قال ابو العباس النكاح الذي يبيح له

ف

الذي به ينبغي ان يكون النكاح الذي يقرن عليه بعد الاسلام او المحي اليه الحكم فلهذا
يجب ان يتزوج بلا ولي ولا شاهد وكذا تكون زواجهما اخت ثم ماتت الاخت قبل نكاحها
فاما ان تزوجا في هذه او على اخت ثم طلقا مع قيام المنفس فهنا موضع نظر فان
هذا النكاح لا يثبت به التوارث ولا يحكم بحسن فيه بشي من احكام فينبغي ان لا يحل له
قال اصحابنا ومن غابت مطلقه المحرمة ثم ذكرت انها تزوجت من اصباها وانقضت
عدها منه وامكن فذلك فله نكاحا ان عليه ظنه صدقا والافلا وقد تضمنت هذه
المسئلة ان المرأة اذا ذكرت انه كان لها زوج فطلقا فانه يجوز تزوجها وتزوجها
وان لم يثبت انه طلقا ولا يقال ان بثوت اقرارها بالنكاح يوجب تعلق حق الزوج بها
فلا يجوز نكاحها حتى يثبت زواله ونقض حديق الطلاق اذ كتب اليه ان اطلقا لم
تزوج حتى يثبت الطلاق وكذلك لو كان للمرأة زوج فادعت انه طلقا لم تزوج بحرم
ذلك باتفاق المسلمين لانا نقول المسئلة هنا فيما اذا ادعت انه تزوجها من اصباها
وطلقا ولم تعينه فان النكاح لم يثبت لمعين بل لمجمل بنحو لو قال عندي مال شخص
وسلمت اليه فانه لا يكون اقربا اليه لان اتفاق فذلك قولها كان لي زوج وطلقني وسيد
واعتقني ولو قالت تزوجني فلان وطلقني فهو كالاقرار بالما او ادعاها الوفا والذهب
انه لا يكون اقربا **باب الاطلاق** واذا اختلف الزوج على ترك الوطى وغيا
بغاية لا يوجب على الزوج خلو لذة منها فخلت عنها فغيا رايين ما خذها من شرط
العلم بالغاية وقت اليقين او يكفي بثوت في نفس المرء او المبغي وطلق بعد اذ اطلق
عليه الحاكم لم يقع الا طلاق رجعية وهو الذي يدل عليه القرآن ورواية عن احمد فاذا رج
فعليه ان يطأ عقب هذه الرجعة اذ اطلبت ذلك منه ولا يكون من الرجعة الا بهذا الشرط
ولا ان اسما هذا الرجعة لمن اراد اصلاحها بقوله ويعولن من اقصى برده في ذكر ان
ارادوا اصلاحا **كتاب الطهارة** وان نوى الطلاق وهو ظاهر من هذا خبر العود هذا
لزوجه انت على حرام فهو ظاهر وان نوى الطلاق وهو ظاهر من هذا خبر العود هذا

الوطى

الوطى وهو المذهب ولو من غير الوطى فاصح القولين لا تستقر الكفارة الا بالوطى ولا
تطهر من امته والام وله وعليه كفارة نقله الجماعة قل ابو طالب كفارة طهارتي
ينوجب على هذا ان تحرم عليه حتى يفر كاحدى الوجهين فيما لو قال انت حرام ووطى
قال في المحرر ولو وطى في حال جنونه لم يمت الكفارة مع انه ذكر في الطلاق ما يقتضيه
انه لا يحث عليه في ظاهر المذهب فان تزوج فرق والاكاف المنصوص بحث في الجنون
مطلقا وفيه نظر وما يخرج في الكفارة المطلقة غير مقيد بالشروع بل بالعرف قدرا
ونوعا من غير تقيد والتمسك وهو قياس المذهب في الترجمة والا طيب والمملوك
والضيف والاجر المستاجر يطعمه والادم يجب ان كان يطعم اهله يادم والافلا
وعادة الناس تختلف في ذلك في الرخص والغلا واليسار والاعسار وتختلف باختلاف
والضيف والوجبة المقدرة في الشرع من الصدقات على ثلاثة انواع تارة تقدر بقدر
الوجبة ولا يقدر من يعطاها كالكفاة وتارة تقدر المعطى ولا يقدر المال كالكفارات
وتارة تقدر هذا وهذا كالفدية الاذى وذكر ان سبب وجوب الكفاة هو المال فقد
المال الواجب وما الكفارات فسيبها فعلا بنية كالكفاة واليمين والظهار تقدر فيها
المعطى كما تقدر العتق والقيام وما يتعلق به في غير ذلك وقال فهو عبادة موعنة وباليه
ولقد قدر فيها هذا **كتاب النكاح** **كتاب النكاح** **كتاب النكاح**
ولم يقل الزوج في ايمانه في ما رتبناه به قياس المذهب صحة كما اذا انقضت الزوج في
النكاح عاقل قبلت واذا اجوزنا ابدال لفظ اشهد والسخط واللعن فليكن يجوز في غير
العربية لول وان النكاح الزوج وتخلت الزوج عن اللعان حدث وهو مذهب
الشافعي واعطى على كل حال في صريح او تعريف اختلف فيه كلام ابى العباس ولو شتم شخصا
فقال انت ملعون ولزنا وجب عليه التغير عن مثل هذا الكلام ويجب عليه حلق القذف
ان لم يقصد بهن الحيلة ما يقصد كثير من الناس من قصد بهن الحيلة المشغوم
فله حيث كفعل ولزنا ولا يحد القاذف الا بالطلب جمعا والقاذف اذا تاب قبل

علم المقدوف هل توجب توبة الاشبه انه يختلف باختلاف الناس قال ابو العباس
في موضع اخر قال اكثر العلماء ان علم المقدوف لم يوجب توبة ولا ائحت وبعاله واستغفر
وعلى الصحيح من الروايتين لا يجب له الاعتراف لولا ما فيه من ولو مع استخفافه
معلوم لصحة توبته ومن جاز التبرج في الكذب المباح فيه هاهنا نظر ومع عدم
توبة واحسان فغيره كذب وبينه فموس واختيار اصحابنا لا يصح بل يدعوا له في
مقابلة مظنة وزناه بوجه غير كفيته وولاد الزنا مظنة ان يهل خبيثا كما يقع كثيرا
واكرم اخلق عند الله تعالى **باب ما يلحق من النسب**
ولا يقية الزوجة فرشا الابا له قول وهو ما خذ من كلام الامام احمد في رواية حرب
وتسقط الاحكام لقوله واحتجني منه يا سودة وعليه مضمون احد وان استوفى له
من الزنا ولا فرش كفة وهو مذهب الحسن وابي سيرين والنخعي واسحاق ولو اقر بنسب
لو شهدت به بينه اخري ان هذا ليس من نوع هذا بل هذا روي وهذا فارسي فها من وج
نسبه معارضة لقافة والبيته ومن وجه كبر المتن فهذا المعارض الثاني في النسب هل
يقدر في المقتضى قال ابو العباس هذه المسئلة حذفت وسبقت فيها فكان الجواب
ان التقابل الذي بينهما ان ما يوجب القطع بعدم النسب فهو كالتس مثل ان يكون
احدهما حنانيا والاخر روميا ونحو ذلك فهذا ينبغي التنبه وان كان امر احتمالا ينبغي
لكن ان كان المقتضى للنسب القرائن لم يلتفت الى المعارض وان كان المقتضى له مجرد القرائن
والبيته فاختلف الجنب معارض ظاهر فان كان النسب بنوع فتشوة الرجح من غيرها
اذ لا بد للابن من لب غلبا وظاهرا قال في الصافي ولو ائكر المجنون بعد البلوغ
لم يلتفت الى ائكاره قال ابو العباس ويوجب ان يقبل لانه ايجاب حق عليه مجرد قول
غيره مع سنا عته كالو كمن المقيط بالحرية فاذا بلغ فاقربا برق قبلنا اقراره ولولدت
المرأة لزوجهامتها ان ظن جواز الحق الولد والاقر واثان ويكون حراما للصحة والاطقة
حدا فذكر واذا ولى المرء من الامة المهرهه باذن الراهن وظن جواز ذلك كحق الولد

خا

حرا واذا ائكارا تداعيا بهيمة او فضيلا فشهد القاي ان مائة هذا نتيجة ما ينبغي ان يقضى
بهذه الشهادة وتقدم على اليد الحسية ويوجب ان يحكم بالقيافة في الاموال كلها كما حكمنا بذلك
في الرق المقلوع او كان له موضع في اليد وكما حكمنا في الاشراك في اليد الحسية بما يظن
من اليد العرفية فاذا عطاها لغيره من الزوجين ما يناسبه في العادة وكل واحد من الصنفين
ما يناسبه وكما حكمنا بالوصف في المقتضى اذا ادعاها لثان وهذا نوع قيافة او شبه به
وكذلك اذا تنازع عاقرسا او غمرا في ايها فشهد اهل الخبة انه من هذا البستان ورجع الى اهل
الخبة حيث يستوي المتدعيان كما رجع الى اهل الخبة بالنسب وكذلك لو تنازع اثان لباسا
او غلاما من لبس احدهما دون الاخر او تنازع عاقرسا تذهب من بعيد الى اصطبل حديها وق
الاخر او تنازع عازوج خفا ومصرع مع الاخر شكله او كان عليه علامة لاحدهما كالتزبول
الى الجند ومثله كان المدعي في ايها او في ثاثة واما ان كانت اليد للاحدهما دون الاخر
فالقيافة المعارضة كاليافة المعارضة للفرش فاذا قلنا بتقديم القيافة في صورة الرجحان
قد نقول هاهنا كذا وكذا ومثل ان يدعي انه ذهب من ماله شيء وثبت ذلك فيقتض القاي
ان الرامي من مكان الى مكان اخر فتم ادة القاي ان المال دخل الى هذا الموضع وتوجب
احدا من ادا الحكم واما ان يكون لثا يحكم به مع اليقين للمدعي وهو الاقرب فان هذه
امانة ترجح جانب المدعي اليقين مشروعة في اقوى الجانين ولو مات الطفل قبل ان يرى
القافة طالب المزي يوقف ماله وماله ضعيف وانما قياس المذهب القرفة ويحتمل
الشك ويحتمل ان يرث واحد منهما **كتاب العدد**
ويوجب في المقتضى بعضا اذا كان احد ثلثها فادون الايجب الاقران فان تكمل القرين
للامانة انما كان للضرورة فيؤخذ المقتضى بعضا بحساب الاصل ويحكم في المحتر
واذا ادعت المعتد انقضاء عدتها بالاقراء او الالة قبل قولها اذا كان ممكن الا ان يرضيه
بالحيف في شهر فلا يقبل قولها الا بينة نص عليه وبذلك اخبر في مطلقا قال ابو العباس
قياس المنصوص انما اذا ادعت ما يخالف لظاهر كلف البينة لاسيما اذا وجبنا عليها البينة

العدا

فيما اذا اطلق طلاقا بحيفها فقالت حضرت فان التهمة في الخلاص من العدة كالتهمة في
 الخلاص من النكاح بل يتوجب انما اذا ادعت الانقضاء في اقل من ثلاثة اشهر البينة وان
 ادعت الانقضاء بالولادة فهو كالوادة وانما ولدت وانكر الزوج فيما اذا اطلق طلاقا
 على الولادة وفيه وجهان واذا اقر الزوج انه طلق وجب من مائة ترديد العدة الشرعية
 فان كان المقر فاسقا او مجهول الحال لم يقبل قوله في انقضاء العدة التي فيها حق التقوان
 كان عدل غيرتهم مثل ان يكون غايبا فلا حضرا خبرها انه طلق من مائة كذا وكذا فمثل العدة
 من حين بلغ الخبر او المقيم بذلك بينه او من حين الطلاق كالتامة به بينه فيه خلاف
 مشهور عن احمد والمشهور عنه هو الثاني والقوانين في امرأة المفقود من
 عن الخطار في العدة وغيره من المحابة وهو انما ترصد أربع سنين ثم تقعد للوفاة
 ويجوز لها ان تزوج بعد ذلك وهي زوجة الثاني باطنا وظاهرا ثم اذا قدم زوجها
 الاول بعد تزوجها بغير بين امرته وبين غيرها ولا فرق بين ما قبل الدخول وبعده
 وهو ظاهر مذهب احمد وعلى الاصح لا يعتبر الحكم فلو مضت المدة والعدة تزوجت
 بلا حكم قال ابو العباس وكنت اقول ان هذا يشبه النقطة من بعض الوجوه ثم ما ريت
 ابن عقيل قد ذكر ذلك ومثل ذلك وهذا لان المجهول في الشرع كالمعدوم واذا علم بعد
 ذلك كان التصرف في اهله وماله هو قفا اذنه ووقف التصرف في حق الغير اذنه
 يجوز عند الحاجة عند ما لا نزاع واما مع عدم الحاجة ففيه روايتان كما يجوز التصرف
 في النقطة لعدم العلم بصاحبها فاذا امكن ان كان التصرف موقوف على اجازة
 وكان ترصد أربع سنين كالحول في النقطة وباجله كل صوت فرق فيما بين الرجل
 وامرته بسبب يوجب الفرق ثم تبين انتفاء ذلك السبب فهو يشبه المفقود والخبر
 فيه بين المرأة والمهر هو اعدل الاقوال ولو طنت المرأة ان زوجها طلقها فنزوح
 فهو كالوطنت موته ولو قدر انها كتمت الزوج فنزوح غير صحيح ولم يعلم الاول حتى
 في الثاني فهذا الزوجان مشهوران بخلاف المرأة لكن اذا اعتقدت جوارها فكذا بان



تقعد

تقعدانه عاجز عن حقها او مفراط فيه وانما يجوز لها الفسخ والنزوح بغير فسخ مائة المفقود
 اما اذا علمت التحريم فهي زانية لكن المزوج بها كالمزوج بامرأة المفقود ولا يطلق
 نفسا فاجازه واذا اطلق واحدة من امرأته بمائة ومات قبل الاقراع فاحدهما وجبت
 عليه عدة الوفاة والاخرى عدة الطلاق ولا يظهر هنا وجوب العدة في كل منهما والواجب
 ان الشبهة ان كانت شبهة نكاح فتعد الموطوعة عدة الزوجية من كانت اولادها كانت
 شبهة مذكورة عدة الامة المشتركة واما الزنا والعيرة بالحمل وقال ابو العباس في موضع
 آخر والموطوعة بشبهة تستبرأ بحيفه وهو وجوب المذهب وتقعد الزني بها بحيفه
 وهو رواية عن احمد والمختلفة كيفية الاستبراء بحيفه واحدة وهو رواية عن احمد
 ومذهب ثمانية عن عفان وغيره والمسنوع تحريمها ذكر واوصى اليه احمد في رواية صالح
 والمطلقة امر ثلاث تطلقات عدة بحيفه واحدة قلت علق ابو العباس بقول
 بذلك لان لا يكون الباطح على خلافه وقد حكى اقا ضحى ابو الحسين ابن الفراء القول
 بنكر عن ابن البيان ومن ارتفع حيفه لا تترك ما رفعه ان علمت عدم عودته كالايسة
 والاعتدت بسنة والمطلقة البايين وان لم تلزمه نفقة ان شاء اسكانا في مسكنه
 او غير ان صلح لها ولا محذور تحصيل المأية وانفق عليه فله ذلك وكذلك المحل من وطئ
 الشبهة والنكاح الفاسد لا يجزى الوطئ نفقة ان قلنا ان النفقة لها الا ان يكنها
 فتمت يليق بها تحصيل المأية فلزم ذلك ويجب لها النفقة **فصل** في الاستبراء
 والحب استبرا الامة البكر سواء كانت بكيرة او صغيرة وهو مذهب احمد واخيه النخعي
 ورواية عن احمد ولا الايسة ولا من استبرأها من رجل صادق واخيه النخعي او وطئ
 واستبرا **كتاب الرضاع** واذا كانت الميرة
 معروفة بالصدق وذكرت انما رضعت طفلا خمس رضعات قبل قولها وثبت حكم الرضا
 على الصحيح ورضاع البكيرة تنسب به حرمة بحيث يسبح الدخول والمخلوق اذا كان قد تربي
 في البيت بحيث لا يمتشون منه الحاجة لقصة سالم مولى ابى حذيفة وهو بعض مذهب

عائشة وعطا والديت وداود من يرى انه ينشر الحمة مطلقا والارضاء بعد انقطاع
ينشر الحمة وان كان دون الحول وقوله ابن القاسم صاحب مملك واذا اشتركا لثان في وحي
امراة فحكم الموضع من ولدها من هذين الرجلين واولادها فان لم يكن
با حدها فالواجب ان يحكم على اولادها لانه اخ لاهلها الصنفين وقد شبهه او يقال لا قبل
في الطلاق يحل منها فان الاشتباه في حق اثنين لا واحد **كتاب**
النفقة وعلى الولد المورس ان ينفق على ابيه المعسر ومن وجب عليه ومن اخوة
الصغار ولا يلزم الزوج تمليك الزوجة النفقة والكسوة بل ينفيق ويكسوها بحسب العادة
للولي عليه ولم ان حقا عليك ان تطعمها اذا اطعمت وتكسوها اذا اكستت كما قال عليه
السلام في المملوك ثم المملوك لا يجب له التمليك اجماعا وان قيل انه يملك بالتمليك ويتخرج ذلك
ايضا من احاديث الرواية في انه لا يجب تمليك الفقيرة الفقيرة بل هنا اولى للمعسر المستف
واذا انقضت السنة والكسوة صححة قال اصحابنا عليه كسوة السنة الاخرى وذكروا
احتمالا انه لا يلزمه شيء وهذا الاحتمال قياس المذهب لان النفقة والكسوة غير معتد
عندنا فاذا كسوها الكسوة عدة سنين لم يجب غير ذلك وانما يتوجه ذلك على قول من
يجعل معتدة وكذلك قياس هذا لو استنفدت من نفقة امس للزوج وذلك لما وجب
معاوضة العوض الاخر لا يشترط الاستيفاء فيه ولا التمليك بل التمكين من الاستفاد
فكذلك عوضه ونظير هذا الاجير بطعامه وكسوته ويتوجه على ما قلنا انه قياس المذهب
ان الزوجة اذا قبضت النفقة ثم تلفت او سرقته اندلزم الزوج عوضها وهو قيس
قولنا في الحاج من الغير اذا كان ما ياحظه نفقة فتلفت فانه يتلف من ضمان مالكة قال
في المحرر ولو انفقت من ماله وهو غايب فبقيت موته قبل يرجع عليه بما انفقته
بعد موته على روايتين قال ابو العباس وعلى قياسه كل من ايج له شيء وزالت الراجعة
بفعل الله لو بفعل المبيع كالمعير اذا مات او رجع والمخ واهل الموقوف عليه لكن لم
يذكر كجرها هنا اذا اطلق ولعله يفرق بين الموت والطلاق فان التفريط في الطلاق

والقول في دفع النفقة والكسوة قول من يشهد له العرف وهو مذهب مالك ويخرج على
مذهب حماد في تقديم الظاهر على الاصل وعلى احد الوجهين فيما اذا اصدقا تقليم قصيدة
ووجبت حافظة لها وقالت نقلتها من غيره وقال الزوج بل منى ان القول قول الزوج و
اذا اخل بالزوج استقر عليه المهر ولا تقبل دعواه عدم عليه ولو كان اعني نص عليه
الامام احمد لان العادة انه لا يخفى فتقدم هذا العادة على الاصل فتداهوله الاتفاق
فان العادة هناك اقوى ولو انفق الزوج على الزوجة وكساها مائة ثم ادعى الولي عدم ذلك
وانما تحت حرم لم يسمع قوله اذا كان الزوج قد تسلم التسليم الشرعي ونص على ذلك اية العلماء
وخالف فيه شذوذ من الناس وقرر الولي لها مع حاجتها الى النفقة والكسوة فان عرفت
ذكر اصحابنا من الصور المسقط للنفقة الزوج فعل النذر الذي في الزمة والصوم
والفان وقضاء رمضان قبل ضيق وقته اذ لم يكن ذلك بوجه فلا ابو العباس فعنا
النذر والكفارة عندنا على الفور فهو كالعين وصوم القضاء يشبه الصلاة في اول الوقت
ثم ينبغي في جميع صور الصوم ان تسقط نفقة النهار فقط فان مثل هذا ان تنشر بها
وتجي يوما فانه لا يكت ان يقال في مثل هذا كما قيل في الاجارة ان منع تسليم بعض النفقة
يسقط الجميع اذ معنى من النفقة الاستسقط ولو اطاعت في المستقبل استحققت الزوجة
الموت في غيرها زوجها لا نفقة لها ولا سكنى الا اذا كانت حاملا فرأيتان واذ لم توجب
النفقة في التركة فانه ينبغي ان تجب لها النفقة في مال الحمل او في مال من يجب عليه النفقة
اذا قلنا تجب للحمل كما تجب اجرة الرضاع وقال ابو العباس في موضع اخر النفقة و
السكنى تجب للموتى عنها في عدة بئر طمعا في بيت الزوج فان خرجت فلا جناح عليها
اذا كان اصلها والمطلقة البائين لحامل تجب لها النفقة من اجل الحمل والمهر وهو مذهب
مالك واحاديث القولين في مذهب احمد والشافعي واذا تزوجت المرأة ولها ولد فنفقت
الولد ذهبت به الى بلد اخر فليس لها ان تطالبه بالنفقة الولد وارضاء الطفل واجبة
على الام بشرط ان تكون مع الزوج وهو قول ابن ابي ليلى وغيره من السلف والاستحقاق

اجرة المثل زيادة على نفقة وكسوتها وهو اختيار القاضى في المجد وتقول الخنفية لان
 الله تعالى يقول والوالدان يرضعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة
 وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف فلم يوجب الحق الا الكسوة والنفقة
 بالمعروف وهو الواجب بالزوجية وما عساه يجرد من زيادة خاصة للرضيع كما
 قال في الحامل فان كن اولاد حمل فانفقوا عليها حتى يرضعن حملهن فدخلت
 نفقة الولد في نفقة امه لانه يتغذى بها وكذلك الرضيع ويكون النفقة هنا
 واجبة بشئين حتى لو سقط الزوج ببلادهما ثبتت الاخرى ولو نشزت وارضعت
 ولدها فلها النفقة للارضاع لا للزوجية فاما اذا كانت باريا وارضعت له واره
 فانها تستحق اجرها بلارب كما قال تعالى فان ارضعن لكم فانهن اجورهن وهذا
 الاجر هو النفقة والكسوة وقال طائفة من السلف الضحك وغيره اذا كانت المرأة قليلة
 اللبن وطلقها زوجها فله ان يكثر من رضعة لولده واذا افلح ذلك فلا فومس المرأة
 بسبب الولد ولو حضنته وينبغي ان يجب على القريب ان يحاكم قربه من الاسر
 وان لم يجب عليه استنفاذه من الرق وهو اول من حمل القتل وتجب النفقة لكل
 وارث ولو كان تقاطعا من ذوي الارحام وغيرهم لانه من صلة الرحم وهو عام فيهم
 الميراث في ذوي الارحام وهو رواية من جد والاوجه وجوب مرسا وان كان
 الموسر القريب متمتعاً فينبغي ان يكون كالمعسر ولو كان للرجل مال وحيل بينه وبين
 لعصب او بعدد كمن ينبغي ان يكون الواجب هنا القرض بها الاسترجاع وعلى هذا فحق
 وجبت عليه النفقة وجب عليه القرض اذا كان له وفا وذكر القاضى ابو الخطاب
 وغيرهما في اب وابن القيس ان على الاب السدس الا ان الاصح تركوا القياس لظاهر
 الآية والاية انما هي في الرضيع وليس له ان ينفق اب ينفق بين الصغير وغيره فان من
 له ابن يعبد له لا يكون عليه نفقة بل يكون على الاب فليس في القران ما يخالف ذلك
 وهذا جيد عما قول ابن عقيل حيث ذكر في التذكرة ان الولد ينفق بنفقة والده باب

باب الحضانه لاحضانه الاحل من العصبه او لامه وارثه او صليبه
 بعصبه او وارثه فان عدوا فالحاكم وقيل ان عدوا ثبت من سواهم من الاقارب
 ثم الحاكم ويوجه عند عدم ان تكون لمن سبق اليه كالقبط فان كفال ايتامي لم يكن نفا
 يستاذنون المحاكم والوجهان لرد ذكره بين الميراث والمال والعمة احق من الخالة
 وكذا انما الاب يقدم من طائفة الام لان الولاية للاب فكذا القارب وانما قدمت الام
 على الاب لانه لا يقوم مقامها هنا في مصلحة الطفل وانما قدم الشارع صاها عليه ولم
 خاله بنت حمزة عايتها صفيه لان صفيه له قطب وجعفر طيبا يبا من خالتها فقضى
 لها بما في غيبته وضعف البصر يمنع من كمال ما يحتاج اليه المحضون من المصالح
 واذا تزوجت الام فلا حضانه لها وعاصبة المرأة من غير المحرمات فان لم تمنع الا
 بالحس حبسوها وان احتاجت الى القيد قيدوها وما ينبغي للولد ان يرضع امه ولا يجوز
 له مقاطعتها بحيث يتمكن من السوي ببحسب قوتهم وان احتاجت الى رزق وكسوة
 كسوها وليس لها قامة له عليها **كتاب** **الحضانة**
 الفقهاء الشرعية انما شرعت رحمة من الله بعباده فهي صادرة عن رحمة الخلق والادة
 الاحسان اليهم ولهذا ينبغي لمن يعاقب الناس بما ذنبوا ان يقصد بذلك الاحسان اليهم
 والرحمة لهم كما يقصد الوالد اذ يت ولد كما يقصد الطبيب معالجة المريض وتوبة
 القاتل لنفسه عند مقبولة عند الجمهور وقال ابن عباس لا تقبل وعن الامام احمد رواه
 واذا انقض منه في الدنيا قبل المقتول ان يستوفى حقه في الاخره فيه قولان في مذهب
 احمد وغيره وليست التوبة بعد الجرح او بعد الرمي قبل الاصابة ما نفه من وجوب
 التماس ذكر اصحابنا من صور القتل العمد الموجب للقتل من شهد عليه بينه
 بالردة فقتل بذلك ثم رجعا وقالوا عمدنا قتله وهذا فيه نظر لان المرتد اذا قتل اذا
 اتيب فيمكن المشهور عليه التوبة كما يمكن التخلص من النار والدال على ان يقتل بغير
 حق يلزمه القود اذا تعدوا الا الله وامساك بحيات جنائله محرمه قال في المحتر

او امر به يقتل سلطان عادل او جابر ظالما من لم يعرف ظلمه فيه فقتله فالقتل
او الذرية على الامر خاصة قال ابو العباس هذا بناء على وجوب طاعة السلطان في القتل
المجهول وفيه نظر بل لا يطاع حتى يعلم جواز قتله وحينئذ فتكون الطاعة له معصية
لا سيما اذا كان معروفا بالظلم فقتل الجبل بعد الجبل كل حرمة وقياس المذهب ان اذا
كان المأمور من بطيعة غالبا في ذلك ان يجب القتل عليها وهو اولى من الحاكم والشهود
فانه سبب يفضي غالبا بل هو اقوى من الكفر ولا يقتل مسلم بن مسلم الا ان يقتله غيلة لاخذ
ماله وهو مذهب مالك قال اسحاق بن ابي حنيفة لا يقتل حر بعبد ولكن ليس في العبد نص
صحيح صحيح كما في الذي بل اورد ما روى من قتل عبده قتلناه وهذا لانه اذا قتله
ظالما كان الامام ولي الدم وايضا فقد ثبت بالسنة والاثار انه اذا مثل بعبده فقتل
عليه وهو مذهب مالك واحمد وغيرهما وقتله اعظم انواع المثل فلا يموت الا بالحر لكن
حرية لم تثبت في حال الحياة حتى يرثه عصابة بل حرية تثبت حكما وهو اذا اعتق كان
ولا ريب للمسلمين فيكون الامام هو وليه فله قتل فمثل عبده وقد يحجج بعضهم بقول
ان قاتل عبدا غيره لسيد قتله واذا دل الحديث على هذا كان هذا القول هو الرابع وهذا
اقوى على قول احمد فانه يجوز شهادة العبد كالحرة بخلاف الذي قلنا لا يقتل الحر بالعبد
وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم المومنون سكا في دماءهم ومن قال لا يقتل حر بعبد
يقول لانه لا يقتل الذي الحر بالعبد المسلم واسمه تعالى يقول ولعبد مومن خير من شرك
فالعبد المومن خير من الذي المشرك فكيف لا يقتل به والسنة انما جاءت لا يقتل والد
بوله فالحاق الجند بنكر وابي الامم بعبد ويتوجه ان لا يرث القاتل ماله وارث
كما لا يرث هو المقتول وهو شبيه بجذ الفذف المطالب به اذا كان اقاؤه في
او وارث الوارث فلهذا هو قتل احد الابنين اباه والاخر امره وهي زوجية الاب
فكل واحد منهما يستحق قتل الآخر فثبتا صان لاسيما اذا قيل ان مقتضى القود بترك
قتله في غير اما بطريق التوكيل بل لا ريب واما بالتاميك وليس يعيد واذا كان المقتول

رضي بالاستيفاء او بالدية فينبغي ان يقتل كالمعتق وعليه يخرج قصة عزالا المخرج على
كونه مرتدا او مفسدا في الارض وقاتل الية ولذا قال القائل فلان نريد فقياس المذهب
ان كان نحويا لم يكن مقرا وان كان نحويا كان مقرا كالو كالم بالاضافة ومن يرى
بغير باهله حاز له قتلها فيما بينه وبين الله وسواء كان القاتل محصنا او غير محصن
معه فبذلك لم لا كمال عليه كلام الاصحاب وفناوي الصحابة وليس هذا من باب دفع
الاصائل كما ظنه بعضهم بل هو من عقوبة المعتدين المودين واما ان دخل الرجل ولم
يفعل بعد فاحشة وتكره دخل لاجل ذلك فهذا فيه نزاع والاحوط لهذا ان يتوب من
القتل في مثل هذه القوة ومن طلب منه الفجور كان عليه ان يدفع الصائل
عليه فان لم يندفع الا بالقتل كان ذلك له باتفاق القائلين فان ادعى القاتل انه
مال عليه وانكر اولى المقتول فان كان المقتول معروفا بالبر وقتله في محل لا ريب
فيه لم يقتل قول القاتل وان كان معروفا بالفجور والقاتل معروفا بالبر فالقول قول
القاتل مع يمينه لاسيما ان كان معروفا بالبر فله قبل ذلك باب
استيفاء القود والعفو عنه ن والجماعة المشركون في استحقاق دم
المقتول الواحد اما ان ثبت لكل واحد بعض الاستيفاء فيكونون كالمشركين في عقد
او وضوئة وتعيين الامام قومي كما هو عليهما لنيابة عن المجتمع والقرعة انما شرعت
في الاصل اذا كان كل واحد مستحقا او المستحق ويتوجه ان يقدم الاكثر حقا حقا او الاقل
لقوله كبر وكالا ويا في النكاح وذلك انهم قالوا انها يقدم بالقرعة كما في ولاية النكاح ومن
ختم له القرعة لم يكن له الاستيفاء الا باذن الباقيين لان القرعة قسمة ولم تسقط
حقوقهم ويتوجه اذا قلنا ليس للولي اخذ الدية الا برضا الجاني ان يسقط حقه بوجه
كالومات العبد الجاني او المكفول به وهو ظاهر كلام احمد في رواية ابن ابي و ابن
القاسم وابي طالب ويتوجه ذلك وان قلنا الواجب القود وعينا او احد شيئين لان
الدية عدل العقوبة ما الدية مع الهلاك والذي ينبغي ان لا يعاقب المجنون بقتل ولا قطع

لكن يضرب على ما فعل ليرحمه وكذا القبيح الذي يعاقب على الفاحشة تغير بل يغا قال اصحابنا
 وان وجب لعبد قصاص وتخزين قذف فطلبه واسقاطه لوليد وولد سيدة ويتوجه ان
 لا يملك اسقاطه بجانا كالمفلس والورثة مع الديون المستقره على احدى الوحيين و
 لذلك اصل في الرهن والقياس ان لا يملك السيد تغير القذف اذ مات العبد الا اذا طالب
 كالوارث ويفعل بالجان على النفس مثل ما فعل بالمجنون عليه ما لم يكن مجنونا في نفسه او يقتله
 بالسيف ان شاء وهو رواية من اخذ ولو كوى شخصاً بمسك كان للمجنون عليه ان يكونه مثل
 ما كواه ان امكن ويجرى القصاص في اللطمة والضربة ونحو ذلك وهو مذهب الخلفاء
 الراشدين وغيرهم ونحو عليه اخبرني رواية اسمعيل بن سعيد الساجي ولا يستوفى القود
 في الطرف الا بحضرة السلطان ومن اجرا بر الحرجا جانياتية على عاقلة ان قلنا تجب الدية
 على العاقلة تجلو عليه ابتدا او عدا ان قلنا جانياتية في ذمة مع مع ان يتوجه القتي مطلفا
 وهو وجه بناء على ان مفهوم هذا اللفظ في عرف الناس العفو مطلفا والفاظ الشرع
 تحمل موجباتها على عرف الناس فتختلف باختلاف الاصطلاحات واذا عفا ولياء القتل
 عن القاتل بشرط ان لا يقيم في هذا البلد ولم يف بهذا الشرط لم يكن العفو لازما بل لهم
 ان يطالبوه بالدية في قول العلماء والدم في قول اخر وسواء قيل هذا الشرط صحيح او فاسد
 يستند به القدام لا ولا يصح العفو في قتل الغيلة لتعذر الاحتراز منه كالقتل في الحارة
 وولاية القصاص والعفو ليس عامة لجميع الورثة بل يختص بالعصبة وهو مذهب
 مالك ويخرج رواية عن احمد وانفق الحامة على قتل شخص فلا وليا للدم ان يقتلوه
 ولهم ان يقتلوا بعضهم وان لم يعلم من القاتل فلا وليا ان يقتلوا واحدا منهم
 قتله ويحكم لهم بالدية **كتاب** **الديات** المعروفة
 يضمن باللائن لا باليد الا الصغير ففيه روايتان كالروايتين في سرقة فان كان الحر
 قد تعلق برقبته حق لغيره مثل ان يكون عليه حق قود او في ذمته مال او منفعة او عند
 امانات او غصوب تلفت بتلفه مثل ان يكون عليه حق قود او في ذمته مال او منفعة او



عنه

هذه امانات او غصوب تلفت بتلفه مثل ان يكون حافظا عليها فاذا تلف زال الحق
 فالذي ينبغي ان ان تلف فاذا هب با تلاف من غيره او منفعة مضمونة ضمن كالتقود
 فانه مضمون لكن هل ينقل الحق الى القاتل فيجوز الاوليا بين قتله والعفو عنه
 او التركة الاول ففيه روايتان واما اذا تلف تحت اليد العامة فامتنع ان يضمن ما تلف
 بذلك من مال او بدل قود بحيث يقال ان كان عليه قود فخال بين اهل الحق والقود حتى ما
 ضمن لهم الدية ومن جنى على سائر ائمان واختلفوا في القول قول المجني عليه في قدرها التلف
 كل واحد منها قاله اصحابنا ويتوجه ان يقتل عاقل القدر المتنازع فيه لانه ثبت على احدهما
 لا بعينه كما لو ثبت الحق لاحدهما لا بعينه ولذا اتفق من لجسته ما لا حال فيه فهل يجب بالقسط
 او كمال الدنيا وحكومة على ثلاثة اوجه ويتوجه ان يجب اكثر الامرين من القسط وكما لو
 في اضرار الواثمين عنه وتوخذ الدية من الجاني حفاظا عند نفسه العاقلة في اصح قول العلماء
 ولا تجوز على العاقلة اذ لا الامام المصلحة فيه ونظر على ذلك للعام اخذ ويتوجه
 ان يعقل ذوالارحام عند عدم العصبة اذ قلنا تجب النقرة عليهم والمرد يجب ان يعقل
 عنه من بر من المسلمين او اهل الدين الذي انتقل اليه **باب**
 القسامة فقل الميراث من الامام اخذ منه قال ذهب الى القسامة اذا كان ثم لم يلح واذا
 كان ثم سببتين واذا كان ثم عداوة واذا كان مثل المدي عليه فيعمل هذا فذكر الامام
 اربعة امور للخط وهو السك في حرضه كاشهادة المرد وده والسبب اليه كالنقود عن
 فني والعداوة وكون المظلوم من المعروفين بالقتل وهذا هو الصواب واختار
 ان يجوز في فاذا كان ثم لوث يغلب على الظن انه قتل من اثم يقتله جاز لا وليا القتل
 ان يخلوا خفيه يميناً ويستحقوا دمهم واما ضربه ليركض فلا يجوز الا مع القرابة التي تنقل
 عنه فانه قتله فان بعض العلماء يجوز يقرض بالضرب في مثل هذه الحالك وبعضهم منع من ذلك
 مطلقا **كتاب** **الحد** ورون قوله تعبه

فامسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت او يجعل احدهن حبلا قد يندل بذلك
 عما ان المذنب اذا لم يعرف فيه حكم الشرع فانه يمكن ان يحبس حتى يعرف فيه حكم الشرع فينفذ
 فيه واذا زنا التي بالمسلمة قتل ولا يراد به عن القتل الاسلام ولا يعتبر فيه ادى الشهادة على
 الوجه المعتبر في المسلم يكفي استفاضة ذلك واشتهار وان حملت امرأة لا زوج لها ولا سيد
 حدث ان لم تنس في شهده وكذا من وجد منه راحة لم يجر وهو رواية من اجزئها وتغلظ
 وعقابها بقدر فضيلة الزمان والمكان والبيعة الواحدة لا تحيط بجميع الحسنات لكن قد
 تحيط ما يقابلها عند اهل السنة ولا يشترط في القطع بالسرقة مطالبة المسرقة منه بماله
 وهو رواية من اجزئها واختارها ابو بكر ومذهب مالك كذا قرره بالزنا باعته غيره ومن روى
 عن الحسن او ما شئت من غير حرز اضعفت عليه القيمة وهو مذهب احمد وهو رواية عنه
 والنقص الذي يخرجه سرقة اموال الناس ولا غرض له في شخص معين فان قطع يده واجب
 ولو عفا عنه حب المال **فصل** والمخاربون حكمهم في المصير والتحرر والحد
 وهو قول مالك في المشهور عنه والشافعي واكثر اصحابنا قال القاضى المذهب على ما لا ابو
 بكر في عدم التفرقة ونقص في اختلاف بل هم في البيان احوق بالعقوبة منهم في القهر والرد
 كما لما شرف في الحرب وهو مذهب احمد وكذا في السرقة والمرة التي تحضر النساء للقتل يقتل بالموت
 التي تقام عن حد وتغريخ اثبت بالبينة فاذا اظهر من وجب عليه الحد والتبرع بالتوبة لم يوثق
 منه بما يقام عليه الحد وان كان تابيا في الباطن كان الحد مكفرا وكان ما جوارا على صبر
 وان جاء تابيا بنفسه فاعترف فلا يقام عليه في ظاهر مذهب احمد ونقص عليه في غير مذهب
 كما جزم به الاصحاب وغيرهم في المخاريب وان شهد على نفسه كما شهد به عازر والفاطمة
 واختار اقامة الحد عليه اقيم والا فلا وتصح التوبة من ذنب مع الاصرار على اخر اذ كان
 المقتضى للتوبة اقوى من المقتضى للتوبة من الاخر او كان المانع من احدهما اشد هذا
 هو المعروف من السلف والخلف ولا يلزم الدفع عن مال الغير وسواء كان المدفع من
 اهل مكة او غيرهم وقال ابو العباس في جند قاتلوا عريا بنسبوا الموال تجاليدوه

وغيرها

اليه

اليه فهم مجاهدون في سبيل الله ولا ضمان عليهم بتوفد ولا دية ولا كفارة ومن امر للراية
 والمال لم يشي وباتهم عاصدا نيته كالمصير رياء وسعه **فصل** والافضل
 ترك قتال اهل البغي حتى يبدوا الامام وقاله مالك وله قتل الخوارج ابتداء منه بجرحهم
 وجمهور العلماء يفرقون بين الخوارج والبغاة المتأولين وهو المعروف عن الصحابة واكثر
 المصنفين لقتال اهل البغي يرى اعمال من ناحيته عاونهم من يرى لامساك وهو المشهور
 من قول اهل المدينة واهل الحديث مع رويتهم لقتال من خرج عن الشريعة كالمخروية
 ونحوهم وانه يجب والاخبار توافق هذا فتعبر النص الصحيح والقياس المستقيم على
 كان اقرب الى الصواب من معادية ومن استعمل الذي من امر ونهيه بتاويل فكلما بدع في
 سقط بتوبته حق الله وحق العبد واجب ابو العباس لذلك بما اختلفت البغاة لانه من
 الجهاد الذي يجب الاجر فيه على الله وقاتل النصارى ولو كانوا مسلمين هو قتال اعدى
 رضى الله عنه ما نفي الزكاة وبوخذ اموالهم ودينتهم وكذا القرض اليهم ولو ادعى اكرها
 ومن اجزئها جرح لم ياتم ولو **فصل** ومن اخذ منهم شيئا حنم وتبقي له و
 الرافضة لجليه يجوز اخذ ماله وسي حريم يخرج عن تكفيرهم قال اصحابنا وان
 اقتلت طائفتان لعصية او طلب رايته فها طائفتان فاما من كان فاجبوا الضمان
 على مجموع الطائفة وان لم يعلم عين المثلث وان تقابلتا تقاضا لان المباشر والمعين سواء
 عند الجمهور وان جعل قدر ما عليه كل طائفة من الاخرى تساويا كن جمل قد حرم المقتل
 باله فانه يخرج النصف والباقي ومن دخل لصح فقتل فجل قاتله ضمن الطائفتان وجميع
 المال على كل طائفة مستتعة عن شريعة متواترة من شرايع الاسلام فانه يجب
 قتالها حتى يكون الذي كله من المخاريب والولى **فصل** واذا تمكنت
 في المعصوم والمشروب هل يكرام لالم يحرم مجرد الشكر ولم يقيم الحد على شارب ولا ينبغي
 اباة الناس اذا كان يجوز ان يكون مسكيا الا ان اباة لكرام مثل تحريم لحدال فيكشف
 عن هذا بشهادة من قبل شهادة مثل ان يكون طعمه ثم تاب منه او طعمه غير معتقد

مطلب

تحريره او معتقدا حله لثدا ووجوه او على مذهب الكوفيين في تناول يسير النبي فان
شهد به جماعة ممن تناوله معتقدا تحريره فينبغي اذا اخبر عدد كثيرا لا يمكن تناوله
الكتاب ان يحكم بذلك فانه هذا مثل التواتر والاستفاضة كما استفاض بين الفساق
والكفار والموت والنسب والنكاح والطلاق فيكون احدا الامر به اما الحكم بذلك لان التواتر
لا يشترط فيه الاسلام والعدالة واما الشهادة بذلك بناء على ان الاستفاضة تحصل
بمثل ما يحصل به التواتر وليس ان نتحقق بعض العدول بتناوله لوجوبه لغيره
انه لم يعلم تحريره ذلك قبل التناول فيجوز الاقدام على تناوله وكراهة الاقدام على الشهادة
تعارضا مصلحة بيان الحال والوجوب الثاني ان المحرمات قد باح عند الضرورة
ولما رخصت الى البيان موضع ضرورة فيجوز تناوله لاجل ذلك والحديث القنبية نجسة
في الاصح وهي حرام سواء سكرتها او لم يسكرها والمسكرات حرام باتفاق المسلمين ونظرها
من بعض الوجوه اعظم من ضرر الخمر وهذا اوجب الفقهاء فيها التحريم وتوقف بعض
المفكرين في احديها وان اكملها بوجوب التعزير بما دون كراهية نظرا وهي داخل في عموم
ما حرم الله واكملها ينشون عنها ويشبهون اكثر الخمر والكثير يقصدون عن ذكراته
وانما لم يتكلم المنقرون في خصوصها لانها انا حديث اكمل في اخر المائة السادسة
او قريبا من ذلك فكان ظهورها مع ظهور سيف بن جكسماخ ولا يجوز التناول بالخمر
ولا بغيرها من المحرمات وهو مذهب احمد ويجوز شرب لبن الخيل اذا لم يكن مسكرا والصحيح
في حد الخمر احدا الروايتين الموافقة لمذهب الشافعي وغيره ان الزيادة على الاربعين الى
الثمانين ليست واجبة على الاطلاق ولا محرمة على الاطلاق بل يرجع فيها الاجتهاد والاسلام
لما يجوز اياه الاجتهاد في صفة الضرب فيه بالجريد والنعال واطراف الشاب بخلاف
بقية الحدود ويقال شارب الخمر في الرابعة عند الحاجة الى قتله اذا لم ينته الناس بوجه
ومن التعزير التي جاءت بالسنة ونقض عليه احمد والشافعي في الخنثى وخلق غيرها
نقضت بحاج ونفاها لما افتت به النسا فقد كذب من افتت به الرجال الى المردان ولا يقدر الخمر

بما

بل بما يرد مع المعزير وقد يكونه بالعدل والنيل من عرضه مثل ان يقال له يا ظالم يا متعدي
وباقامة من المجلس والذين قدروا التعزير من اصحابنا انما هو فيما اذا كان تعزيرا
ماضي فعل او تركه فان كان تعزيرا لاجل ترك ما هو عليه فهو تعزير لاجل
وقال الباغي والعادي وهذا تعزير ليس بغير بل ينتهي الى القتل كما في الصل لاخذ
لال يجوز ان يمنع من الاخذ ولو بالقتل وعلمنا ان كان المقصود دفع الفساد
ولم يندفع الا بالقتل قتل وحيتن من تكر منه جنس الفساد ولم يرتفع بالحدود
القدرة بل استمر الفساد من كمال الصل الذي لا يندفع الا بالقتل فيقتل ويخرج بقتل
الشاب الخمر في الرابعة وهذا قتل الجاسوس الذي يكذب التجسس وقد ذكر شيئا من
هذا الحقيقه والمالكه واليه يرجع قول ابن عقيل وهو اصل عظيم فيه صلاح الناس
وكذلك لم يفعل فلا يزال يعاقب حتى يفعل ومن قفز الى بلاد العدو ولم يندفع ضرره
الابتلاء قتل والتعزير بالمال ما يغني انلافا واخذ وهو جار على اصل الحد لانه يختلف
اصحابه ان العقوبات في الاموال غير منسوخة كما وقول الشيخ ابي محمد القاسمي ولا يجوز
اخذ مال يعني التعزير فاشارة منه الى ما يفعله الولاة القليلة ومن على مراه سر له قمع
ذلك في عدالة وادب والتعزير يكون على فعل المحرمات وترك الواجبات فمن جسر ترك
الواجبات من كتم ما يجب بيانه كالبايع المدلس والموجر والنكاح وغيرهم من المعاملين
وكذا الشاهد والمخبر والمفتي والحكم ونحوهم فان كتموا الحق تشبه بالكذب وينبغي ان
يكون سببا للمضاهاة فان ترك الواجبات عندنا في الضمان كفعل المحرمات حتى قلنا فيمن قدر
على ان يخلص با طعام او سقي فلم يفعل فأتى ضمه وعلمنا ان لو كتم شهادة كتم ابطال بها
حق سلم ضمه مثل ان يكون عليه حق ببينة وقد اداه حقه ولم ببينة بالاداة فلم الشهادة
حق نفي ذلك الحق وكالو كانت وثائق لرجل فكتما او جدها حقه فان الحق ولو قال انا
اعلم ولا اودعها فوجب الضمان ظاهر وظاهر نقل حنبل وابن منصور مع الدعوى
والاعدا والتخلف في الشهادة ومن هذا الباب لو كان في القرية او المحلة او البلدة

رجل ظالم فقال الولي او الغريم من سكرته لياخذ منه الحق فانه يجب دالته عليه بخلاف ما لو
كان قصده اكثر من الحق ففعل هذا اذا اتفقت على ذلك حتى تلف الحق بغيره وبذلك التفتيح لسلطان
تغريم من ثبت عند الله كتم الحق الواجب كما يملك تغريم المقر اقرارا بجهول لا حتى يغيبوا
من كتم الاقرار وقد يكون التغريم بترك المستحب كما يغزر العاطس الذي لم يجد بترك
تشيته وقال ابو العباس في موضع اخر والتغريم على الشيء ليس على تحريمه ومن
هذا الباب ما ذكره اصحابنا واصحابنا الشافعي من قتل الداعية من اهل البصرة كما قتل
المجدي درهم والهم بنصفوا وغيدان القديري وقتل هؤلاء ما خذلنا احدنا
كون ذلك قتل المردة او مجردة او مغلظة وهذا الغني بعم الداعي اليها وغير الداعي
اذا كفر فيكون قتله من باب قتل المرتد والمخدرات اي لما في الدعا الى البدعة من
افساد دين الناس ولهذا كان اصل الامام حماد وغيره من فقهاء الحديث وعلمائهم يفتون
بعم الداعي الى البدعة وغير الداعي في رد السيادة وتوكل الرواية عنه والصلابة خلفه وجرم
ولهذا ترك في الكتب الستة وسند اخر الرواية عن شل عمرو بن عيسى ومجروح ولم تترك
عن القديري الذين ليسوا بدعاة وعلى هذا لاخذ قتلهم من باب قتل المفسدين
المحاربين لان المحاربة باللسان كالمحاربة باليد ويشبه قتل المحاربين للجنة بالري قتل
المحاربين لها بالرواية وهو قتل من يتعد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قتل
النبى صلى الله عليه وسلم الذي كذب عليه في حياته وهو حديث جيد لما فيه من تفسيره
وقد قرر ابو العباس هذا في الصام المسلول كقتل الذي يتعرض لجرمه او شبهه ونحو
ذلك وكما امر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل المفرق بين المسلمين لما فيه من تفرق الجماعة
ومن هذا الباب الجاسوس المسلم الذي يخبر بعلوم المسلمين ومنه الذي يكذب
بلسانه او بخطه او بامر يذ لك حتى يقتل اعيان الامة علماء وها واهلها فيحصل
انواع من الفساد كثيرة فهذا متى لم يندفع فسادها لا يقتله فلا ريب في قتله وان
جاز ان يندفع وجاز ان لا يندفع قتل ايضا وعلى هذا جاز ان يقتل نفس بغير نفس

اوفساد

اوفساد في الارض كما نأقتل الناس جميعا وقلنا انما جزاء الذين يجارون الله ورسوله
ويسعون في الارض فسادا الآية واما ان اندفع الفساد الاكبر يقتله كمن قد يقع فسادا
دون ذلك فهذا محل قلا ابو العباس واقيتت امير مقدم على عسكره
في الحر امية اذ اتهموا اموال المسلمين ولم ينزجروا الا بالقتل ان يقتل ما يتكفون
بقتله ولو انهم عشرة اذ هو من باب دفع القضايل قال وامرت امير اخر خرج لكفت
الفنسة انك اير بين قيس وبين وقد قتل بينهم الفان ان يقتل من يحصل بقتله كفت
الفنسة ولو انهم مائة قال واقيتت ولاية الامور في شهر رمضان سنة اربع بقتل
من اسكن في سوق المسلمين وهو سكران وقد شرب الخمر مع بعض اهل الزينة وهو
مجتاز بشقة الخمر ينهب بها الى انقايه وكنت اقبلتم قبل هذا بان يعاقب عقوبتين
عقوبة على الشرب وعقوبة على السرقة فقلنا لو ما قدر التعزير بقتل هذا يختلف
باختلاف الذنب وحال المذنب وحال الناس وتوقفت عن القتل فبكر هذا على الامر وانما
حتى خفت انه ان لم يقتل ينحل نظام الاسلام بجره الناس على انتهاك المحارم بهار رمضان
فاقتت بقتله فقتل ثم ظهر بعد ذلك انه كان يهوديا وانما اظهر الاسلام والمطلوب
له ثلثة احوال احدها براءته في الظاهر فمن حضر الحكم على رواتين وذكر ابو العباس
في موضع آخر ان المدعي حيث ظهر كذبه في دعواه بما يؤول به المدعى عليه من الكذب و
لاذاه وان طريقة الفاضل في هذه الدعوى على الروايتين بخلاف ما اذا كانت ممكنة ونص
اخذ في رواية عبد الله فيما لا اعلم بالعرف المطر وانه لا حقيقة للدعوى لا لعدم وفيما
لم يعرف واحسن الامور بعد ذلك في رواية الاثرم وهذا التفرق حسن والحال
الثاني احتمال الامر من فانه يحضره بلا خلاف والحال الثالث كتمه
وهو قياس سبب يرمي ان الحق عند فان الانهزام افتعال من الوهم وجبته ههنا
بنزله حبسه بعد قيام البينة وقبل التغريم او بمنزلة حبسه بعد شهادة احد الشاهدين
فاما التهمة بالفرج كما يجوز ضمنه لا امتناع من ادعى الحق الواجب ديننا او عينا في

ففي المسئلة حديث النعمان بن بشير في سنن ابي داود لما قال ان شتم ضربه فانه
ظهر الحق عندهم والا ضربتكم وقد هذا قضاء الله ورسوله وهذا يشبه تعليق المذبح
اذا كان معه ثوب فان اقرن الثوب بالدعوى جعل جانيه مرجحا فلا يستبعد
ان يكون اقراره بالثبوت يبيح مثل ذلك والمقصود انما الاستحقاق التبرير وكان
منها ما يوجب حقا واحدا مثل ان يثبت عليه هتك الحرم ودخوله ولم يقر بالمال
اخرجه او يثبت عليه في الحرب جرحه باسلاح وشده له ولم يثبت عليه القتل والا
فهذا يعزى لما فعله من المعاصي وهل يجوز ان يفعل ذلك ايضا امتحانا لا غير فيجمع بين
المصلحتين هذا قوي في صحت الادمين فاما في حرده عند الحاجة الى اقامتها
فيقتل ويقوى ذلك اذا انكر الجميع ثم قامت اليه بعض ما انكر فانه يصير لو انما ونظر
ذلك ان يعاقب الامام من الحق العقوبة بقتل ويوفى العامة انه عاقبه على بعض الذنوب
التي يريد الزجر عنها وهذا من الله عليه ولم كان اذا اراد غزوة ومري غيرها
والذي لا ريب فيه ان الحاكم اذا علم كتمان الحق عاقبه حتى يقره كما يعاقب كاتم المال للزنا
اذا داه فاما اذا احتمل ان لا يكون كتمانا كما انهم سوا وخبر من له رأي جلي بانفلا
سرق كذا الخبر اني مجهول فيفيد منه واذا اطلب المصالح في عرف مكانه دل عليه
القوادة التي تفسد النساء والرجال اقل ما يجب عليها الضرب البليغ وينبغي شدة ذلك
بحيث يستفيض هذا في النساء والرجال واذا ركب دابة وضعت عليها ثيابا ونودي
عليها هذا جزا من فعل كذا وكذا كانه من اعظم المصالح فان جرمة هذه من اعظم الجرائم
اذ هي بمنزلة مجوز السواراة لوط وقراهك الله مع قوما ومن قال فاصد الناس
تقرا تواريخ ادم وظهر منه قصد معرفتهم بجملته عزرو ولو كان صادقا وكذا من
يسك الحية ويدخل النار ويخبره وكذلك من تنقص مسلمانا مسلمانا او اباه مسلمانا
مع حسن اسلامه ومن غضب فقال ما نحن مسلمون ان اراد من نفسه لنقص دينه
فلا حرج فيه ولا عقوبة ومن قال لذي يا حاج عزرا لان فيه تشبيهه قاصد الكنايس



بقاصد

بقاصد بيت الله وفيه تعظيم ذلك فهو من اشد من يشبه اعياد الكفار باعياد المسلمين
وكذا يعزى من يعي من زلة القبول والمشاهدة حليها الا ان يسمى ذلك مجازا بقيد كذا الكفار
والضالين ومن عي زيارته ذلك مجازا وجعل له مناسك فانه ضال من ضل اذ ليس الامدان
يفعل في ذلك ما هو من خصايص حج البيت العتيق وان اشترى اليهودي نصرانيا
بفعله يهوديا عزروا على جعله يهوديا ولا يكون مسلما ولا يجوز له ان يخلط بين الناس
فموما ولا يخالط احد من اهل بيته ولا يزوج ابنته ولا يزوج ابنته ولا يزوج ابنته
يكنوا في مكان مفرد لهم ونحو ذلك كما جاء في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
وكما ذكره العلماء واذا استعجل في الامور من ذلك والمجدوم انتم بذلك واذا صبر على ترك
الواجب مع علمه فسق ومن عي عليه ظلاله ان يدعي ظالمه بثل ما دعي به عليه
نحو ان كانه او عند الله او يفتنه بغير قرينة نحو ما كتبت يا خنيزر فله ان يقول له مثل
ذلك واذا كان له ان يستعين بالخلق من وكيل ووال وغيرهما فاستعانة بمخالفة
اولى بالجواز ومن وجب عليه الحق قتل او غيره فسقط عنه بالتوبة فظاهر كلامي
لا يجب عليه التعزير لقوله هو واجب في كل معصية الاحديف ولا كفارة وذكر ابو
العباس في موضع اخر ان المرتد اذا قبلت توبته سأل عن تفرقه بعد التوبة **فصل**
وتقام احد ولو كان من يقيم شره كما لم يقيم عليه في المعصية او عونا له ولهذا ذكر
العلماء الاما المعروف والنهي عن المنكر لا يستقطبان ذلك بل عليه ان يامر وينهى والجمع
بين معصيتين والرقيق ان زنا علاتية وجب على السيد اقامته لحد عليه وان غشي
سرا فينبغي ان لا يجب عليه اقامته بل يخبر بين ستره واستتابته بحسب المصلحة في
ذلك كما يحير الشهود على من وجب عليه الحد بين اقامته عند الامام وبين الستر عليه
واستتابته بحسب المصلحة فان ترجح انه يتوب ستره وان كان في ترك اقامته كحد
ضرر على الناس كان الراجح رفعه ويجب على السيد مع الامه اذا نزلت في المرة الرابعة
ويجمع الجدل والجمع في حق المحسن وهو رواية عن احمد خنيزر هاشم بن الذهب

باب حكم المرتد والمرتب

أو كان مبغضا للرسول صلى الله عليه وسلم أو لما جاء به أو قتل أو كثر من قاتل مع الكفار أو أجاز ذلك أو أكره
 ان من الصحابة والتابعين أو تابعيهم من قاتل مع الكفار أو أجاز ذلك أو أكره
 فجاء عليه إجماع قطعي أو جعل بينه وبين أسروها يترك كل عليهم ويدعونهم
 وسياهم ومن شك في صفة من صفات الله ومثله لا يحمله فتردد وان كان مثله
 بجملها ظنيس مرتد ولهذا لم يكفر النبي صلى الله عليه وسلم ولم يشك في قدره أسوأ منه
 لأنه لا يكون إلا بعد إيمانه ومنه قول عائشة رضي الله عنها يا رسول الله ما يكتم الناس
 يعلمه الله قال نعم وإذا سلم المرتد عصم منه وماله وإن لم يحكم بصدقة إسلامه حاكم بالثقة
 الآية بل من هذا أحد المشهور عنه وهو من هب في خيفة والشا في أن من شهد عليه
 بالردة فأنكر حكمه باسلامه ولا يحتاج إلى أن يقر بما قبل شهادته عليه وقد بين الله سبحانه
 وتعالى أنه يتوب على آية الكفر الذينهم أعظم من آية البع ومن شفع عنده في رجل فقال
 لو جاء النبي صلى الله عليه وسلم يشفع فيه ما قبلت منه أن تاب بعد القدرة عليه قتل آياتها
 في أظهر قول العلماء ولا يضمن المرتد ما تلفه بدار الحرب وفي جماعة من منة منعة
 وهو رواية عن أحد أئمتنا الخلال ومما حبه والتخيم كالأستدلال بأحوال العقلية
 على حوادث الأرضية هو من السحر ويحرم إجماعا وأقول الجحيم وأحدهم أن الله
 يرفع من أهل العبادات والعبادة ذكرا من عموال الأفعال توجب له وأن لهم من
 ثواب الدارين ما لا تقوى إلا فلا أن تجلبه وإطلاق المسلمين في الجنة إجماعا وأما
 إطلاق المشركين فإجماع الإجماعية منهم ما ثبت في الصحيحين أنه سئل عنهم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال الله أعلم بما كانوا عاملين فلا يحكم على معين منهم بجنة ولا نكد
 يروى أنهم يتجنون يوم القيمة فمن أطلع منهم دخل الجنة ومن عصي دخل النار وقد
 دلت الأحاديث الصحيحة على أن بعضهم في الجنة وبعضهم في النار والصحيح في إطلاق
 المشركين أنهم يتجنون في عرصات القيمة

كتاب الجهاد

ومن عجز

ومن عجز عن الجهاد ببذنه وقدره على الجهاد بالموجب عليه الجهاد في ماله ونفسه عليه إجماعا
 ابن الحكم وهو الذي قطع به القاضى في أحكام القرآن في سورة براءة عند قوله تعالى أنفروا
 خفافا وثقالا الآية فيجب على المؤمن من النفقة في سبيل الله وهذا فيجب على النساء
 الجهاد في أموالهن إن كان فيهم فضل وكذلك في أموال الصغار إذا اجتنب إليها كما تجب
 النفقات والزكوات وينبغي أن يكون محل الروايتين في واجب الكفاية فاما إذا
 هم العدو فلا يمتنع الخلاف وجهان دفع ضررهم من الدين والنفس والحرمه واجب
 إجماعا قال أبو العباس وقد سئل عن عليه دين وله ما يؤفيه وقد تعين
 الجهاد فقلت من الواجبات ما يقدم على وفاة الدين كنفقة النفس والزوجه والولد
 الفقير منها ما يقدم وقاء الدين عليه كالعبادات من الحج والكفارات ومنها ما يقدم
 عليه إذا طوبى به كصدقة الفطر فإن كان الجهاد المتعين لدفع الضرر كما إذا حص
 العدو وحضر الصف قدم على وفاة الدين كالفقة وأولى وإن كان باستنفار الإمام
 فقضاء الدين أولى إذا الامام لا ينبغي له استنفار المدين مع الاستغناء عنه ولذلك
 قلت لو ضاق المال عن إطعام الجوع والجهاد الذي يتضرر بتركه قدنا الجهاد وإن
 مات الجوع كافي مسألة النترس ولول فانا هناك نقتلهم بغيرنا وهذا يتوون
 بفعل الله وقلت أيضا إذا كان الغريم يهاهدون بالمال الذي يستوتونه قالوا يجب
 وفاءهم لتحصيل المصلحتين الوفا والجهاد وبخصوص الإمام محدثوا في ما كتبه وقد
 ذكرها الخلال قال القاضى إذا تعين فرض الجهاد على أهل بلد وكان على مسافة
 يقصر فيه الصلاة فمن شرط وجوب الزاد والراحه كالحج وما قاله القاضى من القياس
 على الحج لم ينقل عن أحد وهو ضعيف فإن وجوب الجهاد قد يكون لدفع ضرر العدو
 فيكون واجب من الهجرة ثم الهجرة لا يعتبر فيها الرحلة فتعين الجهاد أولى وثبت في
 الصحيحين من حديث عباد بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال على المرء
 السلم السمع والطاعة في عسره ويسره ومنشطه ومكرهه وأثره عليه فواجب

الطاعة التي هي عماد الاستنفار في العسر واليسر وهذا نص في وجوبه مع الاعصار بخلاف
الحج هذا كله في قتال الطلوع وما قتال الدفع فهو عند انواع دفع الصايل ودفع الصايل
عن الحرمه والدين والجل جملها فالعدو الصايل الذي يفسد الدين والدنيا لا يتجوز
بعد الايمان من دفعه فلا يشترط له شرط بل يدفع بحسب الامكان وقد نص على ذلك
العلماء اصحابنا وغيرهم فيجب التفرق بين دفع الصايل الظالم الماخوذ وبين طلبه في بلاده
والجهاد منه ما هو باليد ومنه ما هو بالقلب والدعوى والحجة والبيان والراي والتبليغ
والصناعة فيجب بغاية ما يمكن ويجب على القعدة لعذر ان يخلفوا الغزاة في اهامهم
وما لم قال **المروزي** سئل ابو عبد الله عن الغزو في شدة البرد في مثل
الكويت فيتخوف الرجل ان يخرج في ذلك ان يفرط في القعدة فقل له ان يفرط او يقعد
قال لا يقعد الغزو خير له وافضل فقل من الامام احمد بالخروج مع خشية تضيق الغزاة
لان هذا مشكوك فيه اوله اذ ان الصلاة بعض الاوقات من وقتها كان ما يحصل
من فضل الغزو مريب على ما فاتته وكثيرا ما يكون ثواب بعض المستحيات او لحيات
الكفاية اعظم من ثواب واجب كالوصدق بالف درهم وزكته هم قال **ابن بخان**
سالت ابا عبد الله عن الرجل يفر وابلح قال نعم الا ان بعد الحج اجد و سئل ايضا عن
رجل قدم يريد الغزو ولم يحج فنزل ما قوم فشطوط عن الغزو وقالوا انكم تحج تريد
ان تغزوا قال ابو عبد الله يغزوا ولا طمعه فان اعانته اسحج ولا نحرى بالغزو قيل
الحج باسا قال **ابو العباس** هذا مع ان الحج واجب على الفور عنده لكن تاخير العمل
لجهاد كما خيرا ان كاه الوحيه على الفور لا انتظار قوم الصلح من غيرهم اول ضرر اصل
الزكاة وتأخير الفوائت للانتقال عن مكان الشيطان ونحو ذلك وهذا الجود ما ذكر
اصحابنا في تأخير النبي صلى الله عليه وسلم الحج ان كان وجب عليه متقدما وكلام احمد يقتض
جواز الغزو وان لم يبق معه مال الحج لانه قال فان اعانته اسحج مع ائمة تقيم الحج
اول كما ذكره اوله ويتعين لجهاد بالشروع وعند استنفار الامام لكن لو اذن الامام

لبعضهم

لبعضهم لنوع مصلحة فلا بأس وادخل العدو بلاد الاسلام فلا ريب انه يجب دفعه
على الاقرب فالاقرب اذ بلاد الاسلام كما ينزله البلية الواحدة وان يجب التفرق اليه
بلا اذن والدول الاخرى ونصوص من جهة جهاد وهو خير مما في المختصرات لكن هل
يجب على جميع اهل المكان الفيلد ان يفر اليه الكفاية كالم احمد فيه مختلف ومثال الدفع
مثل ان يكون العدو كثير الاطاعة للمسلمين به لكن يخاف ان يفر قوام من مدوم عطف
العدو على من يخلفون من المسلمين فمناقد من اصحابنا بان يجب ان يبذلوا اممهم في
مخرج يخاف عليهم في الدفع حتى يسلموا ونظر هذا ان يفر العدو على بلاد المسلمين ويكسر
المقاتلة اقل من النصف فان انصرفوا استولوا على ارضهم فمناقدوا وقال الدفوع لا
قال لطلب لا يجوز الانصراف فيه بحال ووقفه احد من هذا الباب والوجوب ان يقدر
في وجه الجهاد برأي اهل الدين الصحيح الذين لهم خيرة على اهل الدنيا فاما ذوو الدنيا
الذين يغلب عليهم النظر في ظاهرها الذين يغلبون في الدنيا لا يراي اهل الدين الاخرة لهم
في الدنيا والراي افضل من المقام بكنه اجمل ولا يستعان باهل الذمة في قتال ولا قاتل
لانه يلزم منه مفاسد ويفضل اليها وسئل احمد في رواية ابي طالب في مثل الخراج فقال
لا يستعان بهم في شيء ومن تولي منهم ديوانا للمسلمين استغنى عنهم ومن ظهر منه ذى
المسلمين اوسع في ضدادهم لم يحجز استعماله لكن اذا تاب وصحت منه ظهر مع اصدق
توبته جاز استعماله وغيره اولى منه بكل حال فان ابا بكر الصديق رضي الله عنه عهد لا يستعمل
من اهل الذمة احد وان عاد الى الاسلام لما يخاف من ضدادياتهم وللامام عمل الصلح
في المال والاسرى كعمل النبي صلى الله عليه وسلم باهل مكة وقال **ابو العباس** في رده على
الافضل الا ان يقع منه الطاول في الدم والمال والعرض ثم ذكر فضل اسلامه للرجل الذي
اسلم بعد اعلاه السيف وخض المقلد فقال قد ثبت انهم مسلمون يحرم قتلهم ومع هذا
فلم يضمن القتل بقود ولا كفارة ولا دية لان القتال كان متاولا وهذا قول اكثرهم
كاشافى واحد وغيرهم وان شل الكفار بالمسلمين فالمثله حرم قتلهم فغلبا للاستيقاء

واخذ المثار ولم تركها والصبر افضل وهذا حيث لا يكون في التثليل بهم زيادة في الجهاد
ولا يكون تولا للمع من ظنرها فاما اذا كان في التثليل التباين لم دعا الى الاياه وحز لهم
عن العدوان فانه فناء من اقامه لحدود ولجها ولم تكن القضية في احرك كذا فلما
كان الصبر افضل فاما ان كان المقلب حتى اتت فالصبر هناك واجب لا يجب حيث لا
يمكن الانقصار ويجرم لخرج **باب قسمه الغنائم واحكامها**
لم ينص الامام احمد على ان الكفارات يكون اموال المسلمين بالقر والاعا عدمه وانما نص
على احكام اخذها ذلك والصواب ان يكون ملكا مقيدا لا يباي اموال المسلمين
من كل وجه واذا سلموا في ايديهم اموال المسلمين في موضع عليه الامام احمد وقال
في رواية ابو طالب ليس بين المسلمين اختلاف في ذلك قال ابو العباس وهذا مرجح
الى ان كل ما قبضه الكفار من الاموال قبضا يعقدون جواز فانه يستقر لهم بالاسلام
كالعقود الفاسدة والالتكئة والموارث وغيرها ولا يضمنون ما تلفت على
المسلمين بالاجماع وما باعه الامام من الغنمة او قبضه وقتلنا لم يملكوه ثم عرفه ربه
فلا شبه ان المالك لا يملك انتزاعه من المشتري بما نال ان قبض الامام بحق ظاهر او باطنا
ويشبه هذا ما يبيعه الوكيل والوصي بيمين مودعا او مضوبا وهي قاهرة في
كل من قبض مال الغير وهو لا يعلم به اما من مباح او مضوب او من الارهن والقبض
منه واجب ومنه مباح وكذلك عرفه منه واجب ومنه مباح قال في المحترق وقلا
قلنا قد يملك ما عدل ام الولد فاذا غنمناه وعرفه ربه قبل قسمته اليه ان شاء والا
بق غنمة قال ابو العباس يظهر لي الفرق اذا قلنا قد يملكه يكون الزد ابتداء ملك
والا كان كالمضروب واذا كان ابتداء ملك فلا يملكه ربه الا بالاضد فيكون الحق انك
ولهذا قال والابن غنمة والتحقيق انه فيه غنم له سائر الغنائم في الغنمة هل يملكها
بالظهور والقبض على وجهين وطبعا من تركه صا غنمة ومثله لو ترك العاقل
حقه في المضاربة او ترك احد الورثة حقه او احد من اهل الوقف المعين حقه ونحو ذلك

وعا ذلك

الغنائم

وعا ذلك جازة الورث ومثله فهو المرأة والزوجة عن نصف المصداق قال في المحرر وان
لم يعرف ربه بعينه قسم غنمه وجلا التصرف فيه قال ابو العباس اما اذا لم يعلم ان ملكه
سلم فظاهر ولم يرد هو اما اذا علم فذلك كان كالفقه والخمس والفى واحد صرنا في
المصالح وهذا قول اكثر السلف ومنه باهل المدينة ورواية من اعمد وجه في مذهبه
وليس لغنائم اعطاه لاهل الخمس قسمة من غير الغنمة وتخريجه رجل اقال من باب التفرير
لاحد الواجب فيقتد الامام فيه بحسب المصلحة من العقوبات المالية لم يملكه عليه
الاسلام السلب للمدي لما كان في اخذه عدوان على المير واذا قال الامام من اخذ
شيئا فهو له او فضل بعض الغنائم في بعض وقتنا ليس له ذلك عا رواية مباح
لم لا يعقد جواز اخذه قد يقال هذا ينبغي على الروايتين فيما اذا حكم بابا حرة شي
يعقد المحكوم له حراما وقد يقال يجوز هنا قولا ولعلنا ناديا نقر في تصرف
السلطان بين الجوان بين النفوذ لانا لوقانا متطل ولايته وقسمه وحكمها امكن
ان هذا الفساد الا بالاشد فسادا منه فينفذ فعابا حكاما لها هو شر منه فلو لم
ان يقال مباح الاخذ مطلقا لكن بشرط ان لا يظلم غيره اذ لم يغلب على ظنه ان لا اخذ
اكثر من حقه فغني نظره يتجوز في الزيادة اقرب وان لم يغلب على ظنه ولعل من الامر
فالمحل اقرب ولو ترك قسمة الغنمة وترك هذا القول وسكت سكوت الاذن في الانتهاب
واقر بما ذكره فان الاذن منه تارة يكون بالقول وتارة بالفعل وتارة بالاقرار على
ذلك فالثلاث في هذا الباب سواء في اذن المالك في اكل طعامه ونحو ذلك بل لو عرف
انه راض بذلك بدون ان يصدر منه قول ظاهر او فعل ظاهر او اقرار فغني من يعتبر
اذنه بمنزلة اذنه الدال على ذلك اذا اصل رضاه حتى لو اقال احد وعقد الاتح من يرضى
الامام بفعله كان ذلك بمنزلة اذنه على اكثر اصولنا فان الاذن العرفي عندنا كاللفظي
والرضا الخاص كالاذن العام فيجوز للا انسان ان يأكل طعام من يعلم رضاه بذلك لما
بيناه من الكودة وهذا اصل في الاباحات والوكالات والولايات لكن لو ترك القسمة

ولم يرض بالانتهاب ما العجزه او لاخذ المال ونحو ذلك او جاز في القسمة فمما من قده
على اخذ مبلغ حقه من هذا المال المشترك فله ذلك لان مالكه يتعينون وهو قريب
من الورثة لكن بشرط انتقاء المفسدة ونحوها ويرضخ للبطل والكبير وهو يات
المذهب والاصول كما يرضخ لمن لا سهم له من النساء والعبيد والصبيان ونحو ذلك
في الجهاد بالجهل اذا كان الناب من لم يتعين عليه والطفل اذا سبي تبع سايبه في
الاسلام وان كان مع ابويه وهو قول الاوزاعي ولا حد من يوافقهم ويتبعه ايضا
اذا اشتبه ولا يحكم باسلام الطفل اذا مات ابرام او كان نسبه منقطعاً مثل كونه
ولد زنا او منفياً بلعان وقاله غير واحد من العلماء **باب المدة**
وهو عقد هام مطلقاً وموقفاً والموقف لا يزم من الطرفين يجب اوفاءه مالم ينقض
العهود ولا ينقض بحجة خفية الغشامة في اظهر قول العلماء اما المطلق فهو عقد جائز
يعمل الامام فيه بالمصلحة وسيل ابو العباس عن سي مطيع مسلم ومضار الحارث
مال المسلمين واباح سي نصارى وذريتهم وماله كسائر الكفار اذ لا مدخل لهم ولا عهد
لانهم نقضوا عهدهم السابق من الاتية بالمحاربة وقطع الطريق وما فيه من الغشامة
عليها والادانة على ذلك ولا تغنيهم الامم قبلهم حتى يسلموا او يعطوا الجزية عن يد
وهم صاغرون وهؤلاء التتر لا يقاتلونهم عدا ذلك بل بعد اسلامهم لا يقاتلون الناس
على الاسلام ولهذا وجب قتال التتر حتى يكثر مواسر ارجع الاسلام منها الجهاد والقرام
اهل الذمة بالجزية والتغفار ونواب التتر الذين يسمون الملوك لا يجاهدون على
الاسلام وهم تحت حكم التتر وضمان مطية اهل المشرق في يودهم لو كان لهم ذمة
وعهد من ملك مسلم يجاهدون حتى يسلموا او يعطوا الجزية كاهل الغرب واليمن ثم لم يعاملوا
اهل مصر والشام معاملة اهل العهد جاز لاهل مصر والشام فزروهم واستباحة
دمهم وماله لان ابا جندل و ابا بصير جازيا اهل مكة مع ان بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم
عهد وهذا اتفاق الائمة لان العهد والذمة انما يكونان من الجانبين والسبي المشبه بحرم



استرقاة ومن كسب شيئاً فادعاه رجل فاخذه فعلى الاخذ الا اخذ منه ما غرمه عليه
من نفقة وغيرها ان لم يعرفه ملك الغير وعرف وانفق غير متبرع **باب**
عقد الذمة واخذ الجزية والكتاب الذي بأيدي الخياصرة الذي يدعون انه بخط علي
في اسقاط الجزية عنهم باطل وقد ذكره ذلك الفقهاء من اصحابنا وغيرهم كابي العباس بن
شريح والفاضي ابي يعلى والفاضي لماوردى وذكر انه لما حج وصدق في ذلك قال ابو
العباس ثم انه عام اخرى وسعيه جاني جماعة من يهود دمشق في كل ما ان خط علي ابي
طالب في اسقاط الجزية عنهم وقد لبسوه اهل يقتضي بقطر وكانت قد نفقت على
ولاة الامور فلما وقعت عليها تبين لي فيها نفسها ما يدل على كذبها من وجوه عديدة جداً
ومن كان من اهل الذمة نزيهاً يبطن جود الصانع وعجز الرسل والكتاب المثل
او الشرايع او المعاد ويظهر التدين بمواقفة اهل الكتاب فهذا يجب قتله بلا ريب
كما يجب قتل من ارتد من اهل الكتاب الى العقيل فان اراد الدخول الى الاسلام فهل
يقال انه يقتل ايضا كما يقتل منافق المسلمين لانه ما زال يظهر الاقرار بالكتب والرسل
او يقال بل دين الاسلام فيه من الهدى والنور ما يزيل شبهة بخلاف دين اهل الكتاب
هذا فيه نظر ويمنع اهل الذمة من اظهار الاطراف فيهم فان هذا من المنكر في
دين الاسلام ويتبعون من تعليمه النبيان عا جيرانهم المسلمين وقالة العلماء ولو في ملك
شرك بين مسلم وذي لان ما لا يتم الواجب الا به واجب والكتاب ليس الحقيقة اذا كانت
بارض العدو فلا يستحقون ايها وها يجوز هدمها مع عدم الضرر علينا واذا صدر
الكسبة في مكان قد صار فيه مسجد للمسلمين يضافيه وهو ارض مشقة فانه يجب هدم
الكسبة التي بها لما روى ابو داود في سننه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يجمع
ثلاثة ارض وفي آخر لا يجمع بيت رحمة وبيت عذاب ولهذا اقرهم المسلمون في اول
فتح عيلام ابايهم من كاهن ارض مصر والشام وغير ذلك فاما اكثر المسلمين ونسب
اساجد في تلك الارض اخذ المسلمون تلك الكنائس فاقطعوا وبنوها مساجد وغير ذلك

وتنازع العلماء في كفاية الصلح اذا استهدمت هل لم اعاد اهل قوله ولو انقضت اهل
مصر ولم يبق احد من خلف العقد فلنا العقار والمنقول والمعاد في فاه عقد
لغيرهم فكذلك العقد المبدى فان انقضت فكذلك المنقوح عنوة ويمنعون من القاب المسلمين
كغير الذين ونجح ومن حمل السلاح والعلم وتعلم بالرفاق والزمي وغيره وتكوب
المخل ويستطب مسلم ذميا لغة عند كما يودعه ويعامله وان امكنه ان يستطب
مسلم فليس له ان يودع مسلما او يعامله فلا ينبغي ان يعدل عنه ويكره الدعا
بالحق لكل احد لانه شئ قد فرغ منه ونقض عليه الامام احمد في رواية ابن اصرم وقال له
رجل من عباد الله واليك في مستقر رحمة فقال لا تغفل هذا وكان ابو العباس يميل الى انه
لا يكره الدعاء بذكر ويقول ان الرحمة هاهنا المراد بها الرحمة المخلوقة ومستقرها الجنة
وهو قول طائفة من السلف واختلف كلام ابي العباس في رحمة الذي هل يرد
مثلا او وعليكم فقط ويجوز ان يقال ههنا وسهلا ويجوز عيادة اهل الزمة ولعنيتهم
وتعزيتهم ودخولهم المسجد المصلحة الرجعة كرجاء الاسلام وقال العلماء يعاد الذي ويعرض
عليه الاسلام وليس لهم اظهار شئ من شعار دينهم في دار الاسلام لا وقت الاستسقا
واللقاء الملوك ويمنعون من المقام باكثر من مكة والمدنية واليامة والينبع
وفدك وتبرك ونحوها ومادون المخفى وهو عقبة القول من الشام كعان و
العشور التي تحفر من تجار اهل الحرب تدخل في احكام الجزية وتقدرها على اختلاف
واختار ابو العباس في ردوع الدفء اخذ الجزية من جميع الكفار وان لم يتواحد
من مشركي العرب بعد بل كانوا قد اسلموا وقال في كتاب الاعتصام بالكتاب
والسنة من اخذها من جميع او سوى بين الجوس واهل الكتاب فقد خالف
ظاهر الكتاب والسنة ولا ينبغي بيده اهل مال الابلغة فقط ويجب ان يؤخذ منهم
مالنا كالنق في الدين في الدين والزرايع اجاعا ومن له تجارة منهم او زراعة وهو
مخالطهم او معانهم على دينهم كن يدعو اليه من اهل وغير تلزمه الجزية وحكمه
حكم

حكمهم بلا نزاع واذا اهل الذي يذل الجزية او الصغار او الثرام حكما انتقض عهده
وساب الرسول يقتل ولو اسلم وهو من هذا خمد ومن قطع الطريق على المسلمين
فهذا يقتل ولو اسلم ولو قال الذي هو لواء المسلمون الكلاب يتعصبون علينا ان
اراد طائفة معينين عوقب عقوبة تزيه وامثاله وان ظهر منه ضد العوم انتقض
عهده ووجب قتله **باب** **قسمه الفتي** **قسمه الفتي** **قسمه الفتي** **قسمه الفتي**
في الفتي وليس لولا الامور ان يستأثر وامنه فوق الحاجة كالاقطاع يعرفون فيما
لحاجة اليه ويقدم المحتاج على غيره في التصح عن احد وعال الفتي اذا اخلوا فيه قبلوا
هدية ورشوة فمن فرض له دون اجرة او دون كفايته وكفاية عياله بالمعروف لم ينسخ
منه ذلك القدر وان قلنا لا يجوز له الاخذ بخيانه فانه يلزم الامام الاعطاء كما اخذ
المصائب حصنا والغيرم دينه بلا اذن فلا فائدة في استخراج ورقة اليهم بل ان
لم يصرفه الامام مصارفة الشرعية لم يعن عا ذلك وقد ثبت ان عمر بن الخطاب لم يصدق
وخالد وابي هريرة وعروب العاص ولم يتهم بخيانه بينه بل بما يابى انتفضت ان
جعلوا لهم بينهم وبين المسلمين ومن علم تحريم ما ورثه او غيره وجعل قده فتم
نضين وليس للامام اطلاق الفتي اياها ويجوز للامام ان يفضل بعض الغنائم لرضا
منفعة على الصحيح **كتاب الاطعمة** **كتاب الاطعمة** **كتاب الاطعمة** **كتاب الاطعمة**
بما صالحا لان الله تعالى اهل الطيبات لمن يستعين بها على طاعة الله لا معصيته
فولست ايسر على الذين آمنوا وعلوا الصالحات جناح فيما طعموا الاية وهذا لا يجوز ان
يعان بالمباح على المعصية كن يعلى اللحم والخبز من يشرب عليه الخمر ويستعين به على الفواحش
ومن اهل الطيبات ولم يشكر فهو مذموم قل الله تعالى ان يؤمروا بالنعيم اي
عن الشكر عليه وما ياكل الجيف فيه رايها الجلال واما اجرة احد ليس فيها تحريم
والاثر لا يخفى ان العرب في عالم يحرمه الشرع حل وهو قول احمد وقد ما اصحابه ويحرم
سواهم ما كواول وغيره ولو تميز الحيوان من لجة نصف خروف ونصف كلب والمضطر

يجب عليه اكل الميتة في ظاهر مذهب الائمة الاربعة وغيرهم لا السؤال قوله تعالى
 فمن اضطر غير باغ ولا عاد قد قيل انها صفة للشخص مطلقا فالباغ كالباغ في غل امام
 المسلمين واهل العدل منهم كما قال فان بغت احدا فاعلم على الاخرى فقالوا التي تبقى العادي
 كالمصايل قاطع الطريق الذي يريد النفس والمال وقد قيل انها صفة لضرورة فالباغ
 الذي يبغي الحرم مع قدرته على الحلال والعادي الذي يتجاوز قدر الحاجة كما قال
 تعالى فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لاثم وهذا هو قول اكثر السلف وهو الصواب
 بلا ريب وليس في الشرع ما يدل على ان العاصي يسفر لاي اكل الميتة ولا يقطع ولا يضر
 بل فصوص الكتاب والسنة عامة مطلقة كما هو مذهب كثير من السلف وهو مذهب
 ابي حنيفة واهل الظاهر وهو الصحيح والمضطر الى طعام الغنم كان فقرا فلا يلزمه فرض
 اذ طعام الجائع وكسوف العاني فرض كفاية ويصير فرض عين على المعين اذ لم يقر به
 غيره فان لم يكن بيده الامال لغيره كوقف ومال يتيم وصية وتخوذك فكل يجب او
 يكون صرفة في ذلك ويفرق بين ما يكون من جنس كجبة فيصير وبين ما يكون من غير
 جنس فلا ترد نظر ابي العباس في ذلك كله وان كان فنيا لزمه العوض الواجب معاوضة
 واذا وجب المضطر طعاما لا يعرف ما لكه وميته فانه يأكل الميتة اذ لم يعرف ما لكه الطعام
 وامكن رده اليه بعينه اما اذا اعتذر به الى ما لكه بحيث يجب ان يصرق الى الفقر كما
 والامانات التي لا يعرف ما لكه فانه يقدم على الميتة واذا كانت الحاجة الى عين قد
 بيعت ولم يتمكن المشتري من قبضها فينبغي ان يبيع المشتري بين الامضاء والفسخ
 كالموعدة غاصب لانه في كلا الموضعين احداث بغير اختيار على وجه يتمكن من
 اخذ عوضه الا ان الاخذ كان في احد الموضعين بحق وفي الاخر باطل وهذا انشا
 تاثيره في الاخذ لاني الماخوذ منه لكن يحتاج الى الفرق بين ذلك وبين استحقاق اخذ
 الشقص بالشفعة فيقال الفرق بينهما ان المشتري هناك يعلم ان الشريك يستحق
 الانتزاع فقد رضي بهذا الاستحقاق بخلاف المشتري لغيره من صبر ثم يحدث

مضطر

مضطر اليه ولو كانت الضرورة الى منافع موجبة مثل ظهر دابة او سكنى دار ونحو ذلك
 ما يحتاج اليه الموح ولا المتاجر فان قلنا بوجوب القيمة في كالايمان وان قلنا
 توخذ حجانا فانما تكون من ضمان الموح لا المتاجر لانه لما استحق اخذها بغير حق
 كان ينزله تلبسا مسموما ويو كانت من ضمان الموح وحيث اوجبت الضيافة
 فالواجب المعروف عادة كالتزويج والقرية والرقيق ومن امتنع من اكل الطيب
 بلا سب شرعي فبشرع مذموم وما نقل عن اخوانه امتنع من اكل البطح لعدم علمه
 بكيفية اكل النبي صلى الله عليه وسلم لم يذب ويكن ذبح الفرس الذي يتفقع به في الجهاد
 بلا نزاع **كتاب الزكاة**
 واذا لم يقصد ملك الاكل او قصد مجرد حل منه لم تجز الزكاة وما اصابه سبب الموت
 كالكيلة السبع ونحوها فيه نزاع بين العلماء اهل شريعتان لا يتيقن مؤيد لكل السبب
 او ان يقع معظم اليوم او ان يقع فيه احياء المذبوح او ان يذبح من حيائه او يكن ان يذبح
 فيه خلاف والاظهر انه لا يشترط شي من ذلك بل متى ذبح فخرج منه الدم الاحمر الذي
 يخرج من المذبوح في العادة ليس هو دم الميت فله يحمل كله وان لم يتحرك في الظاهر
 قبل العمل او يقطع الحلقوم والري والودجين والا قوي ان يقطع ثلاثة من الاربع
 سبع سواء كان في الحلقوم او لم يكن فان قطع الودجين ابلغ من قطع الحلقوم وبلغ
 من انهار الدم والقول بان اهل الكتاب المذكورين في القرآن هو من كالبه او اجدا
 دخل في ذلك الذين قبل النسخ والتبديل قبل ضعف بل المقطوع به ان كون الرجل
 كتابيا او غير كتابي هو حكم يستفيد بنفسه لا بسببه فكل من تدبر بين اهل الكتاب
 هو منهم سواء كان يهود او جده قد دخل فيهم ولم يدخل وسواء كان دخله بعد
 النسخ والتبديل او قبل ذلك وهو المنصوص الصريح عن اخوانه ان كان بين اصحابه
 ظن معروف وهو الثابت بين الصحابة بل انزل فيهم وذكر العلماء وي ان هذا الاجماع
 قديم والمأخذ الصحيح المنصوص عن اخذ في ذبايح في تطلب انهم لم يتدبروا يدبر اهل

الكتاب في واجباتهم ومعطواهم بل اخذوا منهم حل المحرمات فقط ولهذا قال علماهم لم
يكن يولوا يتسكروا من دين اهل الكتاب الا يشرب الخمر لا انهم يعلمون ان اباهم دخلوا في دين
اهل الكتاب قبل النسخ والتبديل فاذا اشكنا فيهم هل كان اجراءهم من اهل الكتاب
ام لا فاخذنا بالاحتياط لحقنا دماءهم بالخزيرة وجننا ذبايحهم ونساءهم احتياطا
وهذا ما خذنا شافعي وبعض اصحابنا وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان اسه كتب الاحسان
على كل شيء فاذا قتلتم فاقتلوه فاحسنوا القتل واذا جتمتم فاحسنوا الذبح وفي هذا دليل
على ان الاحسان واجب على كل حال حتى في اذهاب النفس طعنا وبهيمها فاعل الانسان
ان يحسن القتل للادميين والذبح للبهائم ويحرم ما ذبح للكتابي لعينه او لتقرب
به الى شيء يعظمه وهو ولية عن اخذ الذبيحة اسمعيل وهو ولية عن اخذ واختيار
ابن حامد وابنه موسى وذكر امر قطعي **فصل** في الصيد بالحاجة جازين
ولما الصيد الذي ليس فيه الا الله واللعب فهو مكروه وان كان فيه ظلم للناس فبعدوان
علازهم واموالهم فحرام والتحقيق ان المرجع في قتلهم القتل الى اهل الخبر فان قالوا
انه من جنس يعلم الصقر بالاكل الحق به وان قالوا انه يعلم بترك الاكل كالكلب الحق به واذا
اكل الكلب بعد قتلته لم يحرم ما تقدم من شبهه ولم يحرم ما اكل منه **كتاب**
الايان الحالف للبدل من شئيين من كراهة الشرط وكراهة اجراء الشرط ومن لم
يكن كذلك لم يكن حالفا سواء قصد الحلف والمنع او لم يكن **قال** اصحابنا فان حلف
باسم من اسماء الله التي قد تسمى بها غيره واطلاقه ينصرف الى اسم حاتم فهو يمين ان نوى
الله او اطلق وان نوى غيره فليس بيمين **قال** ابو العباس وهذا من التاويل لان
نوى خلاف الظاهر فان كان ظاهرا لم ينفعه وينفع المظلوم وفي غيرهما وجهان اذ
الكلام المحلوف به كالحلوف عليه واظن ان عن احد في المحلوف به نصا **قال** في المحر
فان قاله مرفوعا مع الواو وعدمه او منصوبا مع الواو يعني في القسم باسم فهو يمين
الا ان يكون من اهل العربية ولا يريد اليمين **قال** ابو العباس يتوجه فيه يعرف

العربية

العربية اذا اطلق وجهان كما جاء في الحاسب والخوي في الطلاق نقوله ان دخلت فانت
طالق او واحدة من في اثنين ويتوجه ان هذا يمين بكل حال لان ربطه بحلقة القسم يوجب
في اللغة ان يكون يميننا كمن يحسن الحس لا يحيل المعنى بخلاف مسألة الطلاق **وقال**
في المحر وان قال ايمان البيعة لازمة او تلزم في ان فعلت كذا ففهم يمين ربها للحاجة
تنقض اليمين بالله تعالى والطلاق والعقاق وعدم المال فان عرفها الحالف ونواها
انقضت يمينه عما فيه والا فلا وقيل تنقض اذا نواها وان لم يعرفها وقيل لا تنقض
الا بعد اليمين بالله بشرط النية **قال** ابو العباس قياس ايمان المسلمين تلزم في ان اذا
عرف ايمانه البيعة انقضت ببلانية ويتوجه ايضا ان تلزمه بكل حال وان لم يعرفها
وهو مقتضى قول اخري وابن بطه **قال** صاحب المحر ولو قال ايمان المسلمين تلزم في
ان فعلت كذا لم يلزم يمين الظهار والعقاق والظهار لطلاق والنذر واليمين بالله
نوى ذلك ولم ينو ذكره القاضي وقيل لا يتناول اليمين بالله **قال** ابو العباس قياس
ايمان البيعة تلزم في ان لا تنقض ايمان المسلمين تلزم في الا بالنية وجمع المسلمين
كما ذكره صاحب المحر كانه من طريقين ولو قال على لافعل فيمين لان هذه لام القسم
فلا تنقض الا مع مظهر او مقدر **قال** في المحر وان عقد هاتين صدق نفسه
فان بخلافه فهو كمن حلف على مستقبل وفعله ناسيا **قال** ابو العباس وهذا هو
فان انا حنيفة وما كذا يخشاه الناس ولا يخشاه هذا لان تلك اليمين انقضت
بلا شك وهذه لم تنقض ولم يقل احد ان اليمين على شيء يعبر عن صفة بحيث يوجب
ايضا او يحرم تحريما لا ترفع الكفارة ويوجب ابرار القسم على شيء معين ويحرم
الحلف بغير الله وهو ظاهر المذهب وعن ابن مسعود وغيره ان الحلف بالله كاذبا
احب الى من ان احلف بغيره **قال** ابو العباس لان حسنة الموحيد اعظم من
حسنة الصدق وسيئة الكاذب اهل من سيئة الشرك واختلف كلام ابو العباس
فالحلف بالطلاق فاخترنا في موضع التحريم ونعبر به وهو قول مالك ووجه لنا

تذكر

واختار في موضع اخر انه لا يكره وان قول غير واحد من اصحابنا انه لم يحلف بمخلوق
ولم يلتزم بغير الله شيئا وانما التزم بالله كالتزم بالله والالتزام به ابلغ من الالتزام
به بدليل النذر له واليمين به ولهذا لم ينكر الصحابة على من حلف بذلك كما انكروا على
من حلف بالكعبة والهود والعقود متقاربة المعنى او متفقة فاذ قال العاهد
اسمي ابي العام فهو نذر وعهد ويمين وان قال لا اكل زيدا فهو نذر وعهد لان
قالايمان ان تضمنت معنى النذر وهو ان يلتزم به قربة الزم الوفاء وهي عقد
عهد ومعاذ الله لانه التزم بالله ما يطلبه الله منه وان تضمنت معنى العقود
التي بين الناس وهو ان يلتزم كل من المتعاقدين للآخر ما اتفقا عليه فلهذا
ومعاقده يلتزمه الوفاء ان كان عقد الايمان وان لم يكن لازما خيرا وهذا
ينص القرآن ولم يعرض لهما ما يحل عقدتهما اجماعا ولو حلف لا يغير فغير كفر
للقسم لا العذر مع ان الكفارة لا ترفع اثمه ومن كفر ايمانا قبل الكفر فروايات
ثلاثة وهو الصحيح ان كانت على فعل وكفارة والاكفارات ومثل ذلك الخلف بغير
مكفر وطلاق مكفر ولا يجوز التعريض لغير ظلم وهو قول بعض العلماء كالطالم
بلا حاجة لانه تدليس كالتدليس اجمع وقد كرم احمد التدليس وقال لا يجنب ونه
لا يجوز التعريض مع اليمين ولو حلف ليتزوجن على امراته المنصوص عن احمد لا يبر
حتى يتزوج ويبرخلها ولا يشترط ما لم يبر والكلام يتضمن فعلا كما ذكره وتضمن
ما يقترب بالفعل من الحروف والمعاني فلهذا يجعل القول قسما للفعل تارة وقسما
منه اخرى وينبغي عليه من حلف لا يعمل عملا فقال قولا كالقراءة ونحوها اهل بحث
وفيه وجهان في مذهبا احمد وغيره والزياره ليست سكنى اتفاقا ولو طالت مدة
باجب النذر نذرت ابو القبايل في عظيم موته
طائفة من اهل الحديث وما وجب بالشرع ان نذر العبد وعاهد عليه الله وباع
عليه الرسول والامام او تحالف عليه جماعة فان هذه العقود والمواثيق تقتضي

له وجوبا

له وجوبا ثانيا بتأخير الوجوب الثابت بمجرد الامر الاول فيكون واجبا من وجهين
ويكون تركه موجبا لترك الواجب بالشرع والواجب بالنذر هذا هو التحقيق وهو
رواية عن احمد وقوله طائفة من العلماء ونذر الحجج والغضب بخير فيه بين قولنا
نذر والتكفير ولا يضر قوله على مذهب من يلزم بذلك ولا اقل من يرى الكفارة
وخوم لان الشرع لا يتغير بتوكيد وان قصد لزوم الحز اعند الشرط لزمه قطعا
عند احمد ولو قال لا تقدم فلان اصوم فلان هذا نذر يجب الوفاء به مع القدرة قال
ابو القبايل لا اعلم فيه نزاعا ومن قال هذا ليس بنذر فقد اخطا وقول القائل لانه
ابتلاي الله لا صبرته ولين لهيت عدوا لاجاهده ولو علمت اي العمل احب الى الله
لعله فهو نذر معلق بشرط يقول الاخرين انما نذر من فعله قصد من الية ولو نذر
الصدقة بجملة صرف صرف الزكاة ومن نذر امرج بغير او مقبرة او جبل او شجرة
او نذر له او لسكانه او المضافين الى ذلك المكان لم يجز ولا يجوز الوفاء اجماعا ويصرف
في المصالح ما لم يعلم ربه ومن الحسن صرفه في نظيره من المشروع وفي لزوم الكفارة
خلاف ومن نذر قذيل نقد للشيء على الله عليه ولم صرفت قيمة لغيره عليه السلام
وهو افضل من الخنة والصواب على اصلنا ان يقال في جميع العبادات
والنكاحات بل وسائر الواجبات التي هي من جنس الجاهل ان يجوز تقديمها اذا وجد
سبب الوجوب ولا يتقدم على سببه فلو اذ اقل ان شفي الله مريض فذنه
على صوم شهر فله تجميل الصوم قبل الشفا لوجود النذر ومن نذر صوما فله
الا نقال الزم من افضل منه ومن نذر صوم الدهر او صوم الخمس والاشهر فله
صوم يوم واحد يوم واستحب احمد من نذر الحج مفردا وقارنا لا يجمع لانه افضل
الذي صلى الله عليه وسلم اصحابه بذلك في حجة الوداع قال في المحرر ومن نذر
صوم سنة بعينه لم يتناول شهر رمضان ولا الايام المنهي عن صوم الفرض فيها
وعنه يتناولها فيقيضها وفي الكفارة وجهان وعنه يتناول ايام المنهي عنها

دون ايام رمضان قال ابو العباس الصواب انه يتناول رمضان ولا تقضا عليه
اذا اصامه لانه نذر صوما واجبا وغير واجب بخلاف ايام المنع عنه وهذا القول
غير المثلثة المذكورة وانما هي الرواية الثالثة على قول من لا يصح نذر الواجب استغناء
باجباب الشارع واما قضاؤها مع صوم فبعيد لان النذر لم يقتض صوما
لغيره قدوم زيد قال اصحابنا اذا نذر صوم يوم يقدم فلان يقدم
لم يلزمه شيء قال ابو العباس لو قيل يلزمه كفارة بين كماله نذر صوم القليل
وايام الحيض او القضا مع ذلك او بدونه لتوجه ولو نذر الصلاة في وقت النبي
او صوم ايام التشريق لم يجز وان كان يفعل فيها الواجب بالشرع بل الواجب عليه
فعل الصلاة في وقتها وفعل الصوم في ايام العشر فان لم يفعل قضاها على سبيل
البديل للضرورة وما وجب للضرورة لا يجوز ان يوجب مثله بالنذر ولو نذر
صوم يوم معين ابدا ثم جهله اني بعض ايام ايام الاسبوع قال ابو
العباس بل يصوم يوما من الايام مطلقا اي يوم كان وهو عليه كفارة بين
لفوات النعدين يخرج عاروايين بخلاف الصلوات الخمس فانها لا تجزي الا
بتعيين النية على المشهور والنعدين يسقط باخذ الكفارة والغير كفارة
كالنعدين في رمضان والواجبات غير الصلاة بل الصلاة المنذرة ايضا قالت
اصحابنا ومن نذر المشي الى بيت الله او موضع من كرم لزمه ان يشي في حج وعمرة
فان ترك المشي وركب لغدا او غيره لزمه كفارة بين وعنه دم قال ابو العباس
اما الغيرة فالمتوجه لزوم الاعادة كالتوطين في الصوم المشروط فيه
التابع ويخرج لزوم الكفارة والتم والاقوى في جميع ما تقدم انه لا يلزمه مع
البديل عن عين الفعل كفارة لان البديل قائم مقام البديل ولو نذر الطواف
على اربع طوافين وهو المنصوص من احمد ونقل عن ابن عباس ولو قال ان
فعلت كذا فعيا ذبحوا لذي او معصية غير ذلك ونحوه وقيل بين فيه وبين الا نذر

معصية

معصية فيلزم في مسئلة النج كيشا ولو فعل المعصية لم تسقط عنه الكفارة ولو
في اليقين ويلزم الوفا بالوعد وهو وجه في نذر الخمر ويخرج رواية عنه في الجمل
العارية والصلح عن عوض المتلف بموجب وان نذر ان يرب بر بالاجاب يمينه وقد
يجل على الكمال **كتاب القضا** قلنا من النقص الله عليه ولم تأمره لو
في الاجتماع القليل العارض في السفر فهو تنبيه على انواع الاجتماع والواجب
اتخاذ ولاية القضا دينافرة فانها من افضل القرابات وانما قصد حال الاكثر لطلب
الرياسة والمال بها ومن فعل ما يمكنه لم يلزمه ما يجز عنه وما يستغنى عنه
بالولاية لاحد له شرعيا بل يتلقى من القضا والاحوال والعرف واجمع العلماء على تحريم
الحكم والفتيا بالهوى وقول او وجه من غير نظر في الترجيح ويجب العمل بموجب اعتقاده
بفعله وعليه اجماع والولاية لها ركبات القوة والامانة والقوة في حكم ترجح العلم
بالعدل وتنفيذ الحكم والامانة ترجح الى خشية الله ويشترط في القاضي ان يكون ان
يكون ورعا فيه صفات ثلاث فمن جهة الاثبات هو شاهد ومن جهة الامر والهي
هو مفت ومن جهة الالتزام بذلك هو ذو سلطان واقل ما يشترط فيه صفات الشا
لانه لا بد ان يحكم بغيره ولا يجوز استفتاء الامن بقى يعلم وعلى شروط القضا
تعتبر خشب الامكان ويجب تولية الاثبات لامتثل على هذا يدل كلام احمد وغيره
فيقول لهدم النفع الفاسق بغيره وقلما شرعوا عدل القلديه واعرفه بالتقليد وان كان
احدهما املا والاخر اوسع قدم فيما قد يظهر حكمه ويخاف الهوى فيه الاورع وفيما نذر
حكمه ويخاف فيه الاشتباه العلم واكثر من يميز في العلم من القوسطين اذا نظر
واما لدلة الفريقين بقصد حسن ونظر تام ترجع عنده احدهما لكن قد لا يتق
نظم بل يحتمل ان عنده ما لا يعرف جوابه والواجب على مثل هذا واقفة القول الذي
ترجح عنده بل لا دعوى منه للاجتهاد كما يجتهد في اعيان المفتين والائمة اذا ترجع عنده
احدهما قلده والدليل الخاص الذي يرجح به قولنا على قول اوله بالاتباع من دليل عام

هد

على ان احدهما علم واحد وعلم اكثر الناس ترجيح قول علقول ليس من علم احدهما باق
احدهما العلم واحد لان الحق واحد ولا بد ويجب ان ينصب الله على الحكم دليلا وادلة
الاحكام من الكتاب والسنة والاجماع وتكلم الصحابة فيها والى اليوم يقصد حسن
بخلاف الامامية وقال ابو العباس ايضا النبي الذي سمع اختلاف العلماء و
في الجدل عنده ما يعرف به رجحان القول وليس الحكم وغيره ان يبتدئ الناس بغيرهم
على ترك ما يسوغ والزمام برابع اتفاقا ولو جاز هذا لكان لغيره مثله وانفضى الى
التفرق والاختلاف وفي لزوم التذهب بذهب وانتفاع الانتقال الى غيره فيه
وجهاه في مذهب احمد وغيره وفي القول بلزوم طاعة غير النبي صلى الله عليه وسلم
في كل امر ونهي وهو خلاف الاجماع وجواز فيه ما فيه ومن اوجب تقليد امام
بعينه استتيب فان تاب والاقتل وان قال ينبغي كان جاهلا فضلا وحيث كانت
متبع الامام فخالقه في بعض المسائل لفرقة الدليل او يكون احدهما اعلم واتقى فقد حسن
وقال ابو العباس في موضع اخر يجب عليه وان اصرض عليه ولم يفرح ذلك في عدالة
بلانزع وكمن العلم الاخذ بالرخص ولا يجوز التقليد مع معرفة الحكم اتفاقا وقبله
لا يجوز على المشهور الا ان يضيق الوقت فيه وجهاه او يعجز عن معرفة الحق
بتعارض الادلة فيه وجهاه فلهذا اربع مسائل والعجز قد يعني بالعجز الحقيقي وقد
يعني بالمسقة العظيمة والصحيح الجواز في هذين الموضعين والقضا نوعان اخبار
هو اطلاق روابل وامر وهو انشا وابتداء فالتجربة عندي ويدخل فيه خبر عن
حكمه وعن عدالة الشهود وعن الاقرار والشهادة والاخر وهو حقيقة الحكم امر وحي
واباحة ويحصل بقوله اعطه ولا تحمله او الزمه وقوله حكمت والزمته واذا قال
الحاكم ثبت عندي بشاوتها فهذا فيه وجهاه احدهما ان ذلك حكم كما قال ابو عبيد
وغيره وفعل الحكم حكم في اصح الوجهين في مذهب احمد وغيره والوكالة يصح قبولها
على القبول والتمسك بالقول والفعل والولاية نوع منها قال القاضي في التلخيص

اذا استاذنت

اذا استاذنت امرة في غير ذلك من وجهاه فان كنت له فزوجها في علم لم يصح العقد لان
اذا نهايت علق بالحكم وحكم في غير علم لا ينفذ فان قالت اذا حصلت في عملك فقد انت
لك فزوجها في علم صح بناء على جواز تعليق الوكالة بالشرط ومن شرط جواز العقد عليها
ان تكون في علم حين العقد عليها فان كانت في غير علم لم يصح عقده لانه حكم على ما ليس
في علمه قال ابو العباس لفرق بين ان تقول زوجني اذا صرت في عملك واذا صرت في عملك
زوجني لان تقييد الوكالة احسن من تعليقها نعم لو قالت زوجني الان او فم فذلك
من اذنها فنهنا اذنت لغير قاض وهذا هو مقصود القاضي قال في المحرر
ويجوز له يولي قاضيين في بلد واحد وقيل ان ولاها فيه علما واحدا لم يجز قال
ابو العباس تولية قاضيين في مكان واحد وقطر واحد اما ان يكون على سبيل الاجماع
بحيث ليس لاحدهما الا نفرد كالوصيين والوكيلين واما على طريق الانفراد اما
الاول فليس هو مسئلة الكتاب ولا مانع منه اذا كان فوقيما من بره ان موضع
تنازعهما اليه واما الثاني فهو مسئلة الكتاب وثبت ولاية القضا
بالاخبار وقصة ولاية عمر بن عبد العزيز هكذا كانت واذا استتاب الحاكم في الحكم من
غير مذهبه ان كان لكونه ارجح فقد احسن واللم تجز استنابته واذا حكم احد الخصمين
خصمه جاز لقصة بن مسعود وكذا ان حكما مقبلا في مسألة اجتهادية وهل يفتقر ذلك
الى ابيين لخصمين او حضورهما المكنى وصف القضية له الاشبه انه لا يفتقر الى ابيين
بقول من قضية موصوفة مطابقة لقضيةهم فدلزم فان احدهما الامتناع
فان كان قبل الشروع فينبغي جواز له وان كان بعد الشروع لم يمكن الامتناع لانه
اذا استشعر بالعلم امتنع فلا يحصل المقصود قال القاضي في التلخيص
وعلى المحرر تدفع في ولاية القضا ومن لا يصلح لبعض ما تضمنه الولاية لا يصلح
لشيء منها ولا تنعقد الولاية له قال ابو العباس وكلام اخذني نزوح الدهقان
وتزوج الوالي صاحب الحسن خالف هذا وولاية القضا يجوز تبعية ولا يجب ان يكون



علمنا بما في ولاية فان منصب الاجتهاد ينقسم حتى لو دله في الموارث لم يحل ان يعرف
الا الفريض والوصايا وما يتعلق بذلك وان دله عقدا لا يحكمه ونسبهم لم يحل
ان يعرف الا ذلك وعلمنا هذا ففقتضاة الاطراف يجوز ان لا يقضوا في الامور الكبار والما
والقضايا المشككة وعلمنا هذا فلو قال اقض بما تعلم كما يقول له انت فيما تعلم جاز
ويبقى ما لا يعلم خارجا عن ولاية كما يقول في الحكم الذي ينزل عليه الكفار وفي الحكم
في جزاء الصيد قال في المحرر وغيره ويستترط في القاضي عشر صفات قالت
ابو العباس فلهذا الكلام انما اشترط فيه هذه الصفات فبمن قول الامم يحكمه الخصم
وذكر القاضي ان الاعمال يجوز قضاؤه وذكره محل وفاء قال وعلمنا ان لا يمنع ان يقول
اذ اتاكم اليه ورضاه جاز حكمه قال ابو العباس هذا الوجه ليس المذهب
كما يجوز شهادة الاعمال اذا لا يعوز الامم في معرفة من الحكم ولا يحتاج الى ذلك بل يقضي
على موصوف كما قضى اود بين المملوكي ويتوجان على مطلقا ويعرف باعيان
الشهود وكما يعرف بمطلق كلامه في الترجمة ومعرفة كلامه وعينه سوا
وكما يجوز ان يقضي على غائب باسمه ونسبه واصحابنا قاسوا شهادة الاعمال على الشهادة
على الغائب والحيت اذا كثر ما في المومنين عدم الروية والحكم لا يفتقر الى الروية
بل هذا في الحكم اوسع منه في الشاهد بديل الترجمة والتعريف في الحكم دون الشهادة
وما به حكم اوسع مما به يشهد ولا يشترط الحزم في الحكم واختار ابو الخطاب وابن
عقيل قال في المحرر وفي الفزل حيث قلنا لم قبل العلم وجهان كالوكيل قال ابو
ابو العباس الاصوب انه لا ينزل هنا وان قلنا ينزل كالوكيل لان الحق في الولاية
له وان قلنا هو وكيل والشيخ في حقيقته لا يثبت قبل العلم كما قلنا على المشهور
ان الشيخ الحكم لا يثبت في حق من لم يبلغه وفروا بينه وبين الوكيل بان اكثر ما في الوكيل
ثبوت الضمان وذلك لاننا في الجمل بخلاف الحكم فان فيه الائم وذلك ينافي في الجمل كذلك
الامر والنهي وهذا هو المنصوص عن الامام محمد ونص الامام احمد على ان القاضي ان

يستخلف

ان استخلف من غير ان الامام فرق بينه وبين الوكيل وجعل له كالوصي ولا يشبهه لا
يكون للمحكم سوى ما يحتاجه في مظنة الحاجة والاستعجال والتبديل قال القاضي
في التعليق قاس المخالف القاضي على المفتي في مباشرة البيع فقال القاضي ما المفتي قوله
لا يجازي في العادة والقاضي بخلافه ولا يكره له البيع في مجلس فتياء ولا يكره له قبول
الهدية بخلاف القاضي قال ابو العباس هذا فيه نظر وتفصيل فان العالم في هديته
ومعاملته شبيه بالقاضي من بعض الوجوه وفيه حكاية عن احمد والعالم لا يعارض
على تعليمه والقضاة ثلاثة من يصلح ومن لا يصلح والجهول فلا يرد من احكام الصالح
الامام علم انه باطل ولا ينفذ من احكام من لا يصلح الامام علم انه حق واختار صاحب
المفتي وغيره وان كان لا يجوز توليته ابتداء ولما الجهول فينظر فيمن ولاءه فان كان
لا يول الامام جعل صالحا وان كان يولي هذا تارة وهذا تارة نفذ ما كان حقا
ورده ما كان باطلا والباقي هو خوف ومن لا يصلح ان يولي للضرورة ففيه مسلمات
احد الامام على القول بان من لا يصلح ينقض جميع احكامه هل يرد احكام هذا كلاما ام
يرد ما لم يكن صوابا والشايفي المختار لانها ولاية شرعية والاشايفي هل تنفذ
المجتمعات من احكامهم يتبعها العالم العادل هذا فيه نظر وان امكن للقاضي ان
يرسل الى الغائب رسولا وليكث اليه الكتاب بالدعوى ويجيب عن الدعوى بالكتاب
والرسول فهذا هو الذي ينبغي كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بمكاتبة اليهود لما ادعى على
عليهم قتل صاحبهم وكاتبهم ولم يحضرهم وهكذا ينبغي ان يكون في كل غائب طالبا
اقرار او انكاره اذ لم يتم لطالب بينه وان اذ لم بينه فمن الممكن ايضا ان يقال برآل
واذا صححت الدعوى بالمكاتبة واجاب فمن الممكن ايضا ان يقال اذا كان الخصم في البلد
لم يجب عليه حضور مجلس الحكم بل يقال ارسلوا الي من يعلمني بما يدعي به على واذا كان
المدعى من رسل الى الخصم يبلغه الدعوى يحضره ويجوز ان يقيم مقامه رسولا
فان المقصود من حضور الخصم سماع الدعوى ورد الجواب اما باقرار او انكار وهذا

نظير ما نص عليه الامام احمد من ان النكاح يصح بالمراسلة مع انه في حضور الجوز
تراخي القبول من الايجاب ثم اخيا كثيرا فالدعوى التي يصح تراخي جوابها اولى واحدي
وعا هذا فالرسول في الدعوى يجوز ان يكون واحدا لانه نائب الحاكم كما كان انيس
نائب النبي صلى الله عليه وسلم في اقامة الحد بعد سماع الافتراء وثبت الحد او يخرج
على المراسلة من الحاكم الى الحاكم وفيها روايتان في نظر في قضية خبير قلب ابو
العباس فما وجدت فيها الا واحدا ثم وجدت هذا متصوفا عن الامام احمد في
رواية ابي طالب خاتمه نص فيما علم انه اذا اقام بينه بالعين المودعة عند رجل
سلمت اليه فضي على القاي قال ومن قال بغير هذا يقول يستظهر بقدر ما يذهب اليه الكتاب
ويحي فان جاء والاخذ القلام المودع وكلامه محتمل ويخير لهما بين ان قال القاي
وبني ان يكاتبني لجواب باب طهرت اسما وصفته
ومسلة تجر الدعوى وفروعها ضعيفة لحدith كحضر في وقا ويعرف الاخر ارضا
غير موصوفة واذا قبل التبع الا محرم فالواجب ان من ادعى بجملة استفسله
الحاكم وظاهر كلام ابي العباس في الدعوى على المبهم كدعوى الانصار قتل صاحبهم
ودعوى المروق منه علي بن ابيرق وغيرهم ثم المبهم قد يكون مطلقا وقد يخص
في قوم كقولها انكفي احدهما وزوجني احدهما والاثبات المحض يصح بلا مدعى عليه
وقد ذكر قوم من الفقهاء ونقله طائفة من القضاة وسمع الدعوى في الوكالة من
غير حضور خصم مدعى عليه ونقله هناك عن احمد ولو كان المحض في البلد وسمع دعوى
الاستيلاء وقاله اصحابنا وفسر النافعي ما ينبغي استيلاء دامة فتكلم وقال
ابو العباس بل هي المدعية ومن ادعى على خصمه ان يبيد عقارا استغله مدة معينة
وعنه وانه يستحق فانكر المدعى عليه واقام المدعى بينه باستيلايه لا باستحقاقه
لزم الحاكم اثباته والاشهاد به كاي لزم البينة ان تشهد به لانه كف عن مع اصل وما
لزم اصل الشهادة به لزم فروعها حيث يقبل ولوليم اعانة مدعى باثبات وشهادة

ونحو ذلك الابدان اثبات استحقاق لزوم التدبير بخلاف الحكم وهو الامر باعطائه ما ادعى
ثم ان اقام بينه بانه هو المستحق والانه هو كمال مجهول يصرف في المصالح ومن يبدى
عقار فادعى رجل مشبوت عند الحكم انه كان لجد له الى حوت ثم لورثته ولم يثبت
انه مختلف عن مورثه لم ينزع منه بذلك لان الاصلين تعارضوا واسباب انتقاله
اكثر من الارث ولم تجر العادة بسكوته المدة الطويلة ولو فتح هذا الباب لانتزع كثير
من عقار الناس بهذه الطريق ولو شهد له بغيره لم يحسن وقفه واقيم
وارث بينه ان مورثه اشتراه من الالة
مع زيادة حكم كنفه

نظير ما نص عليه الامام محمد بن ان النكاح يقع بالمراسلة مع انه في كسور الجوز
 تراخي القبول من الايجاب تراخيا كثيرا فلا دعوى التي يقع فيها جوابا اول واحد
 وعنه هذا في الرسول في الدعوى يجوز ان يكون واحدا لانه نائب الحاكم كما كان انيس
 نائب النبي صلى الله عليه وسلم في اقامة الحدود مع سماع الاقرار وشهود المحدث او يخرج
 على المراسلة من الحاكم الى الحاكم وفيها روايتان فينظر في قضية خبير قلنا ابو
 العباس فما وجدت في الاوحد ثم وجدت هذا متصوفا عن الامام احمد في
 رواية الى طالب
 سلمت اليه فقم
 ويحيى فان جاءه
 وبين ان
 ومسلما
 غير موافق
 الحاكم



في
 فاقه
 لوما
 مع وشهادة
 ونحو ذلك

ونحو ذلك الابعدا ثبات استحقاقه لزم الدور بخلاف حكم وهو الامر باعطائه ما ادعا
 ثم ان اقام بينه بانه هو المستحق والافسح كالجهول يعرف في المصالح ومن بيده
 هناك فادعى رجل مشبوه عند الحكم انه كان له حصة في ثروة ثم تورثت ولم يثبت
 انه يخلف عن مورثه فلم ينع من ذلك لان الاصلين تعارضوا واسباب انتقاله
 اكثر من الارشاح ولم تجر العادة بسكوتهم المدة الطويلة ولو فتح هذا الباب لانتج كثير
 من عقار الناس بهذه الطريق ولو شهد به عليه بينه بملكه او حصة وقعة وتوهم
 وارث بينه ان مورثه اشتراه من الواقف قبل وقعة قدمت بنية الوارث لان
 معار زيادة حكم كنفهم من شمله بانه اشتراه من ابيه على ما شهد به بانه ورثه
 من ابيه قال انفا بني اذ ادعى رجل الفان ثمن بيع او قرض او غصب
 فقال المستحق على شيئا كان جوابا صحيحا ويستحق على كذا وان قال لم ابايعه ولم
 استقرض منه ولم اغصبه فخل يكون جوابا يخلف معه على وجهيه احدهما هو
 جواب صحيح والثاني ليس بجواب صحيح يخلف عليه لانه يحتمل ان يكون غصبه ثم
 رده اليه او اقترضه ثم رده عليه او باعته ثم رده عليه قال ابو القاسم لما توجه
 الى جبال في ان الحكم هل يلزم بهذا الجواب ام لا ولما سمعته فلارب فيها وقيل
 المذهب ان الاجمال ليس بجواب صحيح لان المطلوب قد يعتقد انه ليس عليه تحمل
 او تاويل ويكون واجبا عليه في نفس الامر وفي مذهب الحاكم وبين المدعي بخلافه
 الشاهد فكل لا يشهد بيا ويل او جمل ولا يقبل لجهل الا مفسرا كذلك لا يخلف على
 تاويل او جمل ومن اصلا اذ اقال كان له على وفية لم يكن مقرا لاضر عليه
 فكل اذا اقلنا بالرواية الضعيفة قد اطلق احمد التقويل في غير موضع فقال
 عبد الله سالت ابي عن ابي يعفور العمري فقال ثقة قال ابو داود لا احمد الا هو
 قال قيس فقال ثقة قال ابو العباس وعلى هذه الطريقة مكل فقط يحصل
 بتقدير المخبر يحصل بتقدير الشهود مثل ان يقول لا باس به لولا اعلم الاخير

كما نقل عن شرح وسواد وغيرهما ثم وجدت القاضي قد اجمع في المسئلة بان عمر سال
رجلا عن رجل فقال لا تعلم الاخيرا فقال حسبك وان ابن عمر كان اذا اجمع ان يدرج
الرجل قال ما تعلم الاخيرا وما هذا فلا يعتبر لفظ الشهادة وان اوجبنا اثبات
لان هذا من باب الاجتهاد بمنزلة تقوم المقوم والقاريف لامن باب المسبوع وشبهه
المزكي والتقليس والرشد ونحوها فان هذا كله اثبات صفا اجتهادية ويقبل
في الترجمة والجرم والتعديل والتعريف والرمال قول عدل واحد وهو رواية
عن احمد ويقبل لجرم والتعديل بالاستفاضة ومقتضى تعليل القاضي انه لو
قال المزكي هو عدل لكن ليس علمه يقبل مطلقا مثل ان يكون عدل المعدل وشهادة
العدل لعدو مقبول فوجود العدول لا يمنع التزكية وان لم تقبل شهادة المزكي
وان كان المدعي بما يعلم المدعي عليه فقط مثل ان يدعي الورثة او الوصي ما غيرهم
للميت فينكر قضى عليه بالتكول وان كان ما يعلم المدعي كالدعوى على ورثة ميت
خالف عليه يتعلق بالتركة وطلب من المدعي اليقين على التمسك فان لم يخلف لم يخذ
وان كان كل منهما يدعي العلم او طلب من المطلوب اليقين على ان العلم هنا يتوجه
القولان والرد ارجح واصله ان اليقين ترد على جهة اقوى امتدادا من المتجاذبين
ولو وصت لطفلة صغيرة تحت نظرايه بمبلغ دون الثلث وتوفيت الموصية قبل
والد اطفله فيحكم للطفلة بما ثبت لها من الوصية ولا يخلف والدها ولا يوقف الحكم
الى بلوغها وحظها بلا نزاع بل يبلغ من هذا الوصية للصبي والمجنون حق غايب
ما لو كان المستحق بالغاعا قلا يخلف على عدم البراءة الاستيفاء في احد الوصيين
يحكم للصبي والمجنون ولا يخلف ليه كما نص عليه العلماء ولم يذكر العلماء تخليف البالغ
الموصى له في الوصية وانما احدثه بعض الناس قال الامام احمد في رواية مرسلة
في الرجل يقيم الشهود يستقيم الحاكم ان يقول له اخطف قلا ففعل ذلك على قتل
يقيم ذلك قال قد فعل ذلك على وقال في رواية ابراهيم بن الحارث في رجل جاء بشهود

عاجق فقال المدعي عليه استخلفه ليلزم المدعي الميسرين فعمل القاضي الرواية الاولى على ما
اذ ادعى عاصبي او مجنونا او غايبا والثانية على ما اذا ادعى عاصبي همد وحمل البولعيان
الرواية الاولى على ان الحاكم يفعل فكذا اراه مضطرا لظهور ربيته في الشهود بالانه
يجب مطلقا والثانية على انه لا يجب مطلقا فلا منافاة بين الروايتين كما قلنا
في تفريق الشهود بين ومتى وكيف فان الحاكم يفعل ذلك عند الرية والاحتياط فعليه
في كل شهادة وكذلك تغليظ اليقين الحاكم ان يفعل عند الاحتياط واختلاف الروايات
عند احمد لو حكم بما يراه الحاكم لم يخرج من حكمه بل يحتاج بالحكم على روايتين والتحقيق
في هذا انه ليس للرجل ان يطلب من الامام ما يرى انه حرام ومن فعل هذا فقد فعل ما
يعتقد تحريمه وهذا لا يجوز لكن لو كان الطالب غير ما اوجب الامام حكم او قسمه
فمن يتوجه القول بالاحتمال قال اصحابنا ولا ينقض الحكم حكم نفسه ولا غيره
لان يخالف نفا او اجاعا قال ابو العباس يفرق في هذا بين ان يستوفى للحكم
به ان كان حلالا وحلالا في نفس وماله ولا يستوفى فان استوفى فلا كلام وان لم
يستوفى فالذي ينبغي نقض حكم نفسه والاخذان على غير ما انقضوا وليس للفتن
ان يعتقد احد القولين في مسائل التراجع فيماله والقول الاخر فيماليه بانفاق
المسلمين لكن يعتقد انه اذا كان جارا استحق شفقة لحوار واذا كان مشركا
لم يجب عليه شفقة لحوار والقضية الواحدة المشتملة على الشخص او اعيان فعمل
الحاكم ان يحكم على شخص او له بخلاف ما حكم هو او غيره لشخص آخر او في عين مثل
ان يدعي عليه في مسألة الحامية بعض ولا الابوين فيقضي له بالتشريك ثم يدعي
فيقضي عليه بنفي التشريك ويكون حكمه غير قد حكم بنفي التشريك لشخص او عليه
يحكم هو بخلافه فكذا ينبغي على ان الحكم للحد الشرعيين او الحكم عليه حكم عليه وله
ان ذكر ذلك انفا من اصحابنا وغيرهم لكن هناك يتوجه ان ينبغي حق الغايب فيما
من غير الشهود لكنه من قدح الشهود ومعارضته اما اذا كان طريقه الفقه

المحض فخلا لا فرق بين الخصم الحاضر والغائب اضلالا ثم لا تدعى في عين من الميراث
فهل يقول احد ان الحكم باستحقاق عين معينة لا يمنع الحكم بعدم استحقاق العين
الا ترى مع اتحاد حكمهما من كل وجه هذا لا يقول احد بوضع ذلك ان الامتياز يختلف
في هذه المسئلة على قولين قابلين يقول مستحق جميع ولد الابوين جميع التركة وقابل
يقول لاحق لوالدهن في شئ منها فلو حكم حاكم في وقتين او حاكمين باستحقاق
البعض واستحقاقهم للبعض كان قد حكم في هذه القضية بخلاف الاجماع وهذا
قد يفعله بعض قضاة زماننا لكن هو ظن في علمه ودينه بل من لا يجوز تولية القضا
ويشبه هذا طبقات الوقت وازمنة الطبقة فاذا حكم حاكم بان هذا الشخص
مستحق هذا المالك من الوقت او مستحق الساعة بمقتضى شرط شامل لجميع الازمنة
والامكنة فهو كالملك وانما ان حكم باستحقاق تلك الطبقة فلو كان حكم للطبقة
الشأنية اذا كان انتفاء الشرط لها واحدا هذا فيه نظر من حيث ان كل طبقة تنقضي
من الوقت زمن حد وثا فهو شبيه بالوالت عتيق شخص يحكم حاكم بميراثه للكبر
ثم مات عتيق اخر فهل لذلك حكم او غيره ان يحكم بميراثه كالمال وذلك ان كل طبقة
من اهل الوقت تستحق ما حدث لها من الوقت عند وجودها كما ان كل عصبه يستحق
ميراث المعتق عند موته واشبه به مسئلتنا ما لو حكم حاكم لعتيق بان ميراثه
للكبر ثم توفي ابن ذلك العتيق الذي كان محجوبا عن ميراثه ابيه فهل لحاكم اخر ان يحكم
بميراثه لغير الكبر هذا يتوجه هنا وفي الوقت لما يترتب الاستحقاق فيه بخلاف
الميراث ونحن ما يقع مشتركا في الزمان فنقل الشيخ ابو محمد في الصحافي عن ابي
الخطاب ان اليهود اذا ابا نوا بعد الحكم كافرين لو فاسقين وكان المحكوم به اطلاقا
فان الضمان عليهم دون الميراثين فالحكم قال لانهم فاقوا الحق واستحققت بشهادتهم
الباطلة قال ابو العباس هذا ينبغي ان لا يشاهد الصادق اذا كان فاسقا
او متما بحيث لا يعمل للحاكم ان يحكم بشهادة هل يجوز له اداء الشهادة لرجل له اداه

الشهادة

الشهادة بطل قول ابي الخطا وان لم يجر كان متوجها لان شهادتهم حينئذ فعل
مهم واذا كانوا صادقين كالفادق واذا جاوزنا الفاسق ان يشهد
جزوا المستحق ان يستشهد عند الحاكم ويكتم فسقه والا فلا وعلى هذا فلو امتنع
الشاهد الصادق العدلان يودي الشهادة لا يجعل هل يجوز اعطاء الجعل ان لم
يجعل ذلك فسقا فعل ما ذكر قال صاحب المحرر وعنه لا ينقض الحكم اذا كانا فاسقين
ويغرم الشاهدان المال لانما سبب الحكم بشهادة ظاهرها الزور قال ابو العباس
وهذا يوافق قول ابي الخطا والفرق الذي تسمية ضامنا نقضا وهذا لا اثر له لكن ابو
الخطا يقول في الفاسق وغير الفاسق على ما حكى عنه وهذه الرواية لا توجه على اصلنا
اذا قلنا الجرح المطلق وكان جرح اليه مطلقا فانه اجتهاد فلا ينقضه اجتهاد
ورواية عدم النقص اخذها القاضي من رواية الميموني عن احمد في رجلين شهدا انما
دفنا فلانا بالبصرة فقسم ميراثه ثم ان الرجل جاء بعد وقد تلف ماله قد بين للحاكم
انهم شهدا على زور بينهما ماله قال مظهر هذا انه لم ينقض الحكم انه لم يغرم الورثة
قيمة ما تلف من المال بل اغرم الشاهدين ولو نقضه لا غرم الورثة قال ويحتمل
ان اغرم الورثة ورجعوا بذلك على الشهود لانهم مغدورون فيكون قوله بضمها يعني
للورثة قال ابو العباس النقض في هذه الصورة لا خلا في فيه فان بين كذب
الشاهد غير هاتين فسقه فقول احد ما ان يكون ضامنا في الجملة كسائر المتبينين
او يكون ضمانا مستقرا كادلت عليه اكثر النصوص ان العذر والضمان عليه ولو
نكى الشهود ثم ظهر فسقهم ضمن المزكون وكذا يجب ان يكون في الولاية اذا اذلالا
ان يولي قاضيا او واليا لا يعرفه فقال عنه فزكاه اقوام ووصفوه بما يصلح معه
لولاية ثم رجعوا او ظهر بطلان تنكيتهم فينبغي ان يضموا ما افسده القضاة في
الوالي وكذلك لو اصابوا عليه وامر بالولاية لكن الذي لا ريب في ضمانه من
عمل العصية مثل ان يعلم منه الخيانة في العجز ويخبر عنه بخلاف ذلك او يامر بالولاية

او يكون لا يعلم حاله في تركه ويشير به فاما ان اعتقد صلاحه واخطا فمذمور
والسبب ليس محرمًا وعلم هذا المثل للعامل من المفترض والمشتري والوكيل كذلك
واخبار الحكم ان ثبت عند بمنزلة اخبار انه حكم اما ان قال شهد عنده فلان
او اقر عندي فهو بمنزلة الشاهد سواء في الاول فحين قوله ثبت عندي لكوني
والشهادة والعدالة والاقرار وهذا من خصائص الحكم بخلاف قوله شهد عندي
او اقر عندي فانما تقتضي الدعوى وخبره في غير محل ولايته كخبره في غير زمن ولايته
ونظر اخبار القاضي بعد عزله اخبار امر الغزو والجهاد بعد عزله بما فعله ومن كان له
عند انسان حق ومنعه اياه جاز له الاخذ من ماله بغير اذنه اذا كان سبب كونه ظاهرا
لا يحتاج الى اثبات مثل استحقاق المرأة النفقة على زوجها واستحقاق الاقارب
النفقة على اقاربهم واستحقاق الضيف الضيافة على من نزل به وان كان سبب الحق
خفيا يحتاج الى اثبات لم يخبر وهذه الطريقة هي المنصوصة عن الامم اقدم وهي
احد الاقوال **باب كتاب القاضي في القضاة**
ويقبل كتاب القاضي في القضاة في الحدود والقصاص وهو قول مالك والشافعي
في الحدود وقول مالك والشافعي والى قول مرواية عن احمد في القصاص والحكم
اذا كان عينا في بلد الحكم فانه يسلم الى المدعي ولا حاجة الى كتاب واما ان كان دينا
او عينا في بلد آخر فما هنا يقف على الكتاب وهما هاتان ثلاث مسائل
متخللات مسألة احضار الخصم اذا كان غائبا ومسألة الحكم على الغائب ومسألة
كتاب القاضي في القضاة ولو قيل انما يحكم على الغائب اذا كان المحكوم به حاضرا
لان فيه فائدة وهي تسليمه واما اذا كان المحكوم به غائبا فينبغي ان يقاتل الحاكم
بما ثبت عنده من شهادة الشهود حتى يكون الحكم في بلد التسليم فكان مستوجب
وهو يقبل كتاب القاضي بالشهود او الحكم من غير معين مثل ان يشهد شاهدا
ان حاكما فذا حكم حكم بكذا وكذا القياس لا يقبل بخلاف ما اذا كان الكتاب معروفا

لان

لان من اسلم الحاكم وكتابته وكتابته بمنزلة شهادة الاصول للفروع وهذا لا يقبل في الحكم
والشهادة مات وان قبل في الفتاوى والاختيارات وقد ذكر صاحب المحرر ما ذكره القاضي
من ان احضار اذ اقر الحاكم حكم عليه ما غير الشاخي بين الامضاء والامضاء لا ان
ذلك بمنزلة قول الخصم شهد على ما ههنا وذلك فمما قد يقال بالتحقيق ان
ومن عرف خطه باقرار او انشاء او عقد او شهادة عليه كالميت فان حضر وانكر منقوض
فكاعتزافه بالقصوت وانكار مضمونه ويلزم الحاكم ان يكتب للمدعي عليه اذا ثبتت برهانه
مخضرا بذلك ان تصد بتركه والمحكوم عليه ان يطالب الحاكم بتسليمه اليه ليعلم من
القدح فيها باتفاق **باب القسمة في مال لا يمكن قسمه**
اذا طلب احد الشركاء بيعه وقسم ثمنه ببيع وقسم ثمنه وهذا هو المنصوص عن احمد في
رواية الموهوب وكذا الاكثر من الامتياز فيقال في هذا اذا وقف قسما مشاعا
فلا يمكن قسمه عينه وانتم بين امرين اما بيع النصيب لموقوف واما ان يقاسمكم للزم
وجوابه اما الفرق واما الالتزام اما الفرق فيقال الوقف منع من نقل الملك في العين
فلا ضرر في شركة عينه واما الشركة في المنافع فتزول بالمايا او الواجبة عليها والالتزام
ان يجوز مثل هذا ويجعل الوقف في مقرر تقدير الحق الشركة كما لو طلب شفعة العبرة و
امكن فانا نقد حق الاقرار على حق الوقف ومن قال هذا فينبغي ان يقول يقسم الوقف
وان قلنا القسمة ببيع للضرورة وقد نص احمد على بيع اشياء مانعة في اموال الوقف والاعيان
عنها ومن تامل النظر ان اشئ من الاشتراك في الاموال لم يخف عليه هذا ولو طلب احد
الشركاء الاجارة اجبر الاخر معه ذكره الاصحاب ولو في الوقف ولو طلب احد
العلماء يجب بل يكرى عليه ما عاين من ذهب جماعة العلماء كابي حنيفة ومالك واحمد واذا وجبنا
على الشريك ان يوافق صاحبه واجبر احد الشريكين العين المشتركة بدون اذن شريكه مد
فينبغي ان يستحق اكثر الامرين من اجرة المثل والاجر المسماة لان الاجرة المسماة اذا اشترى
الكثر فاستأجر من ان يتنفع بها واما قياس ذلك كل من اكثرى مال غيره بغير اذنه ويلزم

اجابة من طلب لها اية بالزمان والمكان وليس لاحدهما ان يفسح حتى ينقضي الدور
ويستوفي كل واحد منها حقه منه ولو استوفى احدهما نوبته ثم تلفت المنافع في مدة
الاخر فانه يرجع على الاول ببدل حصته من تلك المدة التي استوفىها عالم يكن قد
رضى بمنفعة الزمان المتأخر على حال كان جعله بالتالف قبل القبض كالتالف في الاجارة
وسواء قلنا القسمة افران او بيع فان المعاملة معتبرة فيهما على القولين ولهذا ثبت
في خيار البيع والتدليس اذا كان بينهما اشجار فتمت اياه الثمرة واللبن والوصف
فهي اقسام الماء كالحادث والمنافع الحادثة وجماع ذلك اقسام المعلوم لكن لو
نقص الحادث عن المعتاد فلا خلاف الفسخ قال القاضي ابي حنيفة في تعاليق ابي حنيفة
العسكري عن ابي عبد الله بن بطه في قوم بينهم كرم وفيها ثمر لم تبلغ مثل الحصرم فارادوا
قسمة فقال لا يجوز قسمة ثمرها وفيها ثمر لم تبلغ لان القسمة لا تجوز الا بقية والقسمة كالبيع
فكما لا يجوز بيعه لا يجوز قسمة قال هذا يدل من كلام احمد على انه لا بيع قال ابو
العجل هذا من ابن بطه فيقضي ان بيع الشجر الذي عليه ثمر لم تبلغ لا يصح لقسمة
بيع الثمر قبل بدو صلاحها وهو خلاف المعروف من المذهب وخلاف قوله من باع
ثمر قد ابرت ثمرها للبايع الا ان يشترطه المتبايع ومفهوم كلامه ان الحصرم اذا بلغ
جازت قسمة مع انها انما تقسم فرصا كانه مثل بيع شاة ذات لبن بشاة ذات لبن
وعلى قياسه يجوز عنده بيع نخلة ذات رطب بنخلة ذات رطب لان الربوي تابع
واذا طلب احد الشركاء القسمة فيما تمكن قسمة لزم الحكم اجابته ولو لم يثبت عنده ملكها
كبيع المرقون والباقي وكلام احمد في بيع ما لا ينقسم وقسم ثمنه عام فيما ثبت عنده
انه ملكها وعالم يثبت كبيع الاموال التي يتابع وان مثل فلك لو جاءته امرأة فزعمت
انها خلية لاولي لها هل يزوجها بلا بينه وقد فصل العام احمد في رواية حبيب
اقام بينه بينهم من ضيعة بيد قوم فزعموا منه يقسم عليهم ويدفع اليه حقه تقدم
الامام احمد الحكم ان يقسم على الغاربي اذا طلب الحاضر وان لم يثبت مكر الغارب والكلان

والمرورنا

والمرورناات للشاوية من كل وجه اذا ائتمت لا يحتاج معها الى قرعة نعم الابتداء بالكل
او الوزن لبعض الشركاء ينبغي ان يكون بالقرعة ثم اذا خرجت القرعة لصاحب الكثرة فقل
يوفي جميع حقه او بقدر نصيب الاقل الا وجه انه يوفي الجميع كما يواصله في العقار
بين الضباية لان عليه في التقريبي ضرا وحقه من جنس واحد بخلاف المحكوم فان
الحكم لا يقدم الا بواحدة لعدم ارتباط بعضها ببعض فم ان تعد سبب استحقاقه مثل ان
يكون وراثت ثلث صبرة واتباع ثلثا منها يتوجه وجهان واذا تباها فلا هو القرية
الارض وزرع كل واحد منهم حصته فالزراع له ولرب الارض نصيبه ان من سلك
من نصيب مالكه فله لخذ اجرة الفضلة او مقاسمة او وكيل المهرى والامير لحفظ الزرع
على المالك والفلح كسائر الاملاك فاذا اصابهم الفلاح بقدر ما عليه او يسحقه الصنف
حل لهم وان لم ياخذ الوكيل لنفسه الا قدر اجرة عمله بالمعروف والزيادة ياخذها المقطع
فالمقطع هو الذي ظلم الفلاحين والوقف على جهة واحدة لا تقسم عينه اتفاقا
باب الدعوى ويجب ان يفرق بين فسق المبيع عليه
ومدائه فليس كل مدعى عليه يرضى منه باليمين والامدع يطالب باليمين فان المدعى به اذا
كان كبير والمطلوب لا تقسم عدالة فمن استحل ان يقتل او يبرئ استحل ان يحلف لاسيما
عند خوف القتل او القطع ويرجى باليد العرفية اذا استوفى في الحسية او عدلها وان
لات العين بيد احدهما فمن شهد اكمال معه كان ذلك لو ثابته لم يمينه قال القاضي
ومن ادعى انه اشترى او اتمت من زيد عبدا وادعى اخر كذا وادعى العبد العتق
واقاما بينيين بذلك صححنا سبق المقر في ان علم التاريخ والانتفاء فثبتا فثقلان
او يفرع على الخلاف وعن احمد تقدم بنية العتق قال ابو العباس الا صوب ان
البيتين لم يتخارضا فانه من الممكن ان يقع العقدان لكن يكون بمنزلة مالوا وج
البيان المرأة وجهل السابق فاما ان يفرع او يسطر بحكم او بغير حكم ولو قامت بينه
ان الولي اجر حصته من ثمنه باجرة مثله او بينه بنصفه اخذ باعل البيتين وقام طائف

اجابة من طلب المداية بالزمان والمكان وليس لاحدهما ان يفسخ حتى ينقضي التدر
ويستوفي كل واحد منهما حقه منه ولو استوفى احدهما نوبته ثم تلفت المنفعة في مدة
الاخر فانه يرجع على الاول ببدل حصته من تلك المدة التي استوفىها عالم يكن قد
رضى بمنفعة الزمان المتأخر على حال كان جعله بالتالف قبل القبض كالتالف في الاجارة
وسواء قلنا القسمة افران او بيع فان المعاملة معتبرة فيها على القولين ولهذا ثبت
في خيار البيع والتدليس واذا كان بينهما اشجار فمداية الثمرة واللبن والوصف
فيما يقتسم الماء والحادث والمنافع الحادثة وجامع ذلك انقسام المعدوم لكن لو
نقص الحادث عن المقداد فلاخر الفسخ قال القاضى ابي في تعاليق ابي حصن
العسكري عن ابي عبد الله بن بطر في قوم بينهم كروم فيها ثمر لم تبلغ مثل حصصهم فاردوا
قسمة فقال لا يجوز قسمة ما وفيها ثمر لم تبلغ لان القسمة لا تجوز الا بقيمة والقسمة كالبيع
فكما لا يجوز بيعه لا يجوز قسمة قال هذا يدل من كلام احمد على انه لا يبيع قال ابو
العبيد هذا من ابن بطر فيقضى ان يبيع الشجر الذي عليه ثمر لم تبلغ لا يبيع لثمنه
بيع الثمر قبل بدو صلاحها وهو خلاف المعروف من المذهب وخلاف قول من باع
ثمر قد ابرت ثمرتها للبايع الا ان يشترطه المتابع ومفهوم كلامه ان الحصص اذا بلغت
جازت قسمة مع انها انما تقسم فرصا كانه مثل بيع شاة ذات لبن بشاة ذات لبن
وعلا قياسه يجوز عنده بيع نخلة ذات رطب بنخلة ذات رطب لان الربوي تابع
واذا طلب احد الثمرة القسمة فيما يمكن قسمة لزم الحكم اجابته ولو لم يثبت عنده ملكها
كبيع الموهون والجامع وكلام احمد في بيع ما لا ينقسم وقسم ثمنه عام فيما ثبت عنده
انه ملكها وما لم يثبت كبيع الاموال التي يتابع وان مثل ذلك لو جاءته امرأة فزعمت
انها خلية لاولي لها هل يزوجها بلا بينة وقد نزل العالم حدي رواية حب فهد
اقام بينة بسهم من منيعة بيد قوم فهد بوا منه يقسم عليهم ويدفع اليه حقه فقدم
الامام احمد الحكم ان يقسم على الفاضل اذا طلب الحاضر وان لم يثبت مكد الغائب والكلان

والوزن

والوزن فماتت النساء وتبين كل وجه اذا قسمت لا يحتاج معها الى قرعة نعم الابتداء بكل
او الوزن لبعض الشر كانه ينبغي ان يكون بالقرعة ثم اذا خرجت القرعة لصاحب الاكثر فضل
يوفي جميع حقه او يقدر نصيب الاقل الا وجه انه يوفي الجميع كما يواصله في العقار
بين الضباية لان عليه في التقريبي ضررا وحقه من جنس واحد بخلاف المحكوم فان
الحكم لا يقدم الا بواحدة لعدم ارتباط بعضها ببعض فم ان تعد سبب احتكاك مثل ان
يكون ورث ثلث صبرة وابتاع ثلثها فمنا يتوجه وجهان وانما يابا فلا هو القرية
الارض وزرع كل واحد منهم حصته فالزراع له ولرب الارض نصيبه ان من يرب
من نصيب مالكه فله لخذ اجرة الفضلة او تقاسمها ووكيل المربي والامير لحفظ الزرع
على المالك والفلاح كسائر الاملاك فاذا ما هم الملاح بقدر ما عليه او يستحقه الصنف
حل لهم وان لم يأخذ الوكيل لنفسه الا قدر اجرة عمله بالمعروف والزيادة ياخذها المقطع
فالمقطع هو الذي ظلم الفلاحين والوقوف على جهة واحدة لا تقسم عينه اتفاقا
باب الدعوى ويجب ان يفرق بين فسق المدعى عليه
ومرأته فليس كل مدعى عليه يرضى منه باليمين ولا مدعى يطالب باليمين فان المدعى به اذا
كان كبيره والمطلوب لا تعلم عدلته فمن استحل ان يقتل او يسيء في استحل ان يحلف لاسيما
عند خوف القتل او القتل ويحجج باليد المعروفة اذا استوفى في الحسية او عدمها وان
لانت العين بيد احدهما فمن شهد احوال معه كان ذلك لو ثابته لم يمينه قال الاصح
ومن ادعى انه اشترى او اتمت من زيد عبدا وادعى اخر كذلك وادعى العبد العتق
واقاما بينتين بذلك صححنا سبق المصنفين ان علم التاريخ والاعتراضات فيساق
او يفرع على الخلاف وعن احمد تقدم بنية العتق قال ابو العباس الا صوب ان
البتين لم يتعارضا فانه من الممكن ان يقع العتق لكن يكون بمنزلة مالور وج
البيان المرأة وجه السابق فاما ان يفرع او يطل بحكم او يفرحكم ولو قامت بينة
بين الولي اجر حصته من كية باجرة مثله وبينه بنصفه اخذ باهل البتين وقام طائف

من العلماء في المحرر ولو شهد شاهدان ان اخذ من جبي انفا وشاهدان على رجل
آخر ان اخذ من الصبي انفا لزم الوالي ان يطالبهما بالالفين الا ان تشهد البيتان على ان
بعينه فيطلب الوالي الفان انما شاء قال ابو العباس الواجب ان يقرع هذا اذا لم يكن
فعل كل منهما مضنا فنقل منها عن احمد في عبد شهد له رجل ان مولاه باعه نفسه
بالف درهم وشهد لمولاه رجل اخر انه باعه بالفين يعق العبد ويحلف لمولاه انه لم
يبعه الا بالالف قال القاضي فقد نص على الشاهد واليمين في قدر العوض الذي وقع
العقود عليه قال ابو العباس بل اختلفوا في اختلاف الشاهدان وليس هذا ما يتكرر فلم يجعل
للسيد ان يحلف مع شاهد الاكثر لاختلافها كما لا يحلف مع شاهد بالقيمة الكثير
قال أصحابنا ومن تغليظ اليمين بالمكان عند الصخرة ببيت المقدس وليس اصل
في كلام احمد ونحوه من الاية بل السنة ان تغليظ اليمين في مكان تغليظ في سائر الأماكن
عند المنبر والتغليظ بالمكان والزمان واللفظ لا يستحب عاقل ان يتركه ويستحب
على قول أبي الخطاب مطلقا وكلام احمد في رواية الميموني يقتضي التغليظ مطلقا من
غير تغليظ باجتهاد الامام وليس اقول ثالث يستحب اذ ارآه الامام مصلحة فينبغي
انه ومتى قلنا التغليظ مستحب اذ ارآه الحاكم مصلحة فينبغي انه اذا امتنع منه الحكم
صارنا كالا ولا يحلف المدعي عليه بالطلاق وفاقا **كتاب الشهادات**
الشهادة سبب موجب للحج وحيث امتنع أداء الشهادة امتنع كتابتها في ظاهر
كلام أبي العباس والشيخ أبي محمد المقدسي ويجوز اخذ الاجرة على أداء الشهادة على
اخذ الاجرة وتحملا ولو تعينت اذا كان محتاجا وهو قول في مذهب احمد ويحرم
كتبا ويقدر فيه ولو كان بيد انسان شي لا يستحقه ولا يصل الى من يستحقه لم يلزم
اذا وها وان وصل الى مستحقه بشئ دهم لزم ادؤها وهن الشهود شار لا يجزئ
والطلب العربي والحائي في طلب الشهادة كلفظي عليها المشهود له اولا وهو ظاهر
الحج وخبر يشهد ولا يشهد محمول على شهادة الزور واذا أدى الادنى شهادة قبل

الطلب

الطلب عام بالواجب وكان افضل من عند امانة ادى عند الحاجة والمسئلة تشبه
لخلاف في الحكم قبل الطلب واذا غلب على ظن الشاهد انه يتحتم فيدعى الى القول
المخالف فلكتاب والسنة او المحرم فلا يسوغ له أداء الشهادة وفاقا اللهم الا ان
يظهر قولا يبريه مصلحة يحفظه ويشهد بالاستفاضة ولو من واحد تمكن نفسه
اليه واختاره الجدل قال القاضي لا تقع الشهادة بمجهول ولا مجهول قال ابو العباس
وفي هذا نظر بل تقع الشهادة بالمجهول ويقتضي بالمتيقن والمجهول تصح في موضع
كثير اما حيث يقع الحق بمجهول فلا ريب فيها كولو شهد بالوصية بمجهول او لمجهول
او شهد بالقطعة او اللقطة والمجهول نوعان منهم كاحد هذين ومطلق ككوب
وعبد وكذا كذا في البيع والاجارة والصديق كما قلنا في الواجب المحرم والمطلق
قال ابو العباس وقربيلت عن يمينه شهد به بوقف منهم من دار معينة من دور
ثم تمت تلك الدور وصارت عوصة فلم يعرف حين تلك الدار التي فيها السهم ولا
عدد الدور فقلت يجوز ان يقرع قرعتين قرعة لعدد الدور وقرعة لتعيين
دار السهم وكذلك في كل حق اختلفت بغير وجهلنا القدر فيقرع القدر فيكتب
رقعا باسم العدد ويقول اخرج لعدد الحق الفلاني والشاهد يسمع بما يسمع
واذا قامت بينة بتعيين ما دخل في اللفظ قيل ويتوجه ان الشهادة بالدين
لا قبل الامسرة السبب ولو شهد شاهدان زيدا استحق من ميراث موروثه قدر
ميراثه او من وقف كذا وكذا اجر معين او انه يستحق منه نصيب فلان ونحو ذلك
فكل هذا لا قبل فيه الشهادة الا مع بيان السبب لان الانتقال في الميراث و
وتحريم شرعي يدرك باليقين تارة وبالاختار اخرى فلا يقبل حتى يبين سبب
الانتقال بان يشهد بشرط الواقف ومن نفى من المستحقين او يشهد بموت
الموروث او بن خلف من الورثة وخيئت فان رأى الحاكم ان ذلك السبب يفيد
الانتقال حكمه والارادة الشهادة وقبول مثل هذه الشهادات ان يوجب ان يشهد

الشهود بكل حكم مجتهد فيه ما اختلف فيه وانفق عليه وانما يجب على الحكم الحكم
بذلك فتصير مذاهب الفقهاء مشهودا بها حتى يقول الشاهد في مسأله كناية
اشهد ان هذا يستحق من تركه الميت بقاء على اعتقاده الشرع ولا يثبت هذا
السبب فيحكم به الحكم وهو يعتقد عدم الشرع فيعين ان يرد مثل هذه الشهادة
المطلقة قولنا من رضون من الشهدا يقتضي هذا انه يقبل في الشهادة
على حقوق الاديين من رضون شهيد بينهم ولا ينظر الى عدالة كما يكون مقبولا
عليهم فيما ايتنوع وقوله تعالى في اية الوصية والرجعة اثنان ذوا عدل كل واحد
الرجل نفسه بان عدل بل وصفه بانه ذو عدل اي صاحب عدل والعدل في المثال
هو الصدق والبيان الذي هو ضد الكذب والكتمان كما بينه الله في قوله واذا قلتم
فاعملوا والعدل في كل زمان ومكان وظايفه مجسما فيكون الشهيد في كل قوم
من كان ذا عدل فيهم وان كان لو كان في غيرهم كان عدله على وجه اخر ويجوز ان يكون
الحكم بين الناس والا فلو اعتبر في شهود كل طائفة ان لا يشهد عليهم الا من كان
قائما بآداء الواجبات وترك المحرمات كما كان الصحابة لم يطلت الشهادة انما كانا
وقال ابو القاسم في موضع اخر نعم اذا فسر الفاسق في الشهادة بالفاجر وبالمفسد
فينبغي ان يفرق بين حال الضرورة وعدمها كما قلنا في الكفار وقال ابو القاسم
في موضع ويتوجه ان تقبل شهادة المعروفين بالصدق وان لم يكونوا ملتزمين
بالمعروف عند الضرورة مثل حبس وحادث البدو واهل القرية الذين لا يوجد
فيهم عدل وله اصول منها قبول شهادة اهل الذمة في الوصية في السفر اذ لم يوجد
غيرهم وشهادة بعضهم على بعض في قول وشهادة النساء لا يطلع عليهم الرجال في
شهادة الصبيان فيما لا يشهد به الرجال ويظهر ذلك بالاحتضار في السفر اذ حضر
كافران واثنان مسلمان صدقان ليس بالازميين للمعروف واثنان مبتدعان فلهذا
خير من الكافرين والشروط التي في القرآن انما هي في استبعاد التحمل الا انه ينبغي ان

نقول

نقول في الشهود ما نقول في المحدين وهو انه من تقبل شهادته في نوع دون نوع او
شخص دون شخص كما ان المحدثين كذلك وبناء الفاسق ليس مجرد بل هو موجب
للتبين والتثبت كما قال تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا وفي القران الاخرى
فتثبتوا فعلمنا التبين والتثبت اذا جاءنا فاسق وانما امرنا بالتبين عند خبر
الفاسق لم يامر به عند خبر الفاسقين وذلك لخبر الاثنين يوجب من الاعتقاد
ما لا يوجب خبر الواحد ما اذا علمنا انهم يتواطأون فلهذا قد حصل العلم وترد الشهادته
بالكذب والواحدة وان لم نقل في كبريتها هو رواية عن احمد ومن شهد على اقرار كذب
مع علمه بالحال او تكلم منه انظر الى الاجنبيات والقعود بل اجتمع شرعية قدح
ذلك في عدل الله ولا يستريب احد فيمن صلا محمدا والى غير القبلة وبعد الوقت او بلا
قوله انه كبرية ويحرم اللعب بالشرط وغيره وهو قول احمد وغيره من العلماء كما لو كان يعرض
او تقصير ترك واجب او فعل محرم اجماعا وهو شر من الزن وقاله مالك ومن ترك
لجماعه فليس عدلا ولو قلنا هي سنة وتحرم بمائة الناس للضحك ويعرض هو
ياخذ لانه اذى ومن دخل قاعات العلاج فمع على نفسه باب الشر وصار من اهل
الهم فقد الناس لانه اشترى عن اعتاد دخولها وقوعه في مقدمات الجماع وفيه
والعشرة المحرمة والنفقة في غير الطاعة وعلمنا ان الامر منعه منها ومن عشرة
اهلها ولو لم يجر خوف وقوع الصفايس فقد بلغ عن رجل يجمع اليه الاحداث
نهي عن الاجتماع به بمجرد الرتبة وتقبل شهادة الكفار على المسلم في الوصية في السفر
اذ لم يوجد غيرهم وهو مذهب احمد ولا تقبل عدلهم في دينهم وصرح به القاضي
واستلزامهم حق للشهود عليه فان شاء حلفهم وان شاء لم يحلفهم ليست حقا
هو لو حكم حاكم بخلاف اية الوصية لنقض حكمه فانه خالف نص الكتاب بتاويله
نحوه وقول احمد قبل شهادة اهل الذمة اذ كانوا في السفر ليس فيه غيرهم
هذه ضرورة تقتضي هذا التقليل في قولها في كل ضرور حضر او سفر او وصية

فان قيل ان الشاهد في مسأله كناية
اشهد ان هذا يستحق من تركه الميت بقاء على اعتقاده الشرع ولا يثبت هذا
السبب فيحكم به الحكم وهو يعتقد عدم الشرع فيعين ان يرد مثل هذه الشهادة
المطلقة قولنا من رضون من الشهدا يقتضي هذا انه يقبل في الشهادة
على حقوق الاديين من رضون شهيد بينهم ولا ينظر الى عدالة كما يكون مقبولا
عليهم فيما ايتنوع وقوله تعالى في اية الوصية والرجعة اثنان ذوا عدل كل واحد
الرجل نفسه بان عدل بل وصفه بانه ذو عدل اي صاحب عدل والعدل في المثال
هو الصدق والبيان الذي هو ضد الكذب والكتمان كما بينه الله في قوله واذا قلتم
فاعملوا والعدل في كل زمان ومكان وظايفه مجسما فيكون الشهيد في كل قوم
من كان ذا عدل فيهم وان كان لو كان في غيرهم كان عدله على وجه اخر ويجوز ان يكون
الحكم بين الناس والا فلو اعتبر في شهود كل طائفة ان لا يشهد عليهم الا من كان
قائما بآداء الواجبات وترك المحرمات كما كان الصحابة لم يطلت الشهادة انما كانا
وقال ابو القاسم في موضع اخر نعم اذا فسر الفاسق في الشهادة بالفاجر وبالمفسد
فينبغي ان يفرق بين حال الضرورة وعدمها كما قلنا في الكفار وقال ابو القاسم
في موضع ويتوجه ان تقبل شهادة المعروفين بالصدق وان لم يكونوا ملتزمين
بالمعروف عند الضرورة مثل حبس وحادث البدو واهل القرية الذين لا يوجد
فيهم عدل وله اصول منها قبول شهادة اهل الذمة في الوصية في السفر اذ لم يوجد
غيرهم وشهادة بعضهم على بعض في قول وشهادة النساء لا يطلع عليهم الرجال في
شهادة الصبيان فيما لا يشهد به الرجال ويظهر ذلك بالاحتضار في السفر اذ حضر
كافران واثنان مسلمان صدقان ليس بالازميين للمعروف واثنان مبتدعان فلهذا
خير من الكافرين والشروط التي في القرآن انما هي في استبعاد التحمل الا انه ينبغي ان

وغيرها وهو متجه كما تقبل شهادة النسا في الحدود اذا اجتمع في العرس والاحكام
ونقل عليه احمد في رواية بكرة محمد بن ابيهم ونقل ابن صدقة في الرجل يوصي بانيا
لا قاريه ويعتق ولا يحض الا النساء هل يجوز شهادتهن قال نعم يجوز شهادتهن
في الحقوق والصحيح قبول شهادة النسا في الرجعة فان حضورهن عند الرجعة
ليس من حضورهن عند كتابة الوثائق وعن احمد في شهادة الكفار في كل موضع
ضرورة غير المنصوص عليه روايان لكن التحليف هناك يتعذر ولا يمكن ان يقال
لا تحليف لانهما يحلفون حيث تكون شهادتهم بدلا في التحليل بخلاف ما اذا كانوا
اصولا غير علماء من غير تحصيل وقال ابو العباس في موضع اخر ولو قيل تقبل
شهادتهم مع ايمانهم في كل شيء عدم فيه المسلمون لكان له وجه ويكون شهادتهم
بدلا مطلقا واذا قلنا شهادة الكفار في الوصية في السفرة فلا يعتبر كونهم من اهل
الكتاب وهو ظاهر القرآن وتقبل شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض وهو رواية
عن احمد اختارها ابو الخطاب في نقصان ومذهبنا في حنفية وجماعة من العلماء
ولو قيل انهم يحلفون مع شهادة بعضهم على بعض كما يحلفون في شهادتهم على المسلمين
في وصية السفرة لكان متوجها وشهادة الوصي على الميت مقبولة قال في المغني
لانهم فيه خلافا قال ابو العباس الا ان يقال قد يستفيد بهذه الشهادة نوع ولاية
في تسليم المال وشهادة المودع او دعيها فلان وما كانا فلان والواجب
في العدو والصديق ونحوهما انه ان علم منها العدالة الحقيقية قبلت شهادتهما وانما
ان كانت عدالتها ظاهرا مع امكان ان يكون الباطن بخلافه لم تقبل ويتوجه
مثل هذا في الاب ونحوه وتقبل شهادة البدوي على القروي في الوصية في السفرة
وهو اجز من قول من ظن مطلقا او منع مطلقا وعلى الثاني وفي غيره منع شهادته
البدوي على القروي ان العادة ان القروي انما يشهد على اهل القرية دون اهل
البادية قال ابو العباس فاذا كان البدوي قاطنا مع الموصي في القرية قبلت

شهادته لزوال هذا المعنى فيكون قولا آخر في المسئلة مفصلا وقال ابو العباس
في قوم آخر واشيئا لا تقبل شهادة واحد منهم على المستاجر لانهم وكلا اولاد ولا
تشرط الحرية في الشهادة وهو مذهبنا عندنا وظاهر كلام ابو العباس وفي غيره
والقصاص وهو رواية من اخذ والشهادة بصرف الوقت مقبولة وان كان
مستندها الاستفاضة في اصح القولين . **فصل** قال احمد في
رواية حرب من كان اخرين هو اصر لا تجوز شهادته قيل له فان كتبها قال لم يلقه
في هذا شيء واختار الحد يقول الكتابة ومنع ابو بكر وقل احمد فهو اصر لا تجوز
شهادته قيل له فان كتبها قال لم يبلغني في هذا شيء يقتضي انه منع شهادته لعدم سمعه
فهذا منتف بمارواه قال الاصحاب تجوز شهادة الاعمي في المسوعات وفيما راه قيل
بما اذ اعرف القاطن بامر ونسبه فان لم يعرفه الا بعينه في جهان كذا لو جهان اذا
تعد حضور الشهود عليه او به لموت او ضيعة او حبس يشهد البصر على خلسته
اذ في الموضعين تعذرت الرواية من الشاهد فاما الشاهد نفسه فهل ان يعين
من رآه وكتب صفته او منبسطا ثم رأى شخصا بتلك الصفة هذا بعدد هو وشبهه
بخطه اذا رآه ولم يذكر الشهادة قال القاضي فان قال الاعمي اشهد فلان هذا
شيئا ولم يذكر اسمه ونسبه او شهد البصير على رجل من وراء حائل ولم يذكر اسمه ونسبه
لم يصح ذكره محل وفاق قال ابو العباس قياس المذهب ان اذا سمع صوتة صحى الشهادة
عليه اداء كما يقع تحلفا فانما لا تشرط رواية المشهود عليه حين التحلف ولو كان الشاهد
بصيرا فكذلك لا يشرط عند الاداء وهذا نظير اشارة البصير الى الحاضر اذا ساء
ونسبه وهو لا يشرط في اصح الوجهين فكذلك اذا اشار اليه لا تشرط رويته
وعلى هذا تجوز شهادة الاعمي خاص عرف صوتة وان لم يعرف اسمه ونسبه ويودها
عليه اذ سمع صوتة ولا يشرط في الشهادة لفظا شهد هو مقتضى قول آخر
قال عياض الميرني لقول ان العشرة في الجنة ولا تشهد قال احمد متى قلت فقد شهدت

وقال ابن هاني لا يفرق بين العلم والشهادة في ان العشرة في الجنة قال الا وقال
المعروف قال ابو عبد الله وهل معنى القول والشهادة الا واحد وقال ابو طالب
العلم شهادة وزاد ابو بكر بن حماد قال ابو عبد الله الامن شهد باحق وهم يعلمون
وقال وما شهدنا الا بما علمنا وقال المروزي اظن اني سمعت ابا عبد الله يقول
هذا جمل يقول فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تشهد انما بنيت
رسول الله قال ابو العباس ولا اعلم نصا يخالف هذا ولا يعرف عن صحابي ولا تابعي
اشترط لفظ الشهادة ولا يعتبر في اداء الشهادة وان الذي باق في ذمة الغريم
الى ان بل يحكم الحاكم باستصحاب الحال اذا ثبت عنده سبق الحق اجماعا ويعرض
في الشهادة اذا خاف الشاهد من اظهار الباطن ظلم المشهود عليه وكذلك
التعريض في الحكم اذا خاف الحاكم من اظهار الامر وقمع الظلم وكذلك التعريض
في الفتوى والرواية كاليمن واولى اذ اليمن خبر وزيادة **فصل**
قصة ابي قتادة وخزمية تقتضي الحكم بالشاهد في الاموال وقال القاضي
في التعليق الحكم بالشاهد الواحد غير متنع كما قاله المخالف في الهداي في العلم وفي
القائمة وعلى ان لا تعرف الرواية بمنع لجواز قلت ابو العباس ومما قاله اليمن
مع الشاهد حق المستخلف وللإمام فله ان يسقطها وهذا حسن ويعتبر في شهادة
الاعسار بعد اليسار ثلاثة في حل المسئلة وفي دفع الغم وكلام القاضي يدل عليه
ولو قيل انه حكم بشهادة امرأة واحدة مع يمين الطالب في الاموال لكان متوجها
لانها انما اقيمت مقام الرجل في التحمل وشئت الوكالة ولو في غير المال بشاهد ويمين
وهو رواية عن احمد والاقربان بالشهادة بمنزلة الشهادة بدليل الامة السوداء في اضعاف
فلولا ان الاقرار بالشهادة بمنزلة الشهادة ما صحت الحجة بويده ان الاقرار حكم
الحاكم بالقد الفاسد مسوخ الحكم الثاني ان ينفذ مع مما الفتة لمذهب وشاهد
النور اذا تاب بعد الحكم فيما لا يبطل برجوعه فنهنا قد نعلق به حتى آدم فلا يسقط

عنه بالتعريض ولما اذا تاب قبل الحكم او بعد الحكم فيما يبطل برجوعه فنهنا لم يتعلو به
حتى آدمي ثم تارة يحكى الى الامام تايبا فنهنا بمنزلة قاطع الطريق اذا تاب قبل
القد عليه وتارة يتوب بعد ظهور تزويره فنهنا لا ينبغي ان يسقط عنه التعريض
ومن شهد بعد الحكم بشهادة تنافي شهادة الاولى فمكر رجوعه عن الشهادة الاولى
وافق ابو العباس في شاهد قاس بكذا او كتب بخطه بالقيمة فاستخرج الوكيل
عنا حكمه ثم قاس وكتب خطه بزيادة فغرم الوكيل الزيادة قال ابو العباس
يغرم الشاهد ما غرمه الوكيل من الزيادة بسببه نعم الكذب او خطا كالرجوع
كتاب **القرار** والتحقيق ان يقال ان الخبر ان الخبر بما
على نفسه على نفسه فهو مقرون اخر بما على غيره لنفسه فهو مدع وان اخر بما على
غيره لغيره فان كان موثقا عليه فهو مخبر والا فهو شاهد بالقاض والوكيل
والكاتب والوصي والمأذون له كل هؤلاء مودون وموثقون فاجابهم بعد
القول ليس اقرارا وانما هو خبر محض واذا كان الانسان يبذل سلطان او ظلم او
قطاع طريق ونحوهم من الظلم فمخاف ان يؤخذ ماله او المال الذي يتركه لوارثه او
المال الذي بيده للناس ما يجتبه انه ميت لا وارث له او يجتبه انه مال غائب او يلا
حجة اضلا فيجوز له الاقرار بما يدفع هذا الظلم ويحفظ المال لصاحبه مثل ان يقر
بما ضارته ابنه او يقر ان له عليه كذا او يقر ان المال الذي بيده لفلان ويتناول
في اقراره بان يعني بقوله ابنه كونه صغيرا ويقول اخي اخوة الاسلام وان المال
الذي بيدي له اي ولاية قبضه لكوني قد وكلته في ايصاله ايضا الى مستحقه لكن
يشترط ان يكون المقر امينا والاحياط ان يشهد على المقر ان هذا اقرار بحجة
تفسير كذا او كذا وان اقر من شك في بلوغه وذكرانه لم يبلغ فالقول قوله بيمينين
تطعن به في المغنى والمحرر لعدم تكليفه ويتوجه ان تجب عليه اليمين لانه ان كان لم
يلغ لم يرضه وان كان قد بلغ حجة فاقربا حتى نفس الامم احمد في رواية ابن منصور

اذا قال اباع بعينه قبل ان يبلغ وقال المشتري بعد بلوغه ان القول قول المشتري
وهكذا يفي في الاقرار وسائر التصرفات هل وقعت قبل البلوغ او بعده لان
الاصل في العقود الصحة فاما ان يقال هذا عام واما ان يفرق بين ان يتحقق
انه وقت التصرف كان مشكوكا فيه غير محكوم ببلوغه او لا يتحقق فانما مع ثبوت
الشك قد يتيقنا صدور التصرف ممن لم تثبت اهليته والاصل عدمه فقد
تسكتنا في شرط الصحة وذكر مانع من الصحة فاما في الحالة الاخرى فانه يجوز
صدوره في حال الاهلية وحال عدمه والظاهر صدوره وقت الاهلية
والاصل عدمه قبل وقتها فالاهلية هنا متيقنة وجودها ثم ذكر ابو العباس
ان منهم من لم يقر بالبلوغ حتى تعلق به حق مثل اسلامه باسلام ابيه او ثبوت
الزمن له تبعا لابييه او بعد تصرف الولي له او تزويج ولي ائمه منه لمولته فقل
يقبل منه دعوى البلوغ حينئذ لا تثبت هذه الاحكام المتعلقة في الظاهر
قبل دعواه واشار ابو العباس الى تخرج المسئلة على وجهين فيما اذا رجع الرجعي
زوجها فقالت قد انقضت عدتي ويشبه ايضا بما اذا ادعى المجهول الحكم با
ظاهرا كالقبط الكفر بعد البلوغ فانه لا يسع منه على الصحيح وكذا لو تعترف
المحكوم بجره ظاهرا كالقبط ثم ادعى الرق ففي قبول قوله خلاف معروف
واذا اقر المريض مرض الموت المخوف لو اقر في حتم ان يجعل اقراره لو اقر كالمشاهد
فقد في حق من ترد شهادته كما لا يخلاف من لا ترد ثم هذا هل يحلف المقر
معه كالمشاهد وهل يقتضي عدالة المقر ثلاث احتمالات ويحتمل ان يفرق مطلقا
بين العدل وغيره فان العدل معه من الدين ما يمنعه من الكذب ويوجب له ابراه
ذمته بخلاف الفاجر واذا حلف المقر مع هذا تاكد فان يقول لا اقران مطلقا
فيه فساد عظيم وكذلك في رد مطلقا ويتوجه فيه اقر في حق الغير وهو غير
منهم كاقراء العبد بجنابة لخطا و اقرارا بجنابة لخطا ان يجعل المقر كالمشاهد



ويحلف

ويحلف معه المذني فيما يثبت بشاهد وعين او يقيم شاهدا اخر كما قلنا في اقرار
بعض الورثة بالنسب هذا هو القياس والاستحسان واقرار العبد لسيد يفتي على
ثبوت مال السيد في ذمة العبد ابتداء ودواما وفيما تلاثه اوجه في التصديق
واقرار سيد له يفتي على ان العبد اذا قيل يملك هل يثبت له دين على سيده قال
في الحاشي واقر العبد بتخا او قصاصا ونحوه فزف صح وان كذب المولى قال ابو
العباس وهذا في التخاص في نظر فان العبد لا يصح تخا به بدونه اذ سيده لان في
ثبوت تخا العبد ضررا عليه فلا يقبل الاستدلال السيد قال الاصحاب
وان اقر العبد بغير مال صح وكان لسيد كمال ابو العباس واذا قلنا يصح قبوله الهبة
والوصية بدونه اذن السيد لم يفتقر الاقرار الى تصديق السيد وقد يقال بل لا
لم يقل بذلك يجوز ان يكون قد يملك ما حافظه بعبه او تلفه ويضمن قيمته واذا
حجر المولى على المادون له فاقرب بعد الحجر قال القاضي وغيره لا يقبل وقياس المذهب
صحة اقراره مطلقا كالحاكم والوكيل والوصي بعد الغر لان الحجر عندنا يشترط في
ثبوت نسب القرية من المقر رجوع المقر وصدقه المقر هل يقبل رجوعه فيه وجه
حكما في الحاشي قال ابو العباس ان جعل النسب فيه حقا لله فهو كحرمة وان جعل
حق ادي فهو كالمال والاشبه انه حق لادبي كالاختم اذا قبل الرجوع عنه حتى لا يقد
الثابت من الحرمة ونحوها هل يزول وكذلك اذا تراجع عن التصديق عن
التأجيل فالمصاهرة الثابتة هل تزول وتكون كالاقراء بالرق ترد نظر الى العباس
في ذلك فاما ان ادعى نسباً ولم يثبت هل تزول وتكون كالاقراء لعدم تصديق
المقر لو قال انا فلان بن فلان وانسب الى غير معروف او قال لا اب لي او لا نسب
فقد ادعى بعد هذا نسباً اخر وادعى انه ابا فقد ذكر الاصحاب في باب ما يفتي من
النسب ان لا اب اذا اعترف بالابن بعد نفيه قبل منه فكذلك غيره لان هذا النفي
والاقرار بجهول او لم يثبت به نسب فيكون اقراره بعد ذلك مقبولا كما قلنا

فما اذا اقر بما لم يثبت له المال فانه اذا ادعى المقر بعد هذا انه ملكه
قبل منه وان كان المقر يرق نفسه فهو كغيره بناء على ان الاقرار المكذب وجوده
كعدمه وهناك على الوجه الاخر يجعله بمنزلة المال المضاع او المجهول فيحكم بالحكم
وبالمال لبيت المال وهنا يكون بمنزلة مجهول النسب فيقبل الاقرار به ثانيا
وسر المسئلة ان الرجوع عن الدعوى مقبول والرجوع عن الاقرار غير مقبول
والاقرار الذي لم يتعلق به حق لله ولا لادعي هو من باب الدعوى فيصح الرجوع
عنه ومن اقر بطلان له ام فجاءت امة بعد موت المقر تدعي زوجه فالاقرار
بكلام احد ثبوت الزوجه هنا جلاء على الصحة وخالف الاصحاب في ذلك ومن اقر
بقبض ثمن او غيره ثم انكر وقال ما قبضت وسال اطلاق خصمه فله ذلك في الصحيح
قولي العلماء ولا يشترط في صحة الاقرار كون المقر في يد المقر والاقرار يكون
بمضى الا نشأ قالوا اقرنا فلو اقر به واراد انشاء عليه صح ومن انكر زوجه
املة فابرأته ثم اقر بها كان لها طلبة بحقه ومن اقر وهو مجهول نسبه وعليه ولا
بمنسب وارث حتى اخ او عم فصدقه المقر به وامكن قبل صدقه المولى او لا وهو قول
ابي حنيفة وذكره لحدنجر مجا وكل صلة كلام مغيرة الاستئنا وغيره المنظر
فيها متواصل والاقرار مع استدراك متواصل وهو جحد القولين ولو قال في
الطلاق انه سبق لسانه كان كذلك ويحتمل ان يقبل الاضرب المتصل ومن اقر
بملك ثم ادعى شراء قبل اقراره لا يقبل ما يناقض اقراره الامع شبهة معنادة ولو
ابان الزوجه في مرضه فاقروا شافعي انه وارثه وقبضها وابراها مع علمه
بالخلاف لم يكن له دعوى ما يناقضه ولا يسوغ الحكمه وقياس المذهب فيما اذا
قال ما مقر في جواب الدعوى ان يكون مقر المدعي به لان المقبول ما في الدعوى
كما قلنا في قوله قبلت ان المقبول ينصرف الى الايجاب لا الى شيء اخر وهو وجه
في المذهب واما اذا قال لا انكره تدعيه فيبين الاقرار والقرار مرتبه وهي السكت

ولن قال

وان قال الرجل انا لا اكذب فلا تالم يكن مصدقا له فالتوجه ان يجد في الاقرار ان لم
ينضم اليه قرينة بان يكون المدعي ما يعلم المطلوب او قد ادعى عليه والالم
يكن اقرارا وحكي صاحب الحاوي عن القاضي انه قال فيما اذا قال المدعي لا اكذب
فقال المدعي عليه قضيتك من امانة انه ليس باقرار لان المائة قد مضى بقوله
والمدعي لم يقر به وقوله منها يحتمل ما تدعيه قال ابو العباس هذا يخرج على
احد الوجهين في انزاعها وخذها واقبضها انه مقر بما في الالف لان الجاهل
ترجع الى المذكور ويخرج ان يكون مقر بالمائة عاروا في قوله كان على وقضيتك
ثم هل يكون مقر بها وحدها او الجميع عما تقدم والاصواب في الاقرار
المعلق بشروط ان نفس الاقرار لا يتعلق وانما يتعلق المقر به لان المقر قد يكون معلقا
بسبب قد يوجب له لو يوجب اداه او دليل يظهر فالاول ما لو قال مقر اذا
ريد فغلب لقلان الفصح وكذلك الاقرار بعوض الخلع لو قالت ان طلقني او ان عفا
علي طلع عندي الف واما التعليق بالشهادة فقد يستحب التحكيم ولو قال ان حكمت
علي بكنا التزمته لزمه عندها فكذلك قد يرضى بشهادته وهو في الحقيقة التزم
وتزكية للشاهد ورضى بشهادة واحد واذا اقر العاني بمضون محض وادعى عدم
العبد لالة اللفظ وشكك بجهله قبل منه على المذهب واذا اقر بغيره بعين له
حق لا يثبت الا برضى المالك كالهون والاجارة ولا يثبت الا بصحة لم يقبل و
يوجب ان يكون القول قوله لان الاقرار ما تضمنه ما يوجب تسليم العين او
المنفعة فما اقر ما يوجب التسليم كما في قوله كان له علي وقضيتك ولان يجوز مثل
هذا الاستئنا في الاشياء في البيع ونحوه فكذلك في الاقرارات والقرآن
يدل على ذلك في آية الدين وكذا الواقر بفعل فعله وادعى اذن المالك والاستئنا
ينبغي دخول المستثنى في اللفظ لانه يخرج به بعد ما
ظاهر كلام احمد جواز استئنا النصف لان ابن منصور روى عن احمد اذا قال كان

عن محمد بن نايه وبيان فضيلتك من اخصيائي وليس بينهما بينة فالقول قوله قال
 العباس بن هذيل الاستثنا المختلف فيه فان قوله قضيتك ستتم مثل
 قال ابو حنيفة اذا قال له علم كذا كذا درهما الزمة احد عشر درهما
 قال كذا وكذا درهما الزمة احدى وعشرون وان قال كذا درهما الزمة ستون
 وما قاله ابو حنيفة اقرب مما قاله اصحابنا فان اصحابنا بنوع علم ان كذا وكذا
 ناكدا وهو خلاف الظاهر المعروف وان الدرهم مثل الترجمة لها وهذا يقتضي
 الترفع لا النصب ثم هو خلاف لغة العرب وايضا لو اراد درهما لما كان في قوله
 كذا درهما قابلا بكيفية ان يقول درهم والواجب ان يفرق بين الشيئين
 الذين يتصل احدهما بالآخر عادة كالقرب في السيف والخاتم في القوس لان ذلك
 محتمل بهما وكذلك الزيت في الزق والتمر في الجواب ولو قال غصبة ثوبا في منديل
 كان اقرارا بالماله عندي ثوبا في منديل فانه اقرار بالثوب خاصة وهو قول
 ابو حنيفة واذا قال له علم من درهم الى عشرة او ما بين الدرهم الى العشرة
 اوجه احدها يلزمه تسعة وثلاثين عشرة وثلاثين ثمانية وعشرون
 ينبغي ان يجمع ما بين الطرفين من الاعداد فاذا قلنا من واحد الى عشرة
 خمسة وخمسون ان ادخلنا الطرفين وخمسة واربعون ان ادخلنا المبدأ
 فقط والاربعون ان اخرجناها ويعتبر في الاقرار عرف المسكلم فيجعل مطلق كلامه
 على اقل احتمالة واستحسانه وتعالى اعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه

وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين
 وافق الفراغ من تجميع هذا الكتاب المبارك
 بعصر العصر يوم الجمعة حادي عشر شعبان
 ١٢٠١ هـ في شهر ربيع الثاني وتلقين
 عبد المائتين والالف من الهجرة

